
خاص


جامعة منتوري – قسنطينة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البعد الأمني في السياسة الخارجية
-نموذج الجزائر-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص : الديمقراطية و الحكم الراشد

إعداد الطـــالبة : علالي حكيمة

إشــــراف : د . بخوش مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د كيبش عبد الكريم .... رئيســــــــا جامعة قسنطينة
د مصطفى بخـــــوش .... مقررا و مشرفا جامعة بسكـرة
د رياض بوريـــــش .... عضـــــــوا جامعة قسنطينة
د حسين قـــــادري .... عضـــــــوا جامعة باتنـــة

السنة الجامعية1432/1431 ه الموافق ل: 2011/2010 م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

{ وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم }

سورة إبراهيم ، الآية 07 .

إلى كل الذين كانوا لي شموعا في درب العلم ، إلى كل من مد لي يد العون على إتمام هذه الدراسة ، إلى كل من كان سببا للتفاؤل بالمستقبل المشرق ، إلى كل من سهل لي طريقا من طرق العلم ، إلى كل من يؤمن بنور العلم .

أقول شكرا .

أما الشكر الخاص ، فهو للذي يصح فيه قول رسول الله

{صلى الله عليه وسلم}

" **إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، لَيُصَلُّونَ على معلم الناس الخير** " ، إلى أستاذي الذي وقف دائما إلى جانبي عندما ضللتني الطريق ، وقدم لي يد العون والمساعدة لأكون أهلا لتقديم هذه المذكرة ، أقول شكرا أستاذي ،

د . بخوش مصطفى .

كما أتقدم بخالص شكري إلى كل الأساتذة الذين نلت شرف تأطيرهم لي طوال العام الدراسي في تخصص : **الديمقراطية والرشادة**، والأساتذة : **كيبش عبد الكريم**، **بوريش رياض** ، **قادري حسين** ، الذين سأنال شرف مناقشتهم لهذه الدراسة .

والشكر موصول كذلك إلى كل من علمني حرفا .

... شكرا للجميع ...

علالي حكيمة


مقدمة

إن نهاية الحرب الباردة لم تكن نهاية للتاريخ كما عبر عنها فرانسيس فوكوياما و إنما منعطفا أدخل العالم مرحلة تاريخية جديدة ، دفع الباحثين في حقل العلاقات الدولية و السياسيين على حد سواء إلى إعادة النظر في مدى قدرة العديد من المنظورات و النماذج و الأطر المعرفية التي سادت أثناء الحرب الباردة على فهم ما أفرزته التحولات التي شهدتها الساحة الدولية من قضايا ، لعل من أهمها تلك المتعلقة بالأمن و التي تمتاز بالتعقيد و التشابك ، بالإضافة للتنوع و التعدد و كذلك التزامن و التواتر المتواصل و المتسارع مما يجعل التنبؤ بحدوثها و تتبع تطورها و التحكم في نتائجها أمرا صعبا ذلك أنه يتطلب من الإمكانات البشرية المتخصصة و التكنولوجية المتطورة ما لا يمكن لكل الدول الحصول عليه ، و في هذا السياق تبرز القضايا الأمنية كموضوع رئيسي تدور حوله السياسة الخارجية للدول فهو جزأ لا يتجزأ منها، ذلك أن أي دولة تهدف إلى ضمان وجودها بالحفاظ على استقلالها و سيادتها و الدفاع عن أمنها.

و في هذا الإطار ف إن المتتبع للعمل السياسي والدبلوماسي الجزائري من خلال الأحداث و التفاعلات الدولية التي كانت طرفا فيها بشكل أو بآخر يجد أن الجزائر سعيا منها للحفاظ على أمنها عملت وفق إستراتيجية رسمتها و تبنتها من خلال سياساتها الأمنية تتفق و دوافع و معطيات و أهداف سياستها الخارجية.

تمتعت الجزائر أثناء الحرب الباردة بهامش من المناورة استطاعت من خلاله أن تلعب دورا مميزا على كافة الأصعدة بدء بقيادتها لدول العالم الثالث ودعوتها إلى ضرورة إقامة نظام دولي جديد على منبر مؤتمر حركة عدم الانحياز المنعقد بالجزائر سنة 1973 ، نظام عادل يقوم على الاعتما د المتبادل شمال – جنوب و جنوب جنوب ، إلى جانب تبنيها و مساندتها لمبادئ ثابتة من شأنها الحفاظ على الأمن والسلم العالميين نصت عليها المواثيق الدولية كالاستقلال و حق الشعوب في تقرير مصيرها ، حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية،عدم استعمال القوة أو التهديد بها، حسن الجوار الإيجابي، عدم المساس بالحدود، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المساواة في السياسة الدولية وكذا مبدأ حرية الدولة في السيطرة على مواردها وهي المبادئ التي كانت مصدرا لما سجلته الجزائر من تواجد قوي في

النسق الدولي برغم إمكانات الدولة المتواضعة لدرجة أن الخطاب الرسمي الجزائري تبنى **مقولة "المعجزة الجزائرية"** باعتبارها مثلت نموذجا يحتذى به بالنسبة لدول العالم الثالث.

إلا أن المشهد المزدوج الذي عاشته الجزائر نتيجة أحداث أكتوبر 1988 و انهيار الاتحاد السوفييتي فيما بعد أديا إلى دخول السياسة الخارجية الجزائرية فيما أسماه **Camirone Hume** بعشرية الإستراتيجية الدفاعية، أو ما أسمته **Nicole Grimaud** بتراجع الرومانسية الثورية، فرغم حفاظها على الخطاب المناهض للإمبريالية اتجهت الجزائر إلى تبني خيارات واقعية بتأجيلها معالجة كل الملفات الخارجية و تركيز اهتمامها على الأزمة الداخلية بهدف الحفاظ على أمن الدولة من خلال دعم شرعية النظام خاصة في ظل تشتت عملية صنع القرار السياسي و فقدان الرئاسة القدرة على التحكم في هذه العملية ، كما أن الجزائر لم تكن بمنأى عن تبعات نهاية الحرب الباردة و ما نجم عنها من مصادر جديدة للتهديد،فقد كانت من أكثر الدول تضررا من ظاهرة الإرهاب بفعل الأزمة الداخلية الحادة من جهة و تأثير العامل الخارجي من جهة أخرى و هو ما دفعها لبذل مجهودات متقدمة للتحسيس بمشكلة الإرهاب باعتباره مشكلة عالمية تستدعي مقتربا كليا عالميا ووقائيا لمعالجته، أثمرت هذه الجهود انعقاد مؤتمر "**Barcelone**" الذي أكد أن مكافحة الإرهاب يجب أن تكون أولوية جميع الأطراف ، و هي المحطة التي سعت الجزائر من خلالها لأن تحقق بعض المكاسب السياسية كالعودة إلى الساحة الدولية وفك العزلة التي لازمتها لسنوات، و ساعدها على ذلك التغير الذي حدث على مستوى النظام السياسي بتولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999 ، فقد سجل في بداية توليه الحكم نجاحا ملحوظا على الساحة الدولية وفي وقت قياسي إذ أصبح يعرف بالدبلوماسي المحنك في المحافل الدولية السياسية منها والإعلامية وكذا في مراكز القرار في العالم، فقد استطاع من خلال الزيارات المختلفة لعدد كبير من الدول والحكومات والتي نتج عنها زيارات متبادلة من رؤساء دول وهيئات ومنظمات دولية إقناع الرأي العام العالمي بحقيقة تحسن الوضع الأمني بالجزائر بهدف تهيئة الأرضية المناسبة لتطوير مختلف تعاملات الجزائر في شتى المجالات كما أن ما تجدر الإشارة إليه أن أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت سببا رئيسيا في تعزيز مكانة الجزائر الدولية بوضعها في مستوى شريك أمني محوري في التنسيق والتعاون الدولي للقضاء على الإرهاب حيث اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية أهم

حليف أمني خاصة على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط و الساحل الإفريقي و هي الدائرة التي أولتها السياسة الخارجية الجزائرية اهتماما خاصا، فعلى المستوى الإفريقي برز الدور المحوري الذي لعبته الجزائر من خلال مساهمتها في الدفاع عن القضايا الإفريقية في مختلف المحافل الدولية ، فقد أصبحت الجزائر بمثابة الوسيط بين إفريقيا والمجموعة الدولية،حيث أكدت المواثيق الرسمية الجزائرية أن الاهتمام بالدائرة الإفريقية ليس اختيارا ظرفيا وإنما هو نابع من الانتماء الإفريقي للجزائر الذي يجعل من القارة الإفريقية إحدى أهداف السياسة الأمنية الجزائرية خاصة إذا تعلق الأمر بالساحل الإفريقي الذي يعتبر مجالا لاستقطاب قوى خارجية نظرا للموقع الإستراتيجي للمنطقة وما تزخر به من ثروات، إضافة إلى تصنيفه كإحدى أبرز بؤر التوتر المصدرة للإرهاب وما يتصل به من هجرة سرية وتجارة المخدرات وانتشار الأسلحة وتبييض الأموال والجريمة المنظمة التي أصبحت منتشرة بشكل واسع في منطقة الساحل الإفريقي ، وهو ما يجعل الجزائر في حالة " **انكشاف أمني** " مزمن على الجبهة الصحراوية بحكم ا لجوار الجيوسياسي، مما يدفع الجزائر للسعي لإيجاد حلول للوضع في منطقة الساحل الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن القومي الجزائري و استقرار القارة الإفريقية ككل.

أما متوسطيا فإن الإدراك المشترك لضرورة التعاون أمنيا الذي أكدته مشاركة الجزائر في مختلف المبادرات المتوسطية كالحوار مع الحلف الأطلسي، حوار 5+5، الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، يندرج في سياق اقتناع صناع القرار في الجزائر بعد الأزمة الداخلية التي عرفتها و ما نجم عنها من مظاهر عنف وضعت تحت عنوان الإرهاب ، فرضت على النظام السياسي الجزائري العديد من القيود و الضغوط الداخلية و الخارجية جعلته يتجه لانتهاج منطق أكثر براغماتية و نفعية في سياسته الخارجية يه دف لإيجاد حلفاء جدد في ظل المناخ الاستراتيجي العالمي الجديد، منطق من شأنه المساهمة في إخراج الجزائر من عزلتها وانفتاحها على محيطها الشمالي، و في المقابل فقد اعتبرت الجزائر تاريخيا مجالا لاستقطاب دول شمال المتوسط لما تمتلكه من امتيازات جيو –سياسية ، طاقوية و موقعها كبوابة رئيسة نحو إفريقيا ، إلا أن المنعطف الذي جعل من الجزائر تتصدر دائرة اهتمام السياسات الأمنية لدول شمال المتوسط هو التجربة المميزة للجزائر في مجال مكافحة الإرها ب التي أصبحت مرجعية يقاس عليها و يحتذى بها بعد أحداث 11سبتمبر 2001.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية دراسة البعد الأمني في السياسة الخارجية مما أثبتته خبرة الحرب الباردة من أن المنظور السائد للأمن – و هو المنظور الواقعي – لم يعد كافيا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، خاصة في ظل التحول في طبيعة و مصادر التهديدات و بروز أنماط جديدة من الصراعات تهدد الأمن لم تعد عسكرية فالمخاطر الأمنية أصبحت ذات طبيعة ثقافية ، بيئية ، مجتمعية...الخ، مما فرض تحديًا نظريًا جديدًا على حقل العلاقات الدولية عموما،وحقل الدراسات الأمنية على وجه الخصوص الذي عجزت مفاهيمه ومقترباته ونماذجه التحليلية النظرية بوضعيتها التقليدية عن تقديم تفسير منهجي ونظري للتحولات السابقة، بل إنَّ طبيعة هذه التحولات بدأت تفرض وحدات تحليل جديدة استوجبت الحاجة لتوسيع نطاق الدراسات الأمنية و تطوير مناهجها و البحث عن مرجعيات جديدة يمكن من خلالها تحليل و تفسير الظواهر الجديدة المرتبطة بالأمن.

كما تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية البعد الأمني في السياسة الخارجية لأي دولة، و اخترنا نموذجا لذلك السياسة الخارجية الجزائرية التي عرفت حركية واضحة مع حدوث تغيير على مستوى مؤسسة الرئاسة بصعود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحُكم ، الذي عرفته معه الجزائر نشاطا خارجيا مكثفا مقارنة بالسنوات الماضية التي تميزت فيها السياسة الخارجية بالركود، خاصة في ظل ما شهدته الجزائر من تدهور داخلي للأوضاع الأمنية، وحصار خارجي.

مبررات اختيار الموضوع:

أ. المبررات الموضوعية:

تتلخص المبررات الموضوعية لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

1 -نقص الدراسات والأبحاث الأكاديمية المهتمة بهذا الموضوع ، الأمر الذي بينته عملية المسح التي قمنا بها للمكتبات الوطنية و المراجع الالكترونية.

2 -حساسية الموضوع من خلال:

-الاهتمام الدولي بقضايا الأمن عبر التاريخ، و ما عرفه هذا الاهتمام من ازدياد بعدما فرضته التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة من مخاطر على الأمن تتنوع مصادرها و أبعادها مما يزيد

من تعقيدها و هو ما أكده التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان " **عولمة ذات وجه إنساني**" « **Globalization With Human Face** » على انه على الرغم مما يقدمه الانفتاح من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظرا لسرعة انتقال المعرفة و انتقال التكنولوجيا الحديثة و حرية انتقال السلع و الخدمات، فإن المقابل هو جملة هائلة من المخاطر تفرض على الأمن في القرن الواحد و العشرين الذي تعدد مستوياته بدءا من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى الدولي، و هو ما ساهم في خلق الحاجة إلى تطوير و إنشاء سياسات خارجية تضم مجموعة من البرامج و العمليات لمواجهة مثل هذه التهديدات.

- أهمية دراسة الدور الجزائري على المستويين الإفريقي و المتوسطي، بالنظر لوجود العديد من المؤشرات التي تدل على موقعها الاستراتيجي بالنسبة للمستويين نذكر منها سعة المساحة ، الغنى بالموارد، الموقع الجغرافي المتميز الذي جعل منها جسرا بين أوروبا و شمال إفريقيا، بالإضافة لما يميزها من خصائص ثقافية و حضارية متنوعة.

ب.المبررات الذاتية:

لعل السبب الرئيسي في اختيار مثل هذا الموضوع هو الميل المزدوج للتخصص مستقبلا في الدراسات الأمنية و الدراسات في مجال السياسة الخارجية، و مصدر هذا الميل هو الاهتمام بالقراءة المتكررة حول مثل هذه المواضيع، لا سيما حول ما يتعلق بدور البعد الأمني في تحديد التوجهات الكبرى للسياسات الخارجية للدول، إضافة للرغبة في تقديم دراسة عن السياسة الخارجية للجزائر في بعدها الأمني خاصة في ظل تردد العديد من الباحثين في دراسة هذا الموضوع نظرا للغموض والتعقيد الذي تتميز به السياسة الخارجية الجزائرية.

أدبيات الدراسة:

تعد النسبية و التراكمية أحد أهم مميزات المعرفة العلمية ، و عليه يكون الباحث ملزما في أولى خطوات بحثه بالإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة محل دراسته ، حيث تكمن أهمية الإطلاع على مثل هذه الدراسات في استفادة الباحث من المادة العلمية المقدمة فيها بأشكالها الثلاث: معلومات

ذات طبيعة فعلية (معطيات و بيانات) ، معلومات ذات طبيعة منهجية (الكيفية التي تم بها انجاز البحوث السابقة)، معلومات ذات طبيعة نظرية (مختلف التفسيرات التي قدمت حول الموضوع).

فيما يلي نحاول تقديم بعض الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة مستقلة و مجتمعة حيث نذكر:

1. مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان " **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الأمريكي الأمني بعد 11 سبتمبر 2001** " من إعداد الباحث : **خالد معمري** و هي الدراسة التي تناولت إشكالية مدى إمكانية بناء مقاربة تحليلية مفاهيمية متكاملة في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة و ذلك بمحاولة الوقوف عند المساهمات التنظيرية في ميدان الدراسات الأمنية التي سعت إلى ضبط و مفهوم الأمن بمختلف أبعاده و مستوياته بما فيها المستويات التحليلية الجديدة التي عرفت انتقالا من مستوى الأمن الدولاتي إلى مستويات بديلة كالأمن المجتمعي، الأمن الإنساني ، الأمن البيئي...الخ.

2. مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: " **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي : استراتيجيات جديدة لاحتواء جهوي شامل**" من إعداد الباحث : **عمار حجار**، و هي الدراسة التي حاولت إخراج الدراسات الأمنية المتوسطية من طابعها التقليدي العسكري بتناوله في إطار شامل و موسع يتميز بمفاهيم حديثة للأمن و براديمات بديلة تستجيب أكثر للطبيعة المركبة و المعقدة لمسائل الأمن لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

3. مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: " **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**" من إعداد الباحث: **بويبية نبيل** ، و هي الدراسة التي تناولت مختلف التهديدات التي تواجه الأمن الجزائري على الجبهة الصحراوية على رأسها تجارة المخدرات ، تجارة الأسلحة ، أزمة الطوارق على حدودها مع مالي و النيجر، الشبكات الإرهابية التي تعمل تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، حيث يؤكد الباحث في هذه المذكرة على أن التهديدات على أمن الجزائر من الجبهة الصحراوية لا يكمن في مشكلة حدود و إنما في مختلف التفاعلات الحاصلة بين هذه الأزمات و التي على رأسها استغلال الشبكات الإرهابية لهذه الأزمات، إضافة للتوظيف الخارجي لهذه الأزمات.

4.كتاب " **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ،أوروبا و الحلف الأطلسي**" لصاحبه **عبد النور بن عنتر**، الذي حاول من خلال دراسته هاته التطرق للتحولات التي عرفها الأمن القومي الجزائري في بعده الخارجي من خلال عدة محاور رئيسية هي:

- تحليل عقيدة الأمن القومي الجزائري مع محاولة تحديد البيئة الأمنية للجزائر و إدراكها للتهديد المتوسطي و المغاربي و تحليل موقعها من التنافس الجاري بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة المغرب العربي.
- تحليل قضية الأمن الإقليمي في المتوسط بعد الحرب الباردة .
- تحليل النقلة النوعية في تعامل الغرب مع المتوسط و بالتحديد الدول العربية المتوسطية ، و كيف تحولت هذه الأخيرة من مصدر قلق بل تهديد إلى شريك أمني، و من ثم محاولة تحديد ايجابيات و مخاطر هذه النقلة و مغزاها ، كما يحلل أيضا من خلال الحوارات المتوسطية إمكانية التوصل إلى إقامة نظام أمن إقليمي في المنطقة.

5. كتاب " **عولمة السياسة العالمية**" من تأليف **جون بيليس و ستيف سميث**، و هو الكتاب الذي يتألف من خمسة و عشرون كاتبا كل واحد منهم يعد أحد أكبر الاختصاصيين في ميدان العولمة و السياسة العالمية، و ينتقل هذا الكتاب من استعراض السياسات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تناول المجريات العالمية و أكثرها إلحاحا في القرن الحادي و العشرين من خلال عرض السياق التاريخي لهذه المجريات و المقاربات النظرية المختلفة التي تفسرها.

6. كما تم الاعتماد على كتاب " **تحليل السياسة الخارجية** " ل **محمد السيد سليم** وهو الكتاب الذي تناول التأصيل النظري للسياسة الخارجية.

إشكالية الدراسة :

انطلاقا من أن السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموع التوجهات التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البيئة الدولية بهدف حماية مصالحه الوطنية و أمنه الداخلي و الخارجي ، و نظرا لان البيئة الدولية تضم شبكة من العلاقات و التفاعلات و التحديات المتعددة الأبعاد و المستويات التي ازدادت تعقيدا في عالم ما بعد الحرب الباردة الذي ميزه زيادة و تنوع الأخطار التي تواجه الدولة و التي تتجاوز حدودها

و نطاق سيطرتها فقد أصبحت مواضيع الأمن بمرجعياته الجديدة التي ابتعدت عن مرجعية الوستفالية الممثلة في الدولة تحتل الصدارة في المعالجة على كل المستويات الرسمية و غير الرسمية ، العلمية و حتى العامة ، و في هذا الإطار سعت الجزائر اعتمادا على المفهوم الحديث للأمن إلى رسم و تبني سياسات أمنية خارجية تخدم قيمها و مصالحها و تتفق و معطيات النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة و طموحها في لعب دور الريادة في التفاعلات الأفرومتوسطية .

من هذا المنطلق تتناول هذه المذكرة بالدراسة و التحليل الإشكالية التالية:

ما هو دور الأولويات و التهديدات الأمنية في ترشيد التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية؟

و هي الإشكالية التي تترتب عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية المساعدة على التحليل:

* إلى أي مدى يمكن اعتبار البعد الأمني محدد للسياسة الخارجية للدول؟

* ما هو دور التهديدات الأمنية في المتوسط في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية المتوسطية؟

* ما هو دور التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائري الساحلو-افريقية؟

* إلى أي مدى يمكن الحديث عن دور للتحديات الأمنية في منطقتي المتوسط و الساحل الافريقي في ترشيد توجهات السياسة الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه نقدم الفرضية الرئيسية التالية:

تعتبر التهديدات الأمنية محددا أساسيا للسياسة الخارجية باعتبار أن الوظيفة الأولى للدولة هي تقديم خدمة الأمن والحفاظ عليه .

تتفرع عن هذه الفرضية الفرضيتين الجزئيتين التاليتين:

- تلعب التهديدات الأمنية في المتوسط دورا محوريا في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية المتوسطية.
- تلعب التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي دورا محوريا في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية الساحلو-إفريقية.

حدود الإشكالية:

أ. الحدود المكانية:

تركز هذه الدراسة على مناقشة مسارات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقتي المتوسط و الساحل الإفريقي في بعدها الأمني بما يتفق و طبيعة أولوياتها الأمنية و التهديدات والتحديات التي تفرضها المنطقتين من جهة و البيئة الدولية من جهة أخرى.

ب.الحدود الزمانية:

إن التهديد الذي يواجه الأمن موجود تاريخيا، إلا أن التغير في طبيعة التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة عموما و عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل خاص أدى إلى بروز محاولات لتبني مفهوم أوسع للأمن و البحث عن بديل للمرجعيات التقليدية التي اعتمدت لتحديد مدلولاته و مسارات تطوره. في هذا السياق فقد وجدت الدول نفسها ملزمة على إعادة النظر في السياسات التي تتبناها في التعامل مع بيئتها الخارجية بما يتفق و المفاهيم الجديدة للأمن و يحفظه، و هو التغير الذي لم تكن الجزائر بمنأى عن تبعاته.من هذا المنطلق فإن الدراسة ستتنحصر في فترة ما بعد الباردة بالتركيز على الفترة اللاحقة لأحداث 11 سبتمبر 2001 . إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن هناك عناصر في الدراسة استوجبت منا الخروج على هذه الحدود الزمنية و ذلك لضرورة الرجوع إلى جذورها التاريخية.

الإطار المنهجي:

منهجيا من غير الممكن معالجة ظاهرة العلوم الإنسانية من خلال استعمال منهج واحد، لذلك فقد اعتمدنا مجموعة من المناهج لدراسة الموضوع و ضبطه منهجيا.

1. **المنهج التاريخي**: يجد الباحث نفسه خلال كل مراحل الدراسة ملزما بعرض امتدادات الظاهرة عبر الزمن للوقوف على العوامل التي أحاطت بها وأثرت في تطورها بهدف تقديم إطار تفسيري يمكن فهم الظاهرة من خلاله، و من ثم فإن توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة كان الهدف منه تتبع العملية التنظرية لمفهومي الأمن و السياسة الخارجية و رصد أهم مظاهر التحول في السياسة العالمية إضافة إلى تتبع أهم محطات التحول في مسارات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الأمني الإفريقي و المتوسطي.

2. **المنهج الوصفي** : و الوصف العلمي يقصد به رصد حال الشيء ببيان خصائصه المادية و المعنوية حيث قد يكون هذا الرصد كميا معبرا عنه بالأرقام أو كيفيا أو يجمع بينهما كما قد يتضمن مقارنة الشيء بغيره، و تبرز الحاجة إلى المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال ضرورة توصيف البيئة الدولية و فحص النظريات المتعلقة بالأمن و السياسة الخارجية إلى جانب محاولة التعرف على الخطوط العريضة للمقاربة الأمنية الفتية للجزائر التي تستند إليها في سياستها الخارجية.
3. **منهج دراسة الحالة**: و تظهر أهميته في الجانب التطبيقي للبحث ، فهو الأداة الأنسب للربط الوظيفي بين النظرية و التطبيق.

الإطار المفاهيمي:

تضمنت الدراسة مجموعة من المفاهيم أساسية نذكرها فيما يلي:

1. **مفهوم الأمن**: من بين المسائل الخلافية في نظرية العلاقات الدولية، مسألة تكوين المفاهيم التي تتميز، عموما، بالغموض و غياب الإجماع على معناها بين المختصين. و لعل أحد هذه المفاهيم، مفهوم " **الأمن** " الذي يجمع الدارسين على أنه " **مفهوم مائع** " و مثير للجدل يحتاج إلى تحديد دقيق لمدلوله و عناصره إلا أن هناك إجماع على أنه ينطوي على الخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية، سواء تلك المتعلقة بالفرد أو المجتمع.
2. **مفهوم السياسة الخارجية**: يتضح من تعدد التعريفات لمفهوم السياسة الخارجية تعقد ظاهرة السياسة الخارجية ، وصعوبة التوصل إلى الإلمام بكل أبعادها ، رغم هذا نجد الباحث " **محمد السيد سليم** " ، في كتابه " **السياسة الخارجية** " ، يحاول تقديم تعريف جامع للسياسة الخارجية ألا وهو : " **أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية ، من مجموع البدائل البرنامجية المتاحة ، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي** "[1] .
3. **التعريف بالساحل** : على الرغم من أن الساحل الإفريقي مفهوم جيو – سياسي مرن ، يتسع تارة ، ويضيق تارة أخرى ، إلا أن العديد من الدراسات تحصر منطقة الساحل في ثلاث دول

[1] - سليم محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية** . ط . 2 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، مصر ، 1998 ، ص . 12 .

هي : مالي ، النيجر ، والتشاد . إلا أن تركيزنا في التعريف بمنطقة الساحل سينحصر في أربعة دول هي : مالي ، النيجر ، التشاد ، وموريتانيا ، ليس بمنطق هذه الدراسات ، وإنما بسبب ارتباط هذه الدول مع الجزائر بحدود برية .

4. **تعريف الإرهاب** : إن تعريف الإرهاب بشكل موضوعيٍّ ، مُحَدَّدٍ، ومقبول على الصعيد العالمي ، مسألةٌ بالغة التعقيد، نظرا لصعوبة توحيد الآراء حول مفهومٍ واحدٍ له ، وبلغت درجة الصعوبة ، هذه ، بأحد الكتاب الأمريكيين إلى درجة القول : " **أنا لا أستطيع تَعريفَه ، لكن أعرفُه عندما أراه** "[1]. وبالرغم من تباين أراء فقهاء القانون الدولي ، والكُتاب ، والمفكرين ، والمهتمين ، حول تعريف الإرهاب ، إلا أنها أجمعت على أن الإرهاب يقوم على استخدام أدوات عنيفق بقصد إثارة الخوف في نفوس الأفراد . ومن ثَم ، فإن مُجرد التهديد باستخدام هذه الأدوات ، أو وسائل العنف يكفي في حد ذاته لقيام جريمة الإرهاب[2] .

5. **تعريف المتوسط**: يعتبر " **المتوسط** " من بين المفاهيم المعقدة والمرنة في نفس الوقت التي يصعب تحديدها في مجال العلاقات الدولية ، بالنظر إلى حجم ، وكثافة ، وترابط المصالح الدولية المرتبطة به، حيث يثير التعامل مع المتوسط بالنسبة لدارسي العلاقات الدولية ، الكثير من الإشكالات المفاهيمية من حيث صعوبة الاتفاق على مصطلح جامع لكل معانيه . وعلى هذا الأساس ، عادة ما يجد الباحث نفسه أمام صعوبة التفريق بين " **الحيز المتوسطي** " ، " **المجال المتوسطي** " ، " **الفضاء المتوسطي** " ، " **المنطقة المتوسطية** " ، و " **الإقليم المتوسطي** " . **غير أن** المتوسط فضاء معروف ، أصلا ، بكونه منطقة لتلاقي العديد من القارات ، والشعوب ذات الثقافات والحضارات المختلفة ، و عليه فالمتوسط ما هو إلا مجموعة أقاليم ، أكثر منه إقليم دولي متجانس في حد ذاته.

---

[1] - Harry Henderson , **Global Terrorism : The Complete Reference Guide .** Checkmark , New York , 2001 . p . 4 .

[2]- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، **أعمال ندوة الإرهاب والعولمة .** الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2002 ، ص 12. .

أقسام الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تضمن أولها الإطار النظري و المفاهيمي للأمن و السياسة الخارجية بالتطرق لأهم التعاريف المطروحة بخصوصهما و أبرز النقاشات النظرية التي سعت إلى تحديد أطرهما الفكرية و المنهجية و ديناميكيتهما العملية أما الفصل الثاني و الثالث فقد تعرض الأول بالتحليل و النقاش للوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي و ما يمثله من تهديد للأمن القومي الجزائري بحكم الجوار الجيوسياسي و الدور الذي لعبته الجزائر في إيجاد حلول للوضع في المنطقة بما يخدم أمنها و امن المنطقة و الأمن في القارة الإفريقية ، أما الثاني فقد تطرق للبعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بما يفرضه من تحديات و قيود و يواجهه من تهديدات و كيف تفاعلت الجزائر معها من خلال مجموعة من السياسات و المساهمات و ردود الفعل.

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة

مفهومي

الأمن والسياسة الخارجية

المبحث الأول : أهم النقاشات النظرية في الدراسات الأمنية

رغم تنامي النقاشات النظرية حول موضوع الأمن ، سعيا إلى تحديد أطره الفكرية و المنهجية و ديناميكيته العملية ، إلا أنه كان و لا يزال مطلب الجميع ، دولا ، مجتمعات ، و أفراد [1] . إذ تعتبر مسألة الأمن إحدى أهم الدوافع ، التي تتحكم في سلوك الأفراد و المجتمعات منذ فجر التاريخ ، حيث سعى الفرد دائما إلى البحث عما يجنبه الخوف و الضرر ، و ما يوفر له الاستقرار و الأمان ، وكان هذا السعي سببا في انضمامه إلى جماعات ، أين ظهرت الحاجة إلى نقل مسؤولية أمنه الخاص إلى الجماعة ، هذه الأخيرة التي شكلت الخطوة الأولى في بناء الدولة .

و تعتبر الدراسات الأمنية من بين الحقول الدراسية المهمة في مجال العلاقات الدولية ، إذ شهدت العديد من الجهود التنظيرية ، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، بداية من المنظور التقليدي ، الذي لم يبتعد الأمن في إطاره عن حدود ضمان استمرارية الدولة ، حماية حدودها الإقليمية ، وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي كونها فاعلا وحدويا عقلانيا [2] . إلا أن ظروف الحرب الباردة ، فرضت ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية ، المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية ، فالاهتمام بهذه المسائل لم يعد حكرا على الدول ، إنما أصبح اهتماما رئيسا لفواعل أخرى من غير الدول كالأقليات ، الجماعات العرقية ، والمنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية ... الخ ، إلى جانب التحول في طبيعة مصادر التهديد ، الذي جاء نتيجة لبروز ظواهر وتهديدات جديدة غير دولاتية مثل : الإرهاب الدولي ، الجريمة المنظمة ، الهجرة السرية ، التلوث البيئي ... الخ[3] .

I- الأمن في إطار المنظور التقليدي :

I-1- تعريف مفهوم الأمن :

---

[1] - علاق جميلة ، ويفي خيرة ، " مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة " ، في أعمال الملتقى الدولي : **الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق** . كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2008 ، ص . 305 .

[2] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[3] - **نفس المرجع** ، ص . 306 .

من بين المسائل الخلافية في نظرية العلاقات الدولية ، مسألة تكوين المفاهيم التي تتميز ، عموما ، بالغموض و غياب الإجماع على معناها بين المختصين . و لعل أحد هذه المفاهيم ، مفهوم " **الأمن** " الذي يعتبر من المصطلحات التي عرفت تطورا مستمرا ، ترافق مع تطور المجتمع البشري [1] ، و على الرغم من أن هذا المصطلح من المصطلحات المألوفة في العلاقات الدولية ، إلا أنه مازال يفتقد إلى تعريف محدد ، حيث يجمع الدارسين على أنه " **مفهوم مائع** " يحتاج إلى تحديد دقيق لمدلوله و عناصره . فقد اتخذ مفهوم الأمن مضامين متعددة ، ارتبطت بواقع المجتمع الدولي من جهة ، و مختلف التصورات التي جاءت في إطار نظرية العلاقات الدولية من جهة أخرى ، فحسب " **تيري بلزاك** " " **Thierry Balzac** " ، هناك ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن ، خاصة في السنوات الأخيرة ، و هي على النحو التالي[2] :

أولا : تراجع مؤشر السيادة الوطنية .

ثانيا : الزيادة الغير مسبوقة في كثافة التفاعلات العابرة للحدود .

ثالثا : زيادة عدد و حدة النزاعات على الساحة الدولية .

إضافة إلى ما تقدم به " **بلزاك** " ، فإن أحد أهم العوامل التي زادت من صعوبة تحديد مفهوم واضح للأمن وقابل للتعميم ، هو وقوع هذا المفهوم في فخ الانتماءا ت الثقافية ، فكل باحث يحاول إعطاءه صبغة تتفق و أطره الفكرية ، ومرجعياته الثقافية . زيادة على ارتباط هذا المفهوم بجوانب الحياة المختلفة ، التي تتميز بالديناميكية المستمرة ، وتواجه تهديدات متنوعة ومتعددة المصادر ، وعليه فإنه لا يمكن تحديد مفهوم هذا المصطلح بشكل دقيق ، خارج نطاق المكان و الزمان الذي يتحرك فيه .

على العموم ، فإن معظم الدارسين يتفقون على أن الأمن هو مفهوم مثير للجدل ، إلا أن هناك إجماع على أنه ينطوي على الخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية ، سواء تلك المتعلقة بالفرد أو المجتمع

---

[1] - عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي** . المكتبة العصرية للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2005 ، ص . 13 .

[2] - Thierry Balzacq , " Qu'est-ce que la Sécurité Nationale " , **La Revue Internationale et Stratégique .** N° . 52 , Hiver 2003-2004 , p . 33 .

من جهة ، وخلاف رئيسي حول ما إذا كان التركيز يجب أن ينصب على أمن الأفراد أو الدول أو العالم ككل من جهة أخرى[1] .

إذا عدنا إلى النص القرآني ، فإننا نجد مادة " **أمن** " في صيغ شتى ، وبنسبة تواتر و توارد مرتفعة ، ويرجع ذلك إلى أنها المادة التي اشتق منها " **الإيمان** " ، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبمن يعيش حولنا ، مما ينجر عنه راحة النفس ، و باستثناء مفهومي " **الإيمان** " ، و " **الأمانة** " ، فإن كلمة " **الأمن** " لوحدها وردت في النص القرآني خمس مرات بهذه الصيغة ، وسبع مرات بصيغة " **آمنين** " ، ومنها ثلاثة ذكر فيها " **الأمن** " في مقابل " **الخوف** "[2] ، في قوله سبحانه وتعالى : { **فليعبدوا رب هذا البيت ، الذي أطعمهم من جوع ، وآمنهم من خوف** . }[3] ، وقوله تعالى : { **و ليبدلهم من بعد خوفهم أمنا** . }[4] ، وقوله عز وجل : { **إذا جاءهم أمر من الأمن و الخوف أذاعوا به** . }[5] .

يعرف المنجد الفرنسي " **Le Petit Robert** " ، الأمن على أنه : " **حالة الدولة المستقرة الناتجة عن غياب حقيقي للخطر سواء ذو طابع مادي أو معنوي** "[6] . وتعرفه " **موسوعة العلوم الاجتماعية** " ، على أنه : " **إجراء يستهدف تأمين منطقة ، من أخطار خارجية و داخلية ، قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية ، نتيجة لضغوط خارجية أو انهيار داخلي** "[7] .

أما من وجهة نظر " **دائرة المعارف البريطانية** " ، فالأمن هو : " **حماية الأمة من خطر القهر على يد**

---

[1] - جون بيليس ، " الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة " ، في : جون بيليس ، وستيف سميت ، **عولمة السياسة العالمية** . ط . 1 ، تر : مركز الخليج للأبحاث ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ،2004 ، ص . 412 .

[2] - الطيب البكوش ، " الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان " ، **المجلة العربية لحقوق الإنسان** . ع . 10 ، المعهد العربي لحقوق الإنسان ، جوان 2003 ، ص . 165 .

[3] - **سورة قريش** ، الآيات : 2 – 3 – 4 .

[4] - **سورة النور** ، الآية 55 .

[5] - **سورة النساء** ، الآية 83 .

[6] - **Le Petit Robert : Dictionnaire Alphabétique et Analogique de Langue Française .** Paris , Franc , 1977 , P .1788 .

[7] - **Encyclopaedia of The Social Sciences .** Vo . 2 , 1988 , P . 140 .

قوة أجنبية " . في حين ورد في " **الموسوعة العسكرية** " التعريف التالي : " **الأمن هو مجموع الإجراءات والتدابير ، التي تضع القادة و القوات في مأمن من المباغتة ، وتسنح للقائد بالحصول على الفترة اللازمة ، والمنطقة الأرضية الضرورية ، جراء المناورة التي يخطط لها ، ويصمم على تنفيذها** " .

ويعرفه " **دومنيك دافيد** " " **Dominique David** " ، كالتالي : " **الأمن في معناه الواسع، يتمثل في خلو وضع ما من التهديد ،أو أي شكل للخطر ، وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا** ".

إن الْمُلاحظ على التعاريف السابقة ، هو إجماعها على حصر موضوع الأمن في الخلو من تهديد القيم الرئيسية ، إلا أن هناك خلافا قويا ، حول ما إذا كان يجب التركيز على أمن الأفراد أو الدول أو العالم بأسره ، أو على كل هذه المستويات مجتمعة .

I-2- المفهوم الضيق للأمن :

ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية ، تقليديا ، بمفهوم " **الدولة** " التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي ، فمنذ معاهدة " **وستفاليا** " " **Westphalia** " ، التي عقدت سنة 1648، والتي اعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلة في هذا النظام ، إذ كانت هي المعيار العالمي للشرعية السياسية ، وذلك في غياب سلطة عليا تقوم بتنظيم علاقاتها بعضها مع بعض ، وكان ذلك يعني النظر إلى الأمن على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول [1] ، إذ تبنت هذه الأخيرة ، وجهة النظر القائلة أنه لا بديل عن البحث عن حماية نفسها ، في عالم يمكن وصفه بأنه عالم الاعتماد على الذات[2] .

إلا أن مفهوم الأمن في " **الفكر الواقعي** " ، يعود على إلى عهود قديمة ، إلى اليونان و الصين حيث ورد في أفكار " **Thucydides** " ، حول الأمن و القوة والتي استقاها من الحرب "**البيلوبونزية**" التي دارت بين " **أثينا** " و " **اسبرطة** " و محاولة كل إمارة الدفاع عن أمنها حيث قال :

---

[1] - جون بيليس ، **مرجع سابق** . ص . 414 .

[2] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

" إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها و في الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه من فعله قوته أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه "[1] .

أما " **هوبز** " ، فقد ربط مفهوم الأمن بالطبيعة الشريرة ، أو الفطرة الفاسدة للإنسان ، الذي وصفه أنه ذئب أخيه ، مما يستدعي ضرورة وجود الحاكم المخادع " **التنين** " ، لإقرار النظام و إنهاء الفوضى المميزة لحالة الفطرة الإنسانية ، التي اعتبرها السبب الرئيسي في ديمومة النزاع بين الدول ، والقوة هي السبيل الوحيد لإنهائه . كما اعتبر " **هوبز** " الأمن أحد أسباب نشأة الدولة ، وميز بين " **حالة المجتمع** " و " **حالة الطبيعة** " ، و اعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون " **حالة المجتمع** " ، بينما تعيش الدولة " **حالة الطبيعة** " في العلاقات الدولية ، والبحث عن الأمن دفع الأفراد إلى التنازل من خلال ، " **العقد الاجتماعي** " عن حريتهم لصالح سلطة مركزية تمثلها الدولة ، بهدف أن توفر لهم الحماية ضد العدوان الخارجي ، و لا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول ، لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة وسببا للولاء العام[2] .

و استمر النقاش التاريخي حول الأمن ، مع كتاب آخرين اعتبروا من رواد الفكر الواقعي ، من أمثال " **روسو** " " **Rousseau** " ، و " **ميكيافيلي** " " **Mechiavelli** " (الذي نصح الأمير بأن يجعل أمن الدولة و بقائها فوق أي اعتبار) ، الذين قدموا رسما أكثر تشاؤما لمضامين سيادة الدولة ، إذ اعتبروا أن النظام الدولي صراع وحشي ، تسعى من خلاله الدول لتحقيق أمنها ، على حساب أمن جيرانها ، مما يجعل احتمال الوصول إلى السلام الدائم احتمالا صعب التحقيق ، فكل ما يمكن عمله محاولة تحقيق التوازن مع قوى الدول الأخرى ، كمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة ، وأكد هذا المنظور كتاب مثل : " **كار** " " **E.H.Carr** " ، و " **مورغانتو** " " **Morganthau** " ، اللذان أسسا مدرسة الفكر الواقعي في أعقاب الحرب العالمية الثانية[3] .

---

[1] - تايوكي يامامورا ، " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية " ، تر : عادل زغاغ ، في الموقع الالكتروني :
http/www.Geocities.com/adel zeggagh/lists/html .

[2] - سليمان عبد الله الحربي ، " مفهوم الأمن ، مستوياته وصيغه وتهديداته " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** . عدد صيف 2008 ، بيروت ، لبنان ، 2008 ، ص . 17 .

[3] - جون بيليس ، **مرجع سابق** . ص . 415 .

ومفهوم الأمن حسب " **المقاربة الكلاسيكية** " ، يذهب بنا اتجاه اللعبة الصفرية ، التي تعني أن الدولة عندما ترفع أمنها فإن الدولة الأخرى ترى أن أمنها يضعف ، أي أن أي ربح لطرف يعد خسارة للطرف الآخر ، من خلال هذه المعادلة يبرز متغير " **القوة** " في قلب العملية الأمنية ، و في هذا الصدد يقول " **كينيث وولتز** " : " **إن الدول تتنافس دائما على الثروات و تحقيق الأمن ، هذا التنافس الذي أدى غالبا إلى نزاعات ، فلماذا سيختلف المستقبل عن الماضي** "[1] .

وعلى هذا الأساس ، فإن التصورات الواقعية تعتقد أن التهديد الذي يواجه أمن الدولة نابع ، بالأساس ، من سعي مختلف الوحدات إلى اكتساب " **القوة** " ، أو استعمالها أو التهديد بذلك في عالم ميزته الفوضى ، و هو ما يجعل من الأمن مرتبطا بالمفاهيم الأساسية التالية :

أ- المصلحة الوطنية : و في هذا الصدد يذهب " **هانز مورغنتاو** " " **Hans Morgantau** " ، إلى أن الحفاظ على الوجود المادي للدولة ، هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية ، و أحد مظاهر الأمن ، و عليه فإن الأمن في حد ذاته مصلحة وطنية ، و في نفس السياق يرى " **فريديريك هارتمان** " " **Fredrich Hartman** " ، أن : " **الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة** " ، فهو كما يعرفه البعض الآخر عملية تتعلق بصنع القرارات ، التي تهدف إلى الحفاظ على كيان الدولة و مصالحها ، في الحاضر و المستقبل ، مع أخذ المتغيرات الإقليمية و الدولية بعين الاعتبار[2] .

ب- زيادة حجم القوة : كان الصراع من أجل القوة بالنسبة للواقعيين ، السمة التي ميزت ومازالت تميز البيئة الدولية[3] ، و الهدف الأساسي من وراء ذلك ، يكمن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديد الخارجية ، القائمة و المحتملة ، إذ يقول " **جياكومو لوسياني** " " **Giacomo Luciani** " ،

---

[1] - **الموسوعة العسكرية ، من : *أ* إلى *ج*** . ج . 1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1981 .
[2] - مصطفى عبد الله خشيم ، " تأثير مؤتمر برشلونة على الأمن الاقتصادي العربي : النظرية و التطبيق " ، في أعمال ندوة : **الأمن العربي : التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية** . مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 1996 ، ص . 460 .
[3] - ناصيف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية** . ط . 1 ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، 1985 ، ص . ص . 8 .

في هذا الصدد أن : " **الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة والتصدي لكل عدوان أجنبي** "[1] ، واستمرار القدرة على تحقيق الأهداف المركزية و المصالح الإستراتيجية[2] .

وهو ما نجم عنه ارتباط الأمن بمفهومي " **الدفاع** " و " **القوة العسكرية** " ، على أساس أن الشكل السائد للقوة هو القوة العسكرية [3] ، فالقوة حسب اعتقادهم أكثر قابلية للاستعمال من أي وسيلة أخرى ، للحفاظ على الوضع القائم ، وليس لتغييره ، و هو الهدف الأدنى لأي قوة [4] ، كما أن القوة تعتبر أداة تحقيق مصالح الدولة ، اقتداء بالمعادلة القائلة : " **إذا أردت السلم فاستعد للحرب** "[5] ، ولذلك سيطر على " **المقاربة التقليدية الواقعية للأمن** " التصور القائم على اختزاله في المجال العسكري ، و اعتباره كـــ : " **مشتق للقوة** "[6] .

ويذهب البعض إلى أنه في تاريخ المجتمعات المنظمة سياسيا ، يرتبط " **أمن الدولة** " " **La Sécurité de L'état** " ، والذي نطلق عليه اسم " **الأمن الوطني** " " **La Sécurité Nationale** " ، في نفسية الفاعلين السياسيين بمفهوم " **الدفاع** " ، وفي الواقع بالقوات المسلحة ، ويشكل منطق النظام الفوضوي كمفهوم نظري ، بين الدول ذات السيادة مبررا لهذا الاعتقاد[7] .

---

[1] - Thierry Balzacq , **Op ., Cit .** p . 38 .

[2] - تامر كامل محمد ، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي و إستراتيجية تحقيقه** . ط . 1 ، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام ، بغداد ، العراق ، 1985 ، ص . 22 .

[3] - عبد النور بن عنتر ، " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية " ، **السياسة الدولية** . مج . 40 ، ع . 60 ، أفريل 2005 ، ص . 57 .

[4] - عمار حجار ، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحا د الأوروبي : إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل** . مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2003 ، ص . 49 .

[5] - Raymond Aron , **Paix et Guerre Entre les Nations .** 8ème Edition , Calmann Lévy , Paris , Franc , P . 35 .

[6] - عبد الباقي الهر ماسي ، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي** . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1987 ، ص . ص . 135 ، 136 .

[7] - Anatol N . Ayissi , " le Défi de la Sécurité Régional en Afrique Après la Guerre Froide " , Travaux de Recherche N° . 27 . **UNIDIR .** Genève , 1994 , p . 9 .

ج- **الدفاع** : إن مصطلح " **الدفاع** " لا يحمل الكثير من الغموض و التناقض ، مقارنة مع مصطلح الأمن ، بالرغم من بروزهما في آن واحد في القاموس اللغوي السياسي و الاستراتيجي الحديث ، عندما أصبحت الحرب لا تؤدي حتما إلى حل مشكلات الصراع بين الدول [1] ، لذلك فإن فكرة الأمن و مصطلح الدفاع ، يؤديان إلى تكوين فكرة الاستمرار في الوجود بالنسبة للدولة ، كما أن وحدة الدولة و قوتها تقوم على أساس قاعدة الدفاع ، الذي حل محل حق الدول المشروع في الحرب ، من أجل حماية الأمن الوطني للدولة في القانون الدولي[2] .

و يقترن الأمن بالدفاع ، عندما يتعلق الأمر بحماية سيادة الدولة ، ومصالحها الإستراتيجية ، من التهديدات الخارجية ، وفي هذا الإطار يعرف " **وولتر ليبمان** " **Walter Lipman** " ، الأمن على أنه " **يهدف أساسا إلى إبعاد الخطر ، والاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية ، إذا ما أرادت الدولة أن تتجنب الحرب ، وإذا ما فرضت عليها ، لابد أن تكون قادرة على الانتصار في الحرب** "[3] ، ويعني هذا أنه على الدولة أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية أمنها ، بالحفاظ على الهدوء و الاستقرار داخل سيادتها ، دون اللجوء إلى الحرب ، ويكون ذلك عن طريق السياسات الداخلية و الخارجية كالعلاقات الدبلوماسية الناجحة ، أما إذا فرضت عليها الحرب ، فلابد أن يكون لها من الاستعداد المادي و البشري ، ما يمكنها من الانتصار في الحرب ، ومن هنا يقترن مفهوم الأمن بالدفاع ، فلا يمكن الحصول على الأمن إلا بسياسة دفاعية قوية ، تكون متكئة على الجيش و القيادة

---

[1] - جمال بوزغابة ، " مفهوم الدفاع و الأمن الوطنيين " ، في : **أعمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول : الدفاع الوطني** . الجزائر ، أيام 11 ، 12 ، 13 أكتوبر 2003 ، ص . 96 .

[2] - غربي محمد ، " الدفاع و الأمن : إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيو – إستراتيجية " ، في أعمال الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق . **مرجع سابق** . ص . 253 .

[3] - جمال علي زهران ، " تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرارات السياسية في الجنوب " ، في : أعمال الملتقى الوطني حول : **الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة** . كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ،2004 ، ص . 68 .

السياسية المتحكمة في زمام الأمور ، فقد ذهب " **آدم سميث** " بهذا الخصوص إلى القول بأن :
" **الاختيار بين الدفاع والثروة يستدعي الانحياز إلى الدفاع** "[1] .

إلا أن مفهوم الأمن لم يعد يقتصر على توفير القوة العسكرية ، وتحسين متطلبات الدفاع الوطني[2] ، بل تعدى حديثا إلى " **المحافظة على القيم** " ، حيث يقول " **أرنولد ولفرز** " " **Arnold Wolfers** " ، بهذا الصدد أنه : " **يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية ، عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة ، أما من وجهة النظر الذاتية ، فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر** "[3] ، و المحافظة على النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، مثلما ذهب إليه وزير الدفاع الأمريكي الأسبق " **روبرت مكنمارا** " ، في كتابه " **جوهر الأمن** " ، إذ يقول : " **الأمن هو التنمية ، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن** "[4] ، واستطرد قائلا : " **فالأمن ليس فقط تراكم السلاح ، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه ، والأمن ليس القوة العسكرية ، بالرغم من أنه قد يشتمل عليها ، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي ، الرغم من أنه قد يحتوي عليه ، إن الأمن هو التنمية ، وبدون تنمية فلا محل للحديث عن الأمن** "[5] .

إن مجالات الأمن و الدفاع مختلفة و متباينة ، فإن كان الأمن هو الباعث الاستراتيجي لمختلف إجراءات الدفاع وخططه ، فإنه يبقى ذو معنى مثالي غير محدد يجمع بين الإحساس والرغبة والهدف الإنساني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الفردي ، أما الدفاع فهو الوسيلة المادية للوصول لهذه القيمة الرفيعة التي تعد أساس استمرار الدولة الوطنية الحديثة [6] ، مهما يكن فإن الدفاع والأمن

---

[1] - غربي محمد ، **مرجع سابق** . ص . 251 .

[2] - عمر بغزوز ، " فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في إطار العولمة " ، في : أعمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول : الدفاع الوطني . **مرجع سابق** . ص . 49 .

[3] - جون بيليس ، **مرجع سابق** . ص . 414 .

[4] - روبرت مكنامارا ، **جوهر الأمن** . تر : يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، مصر ، 1970 ، ص . 54 .

[5] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[6] - غربي محمد ، **مرجع سابق** . ص . 254 .

عنصران يشكلان المهام الرئيسية للدولة ، فهي المسؤولة على أمن مواطنيها داخليا و خارجيا ، عن طريق بناء العلاقات الاجتماعية و ضبطها داخليا ، وعن طريق الدفاع و الدبلوماسية خارجيا ، أما وسائل الدفاع فقد تكون تقليدية ، تعتمد على الوسائل العسكرية المعروفة التقليدية وغير التقليدية ، أو تكون وسائل حديثة تقوم على الإمكانات الاقتصادية [1] ، و التطور التكنولوج ي والاعتماد بشكل أوسع على تقنيات الثورة المعلوماتية .

كما أن الجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن هناك حالتان قد يعمل فيهما " **الدفاع** " و" **الأمن**" ضد بعضهما البعض ، أولهما لأن كلفة الدفاع تعرض أهداف الأمن الأخرى للخطر ،
و ثانيها لأن مخاطر الدفاع تظهر أكثر ثقلا من التهديدات التي أوجد الدفاع أصلا لردعها . ويقودنا هذا التحليل إلى مسألة العلاقة بين : " **الأمن** " ، " **الدفاع** " ، و " **التنمية** " حيث يقول " **فهمي هويدي** " أنه : " **كلما زاد الإنفاق العسكري ، تصبح الدولة أقل أمنا و أدنى تنمية** " ، فمعضلة الدفاع تعرض الأمن بمعناه الواسع إلى الخطر[2] .

نستنتج مما سبق ، أن البناء النظري للدراسات الأمنية في إطار التوجه التقليدي للأمن ، ينطلق من التصور " **الأنطولوجي** " لدى التقليديين الواقعيين ، الذي يعتبر الدولة هي الوحدة المعنية بالأمن ، ساعين بذلك إلى بناء مفهوم للأمن ، يقصد به حماية أمن حدود الدولة كفاعل رئيسي في النظام الوستفالي الواقعي المرجعية [3] ، بمعنى أن الأمن هو الحرية من " **التهديدات** " " **Threats** " ، و " **الأخطار** " " **Dangers** " ، وقدرة الدولة على حماية كيانها المادي ، وقيمها الجوهرية من أخطار وتهديدات قائمة فعلا أو محتملة . وبمعنى آخر ، هو حماية الدولة من أشكال الاعتداء الخارجي ، مثل : الجاسوسية ، أعمال الاستطلاع العدائية ، التخريب ، الدمار ... الخ ، والتأثيرات المعادية

---

[1] - **نفس المرجع** ، ص . 258 .

[2] - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي . **مرجع سابق** . ص . 21 .

[3] - Bjorn Moller , " the Concept of Security : The Pros and Cons of Expansion and Contraction " , Paper for Joint Sessions of the Peace Theories Commission , and the Security and Disarmament Commission , at the 18th General Conference of the : **International Peace Research Association (I.P.R.A) .** Tampere , Finland , 5 , 6 August 2000 , p . 03 .

الأخرى[1] . و بهذا الخصوص يقول " **وولتر ليبمان** " ، أن : " **الأمة تبقى في وضع آمن ، إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية ، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب ، و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي ، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه** "[2] .

يعني هذا ، القدرة على التعامل مع المدخلات العنيفة ، أو خيارات الحرب ، وحسمها لصالح الدولة ، إذ يرى البعض من أصحاب هذا التوجه ، أن الأمن يرتبط بالتعامل مع ظاهرة العنف ، ليس على أساس أنها ظاهر ة أو سلوك فردي ، بل نمطا من السلوك يضم العديد من المستويات الأخرى ، و يجعل الأمن يعني : " **قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف ، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة و الحادة للعنف** "[3] . و من هنا تصبح العلاقة متداخلة بين قوة الدولة ونطاق أمنها ، إذ كلما تنوعت وانتشرت مصالحها ، وتعددت ارتباطاتها ، اتسع نطاق أمنها [4] ، و ازداد سعيها لاكتساب القوة .

إلا أن التحولات التي عرفها المسرح الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، عرضت التصور التقليدي الضيق لمفهوم الأمن ، لعدة هجومات من قبل " **الموسعين** " " **Widners** " ، جسدتها الدعوة لضرورة إقحام الأخطار والتهديدات الغير عسكرية ، التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر ، على أمن الفرد أو الدولة ، ضمن حقل الدراسات الأمنية ، غير أن التيار التقليدي رفض بشكل صريح أي مبادرة لإعادة النظر ، أو لإعادة التفكير ، أو لإعادة صياغة مفهوم الأمن خارج إطاره التقليدي الضيق ، و المرتبط بالبعد العسكري ، وبقاء الدولة ، وسلامة حدودها وسيادتها[5] ، هي محور الدراسات الأمنية .

---

[1] - أحمد جلال عز الدين ، " الأساليب العاجلة و طويلة الأجل لمواجهة التطرف و الإرهاب " ، في : **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية** . ط . 2 ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، فرنسا ، 1998 ، ص . 292 .

[2] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[3] - هيثم الكيلاني ، " مفهوم الأمن العربي : دراسة في جانبيه السياسي و العسكري " ، في :**الأمن العربي** : **التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية** . مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، فرنسا ، 1996 ، ص . 71 .

[4] - علي الدين هلال ، " الأمن العربي و الصراع الإستراتيجي في منطقة البر الأحمر " ، **المستقبل العربي** . بيروت ، لبنان ، ع . 9 ، 1979 ، ص . 99 .

[5] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 50 .

وهو ما عبر عنه الباحث " **Stephen Wal** " ، بعد الحرب الباردة ، معتبرا أن حقل الدراسات الأمنية يجب أن يهتم ، بالدرجة الأولى ، بدراسة الخطر أي استعمال ومراقبة القوة العسكرية، إذ يصف دعاة التوسيع بأنهم : " **يركبون خطر توسيع الدراسات الأمنية ، و بهذا المنطق ، مسائل مثل التلوث ، المرض ، التعدي على الأطفال والركود الاقتصادي ، سوف تدرك على أنها أخطار ضد الأمن . إن تعريف الأمن بهذا الشكل سوف يؤثر على تناسقه الفكري ، و سيجعل من الصعب إيجاد الحلول لأي من هذه المشاكل المهمة** "[1] . بمعنى أن نجاح دعاة التوسيع في مراجعة الأجندة الأمنية و تعميقها ، سوف يؤدي إلى قلب وتحطيم القواعد " **الإبستمولوجية** " و " **والأنطولوجية** " الأساسية، التي تقوم عليها الافتراضات والتصورات الواقعية والواقعية الجديدة في إطار المنظور التقليدي[2]، الأمر الذي لا يمثل خطأ تحليليا فحسب ، بل إجراءا لا مسؤولا سياسيا[3] ، ويزيد من تعقيد مهمة المحللين الأمنيين ، في عملية بحثهم عن الحلول المناسبة للتهديدات والأخطار العسكرية التي تهدد الأمن فعليا[4] .

و بذلك اشتد الحوار ضمن المنظور التقليدي نفسه ، أي بين الواقعيين وبعض الواقعيين الجدد من جهة ، وبعض الواقعيين البنيويين المنتمين لمدرسة كوبنهاجن أمثال : " **باري بوزان** " و " **أول ويفر**" ، و بعض المؤسساتيين النيوليبيراليين الملقبون بـــ : " **الواقعيين اللينين** " " **Soft-Realist** " ، أمثال : " **كوهين** " " **R . O . Keohane** " ، و " ناي " " **J . Nye**» .

II- الأمن في إطار الحوار التقليدي النقدي :

II-1 – المفهوم الموسع للأمن :

إن نهاية الحرب الباردة ، وتنامي ظواهر العولمة وما أفرزته من تحولات ، مست طبيعة القوة التي لم تعد ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل العسكري ، بل تعدته إلى التكنولوجيا ، التعليم ،

- [1] Barry Buzan , " Rethinking Security after the Cold War " , **Cooperation and Conflicts .** Vol . 32 , N° . 1 , 1997 , p . 10 .
- [2] Viau Hélène , " La Théorie Critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales " , Notes de Recherches No . 8 , **C.E.P.E.S .** Université du Québec , Montréal , canada , Janvier , 1999 .
- [3] **Idem .**
- [4] **Idem .**

النمو الاقتصادي ، الاتصالات ، والاعتماد المتبادل [1] ، جعلت من المنظور الواقعي غير كاف لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة ، والتي تبتعد تدريجيا عن الدائرة العسكرية ، مما استدعى الحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن ، ليتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة [2] ، ويشمل الأبعاد العسكرية والغير عسكرية . إلا أن هذا لا يعني أن الأبعاد والقطاعات الأخرى للأمن كانت مهملة تماما ، فالعديد من الدراسات اهتمت بجوانب الاعتماد المتبادل لعلاقات الأمن ، غير أن هذه المقاربة الداعية إلى توسيع مفهوم الأمن ، تكتسب أهميتها من حيث أنها عرضت بديلا لنموذج الصراع من أجل القوة ، كوسيلة لتفسير الدينامية الأساسية للسياسة الدولية[3] ، فقد برزت المحاولات الأولى المتعلقة بتوسيع مفهوم الأمن ، ضمن المنظور التقليدي نفسه ، إلا أن هذه المحاولات كانت شكلية فقط ، شملت توظيف مفاهيم جديدة للأمن منذ بداية الثمانينات ، في إطار المنظور الليبرالي والليبرالي الجديد ، المنظور الذي قدم العديد من المقاربات و المفاهيم ، الرامية لتقديم رؤية موسعة لمفهوم الأمن كـــ : " **نظرية السلام الديمقراطي** " ،" **مفهوم الجماعة الأمنية** " ، " **مفهوم الأمن المشترك** " ، و " **مفهوم الأمن الجماعي** ".

فمفهوم " **مفهوم الأمن المشترك** " على سبيل المثال استعمله لأول مرة " **Egon Bahr** " ، و تم تبنيه لاحقا خلال " **تقرير لجنة بالما** " سنة 1982 ، والمعنون بـــ : " **Common Security : A Blue Print For Survival** " ، والذي ينطلق من فكرة أن الأمن في ظل حالة الفوضى ، والمستويات المرتفعة من التسلح التقليدي والنووي ، يتطلب تقليص متبادل لهذه القدرات وتقديرات دقيقة لخصائص العصر النووي[4] ، بمعنى نبذ العلاقات الأمنية الصراعية ، وتغليب العلاقات التعاونية .

أما عن مفهوم " **الأمن الجماعي** " " **Collective Security** " ، باعتباره محاولة أخرى لبناء تصور جديد للأمن ، في ظل مسار عولمة مسائل و ميكانيزمات الأمن [5] ، فيعرفه " **قولدسين** "

---

[1] - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي . **مرجع سابق** . ص . 33 .

[2] - **نفس المرجع** ، ص . 15 .

[3] - **نفس المرجع** ، ص . 16 .

[4] - Bjorn Moller , **Op ., Cit .** p . 4 .

[5] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 56 .

على أنه : " **تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي ، بقصد مواجهة أي فاعل آخر** "[1] ، إذ يجادل أنصاره بأنه على الرغم من كون القوة العسكرية أحد أهم المحددات لسلوك الدول ، إلا أنه يجب تضمين الاعتقادات والمعايير ، بوصفها هي الأخرى محددات هامة لهذا السلوك ، حيث يرفضون الفكرة القائلة أن سلوك الدول ، هو مجرد نتاج لبنية النظام الدولي ، فالأفكار مهمة أيضا[2] .

و في هذا السياق يرى " **تشارلز** " " **Charles** " ، و " **كليفورد كوبشان** " " **Clifford Kupchan** " ، في معرض تناولهما للأمن الجماعي ، أن الدول توافق على التقيد ببعض المعايير و القواعد ، بغية المحافظة على الاستقرار ، و أنها عند الضرورة تتكاثف لوقف العدوان ، و هو ما يعد طريقة لإحراز تقدم نحو تحقيق مزيد من الأمن الدولي ، من خلال إقامة مؤسسات للأمن الجماعي ، فعملية التوازن المنظمة ذات الصبغة المؤسساتية ، أفضل من عملية التوازن غير المنظمة في ظل الفوضى[3] ، خاصة و أن مؤسسات الأمن الجماعي ، تساعد على إيجاد نظام دولي يوفر مزيدا من الثقة ، بتوطيد التوافق بين الدول ، مما يمكن الدول من تركيز طاقاتها ومواردها على رفاهها المحلي ، بدلا من التركيز على التدابير الأمنية اللازمة للتغلب على المعضلة الأمنية .

بالموازاة مع المحاولات السابقة التي مست الجانب الشكلي لتوسيع مفهوم الأمن ، برزت مساهمات أخرى ساهمت بشكل فعلي في صياغة مفاهيم الأمن ، ونماذج نظرية ووسائل تحليلية في حقل الدراسات الأمنية ، تميزت بتصورات إبستمولوجية ، أنطولوجية ، و معيارية مختلفة ، مع الحفاظ على النزعة " العقلانية " " **Rationalism** " ، والتفسير الواقعي للسلوكات والظواهر ، لذا تصنف منطلقاتهم الفكرية في إطار المنظور التقليدي العقلاني ، وكان على رأس مثل هذه المحاولات منذ بداية الثمانينات باحثين من أمثال " **جوزيف ناي** " " **J . Nye** " ، " **لين جونس** " " **Lynne Jones** " ، " **ماثيوس جسيكا توشمان** " " **Mathews . J . Tuchman** " ، " **أول ويفر** " " **Ole**

---

[1] - تايوكي يامامورا ، **مرجع سابق** . (موقع الكتروني) .
[2] - جون بيليس ، **مرجع سابق** . ص . ص . 430 ، 431 .
[3] - **نفس المرجع** ، ص . 431 .

" **Weaver** " ، " **باري بوزان** " " **Barry Buzan** " ، " **كولودزي** " " **E.A..Koleedzi** " ، " **هيلقا هافتندورن** " " **Helga Haftendorn** " ، وغيرهم[1] .

فنجد " **هيلقا هافتندورن** " " **Helga Haftendorn** " ، ترى أن مراجعة مفهوم الأمن ، تتطلب إعادة النظر في أبعاده ، مستوياته ، وسائل تحقيقه ، و استراتيجيات بنائه ، لذا أقرت أن : **"مفاهيم الأمن ذات المرجعية الهوبزية ، الكانتية ، أو القروسيوسية ، لا تقدم براديما أمنيا مناسبا ،ولا تفسر بصورة مقنعة ، التغيرات في العلاقات الأمنية ، التي نلاحظها في كثير من أجزاء عالم اليوم "**[2] .

انطلاقا من هذه الفكرة ، ترى" **هيلقا هافتندورن** " بضرورة توسيع مفهوم الأمن ، بالاعتماد على مقاربات ومنظورات متعددة التخصص والثقافة ، مما يسمح بصياغة مفهوم شامل للأمن يتضمن قضايا الإدراكات " **الحسية** " " **Perceptions** " ، القيمية ، الثقافية ، و إدراكات التهديد ، إلى جانب بناء تصورات واضحة حول قضايا الأمن الإقليمي ، العالمي ، الإرهاب ، المخدرات ، القضايا الاقتصادية ، والايكولوجية ، سياسات الدفاع ، والإستراتيجيا ت النووية[3] . إلا أنها في المقابل دعت صراحة إلى صياغة براديم يمكن اختباره تجريبيا [4] ، مما أثبت عدم تمكنها من بناء تصور نظري ، يمثل القطيعة الفعلية مع الطروحات العقلانية ، المبنية أساسا على مزاعم الموضوعية ، التجريبية ، والعلمية ، لذا فقد بقيت نظرتها حبيسة المنظور التقليدي العقلاني[5] .

أما الباحث " **كولودزي** " " **E.A..Koleedzi** " ، فانطلق في تصوره التوسعي لمجال الدراسات الأمنية ، من انتقاده الشديد للتيار التقليدي المحافظ بزعامة " **ستيفن وولت** " " **Stephen Walt** " ، إذ ذهب " **كولودزي** " أبعد من " **هيلقا هافتندورن** " ، بإقحامه فاعلين غير

---

[1] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 53 .

[2] - Bjorn Moller , **Op ., Cit .** p . 4 .

[3] - Viau hélène , **Op ., cit .**

[4] - **Idem .**

[5] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 52 .

دوليين كالجماعات المسلحة ، العصابات ، الأقليات الإثنية أو الدينية [1] ، كمصادر تهديد لأمن الدولة ، كما أنه أدرج " **الأنظمة الشمولية** " كمصدر تهديد ضد أمن شعوبها والأمن العالمي ككل ، مما أصبغ مشروعه النظري بصبغة ليبرالية [2] ، إلا أنه بقي معتمدا على الدولة كموضوع مرجعي وحيد ، وبالتالي بقيت مبادرته حبيسة المنظور التقليدي العقلاني [3] .

لنصل إلى الباحث " **باري بوزان** " مدير معهد بحوث السلام بـــ : " **مدرسة كوبنهاجن** " ، الذي ذهب بعيدا في التفكير في إعادة النظر وإعادة صياغة مفهوم الأمن ، من خلال طرحه لإشكالية تعدد أبعاد الأمن وهي الإشكالية التي تنجر عنها إشكالية أخرى مرتبطة بها ، وهي الأداة الأساسية لتحليل الأمن ، أي موضوعه المرجعي .

أكد " **بوزان** " ، أنه إلى جانب البناء العسكري للأمن ، فإن القطاع السياسي (الدول ، المنظومات الدولية ، المجتمع الولي) ، والقطاع الاقتصادي (منظومات السوق العالمية) ، والقطاع الاجتماعي (الأمم و الأديان) ، والقطاع البيئي ، تبقى ميادين أساسية للأمن ، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[4] ، أما عن الموضوع المرجعي فإنه حسب " **باري بوزان** " " **Barry Buzan** " ، يتغير بتغير القطاع الأمني قيد الدراسة ، محاولة منه للإجابة عن السؤال : " **أمن ماذا ؟** " و تبنى في إجابته عن هذا السؤال ثلاث مستويات ، على طريقة " **كينيث والتز** " : الأفراد ، الدول ، النظام الدولي ، غير أنه رغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن ، إلا أنه في الوقت ذاته رفض رفضا مطلقا ، إلى جانب زميله " **أول ويفر** " " **Ole Weaver** " ، أي إجراء نظري من شأنه نقل مستوى الأمن إلى الفرد ، أو إلى المستوى العالمي ، أي أن التنوع في المواضيع المرجعية ، الذي ميز دراسة

---

1 - Viau hélène , **Op ., cit .**

2 - **Idem .**

3 - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 53 .

4 - Viau hélène , **Op ., cit .**

كل من " **باري بوزان** " و " **أول ويفر** " ، مثل : المجتمع ، الأمم ، والديانات ، لا يعني التغير في مستوى التحليل[1] .

فالأمن المجتمعي مثلا (أمن المهاجرين، الأمن الثقافي ، الهوية ...الخ) ، يبقى مرتبطا بالدولة[2] ، إلا أنه إذا كانت لعبة البقاء بالنسبة للدولة هي السيادة ، فإنها بالنسبة للمجتمع هي " **مسألة الهوية** " حيث يقول بهذا الخصوص : " **في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد ، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي ، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويته المستقلة و تماسكها العملي** "[3] .

إن اعتبار " **بوزان** " للأمن كمسالة بقاء تفترض تهديدا وجوديا أو حياتيا ، جعل الجامعي الفرنسي " **ديديي بيغو** " ، يقول إنه بفصله بين الأمن الذاتي والأمن الموضوعي ، فإن تحليل" **بوزان** " يميز بين تهديدات حقيقية وتهديدات خاطئة ، مما يظهر مدى نسبية الأمن وصعوبة التدقيق في قضايا التهديد لاحتوائها أيضا على أبعاد ذاتية[4] .

كما أن ما يميز التحليل الذي يتبناه كل من " **أول ويفر** " ، و " **باري بوزان** " هو محاولتهما الإجابة عن السؤال المتكرر المتعلق بـــ : " **من ، وما يجب تأمينه ؟** " ، لتكون بالنسبة إلى هذين الباحثين " **الجماعات** " " **Collectivities** " ، دون تحديد لطبيعة هذه الجماعات الواجب تأمينها[5] .

وتوظيفهما لمناهج و تقنيات تتميز بها البراديمات " **الحديثة / النقدية** " ، في السياسة العالمية والدراسات الأمنية ، كالتحليل البنائي والمقاربات اللغوية ، مع الاحتفاظ بالكثير من المنطلقات الفلسفية الواقعية ، كافتراض الطبيعة الفوضوية للنظام العالمي ، التي تعني غياب سلطة مركزية ، إذ يقول " **بوزان** " بهذا الخصوص أنه نظرا لكون بنية النظام الدولي فوضوية (بدون سلطة مركزية) ، في كل أو معظم أبعاده التنظيمية (السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية) ، فإن البؤرة الطبيعية لقضايا الأمن

---

[1] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 54 .

[2] - Viau hélène , **Op ., cit .**

[3] - جون بيليس ، **مرجع سابق** . ص . 414 .

[4] - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي . **مرجع سابق** . ص . 24 .

[5] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 53 .

هي الوحدات ، وبما أن الدول هي الوحدات المسيطرة ، فإن الأمن القومي هو القضية المركزية ، وبما أن المطالبة بالسيادة ينكر أوتوماتيكيا الاعتراف بأي سلطة سياسية عليا ، فإن نظام الدول ذات السيادة مهيكل سياسيا كفوضوي[1] .

إلا أنه على الرغم من تبني " **الموسعين** " سواء كانوا " **ليبيراليين تعدديين** " ، أو " **واقعيين بنيويين** " أو باحثي " **مدرسة كوبنهاجن** "[2] ، لمقتربات بنائية وتحديهم للنظرة القائمة على اعتبار ميكانيزم " **الاعتماد على النفس** " " **Self – Help** " في النظام الدولي ، إضافة إلى اعتبارهم الواقع كبناء اجتماعي ، والأمن كنتاج لبناء سياسي غير موضوعي ، والتركيز على جوانب الاختلالات في الميادين الاقتصادية ، السياسية ، الديموغرافية ، والبيئية ، باعتبارها مصادر كامنة للصراعات ، ليس فقط بين الدول بل على مستويات أعلى أو أدنى على حد سواء [3] ، إلا أنهم حافظوا في المقابل على كثير من الافتراضات التقليدية ، كالاعتراف بالطبيعة الفوضوية للنظام العالمي ، رغم تأكيدهم على وجود " **فوضى ناضجة** " ، و " **فوضى غير ناضجة** " ، وذلك حسب طبيعة الأقاليم الدولية[4] .

بهذا يكون " الموسعون " قد أجابوا بوضوح عن تلك الأسئلة المطروح ة في الإشكال الجوهري للدراسات الأمنية : " **من / ما المؤمن ؟** " أي : " **من المعني بالأمن ؟** " ، فإلى جانب الدول فالأفراد و التنظيمات " **السوسيو– سياسية** " ، تبقى في حاجة إلى الأمن لمواجهة كل أشكال اللامساواة ، ذات الطبيعة البنيوية والمرتبطة في أكثر الأحيان إما بالمسائل التنموية أو الايكولوجية[5] .

مخطط يوضح تعدد المواضيع المرجعية للأمن بالنسبة للدولة حسب تصور دعاة المقاربات التوسعية

---

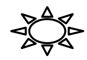
[1] - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي . **مرجع سابق** . ص . 19 .

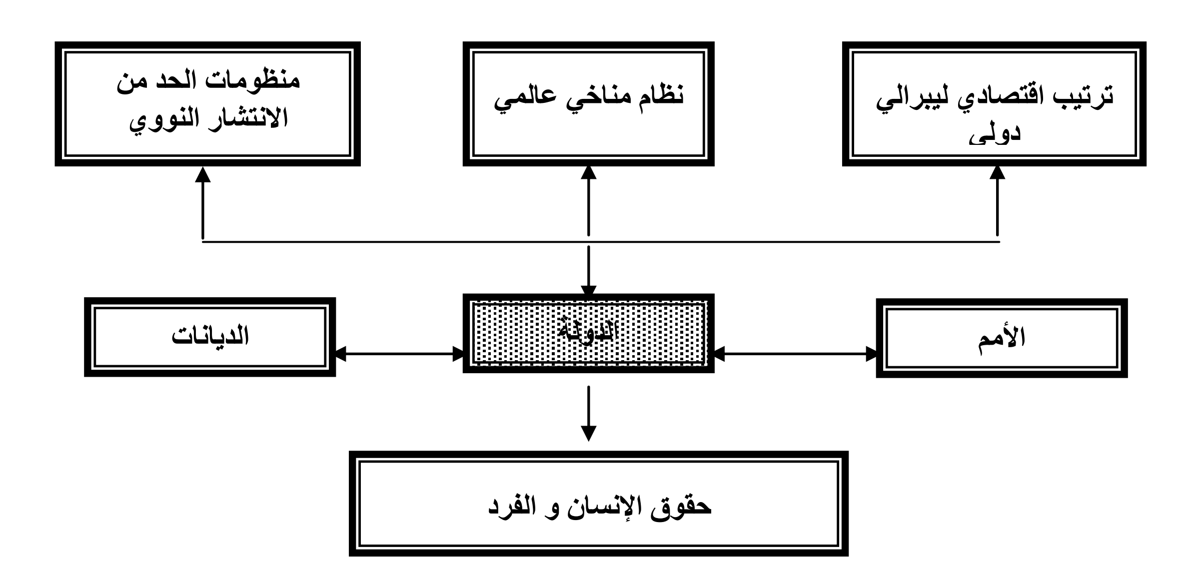
[2] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 55 .

[3] - **نفس المرجع** ، ص . 54 .

[4] - Viau hélène , **Op ., cit .**

[5] - **idem .**





المصدر : عمار حجار ، **مرجع سابق** .ص . 55 .

II-2 – الأمن في إطار المفهوم النقدي :

انبثقت النظرية النقدية عن أعمال " **مدرسة فرانكفورت** " ، وتبنت تقاليد فكرية عريقة ، مرجعيتها الفكر الماركسي الذي يعود إلى عشرينات القرن العشرين ، وتتداخل هذه النظرية بشكل كبير مع نظرية النظام العالمي ، برز تأثيرها بشكل قوي في النظرية العالمية ، منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين من خلال مجموعة من الشخصيات نذكر منها " **أندرو لاكليتر** " " **Andrew Lanklater** " ، و " **روبرت كوكس** " " **Robert Cox** "[1] .

وفي هذا السياق يقول " **مارك هوفمان** " " **Mark Hoffman** " ، أن معالم النظرية النقدية اتضحت لأول مرة في مقالة كتبها " **ماكس هوركهايمر** " " **Max Hirkheimer** " سنة 1973 ، أين أقر بأن هناك ارتباطا وثيقا بين " **المعرفة** " و " **السلطة** " ، وكان يعتقد بأن أهم القوى القادرة على التغيير في العلوم الاجتماعية هي القوى الاجتماعية ، وليس المنطق المستقل للأشياء التي يتم تفسيرها[2] . ويميز " **هوركهايمر** " بين النظرية التقليدية والنظرية النقدية ، فالأولى ترى العالم كمجموعة من الحقائق ، تنتظر من سيكتشفها باستخدام العلم ، أما الثانية فتجادل بأن التقليديين كانوا مخطئين

---

[1] - ستيف سميث ، " مقاربات جديدة للنظرية الدولية " ، في : جون بيليس ، وستيف سميث ، **مرجع سابق** . ص . ص . 373 ، 374 .

[2] - **نفس المرجع** ، ص . 374 .

في اعتقادهم القائل أن الحقيقة تنتظر من يكتشفها ، ويمكن إدراكها بشكل مستقل عن الإطار الاجتماعي الذي يتم فيه الإدراك[1] .

تنطلق الدراسات النقدية الأمنية ، من إدراك بديل للسياسة العالمية ، يرتبط بالعديد من المظاهر التي تميز عالم اليوم ، ونذكر منها :

- زيادة شدة الاعتماد المتبادل ، وما يمكن أن ينجر عنه من اختلالات ، خاصة إذا تعلق الأمر بمصادر الطاقة .
- النمو الديموغرافي والهجرة نحو المركز ، وما تحمله من تهديد للمنظومات القيمية ، الثقافية والاجتماعية ، مما قد يعزز بروز مصادر جديدة للصراعات ، المرتبطة بالإثنيات ومسائل " **النوع** " .
- الهوة الموجودة بين المناطق الفقيرة و المناطق الغنية .

أما عن أهم المنطلقات التي تبنى عليها تصوراتهم للعلاقات الدولية ، والنظام الدولي ، والأمن الدولي ، فهي كالآتي :

- تبني " **مقاربة بنيوية** " ، فليست الدولة هي العامل المحدد الوحيد لمفهوم الأمن وتطوره ، فهناك قوى اقتصادية واجتماعية ، تلعب دورا لا يقل عن دور الدولة ، في تحديد مفهوم الأمن وتطوره .
- البحث عن خطاب جديد في العلاقات الدولية تمثله المرأة ، مما يسمح بإعطاء رؤى وتصورات جديدة تنحوا أكثر نحو السلام ، خاصة وأن عدم وجود عدالة بين الجنسين ، واحتكار مجال التنظير في العلاقات الدولية لصالح الرجال ، كانت نتيجته الحروب و النزاعات و اللاأمن ، وهي الفكرة التي تبنتها " المقاربة النسوية " ممثلة في المفكرة " **Ann Tickner** " .

بناء على ما سبق ، حاول " **النقديون** " إعادة تشكيل ترتيب النظام العالمي ، بصورة تدعم الأمن و السلم الدوليين ، وتدعم دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، خاصة تلك التي تدافع

---

[1] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

عن حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية . كما يوظف " **النقديون** " " **المركب الاجتماعي التاريخي** " ، كأداة تحليلية للإجابة عن السؤال : **من وما يجب تأمينه ؟** [1] ، فإذا كان الواقعيون قد ركزوا اهتماماتهم على " **الدولة** " ، كموضوع مرجعي للأمن ، فإن أغلب المقاربات البديلة (النظرية النقدية ، ما بعد البنيوية ، النسوية... الخ .) ، تتخذ " **الفرد** " ،كموضوع مرجعي أساسي لأن " **الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد بضمان بقائه ، وتحقيق رفاهيته أولا ، ولا يمكن بالتالي أن تكون هي المعنية بالأمن** "[2] .

فالانتقال من " **الدولة** " إلى " **الفرد** " ، كموضوع مرجعي في فلسفة المدرسة النقدية ، هو تحول في العلاقة " **الهوياتية** " " **نحن وهم** " إلى علاقة دولية " **كوسموبوليتية** " " **نحن الناس** " ، أو " **نحن الشعب** "[3] ، و هو انتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول ، إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد و الشعوب[4] ، خاصة أن التهديدات التي تواجه الشعوب في عالم اليوم ، لم تعد ذات طبيعة عسكرية ، وإنما آتية من الركود الاقتصادي ، الاضطهاد السياسي ، ندرة الموارد ، التنافس العرقي ، الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، الأمراض ، والتلوث البيئي .

وعليه فإن أصحاب المدرسة النقدية ، لم يكتفوا بمجرد محاولة توسيع الأمن ، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك بجعلهم الفرد والمجتمع موضوعا مرجعيا للأمن إلى جانب الدولة ، التي من الممكن أن تكون في حد ذاتها عائقا أمام أمن الأفراد بحكم السياسة التي تتبعها [5] ، فقد تكون الدولة آمنة بينما لا ينعم الأفراد (مواطنوها) بالأمن[6] ، و يتجسد هذا التصور في دول العالم المتقدم منه والمتخلف ، فزيادة قوة الدولة من شأنها أن تصبح مصدر تهديد لمواطنيها ، ومثال ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 ،

---

[1] - Viau hélène , **Op ., cit .**

[2] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 58 .

[3] - Viau hélène , **Op ., cit .**

[4] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 58 .

[5] - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي . **مرجع سابق** . ص . 26 .

[6] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

أما بالنسبة لدول العالم الثالث ، فتشهد تناقضا بين مختلف جوانب أمن الأفراد ، الحماية ضد الجريمة مقابل تآكل الحريات المدنية[1] ، على سبيل المثال .

فالدراسات النقدية رفضت ربط الأمن بالحرب ، داعية في المقابل إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية ، وهو ما تعبر عنه دعوة " **جون غالتون** " " **Johan Galtung** " لـــ : " **السلام الايجابي** " ، وطرح " **كنيث بولدين** " " **Keneith Boulding** " لمفهوم " **الأمن المستقر** "[2]، فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء ، يجب ألا يقتصر على غياب العنف المباش ر الممثل في الحرب ، بل القضاء أو على الأقل التقليص ، من حدة العنف الغير مباشر الذي تكرسه تبعية دول الجنوب لدول الشمال ، من خلال المؤسسات الدولية [3] ، أما " **كين بوث** " " **Ken Booth** " ، فيرى أن الأمن يعني : " **الإنعتاق** " ويقصد به : " **انعتاق الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها ، للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ، و من بينها الحرب ، الفقر ، الاضطهاد ونقص التعليم وغيرها كثير** "[4] .

وعليه تطرح الدراسات النقدية ، مستويات جديدة أكثر عمقا واتساعا لمفهوم الأمن على غرار:" **الأمن البشري** " " **Humain Securiy** " ، " **الأمن المجتمعي** " " **Societal Security** " ، " **الأمن العالمي** " " **Global Security** " ، وذلك تكيفا مع التحولات العالمية ، وتغير وظائف الدولة، وتآكل سيادتها ، خاصة مع طبيعة التهديدات الجديدة ، التي توجد في معظمها خارج دائرة التعامل العسكري ، والتركيز على الإنسان كوحدة أساسية لتحليل الأمن ، و موضوع وهدف له ، الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " **قطيعة معرفية** " في مجال دراسات الأمن [5] ،

---

[1] - Barry buzan , **People , States and Fear : An Agenda for International Security in The Post Cold War Era .** 2nd ed ., boulder, Lynne Rienner Publishers , 1991 , p . p . 18 , 19 .

[2] - Barry Buzan , " New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century " , **International Affairs .** Vol . 67 , N° . 3 , London , 1991 , p . p . 431 , 432 .

[3] - عادل زقاع ، " إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي " ، في الموقع الالكتروني : **http/www.Geocities.com/adel zeggagh/recom1.html .**

[4] - تايوكي يامامورا ، **مرجع سابق** . (موقع الكتروني) .

[5] - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي . **مرجع سابق** . ص . 30 .

غير أن هذا لا يعني تهميش دور الدولة في الإشكالية الأمنية ، فهي المسؤولة عن توفير وضمان الأمن لمواطنيها ، فما تهدف إليه المقاربة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة ، هو إقامة تعاون مع الدولة وعبرها، وليس التناقض معها ، ثم ألم يأتي التنظير للأمن الإنساني من منظمة دولية حكومية أساسا ؟ .

III- التطبيقات الجديدة للأمن في ظل الحوار التقليدي النقدي :

III-1- أهم التحولات البنيوية في السياسة العالمية :

لأول مرة منذ القرن الخامس عشر ، يحدث تغيير في النظام الدولي بدون حرب ، ولكن بإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى ، وهو ما انعكس على الوضع الاستراتيجي لما بعد الحرب الباردة، في شكل مراجعة للخريطة الجيو – سياسية ، التي نتجت عن نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية ، مما طرح العديد من الإشكالات على مستوى التنظير للعلاقات الدولية عموما ، والدراسات الأمنية على وجه الخصوص ، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، و في هذا السياق يرى " **بيار هاسنر** " " **Pierre Hassner** " ، أن كل من " **نظام يالطا** " الثنائي ، ونظام " **فرساي** " الحدود ، وكذلك نظام " **وستفاليا** " الدولة – الأمة ، أصبح اليوم محل تساؤل [1] ، في ظل التحولات البنيوية التي عرفتها السياسة العالمية ، والتي نذكر منها :

III-1-1- التغير على مستوى الفاعلين : لعل أول ما تجدر الإشارة إليه بهذا الخصوص ، هو أن " **الفاعل** " " **Acteur** " في العلاقات الدولية ، هو " **كل سلطة ، أو جماعة ، أو حتى شخص له القدرة على لعب دور على المسرح الدولي ، دور قد يتطلب اتخاذ قرار ما ، أو الإتيان بفعل ما** "[2] ، فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية ، يرتبط بمدى فعالية وتأثير هذا الفاعل ، في التدفقات الدولية أكثر من ارتباطه بوضعه القانوني[3] .

---

[1] - مصطفى بخوش ، " التحول في مفهوم الأمن " ، **العالم الاستراتيجي** . ع . 3 ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، ماي 2003 ، ص . 8 .

[2] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[3] - مصطفى بخوش ، " التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط " ، في : أعمال الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق ، **مرجع سابق** . ص . 3. .

وقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، ظهور فواعل جديدة لها دورها وثقلها ، ويتزايد عددها بتزايد ضغط التفاعل بين الدول ، على المستوى الرسمي وغير الرسمي ، مما أدى إلى تلاشي حاجز الحدود الإقليمية ، فعلى " **المستوى الدولي** " نجد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، وعلى المستوى " **العبر – وطني** " ، نجد الشركات المتعددة الجنسيات ، أما على المستوى " **التحت – وطني** " فنجد المجتمع المدني ، الأقليات ، والجماعات الإثنية ... الخ . الأمر الذي فرض تغيرا جذريا في بنية الدولة الوطنية ليظهر مفهوم " **الدولة الشبكية** " ، المرتبط بفكرة " **سياسات الترابط** " " **Linkage Politics** " ، وعليه فإنه لم يعد من المجدي تركيز الاهتمام على الدولة ، كموضوع مرجعي للأمن ، فليست هي الوحيدة المعنية به .

وفي سياق النقاش الدائر اليوم حول تعدد وتنوع الفواعل في العلاقات الدولية ، نجد " **هولستي** " " **Holsti** " ، يقول بوجوب التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية :

الأول : يشمل السياسة العليا ، ويقتصر على الدول فقط ، ويتناول قضايا السلم و الحرب .

الثاني : يضم كل المجالات ، ما عدا تلك المتعلقة بالسلم والحرب ، يشارك فيها كل الفواعل ما دون الدولة .

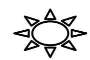
غير أن " **هالد** " " **Held** " ، في مقاربته " **الكوسموبوليتانية** " ، يرى أن تقسيم " **هولستي** " مقبول، لكنه غير واقعي لأن السياسة العليا ليست حكرا على الدول فقط [1] ، وينطلق من فكرة محورية مفادها ، أن نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية ، التي أصبحت تتدخل في أمور السلم و الحرب ، وهذا ما دفع " **روزنو** " إلى القول بأنّ الدولة القومية لم تعد مركزا للنظام الدولي ، وأنّ العلاقات الدولية لم تعد مجرد سياسات بين الدول[2] .

أما " **كوهين** " " **Kohaine** " ، و " **جوزيف ناي** " " **J . Nye** " ، فيعتقدان أنه لا يجب التركيز على العلاقات الدولاتية ، لكن يجب أيضا الأخذ بعين الاعتبار العلاقات عبر القومية ، التي يمكن أن تنشأ بين مختلف المنظمات الدولية ، وبين هذه المنظمات والدول مثل : المنظمات غير الحكومية ،

---

[1] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[2] - غرايبية مازن ، " العولمة وسيادة الدولة الوطنية " ، في : أعمال الملتقى الوطني حول : الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة . **مرجع سابق** . ص . 27 .



كمنظمة العفو الدولية ، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان ، وغيرها من المنظمات[1] ، الحركات السياسية ، الجماعات العلمية ، وغيرها[2] ، ويؤكدان أن هذه العلاقات سينتج عنها آثار مهمة هي[3] :

- تغيير سلوك الأفراد .
- التوجه نحو " التعددية الدولية " " **Pluralisme International** "
- خضوع الدول التدريجي لتأثير هذه المجموعات ، يجعل الحكومات ترى أن دورها يتراجع ، وعليه فلم تعد الظواهر التي تدور في فلك السياسة الدولية عموما ، والسياسة الخارجية على وجه الخصوص ، خاضعة لسيطرة الدولة ، و لم تعد هذه الأخيرة المرجع الوحيد لنظرية السياسة الدولية ، فقد برزت مرجعيات أخرى نجد منها الفرد و الإنسانية .

انطلاقا من هذه الفكرة أصبحنا نتحدث اليوم ، عن العالم ما " **بعد الوستفالي** " ، أين تراجع دور الدولة لصالح فواعل أخرى ، مما جعل من الصعب التحكم في مسارات المجتمع الدولي ، وفي هذا الإطار نشير إلى إسهامات " **جون بورتن** " " **Jhon Burton** " ، في كتابه " **World Society** " الذي تعرض فيه لتطور الظواهر فوق القومية ، وتحت القومية في العلاقات الدولية ، وبدايات ظهور مجتمع عالمي أشبه بشبكة العنكبوت ، كل عضو فيه يملك علاقات متعددة ، مع مؤسسات متنوعة في آن واحد ، ويهدف من خلالها إلى إشباع حاجاته وتحقيق الأمن والرفاه ، الذي لم تعد الدولة قادرة على تحقيقه .

أما " **روزنو** " نجده يؤكد على أنه يجب التركيز اليوم أكثر على دراسة السياسة " ما بعد الدولية " **Post international** " ، إذ يشير في كتابه ، " **Turbulence in World Politics** "،

---

[1] - أ . ميرنوف ، **الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات** . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 ، ص . 83 .

[2] - مصطفى بخوش ، " التحول في مفهوم الأمن " ، **مرجع سابق** . ص . 9 .

[3] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

إلى زوال عالم الدول الذي نشأ مع اتفاقية " **وستفاليا** " **Westphalia** " ، والمحكوم بثلاث مبادئ أساسية[1] :

- مبدأ السيادة .
- مبدأ المساواة بين الدول .
- مبدأ عدم التدخل .
- معتمدا في رأيه على ظاهرتين :
- تزايد الفواعل الغير دولية من خارج إطار السيادة " **Free Souvreignty** " .
- تشتت الهويات و غياب الولاء اتجاه الدول .

وهو ما نتج عنه حركة تفكك " **Fragmentation** " ، يقابلها بداية تبلور هوية عالمية للنوع الإنساني ، كما يضيف " **روزنو** " أن العالم " **ما بعد الوستفالي** " هو ضحية الاضطراب الذي يعكس حالة الفوضى غير المتحكم فيها ، التي تعبر عن وجود ثلاث أزمات هي : **أزمة السيادة ، أزمة إقليم ، أزمة سلطة** . وفي محاولته البحث عن منطق هذا الاضطراب سلط " **روزنو** " الضوء على الحكم العالمي ذو الخصوصية المعقدة ، التي تكمن في تعددية الفاعلين ، التي أنتجها التزاوج الحاصل بين العولمة والمحلية ، وهي الفواعل التي أنتجت بدورها مسار مزدوج " **التكامل / التفكك** " ، في عالم مقسم إلى :

- عالم دولاتي " **Etatique** " كلاسيكي ، يقوم تصوره للتعامل الدولي الرسمي على مبدأين :
  - الدبلوماسية و الحرب .
  - الفصل بين الشؤون الداخلية للدول و الخارجية منها .
- عالم ما بعد وستفالي ، يكون المجتمع الدولي في ظله مخترقا من حركات متعددة المراكز ، قد تكون تحت قومية ممثلة في مجموعات المصالح ، أو فوق قومية تعمل في فلك النظام الدولي .

كما ذهب " **روزنو** " إلى أبعد من ذلك في وصفه لحالة الاضطراب ، التي تميز عالم ما بعد الحرب الباردة ، بقوله أن " **السائح والإرهابي شخصيتان ترمزان للمرحلة المعاصرة** " .

---

[1] - مصطفى بخوش ، " التحول في مفهوم الأمن " ، **مرجع سابق** . ص . 9 .

أمام هذا العدد الكبير والمتنوع ، من الفاعلين تحت القوميين الذين يسعون جميعا إلى التسلل إلى رقعة السياسة الخارجية ، قد نقع كما يقول " **مارسل مارل** " تحت إغراء القول أن وظيفة الدولة ، تنحصر بالتحديد في لعب دور الحكم بين المصالح والاتجاهات المتعارضة ، لتحديد الخط المشترك و صياغة الإجابة على التحديات ، ويمثل هذا الوضع ما يجب أن يكون عليه الحال من الناحية النظرية ، ولكنه لا يتم عمليا على هذا النحو ، فالتحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية ، يفترض أن كل التوترات يمكن حلها عن طريق تدخل سياسي ، الذي يفرض إطارا للتفكير المتجانس الموحد ، إلا أن هيمنة السياسي وأولويته ، أصبحت اليوم مشكوك فيها أمام قدرات وإمكانات باقي الفواعل ، الذين بإمكانهم فرض منطقهم الخاص ، خصوصا عند الحديث عن شبكات الجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية [1] .

و في هذا السياق ، يلخص عالم الاجتماع الأمريكي " **دانيال بل** " " **Daniel Bel** " ، هذا الوضع بعبارته الشهيرة : " **أصبحت الدولة أصغر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى** "

" **The State is Becoming too Small to Handle Really Big Problems , and too Large to Deal Effectively with Small Ones** "[2] .

III-1-2- التحول في مفهوم السيادة : مع تزايد التدخل العسكري ، السياسي ، والإنساني ، في شئون الدول الضعيفة ، في فترة ما بعد الحرب الباردة ، برز نقاش أكاديمي واسع حول مفاهيم " **السيادة التقليدية** " ، و " **السيادة الجديدة** " ، تناول التحولات التي طرأت على هذا المفهوم ، فالدخول في عضوية التكوينات الإقليمية ، واتفاقيات عالمية مقيدة ، مثل اتفاقيات حماية البيئة ، أو منع انتشار الأسلحة الكيميائية ، يضع كوابح تحد من حرية الدولة على الحركة . ففي السابق وبناءً على الفهم الكلاسيكي ، كان ينظر إلى لسيادة على أنها وحدة واحدة لا تتجزأ ، فإما أن تنال الدولة كل السيادة أو لا تنالها أبداً ، لكن هذا الفهم للسيادة بدأ في التغير منذ العقد الماضي ،
حيث لم يعد ينظر اليها بحسبانها وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة ، بل قد تكون " **جزئية** " ،أو" **ناقصة**" ،

---

[1] - **نفس المرجع** ، ص . ص . 9 ، 10 .

[2] - مازن غرايبية ، **مرجع سابق** . ص . 27 .

أو " **نسبية** " ، ومن بين الذين اهتموا بموضوع السيادة ، وكتبوا فيها كتابات عديدة " **كراسنر** " ، الذي يرى أن هناك أربعة أنواع من السيادة هي :

- **السيادة المحلية** : وتركز على القدرة التنظيمية الفعالة للدولة داخل حدودها .
- **سيادة القانون الدولي** : وتشير إلى الاعتراف بالدولة من قبل الدول الأخرى .
- **سيادة وستفاليا** : وتشير إلى عدم التدخل في الشئون الداخلية للدولة .
- **السيادة التكاملية** : وتعكس قدرة الدولة على تنظيم الحركة عبر الحدود .

وبناءً على هذا التقسيم ، ليس بالضرورة أن تنال الدولة كل أنواع السيادة المذكورة أعلاه ، فقد يضفي عليها المجتمع الدولي جزءاً ، ويحجب عنها جزءاً آخر ، ويرى " **كيوهين** " ضرورة تفكيك مفهوم السيادة بعد التدخل الإنساني ، حيث يمكن الاحتفاظ بجزء وإهمال جزء آخر ، ففي المجتمعات المثقلة التي لم تستطع تحقيق الانسجام ، أو بناء مؤسسات مستقرة ، يجب الالتزام بالسيادتين المحلية والقانونية فقط ، أما سيادة وستفاليا فهي نسبية ومتدرجة .

نجم عن هذا النقاش السابق ، رؤية خاصة طرحها بعض الدارسين ، حول طبيعة الدولة في العالم الثالث، حيث يرى " **كلافام** " ضرورة التفريق بين " **السيادة الواقعية** " و " **السيادة القانونية** " ، فالـــدول الضعيفة ، وهي أشباه دول ، تفتقر للأولى في حين تتمتع بالثانية ، ذلك أن الدولة في هذه البلدان أخذت تتخلى تدريجياً عن مهامها ووظائفها ، التي كانت تقوم بها في السابق ، مثل توفير مجانية التعليم والعلاج، وتقديم الدعم للشرائح الفقيرة ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى ، فإن سلطة الدولة أصبحت واقعة تحت تأثير مستويات عليا مثل المؤسسات ، أو الشركات والأسواق ، والمنظمات الدولية ، مثل الأمم المتحدة ، ومنظمة التجارة العالمية ، ومؤسسات التمويل الدولي ، وأخرى ممثلة في هيآت المجتمع الدولي ، وكيانات مثل القبيلة ، أو التنظيمات الجهوية ، مما جعل الشعوب تغير وجهات ولائها بعيدا عن الدولة ، مما يشكل تحدياً مباشراً للدولة ، ويجبرها على إعادة النظر في موقعها وأدوارها ، ويرجع ذلك لزيـــادة القدرات التحليلية للأفراد ، نتيجة لمحو الأمية ، انتشار التعليم ، وتوفر تقنيات معلومات جديدة، بالإضافة إلى تأثيرات العولمة التي أضعفت قوة الدولة ، وجعلت أهمية الجغرافيا والحدود السياسية

التي كانت علامة بارزة للدولة تتضاءل . و هو الوضع الذي اتخذته القوى الكبرى ، مدخلاً رئيساً للتدخل في قرارات الدولة سواء الداخلية منها أو الخارجية .

III-1-3- التحول في طبيعة ومصادر التهديد : نظر الفلاسفة إلى الأمن على أنه مهمة مركزية للدولة ، ارتبط مدلوله بمفهوم الخطر و التهديد ، هذا الأخير الذي ارتبط مفهومه بمرحلة الحرب الباردة، أين كان ممثلا في الخصم الأيديولوجي السوفييتي ، غير أنه بعد انهيار هذا الخصم تم الانتقال من " **مفهوم التهديد** " إلى " **مفهوم الخطر** " ، فالأول يمكن توقعه وبالتالي يمكن مواجهته ، بينما الثاني فهو ذو طبيعة متغيرة ومتنوعة من الصعب التحكم فيها كخطر الإرهاب ، خطر المخدرات ، خطر الهجرة ، خطر الجريمة المنظمة ، الخطر البيئي ... الخ[1] . وهي المخاطر التي تتطلب من الدولة تحديث أساليب أدائها، ومواجهتها لهذه المخاطر سواء الداخلية منها أو الخارجية، خاصة وأن مثل هذه المخاطر أصبحت عابرة للحدود ، مما يلزم الدولة بوضع مخطط عملي وعلمي للتعامل معها[2] .

III-1-4- كثافة و تسارع التدفقات الفوق والتحت قومية الناجمة عن التطور التكنولوجي: ساعد التطور التكنولوجي الذي عرفته وسائل الإعلام و الاتصال ووسائل النقل ، إلى تطور العلاقات العابرة للحدود ، بحيث تجاوزت رقابة الدول ، إذ نحن بصدد منطق جديد ، يختلف تماما عن المنطق " **الآروني** " ، الذي يرى أن " **السفير والجيش يمثلان العلاقات الدولية** "[3] ، فالدبلوماسية والحروب وجهان لعملة واحدة ، هدفهما خدمة المصلحة الوطنية ، وفي هذا السياق ، أصدر " **اتحاد العلماء الأمريكيين** " بيانا جاء فيه : " **إن العالم لم يعد يدار بالأسلحة بعد الآن ، أو الطاقة ، أو المال ، إنه يدار بالأرقام والأصفار الصغيرة ... إن هناك حربا تحدث الآن ... إنها ليست لمن يملك رصاصا أكثر ، إنها حول من يسيطر على المعلومات** "[4] ، و عليه يضاف إلى

---

[1] - Carlo Jean , " Conséquences Politique et Sécuritaire de la Globalisation " , dans : **Mondialisation et Sécurité .** Edition ANEP , Alger , Algérie , 2003 , p . 161 .

[2] - محمد سعيد أبو عامود ، " الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة " ، **مجلة الديمقراطية** . ع . 3 ، صيف 2001 ، ص . 78 .

[3] - Jean-Jacques roches , **Relations Internationales .** L.G.D.J , paris , France , 1999 , p .115 .

[4] - عبد الوحيد . م ، " حرب المعلومات تحديات القرن العشرين " ، **مجلة الجيش** . ع . 482 ، سبتمبر 2003 ، ص . 9 .

مدلولات الأمن الواسعة مدلول " **الأمن المعلوماتي** " يفرض على الدولة أخذه بعين الاعتبار ، في هذا القرن الذي تؤدي التكنولوجيا فيه دورا أساسيا ، فمن خلالها أصبح اختراق حدود أقاليم الدول أمرا ليس بمستحيل ، لذلك فإن التهديد العسكري الخارجي ، المرتبط بمبدأ السيادة والحدود لم يصبح التهديد الوحيد لأمن الدولة ، حسب ما تقدمه افتراضات التيار الواقعي [1] ، فالحديث اليوم أصبح عن " **النزاعات اللامتناظرة** "، التي تدار بوسائط غير تقليدية .

III-1-5- التحول في طبيعة الصراعات : إذا كانت الحرب الباردة ، استبعدت احتمالات وقوع حرب بين القوى الكبرى ، فإنها أدت إلى تفجير العديد من النزاعات الداخلية والصراعات الإثنية والعرقية ، في أغلب مناطق العالم فالأرقام تشير إلى أنه من بين 27 نزاع حدث سنة 1999 ، فإن اثنين فقط منها بين الدول ، كما أن الإحصاءات تشير إلى أن 90% من ضحايا تلك النزاعات من المدنيين ، كالنزاعات المسلحة في الصومال ، ورواندا ، وسيبيريا ، وهو نمط من النزاعات يتسم بشدة التعقيد و التشابك ، نظرا لارتباطها بخلفيات وجذور ممتدة وغاية في التعقيد .

كما أنه إذا عمدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي سابقا ، إلى توظيف النزاعات التي كانت قائمة خلال الحرب الباردة ، كالنزاع الهندي الباكستاني ، والنزاع في جنوب السودان ، بالشكل الذي يخدم مصالح كل طرف ، في إطار ما عرف بـــ :

" **حروب الوكالة** "، فإن هذا التوجه تغير في فترة ما بعد الحرب الباردة ، ودليل ذلك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ، التي اتخذت توجها يهدف إلى حل النزاعات والأزمات الإقليمية ، من خلال التدخل المباشر و الغير مباشر ، فقد أصبحت الخيارات الإستراتيجية لعالم ما بعد الحرب الباردة ، مؤسسة على اعتبارات إقليمية مباشرة [2] ، و تتقاطع هذه الرؤية مع الغزو العراقي للكويت كمثال .

---

[1] - محمد شلبي ، " الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة " ، في : أعمال الملتقى الوطني حول : الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة . **مرجع سابق** . ص . 157 .

[2] - أحمد إبراهيم محمود ، " التحولات الإستراتيجية و إشكاليات الصراع و الأمن في جنوب آسيا " ، السياسة الدولية . ع . 118 ، أكتوبر 1994 ، ص . 219 .

III-1-6- التحول من المنظور السياسي الاستراتيجي إلى المنظور الاقتصادي : بدأ الحديث لدى الأكاديميين عن تصور جديد لا يتبنى مفهوم " **النظام الدولي** " ، وإنما مفهوم " **النظام العالمي** " ، حيث يرى هذا التيار أن التشكيلات السياسية الرأسمالية المتقدمة ، قد أنشأت منذ القرن السادس عشر نظاما عالميا ، يقوم على الانقسام إلى " **دول مركزية** " و " **دول هامشية** " ، وعلى العنف الرأسمالي بين الأولى والثانية ، كما أن المصدر الأساسي للتغير في النظام العالمي هو التغير في الهياكل الاقتصادية السائدة، و التناسبات بين الأقسام المختلفة لرأس المال المسيطر في التشكيلات الرأسمالية المتطورة[1] ، وهو ما أجبر الدولة على الدخول في تجمعات وتكتلات اقتصادية إقليمية كبرى ، والتوجه أكثر نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل بحثا عن الأسواق ، والمكاسب المشتركة ، وبناء نظام اقتصادي تعددي ، فالقوة الاقتصادية هي الأهم والأقدر على إبقاء الدولة صامدة ، في وجه أي تهديد داخلي أو خارجي [2] ، خاصة في ظل التحولات التي عرفها العالم ، والتي أثبتت تراجع عامل القوة العسكرية ، مقابل تصاعد عامل القوة الاقتصادية ، مما أدى إلى إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية[3] ، وجعل غالبية الدول تسعى إلى امتلاك القوة الاقتصادية ، باعتبارها عاملا محددا في تحديد موقع الدولة على الصعيد الدولي .

III-1-7- التحول في مفهوم العدو : خلقت حالة التنافس والصراع بين القطبين على النظام الدولي في فترة الحرب الباردة ، نوعا من التجانس و الانسجام ميزت الساحة الدولية ، ذلك أن العدو بالنسبة لطرفي الصراع محدد وواضح ، مما نجم عنه احترام كلاهما لقواعد لعبة الردع النووي المتبادل[4] .

---

[1] - محمد السيد، سعيد ، " النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي " ، في : **الغزو العراقي للكويت : المقدمات والوقائع وردود الأفعال والتداعيات** . عالم المعرفة ، الكويت ، 1992 ، ص . 643 .

[2] - عماد جاد ، **حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة** . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، مصر ، ص . 146 .

[3] - عبد الله بوجلال ، " العولمة وأثرها في الخصوصية الثقافية : الجزائر نموذجا " ، في : أعمال الملتقى الوطني حول : الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة . **مرجع سابق** . ص . ص . 210 ، 211 .

[4] - مصطفى بخوش ، " التحول في مفهوم الأمن " ، **مرجع سابق** . ص . 8 .

إلا أن انهيار الاتحاد السوفييتي ، زوال حلف وارسو ، والتحولات التي حدثت في دول أوروبا الشرقية ، أدت إلى انتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وشكلت منعطفا للفكر الاستراتيجي الغربي ، فبعدما كان التهديد الشيوعي يحدد توجهات العالم الغربي ، ويضبط مساراته ، فقد العالم الغربي عدوه بعد نهاية الحرب الباردة ، وأصبح البحث عن عدو جديد يضمن تماسكه واستمراريته ضرورة ملحة ، فتخلي موسكو عن الاشتراكية واندماجها في المحيط الدولي الجديد ، جعل الإدارة الأمريكية تدرك حسب ما أشار إليه " **سمير أمين** " ، أن ذلك لابد أن يؤدي إلى تآكل التحالف الأمريكي الأوروبي الياباني ، الذي شكل القاعدة الأساسية للهيمنة الأمريكية ، فبالتالي لابد من استبدالها بمشروعية أخرى للتحالف ، وجدتها أمريكا في الانتقال من التقسيم الأفقي للعالم " **شرق – غرب** " ، إلى التقسيم العمودي " **جنوب – شمال** " ، وبوضع هذا التقسيم في سياقه الفلسفي والثقافي ، نجده ينطوي على نظرة نمطية ورؤية قيمية ، تضع دول الشمال في القمة حضاريا ودول الجنوب في الأسفل ، مما يجعلها مصدرا للخطر والتهديد ، لما تصدره من مشاكل الإرهاب ، الهجرة السرية ، والإسلام السياسي ... الخ ، وهوما يدل على تغير أشكال العنف ، ومصادر الخطر التي لم تعد بالضرورة عسكرية[1] . وعليه ، فقد أصبح مصدر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة ، ممثلا في العالم الثالث[2] ، وهو ما أكدته أزمة الخليج الثانية ، التي أنبأت بانفجار الفوضى في دول العالم الثالث عموما ، والعالم العربي الإسلامي خصوصا ، بشكل يهدد أصول ومرتكزات الحضارة الغربية ، وأسلوب الحياة فيها ، تهديدٌ وُضِع الإرهاب الإسلامي عنوانا له [3] ، الأمر الذي دفع القوى الكبرى ، إلى صياغة استراتيجيات لمواجهة الإسلام السياسي ،والإرهاب الدولي ، باعتباره تهديدا للأمن وفق الرؤية الغربية[4] .

---

[1] - هيثم الكيلاني ، " مفهوم الأمن القومي العربي : دراسة في جانبيه السياسي والعسكري " ، في : **الأمن العربي** : **التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية** . مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، فرنسا ،1996 ، ص . 54 .

[2] - مصطفى بخوش ، " التحول في مفهوم الأمن " ، **مرجع سابق** . ص . 8 .

[3] - دعاس عميور صالح ، " التحولا ت الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري : التحدي والاستجابة " ، في : أعمال الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط : واقع و آفاق . **مرجع سابق** . ص . 63 .

[4] - رضا دمدوم ، " قراءة في مفهوم الأمن الإنساني " ، في : أعمال الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط : واقع و آفاق . **مرجع سابق** . ص . 67 .

إن مجموع التحولات التي تم ذكرها فيما سبق ، دفعت الأكاديميين والسياسيين على حد سواء، إلى إعادة النظر في العديد من المنظورات والنماذج والأطر المعرفية ، التي سادت أثناء الحرب الباردة ، ومن بينها مفهوم الأمن وقطاعاته المرتبطة أساسا بمفهوم المخاطر والتهديدات ، التي تعلقت في فترة الحرب الباردة بالمطامع الخارجية ، واختراق الوحدة الترابية ، والتراعات الحدودية ، وسبيل مواجهتها كان بزيادة الإنفاق العسكري ، وتعزيز القدرات الدفاعية للدولة ، من أجل حماية سيادتها القومية ، ومصالحها الحيوية ، وهو ما ذهب إليه " **بوك** " ، حيث قال : " **إن حماية الدولة من الخطر الخارجي ، تعني صيانة السيادة ، والوحدة الترابية و سلامتها** "[1] . وفي نفس السياق يقول " **هانس مورغنتو** " ، أن أمن الدولة هو " **سلامة التراب الوطني و مؤسساته** " .

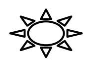
أما في ظل البيئة الدولية الجديدة لما بعد الحرب الباردة ، فقد أصبحت التهديدات والمخاطر غير محددة المعالم وتمتاز بالتعقيد ، التشابك ، التنوع ، والتعدد ، بالإضافة إلى تميزها بفكرة التزامن والتواتر المتواصل ، مما يجعل التنبؤ بحدوثها أمرا صعبا يتطلب إمكانات مادية ، بشرية ، وتكنولوجية ليس باستطاعة كل الدول الحصول عليها[2] . و عليه ، فإن نهاية الحرب الباردة ، التي اعتبرها " **فوكوياما** " نهاية التاريخ ، كانت بداية تاريخ جديد عرفه العالم ، والعلاقات الدولية بشكل عام ، والدراسات الأمنية بشكل خاص ، إذ يقول " **ستيفن وولت** " ، واصفا نهاية الحرب البارة أنها مرحلة النهضة للدراسات الأمنية ، فقد أصبحنا اليوم نتحدث عن خصخصة الأمن . إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار، هو: **ما هي التطبيقات الجديدة لتي يقدمها التصور النقدي، للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، لفترة ما بعد الحرب الباردة ؟** ،

وللإجابة على هذا السؤال، يقدم المشروع النقدي اقتراحين لمفهوم الأمن، هما: " **الأمن الإنساني** " و " **الأمن العالمي** " .

---

[1] - محمد شلبي ، **مرجع سابق** . ص . 157 .

[2] - دعاس عميور صالح ، مرجع سابق . ص . 63 .



III-2- الأمن الإنساني / Human Security :

يعود الاهتمام بالفرد وما يهدده إلى فترات تاريخية سابقة ، فقد أثار العديد من المفكرين هذه القضية خاصة " **غروسيوس** " ، " **جنتيلي** " ، وأفكار السوسيولوجيين من أمثال " **جورج سال** "[1] ، كما برز الاهتمام بالفرد ، من خلال الاتفاقيات المبرمة بهذا الخصوص ، والتي نذكر منها " **اتفاقيات جنيف** " سنة **1949** ، و " **الإعلان العالمي لحقو ق الإنسان** " ، سنة **1948** .

إلا أن ظهور مفهوم الأمن الإنساني في الآونة الأخيرة ، الذي اعتبر في إطاره الإنسان " الفرد " ، موضوعات مرجعيا للأمن ، ارتبط بظواهر العولمة وما أفرزته من :

- تراجع لقدرة الدولة في الظروف الراهنة ، على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة .
- تدفقات الهجرة القادمة من المحيط نحو المركز ، وما تخلقه عادة من توترات اجتماعية جديدة، ونمط إنتاجي غير متوازن ، مما يؤدي بدوره إلى تنامي الصدامات داخل الدول و المجتمعات .
- فتح الحدود والتحرر الاقتصادي الذي أكدت دراسات الاقتصاد الدولي ، أنه من الممكن أن تنجم عنه العديد من المخاطر والتأثيرات السلبية ، تمس العديد من المستويات كقضايا البيئة والاستقرار السياسي .

وقد حدد التقرير الصادر عن " **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** " ، لسنة **1999** ، بعنوان : " **عولمة ذات وجه إنساني** " ، التحديات التي تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة ، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة ، على الرغم مما تقدمه من إمكانيات في مختلف المجالات ، نذكر من هذه التحديات ما يلي[2] :

---

[1] - رضا دمدوم ، " قراءة في مفهوم الأمن الإنساني " ، في : أعمال الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط : واقع و آفاق . **مرجع سابق** . ص . 243 .

[2] - علاق جميلة ، ويفي خيرة ، **مرجع سابق** . ص . 312 .

- غياب الأمان الوظيفي ، وعدم استقرار الدخل .
- غياب الأمان الصحي ، حيث بلغ عدد المصابين بفيروس " **الايدز** " سنة **1998** ، في مختلف أنحاء العالم حوالي : **33** مليون شخص .
- غياب الأمان الثقافي ، الذي ينجر عن التدفقات الثقافية والامتزاج غير المتكافئ للثقافات ، مما يؤدي إلى تهديد القيم المحلية في الدول الفقيرة .
- غياب الأمان البيئي ، تحت تأثير مخلفات الصناعات الحديثة .
- غياب الأمان الشخصي الذي يعد أهم عناصر الأمن الإنساني ، والذي يواجه أشكالا متعددة من التهديدات ، وبشكل مستمر منها : تهديدات من الدولة كقمع حرية التعبير ، الاعتقال... الخ ، تهديدات من الجماعات كالتوترات العرقية والاثنية ،وتهديدات موجهة ضد المرأة كالاغتصاب .

وهي التحديات التي اعتمدها التوجه النقدي كمبررات للانتقال من " **المستوى الدولاتي** " إلى " **المستوى البشري** " (الفرد) في دراسة الأمن ، حيث يعتقد النقديون في إطار سعيهم للإجابة على سؤال وحيد هو : **ما يجب تأمينه ؟** [1] ، أن الدول تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي، بتفضيلها " **أمن الوسائل** " على " **أمن الأهداف** " ، في حين أن الأصح من وجهة نظرهم ، هو أن ينصب الاهتمام على تأمين " **الهدف** " ، المتمثل في " **الفرد** " من خلال الوسيلة المجسدة في الدولة . وفي هذا السياق ، نجد " **جورج ماكلين** " يربط مفهوم الأمن الإنساني ، بضمان أمن الأفراد من العنف ، وحمايتهم من الجريمة ، الإرهاب ، الأمراض الوبائية ، الفساد السياسي ، الهجرة المفروضة ، غياب حقوق الإنسان ، التحرر من التمييز على أساس الجنس ، حقوق الاجتماع السياسي والثقافي ، التنمية السياسية والثقافية ، منع سوء الاستغلال، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، التدهور البيئي و التلوث[2] .

---

[1] - Viau hélène , **Op ., cit .**

[2] - رضا دمدوم ، **مرجع سابق** . ص . 243 .

إن مفهوم **الأمن الإنساني** يرتكز بشكل أساسي ، على مسألة الحفاظ على:
" الكرامة البشرية ، وتلبية حاجيات الإنسان المادية منها والمعنوية ، فالتهديد قد يأخذ شكل الحرمان الاقتصادي ، ونقص المساواة الاجتماعية ، وعليه فإن تحقيقه يتطلب تحقيق التنمية المستدامة ، احترام وصون الحقوق الأساسية ضمن سيادة القانون ، الحكم الرشيد ، العدالة الاجتماعية ، وكلها أبعاد مهمة بالنسبة للسلام العالمي ، مثلها مثل الأبعاد العسكرية ، والأمن الإنساني ليس دفاعيا ، فهو يتحقق بوسائل غير عسكرية ، بمعنى الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة ، إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة "[1] .

أما عن تعريف **الأمن الإنساني** ، فكغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية ، ليس له تعريف محدد وجامع ، على الرغم من احتلاله الصدارة في النقاشات بين الأكاديميين والساسة ، وتبنيه من طرف بعض الدول مثل : كندا ، اليابان ، والنرويج كمبدأ لسياستها الخارجية [2] ، فمثلا يحدد " **Roland Paris** " ، مصطلح الأمن الإنساني بكونه مصطلح واسع ، ويتضمن العديد من المسائل ، مما يجعله يشتمل على مجموعة كبيرة من الأبحاث ، والتهديدات الغير عسكرية لأمن الأفراد والجماعات والمجتمعات[3] ، أما " **Hompson Fen** " ، فيعرف الأمن الإنساني على أنه : " **العمل على الرفع والذهاب إلى أبعد حد بحقوق الفرد ، خاصة وأن الأفراد معرضين للتهديد ، في أمنهم الجسدي ، ورفاهيتهم ، مما يتطلب العمل على وضعهم خارج هذه الأخطار "**[4] .

و حسب " **دانيال كولار** " ، فمفهوم الأمن الإنساني يسمح بتطور العلاقات الدولية ، باتجاه دولة القانون والديمقراطية والتنمية ، أما " **كوفي عنان** " فيقول أن الأمن الإنساني في أوسع معانيه ، يعني أكثر من مجرد غياب التراع العنيف ، إنه يشمل الحكم الصالح ، الحق في التعليم ، والرعاية الصحة ، ضمان امتلاك كل فرد لفرص وخيارات لتفجير طاقته ، التحرر من الحاجة ، التحر ر من الخوف ،

---

[1] - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي . **مرجع سابق** . ص . 28 .
[2] - رضا دمدوم ، **مرجع سابق** . ص . 245 .
[3] - Charles-Philippe David , Jean Jaques Roche , **Op ., Cit .** p . 116 .
[4] - **Idem .**

وضمان أن أجيال المستقبل سترث بيئة طبيعية صحية ، هذه هي العناصر المرتبطة والمكونة للأمن الإنساني ، وبالتالي الأمن الوطني [1] ، كما جاء في تصريح له عام 1999 ، " **إن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء ، وحتى تصور السيادة الوطنية فهو منشأ من أجل حماية الفرد ، والذي يعد سبب وجود الدولة وليس العكس ، وإنه من غير المقبول رؤية الحكومات تسلب حقوق مواطنيها تحت حجة السيادة** "[2] .

أما المدير السابق " **لليونيسكو** " ، " **فريديريكو مايور** " " **Frédéroco Mayor** " ، فيرى أن " **الأمن الإنساني يلتبس مع الحماية والدفاع عن الكرامة الإنسانية ، ويعود إلى الأمم المتحدة ، ترقية جميع أبعاده ، التي لا يمكن فصلها عن حقوق الإنسان العالمية ، وغير القابلة للتجزئة** "[3] .

ويذهب أحد الأوائل المنظرين لمفهوم الأمن الإنساني ، وهو وزير الخارجية الكندي " **ليود أكزورثي** " " **Lioyd Axworthy** " ، إلى تعريف الأمن الإنساني على أنه : " **يعني حماية الأفراد من التهديدات ، سواء كانت مرفوقة بالعنف أم لا ، فالأمر يتعلق بوضعية ، أو بحالة تتميز بغياب المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص ، بأمنهم وحتى بحياقم** "[4] ، كما جاء في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ، الصادر سنة **2001** ، أن الأمن الإنساني يعني : " **أمن الناس وسلامتهم البدنية ، ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي ، واحترامهم كبشر ، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم ، وحرياقم الأساسية** "[5] .

في مقابل التعاريف السابقة للأمن ، التي تأخذ في الحسبان جميع مظاهر التنمية البشرية ، تقدم مجموعة أخرى من الأكاديميين خاصة " **كراوز ماك** " ، و " **ماكفارلان** " ، وكذلك الحكومة الكندية ، تعريفا ضيقا للأمن الإنساني فهو بالنسبة إليهم يعني : " **التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق وسلامة**

---

[1] - رضا دمدوم ، **مرجع سابق** . ص . 245 .

[2] - Charles-Philippe David , Jean Jaques Roche , **Op ., Cit .** p . 116 .

[3] - جمال منصر ، " تحولات في مفهوم الأمن : من الوطني إلى الإنساني " ، في : أعمال الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط : واقع و آفاق . **مرجع سابق** . ص . 300 .

[4]- **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[5] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

وحياة الأفراد " ، حيث تنتقد الحكومة الكندية التعريف الواسع للأمن الإنساني ، ذلك لأنه يؤسس لمفهوم " **طوباوي** " وغير قابل للتطبيق ، يفتقد إلى الوضوح و الصرامة التحليلية[1] ، وبالموازاة مع ذلك يعتقد " **كراوز ماك** " ، أن محاولة الجمع بين مجموعة كبيرة من القضايا ، التي لا يوجد رابط ضروري بينها ، هو جهد تحليلي ضخم لا يؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة ، أما " **ماكفارلان** " فيقول أن : " **المفهوم الذي يطمح لتفسير كل شيء ، فهو في الواقع لا يفسر أي شيء** " ، و عليه فإن افتقار التصور الواسع للأمن الإنساني " **للبراغماتية** " والوضوح المفهومي والصرامة التحليلية ، يدفع إلى التركيز على التهديدات العنيفة ، وبالتالي تبني مفهوم ضيق للأمن الإنساني[2] .

إلا أن الجدير بالإشارة في هذا الصدد ، هو صعوبة تحديد مفهوم العنف في حد ذاته ، فهل يقصد به العنف المادي ؟ ، أم يمكن أن تُدرَج في إطاره مظاهر أخرى ، كعدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي ، والتمييز ؟ ، ويضيف أنصار المفهوم الضيق للأمن ، أن توسع مفهوم الأمن الإنساني ، يؤدي إلى إدراج شبكة من الفاعلين المتعددين ، مما يثير حسبهم مشكلة التنسيق بين هذه الفواعل ، لأنهم يمتلكون أهدافا ومصالح مختلفة وغير متجانسة . وفي مقابل ذلك يدافع أنصار المفهوم الواسع للأمن الإنساني ، على غرار " **شهربانو تاجباكش** " على أن هذا المفهوم هو وحده الكفيل بتقديم لغة وتحليل ، يأخذ في الحسبان كل مشاكل الإنسانية ، وإلى جانب ذلك نجد " **تيلور أوون** " ، يحاول تقديم إطار ، يهدف من خلاله إلى التوفيق بين التصورات الموسعة والضيقة للأمن الإنساني ، وتوفير المرونة اللازمة للتحليل ، وتحديد المستويات التي يصبح فيها الأفراد تحت طائلة التهديدات والمخاطر [3] ، ومن جهتهما اقترح " **كينغ** " ، و " **موراي** " ، تعريفا للأمن الإنساني يتميز بالبساطة و الدقة و القابلية .

إلا أن أهم مساهمة لدفع هذا المفهوم ، هي تلك التي قدمها " **تقرير التنمية البشرية** " ، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 ، والذي يقول أنه بعد خمس عقود من " **نكازاكي** " و " **هيروشيما** " ، " **نحن بحاجة لانتقال عميق آخر من التفكير ، من الأمن النووي**

---

[1] - رضا دمدوم ، **مرجع سابق** . ص . 245 .

[2] - **نفس المرجع** ، ص . 246 .

[3] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

إلى الأمن الإنساني "[1] ، ويحدد تقرير التنمية البشرية شقين أساسيين لتعريف الأمن الإنساني ، فهو يعني أولا الأمان من التهديدات المزمنة مثل المجاعة ، الأوبئة ، و القمع السياسي ، وثانيا الحماية من انقطاع مؤذ أو ضار في أنماط الحياة اليومية .

و من هنا يعرف الأمن الإنساني على أنه : " **الحرية من الخوف ، والحرية من الحاجة** " ، وهذا حق أقرته الأمم المتحدة منذ بدايتها ، بيد أنه تم تغليب المكون الأول على المكون الثاني لهذا المفهوم[2] ، وبالنظر إلى شمولية الأمن الإنساني وعالميته كحق للأفراد في كل مكان ، هناك عدة تهديدات مشتركة وبصور متنامية ، وإن كانت حدتها تختلف من منطقة إلى أخرى ، كما أن هذه التهديدات ليست أحداثا منعزلة أو محصورة في حدود وطنية . وعليه ، يحدد هذا التقرير ثلاث خصائص للأمن الإنساني هي كالتالي[3] :

- التكامل بين مكوناته ، إذ يتوقف كل منها على الآخر .
- يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة ، لتفادي التدخل ، فالوقاية المبكرة أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق ، ذلك أن التصدي للتهديدات التي تواجه الأمن الإنساني في بدايتها ، أقل تكلفة من التصدي لها في مراحل متقدمة .
- محور الأمن الإنساني هو الإنسان ، فهو يخص بنوعية حياة البشر في كل مكان .

وهناك عدد آخر من الأسس أو الدعائم ، التي يقوم عليها المفهوم وتناقشها الأدبيات المختلفة نذكر منها[4] :

- الأداة الفاعلة في تحقيق الأمن الإنساني ، هي ما يطلق عليه وصف " **القوة اللينة** " المجسدة في التنمية البشرية وتحقيق الديمقراطية .

---

[1] - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي . **مرجع سابق** . ص . 28 .

[2] - **Human Development Report 1994 ,** " New Dimensions of Human Security " , New York , UNDP , 1994 , p . 22 .

[3] - **Idem .**

[4] - جمال منصر ، **مرجع سابق** . ص . 301 .

- التدخل لتحقيق الأمن الإنساني ، في بؤر التوتر أو التراع أو أين تتواجد أنظمة ذات طبيعة استبدادية ، لابد أن يتم بطريقة قانونية وجماعية تكفلها المنظمات الدولية .
- الاهتمام بالبعد الاجتماعي ، واستبعا د كافة أشكال الاضطهاد والتهميش ، في أي سياسة اقتصادية أو أمنية ، يقرر صانع القرار انتهاجها .

في التحليل النهائي ، فإن الدولة هي المسؤولة عن توفير الأمن للمواطنين ، خاصة في ظل تعقد مصادر تهديد أمن الأفراد في ظل العولمة ، وذلك رغم تجاوز النظرة التقليدية .و الملاحظ أن مفهوم الأمن الإنساني ، يحدث تمييزا بين " **أمن الدول** " ، و " **أمن الأشخاص** " على أساس أن الأول لا يحقق الثاني ، بمعنى أن أي نظام عالمي آمن ومستقر يبنى أمنيا من أسفل (الأفراد) إلى أعلى (العالم) . وعليه ، فإن الأمن الإنساني يجمع بين البعدين المحلي والعالمي ، وبذلك فهو ينطوي على مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل[1] .

III-3- الأمن العالمي : يجادل الكتاب الذين ينتمون إلى مدرسة المجتمع العالمي ، أنه في نهاية القرن العشرين ، تسارعت عملية العولمة إلى أن بلغت نقطة أصبحت معها ، الخطوط واضحة للمجتمع العالمي، فظهور نظام اقتصادي عالمي ، واتصالات عالمية وعناصر ثقافة عالمية ، كل ذلك ساعد على توفير شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية التي تتخطى حدود الدول ، وتمضي الحجة فتقول : " **إن البشرية تواجه في الوقت ذاته أخطارا جديدة ، تقترن بالبيئة والفقر ، وأسلحة الدمار الشامل ، وذلك في الوقت الذي أصبحت فيه الدولة الأمة تواجه أزمة** "[2] ، و يسلم أنصار مدرسة المجتمع العالمي، أن العولمة هي عملية متفاوتة ومتناقضة ، أدت إلى شروخ في فن إدارة الدولة ، ذلك أن مجتمعات بأسرها بما في ذلك القرى والبلدات والمجتمعات الإثنية ، وطرق حياتها وتقاليدها وأشكال تنظيمها الاجتماعي ، أصبحت كلها مهددة هي وحياة الأفراد و رفاههم . مما أنشأ حركة تبتعد عن الصراعات بين القوى العظمى ، باتجاه أشكال جديدة من اللاأمن ، ناجمة عن المنافسات ضمن

---

[1] - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي . **مرجع سابق** . ص . ص . 29 ، 30 .

[2] - جون بيليس ، **مرجع سابق** . ص . 439 .

الدول وعبر حدود الدول ، وقد تجلى ذلك في الحروب الوحشية ، التي اندلعت في البوسنة ، روسيا ، الصومال ، روندا ، اليمن ، والجزائر في تسعينات القرن العشرين ، صراعات وصلت في بعض الحالات إلى الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ، وطرحت بدورها إشكالية التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، بغية الحفاظ على حقوق الإنسان [1] ،وترى هذه المدرسة ضرورة التفكير بأمن الأفراد والجماعات ، ضمن المجتمع العالمي ، والحاجة إلى رسم سياسة جديدة للمسؤولية العالمية ، الأمر الذي يتعارض إلى حد كبير مع مصالح سائدة على نطاق عالمي ، وضمن جميع الدول تقريبا [2] ، ويستند النهج العولمي إزاء الأمن إلى ما يسميه " **أنتوني غيندر** " " **واقعية طوباوية** " ، فبالنظر إلى الاتجاها ت نحو العولمة ، من الواقعي أن نتصور توسع المجتمعات الأمنية الإقليمية القائمة حاليا ، لتصبح جماعة أمنية أوسع نطاقا ، ويجادل " **شو** " في كتابه " **Global Society And International Relations** " " **المجتمع العالمي و العلاقات الدولية** " ، الصادر سنة **1994** ، بأنه من الممكن رؤية انبثاق جماعة أمنية شمالية ضخمة ، تقوم على عملية اتصالات عالمية ، يمكن أن تساعد على إيجاد توافق جديد ، بشأن المعايير والمعتقدات التي يمكن ، بدورها ، أن تحول طبيعة الأمن الدولي[3] .

المبحث الثاني : المدخل النظري لتحليل السياسة الخارجية

I- السياسة الخارجية المفهوم والعملية :

I-1- المفهوم:

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة ، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني ، و الكيان الإقليمي للدولة ، ومن ثم فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة[4] ، و الواقع أن أهمية السياسة الخارجية ليست مجرد قضية نظرية ، وإنما قضية عملية ترتبط بالأداء العام للنظام السياسي ، فصانع السياسة الخارجية مطالب بوضع تلك السياسة في موقعها

---

[1] - **نفس المرجع** ، ص . 440 .

[2] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[3] - **نفس المرجع** ، ص . 441 .

[4] - سليم محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية** . ط . 2 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، مصر ،1998 ، ص . 78 .

المناسب من السياسة العامة للدولة ، وعلى وجه التحديد بتحقيق قدر من التوازن النسبي بين السياسة الخارجية ، و السياسة الداخلية طبقا لظروف دولته[1] .

بالنسبة " **لدانيال بال** " فإن مفهومي " **عملية السياسة الخارجية** " ، و " **السياسة الخارجية** " كلاهما مفهومين معقدين ، لذلك فقبل التطر ق لمفهوم السياسة الخارجية سوف نحاول تعريف مصطلح " **عملية** " ، الذي يعني من منظور " **باتريك هاني** " " **Patrick Haney** " : " **الخطوات أو المهام المنجزة من قبل الجماعة ، التي تصنع القرار أو تصنع خيار السياسة الخارجية ، مثل تحديد الأهداف والبحث عن المعلومات وتطوير الخطط الممكنة** " ، وفي هذا السياق يرى " **أندرسون** " أنه يجب تطوير النظريات التي تفسر عملية صناعة السياسة في الشؤون الخارجية ، إذ يقدم من خلال بحثه حول : " **نظرية العملية** " " **Process Theory** " ، صورة " **العملية** " على أنها "**إحدى أنواع النشاط التنسيقي المرن ، الذي يستلزم البحث عن الأهداف بقدر البحث نفسه عن البدائل** "[2] .

إن عملية السياسة الخارجية هي الأهداف الأولية ، التي تصوغها الدولة وتضمنها سياساتها ، من خلال عملية التفاعل ، إلا أنه ليست كل مخرجات هذه العملية تكون متوقعة أو مخطط لها ، ذلك أن الاتجاهات الكونية في تطور التقنية والاقتصاد والثقافة ، والتغير في توازنات القوى ، أصبح لها تأثير واضح على الأفعال الصادرة من الدولة ووكالاتها ، وبالتالي لابد من التمييز بين السياسة الخارجية للدول كسلوك مقصود ومخطط له ، والأفعال التي هي عبارة عن استجابات وردود أفعال لأحداث وتطورات متسارعة في البيئة الدولية .

بناءا على ما سبق ، وعلى الرغم من أن مفهوم " **عملية** " ، يحمل إلى الذهن صورة التفكير الجيد والمقاربة المنطقية للقضية ، إلا أنه غالبا ما تتدخل العديد من العوامل ، التي تجعل من عملية السياسة الخارجية دون مستوى العقلانية الكاملة ، في ظل شح المعلومات والطبيعة المعقدة للقدرات ،

---

[1] - **نفس المرجع** ، ص . 82 .

[2] - عامر مصباح ، " صناعة السياسة الخارجية : التخطيط في مواجهة الضغوط " ، **مجلة الدبلوماسي** . ع . 37 ، 2007 ، ص . 41 .

الإدراكات ، التحديات ، و الأزمات ، التي تصنع ديناميكية هذه العملية[1] .

إن طرح مثل هذه الأفكار ، هو بمترلة وضع حدود أمام عملية التنظير لعملية السياسة الخارجية، والتنبيه إلى مواطن القصور أو التباين بين ما هو نظري ، وما هو عملي ، وبين ما ترغب الدولة في تحقيقه ، وما هو قائم في البيئة الدولية ، وبين أمل صناع القرار وكوابح البيئة الدولية ، لكن مع كل هذه التعقيدات في دراسة عملية صناعة السياسة الخارجية وتحليلها ، تبقى هذه العملية مرتبطة بمجموعة من الخطوات نذكر منها : " **جمع المعلومات** " ، " **التقارير** " ، " **تفسيرها** " ، " **صياغة الخيار** " ، " **التخطيط** " ، " **البرمجة** " ، " **صناعة القرار** " ، " **اتخاذ القرار** " ، " **تنفيذ السياسة** " ، " **ترشيد السياسة** " ، " **تقييم السياسة** " ، " **تعديل السياسة** " ، " **التخزين** " و " **الاستدعاء** " ، كخطوات في عمليات صناعة السياسة الخارجية[2] .

أما عن مفهوم السياسة الخارجية، فإنه من الصعب الحديث عن تعريف توفيقي موحد لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك بسبب تعقد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها، وتغير توجهاتها تبعا للظروف المتاحة، بغية تحقيق الأهداف المرسومة[3] ، لذلك سنكتفي بذكر بعض التعريفات الأكثر شمولية .

تعرف السياسة الخارجية بأنها : " **المجموع الكلي للخطوات التي تخطوها الدولة بهدف بناء سياستها الخارجية** "[4] ، وعلى أنها : " **الهدف المباشر لمجموع الأفعال المتخذة من قبل الدولة ، في إطار جهودها من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية** "[5] ، وحسب " **والتر تيجان** " " **WALTER TIJAN** " ، " **فالسياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما ، والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام** "[6] ، و الالتزام الخارجي عند " **ليبمان** " " **LIPMAN** " ،

---

[1] - **نفس المرجع** ، ص . 42 .

[2] - **نفس المرجع** ، ص . 41 .

[3] - عبد الرحمن يوسف بن حارب ، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** . المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، مصر ، 1999 ، ص . 19 .

[4] - عامر مصباح ، **مرجع سابق** . ص . 41 .

[5] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[6] - عبد الرحمن يوسف بن حارب ، **مرجع سابق** . ص . 20 .

هو : " **كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها ، قد يستلزم تنفيذه استعمال القوة ، فمحور السياسة الخارجية حسبه هو أن تكون القوة اللازمة لتنفيذ الارتباط الخارجي ، أكبر مما يتطلبه هذا الارتباط** "[1] ، ويتضح من تعريف " **ليبمان** " ، تجاهله لعامل السلوكيات والمهارات في السياسة الخارجية ، وتركيزه على عامل القوة في بعده العسكري .

وفي تعريف آخر للسياسة الخارجية نجد أنها : " **مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدول ، وسلوكياتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى ، على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، لتحقيق مصالحها ، وأهدافها الوطنية ، وحماية أمنها وسلامتها** "[2] ، كذلك تعرف السياسة الخارجية على أنها : " **الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول** "[3] ، كما تنصرف السياسة الخارجية ، حسب " **حامد ربيع** " إلى :" **جميع صور النشاط الخارجي ، حتى ولو لم تصدر عن الدولة ، كحقيقة نظامية ، فنشاط الجماعة كوجود حضاري ، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية ، للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع ، الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية** "[4] .

و في نفس السياق ، يعرف " **مودلسكي** " السياسة الخارجية على أنها : " **نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات ، لتغيير سلوكات الدول الأخرى ، ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية ، وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة هما : المدخلات والمخرجات** "[5] .

غير أنه لا يمكن اعتبار كل نشاط خارجي ، هو بالضرورة سياسة خارجية حسب ما جاء في التعريفين السابقين ، فإن لم يرتبط النشاط الخارجي بتحقيق الأهداف العامة للدولة ، فإنه لا يصنف ضمن السياسة الخارجية ، ضف على ذلك أن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها ، ولكنها

---

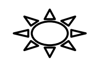
[1] - **نفس المرجع** ، ص . 19 .

[2] - بطرس غالي و آخرون ، **المدخل إلى علم السياسة** . ط . 7 ، المكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1984 ، ص . 351 .

[3] - فاضل زكي محمد ، **السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية** . ط . 1 ، بغداد ، العراق ، 1975 ، ص . 23 .

[4] - حامد ربيع ، **نظرية السياسة الخارجية** . مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، مصر ، ص . 7 .

[5] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 8 .



تتضمن البرامج ، الأدوار ، الأهداف ، والسياسات ، بالإضافة إلى الأنشطة ، فضلا عن غموض مفهوم الأنشطة ذاته وصعوبة تحديد مكوناته[1] .

ولتفادي مثل هذا الانتقاد ، حدد بعض الباحثين المقصود بـــ : " **الأنشطة** " ، على أنها مجموع السلوكيات والتصرفات ، التي يتبناها صانعوا القرار في الوحدة الدولية ، للتعامل مع البيئة الخارجية . كما يعرف " **تشالز هيرمان** " السياسة الخارجية على أنها: " **تلك السلوكيات الرسمية المتميزة ، التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة ، أو من يمثلهم، للتأثير في سلوكات الوحدات الدولية الأخرى** " ، أي أن السياسة الخارجية هي الوسيلة التي تشكل بها الدولة محيطها السياسي الدولي[2] ، أما " **باتريك مورجان** " ، فيعرف السياسة الخارجية على أنها : " **التصرفات الرسمية المحددة ، التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين** "[3] .

و يقدم كل من " **فيرنس** " و " **سنايدر** " تعريفا يرادف بين السياسة الخارجية ، وقواعد العمل ، وأساليب الاختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات ، حيث يقولان أن السياسة الخارجية هي : " **منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة ، حدثت فعلا أو تحدث حاليا ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل** "[4] ، غير أن هذا التعريف لا يميز بين السياسة الخارجية ، وغيرها من السياسات ، فالسياسة الداخلية أيضا مجموعة من القواعد ، التي تستعمل للتصرف والاختيار .

من ناحية أخرى ، يميل بعض الدارسين إلى تعريف السياسة الخارجية ، على أنها مرادف لأهداف وسلوكيات الدولة في المحيط الخارجي ، إلا أن بعض الأهداف الخارجية تظل مجرد رغبات ، لم تخصص لها موارد لتطبيقها ، أضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية ، تتضمن عناصر أخرى أكثر

---

[1] - **نفس المرجع** ، ص . 9 .

[2] - Frédéric Charillon , **Politique Etranger : Nouveaux Regards .** Presses de la Fondation Nationale des Science Politique , Paris , France , 2002 . p . 13 .

[3] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 9 .

[4] - **نفس المرجع** ، ص . 7 .

من أن تكون مجرد مجموعة من الأهداف ، كما أن السياسة الخارجية للدول ، في عصر العولمة ، صارت تتأثر في الكثير من الأحيان بمجموعة من الفواعل غير الدولاتية [1] لذلك فرسم أهداف السياسة الخارجية لفم يعد حكرا على الدولة. ونجد من بين أصحاب هذا التوجه " **سيبوري** " ، الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها : " **مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها ، من خلال السلطات المحددة دستوريا ، أن تتعامل مع الدولة الأجنبية ، ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل و العنف في بعض الأحيان** "[2] ، كذلك نجد " **ويلكنفيلد** " وزملاؤه يعرفون السياسة الخارجية على أنها تتكون من : " **تلك الأفعال (ردود الأفعال) الرسمية التي تبادر بها (أو تتلقاها أو ترد عليها لاحقا) الدول ذات السيادة ، بهدف تغيير أو خلق تغيير أو خلق ظروف جديدة في خارج حدودها** "[3] .

يثير هذا التعريف إشكالية اقتصار صياغة السياسة الخارجية على الدول أو الحكومات ، في حين أن العلاقات الدولية في الربع الأخير من القرن العشرين ، دخلت مرحلة انتقالية لم تعد فيها الدول الوحيدة القادرة على صياغة السياسة الخارجية ، إذ تزاحمها في ذلك العديد من الفواعل ، وبالأخص " **الفواعل غير الدولاتية العنيفة** " " **Violent Non-State Actors** " ، التي أصبحت تطرح تحديات معقدة بالنسبة لـــ : " **صانعي القرار** " " **Decision Makers** "[4] ، كما أن السياسات الخارجية لا تهدف دائما إلى تغيير الوضع القائم ، وإنما في أحيان كثيرة تسعى للحفاظ عليه . أما " **روزنو** " ، فيقدم أكثر التعريفات شمولا للسياسة الخارجية ، إذ يعرفها على أنها :

" **منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي ، من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي ، بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا** " ، وفي مقام آخر يعرفها على أنها :

---

1 - Dominique Moisi , " La Politique Etranger a l'Epreuve de la Mondialisation " , **Politique Etranger .** Vol . 3 , N° . 4 , 2000 , p . 627 .

2 - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 8 .

3 - **نفس المرجع** ، ص . 10 .

4 - David Ray Andersen , **Foreign Policy Decision-Making and Violent Non-State Actors .** Dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland , College Park in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy 2004 , p . 1 .

" التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات ، إما للمحافظ ة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية ، أو لتغيير الجوانب الغير مرغوب فيها "[1] .

يتضح من تعدد التعريفات ، وتفاوت نواحي التركيز ، تعقد ظاهرة السياسة الخارجية ، وصعوبة التوصل إلى الإلمام بكل أبعادها ، رغم هذا نجد الباحث " **محمد السيد سليم** " ، في كتابه " **السياسة الخارجية** " ، يحاول تقديم تعريف جامع للسياسة الخارجية ألا وهو : " **أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية ، من مجموع البدائل البرنامجية المتاحة ، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي** "[2] .

I-2- عملية صناعة السياسة الخارجية :

إن عملية صنع السياسة الخارجية ، تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية ، في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية المبتغاة في المجال الخارجي ، وأدوات تحقيق ذلك ، والاختيار بين مجموعة من البدائل ، ويتم إعداد البدائل بناء على توافر معلومات معينة ، تتعلق بالبديل وما يحققه من مزايا أو خسائر . وبالنسبة لـــ : " **دانيال بال** " ، يعتبر " **وضع الهدف** " " **Goal Setting** " ، أول مرحلة في عملية صنع السياسة الخارجية ، التي ليست مهمة مجموعة قليلة من صناع القرار ، حيث تعود فرضيات تأثر السياسة الخارجية بوسائل الإعلام ، إلى إعمال " **برنار كوهين** " " **Bernard Cohen** " سنة 1963[3] ، وعادة ما يتدخل الرأي العام ، وجماعات الضغط ، في عملية صياغة أهداف السياسة الخارجية ، خاصة في الحكومات الديمقراطية [4] ، إذ يعتقد " **صامويل هانتغتون** " ، أنه غالبا ما يكون وضع الهدف في مثل هذه المجتمعات أكثر تعقيداً[5] .

---

[1] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 11 .

[2] - **نفس المرجع** ، ص . 12 .

[3] - Stuart N . Soroka , " Media , Public Opinion , and Foreign Policy " , **Press Politics .** Vol . 8 , N° . 1 , Harvard College , 2003 , p . p . 29 , 30 .

[4] - Rudi Guraziu , " To what Extent is Foreign Policy Making Affected by Public Opinion in a Liberal Democracy? " , **Political & International Studies .** School of Health and Social Sciences , Middlesex University , January 2008 , p . 1 .

[5] - Jerl A . Rosati , " A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy " , Available in the Web Site : **http://www.cas.sc.bussalo.edu/class/isc/fszgare/.../rosat.pdf .**

وبعد وضع الأهداف ، من المهم إيجاد العوامل المؤثرة في القضايا ، وماذا يفكر الآخرون ، وماذا يخططون ، وذلك عن طريق جمع المعلومات من مصادرها الصحيحة ، وتوفير الأدوات اللازمة والمناسبة في تفسيرها وترتيبها . ولكن ، لابد من الإشارة أن عملية جمع المعلومات وتحليلها ، عملية يواجهها العديد من التحديات والعقبات ، ترتبط بعدم توافر المعلومات في وقتها ، أو عدم وصولها إلى مستويات صناعة القرار التي تحتاج إليها ، أو حدوث عمليات تحريف وتشويه للمعلومات ، إضافة إلى تأثير العوامل الشخصية على هذه العملية ، وهي العوامل التي ناقش " **روزاتي** " " **Jerel Rosati** " تأثيرها على موضوعية التعامل مع المعلومات الواردة حول القضية المطروحة [1] ، كما أن تحليل المعلومات وتفسيرها ، مهمة صعبة تتطلب العديد من المهارات ، لذلك فإن دراسة عملية صنع السياسة الخارجية ، تؤدي بنا إلى طرح التساؤلات التالية :

أ– ما هي محددات السياسة الخارجية ؟ .

ب– ما هي أهداف السياسة الخارجية ؟ .

ج– ما هي التوجهات العامة للسياسة الخارجية ؟ .

د– من يصنع السياسة الخارجية و كيف تتم صياغة القرار الخارجي ؟ .

I–2–1– محددات السياسة الخارجية :

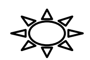
ينبني المنطق العلمي على افتراض رئيس ، مؤداه أن السياسة الخارجية لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة ، وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة ، التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر ، اعتمادا على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل ، وبطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهمها ، ويمكن تقسيم تلك المتغيرات إلى ثلاث مجموعات أساسية[2] :

أ– المتغيرات الموضوعية / Operational Environment : وهي المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية ، وبالأخص منها البيئة الناشئة عن استمرار التهديدات والنزاعات المستمرة

---

[1] - **Idem .**

[2] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . ص . 137 – 140 .



حيث على الرغم من أن مشاركة صانعي القرار فيها تعتبر قيمة أساسية للدراسة [1] ، إلا أنها تبقى مستقلة عن فهم صانع السياسة الخارجية لتلك المتغيرات ، وتشمل :

أ-1- **المتغيرات الداخلية :** ويقصد بها " **المتغيرات الموضوعية البنيوية** " ، المرتبطة بالتكوين البنيوي للوحدة الدولية وتشمل : الخصائص القومية ، والنظام السياسي للوحدة الدولية .

أ-2- **المتغيرات الخارجية** : وهي متغيرات تنشأ من البيئة الخارجية للوحدة الدولية ، والتفاعل مع باقي الوحدات الدولية ، وتشمل : النسق الدولي ، المسافة الدولية ، التفاعلات الدولية ، و الموقف الدولي.

ب- **المتغيرات النفسية / Psycological Environment** : وتنصرف إلى مجموع الدوافع الذاتية ، والخصائص الشخصية للقائد السياسي ، أو من يصنع السياسة الخارجية عموما ، حيث تلعب الخصائص الشخصية لصانع القرار دور رئيسا في الاختيار النهائي للبديل من بين مجموع البدائل المطروحة[2] ، أي إلى فهم صانع السياسة الخارجية للمتغيرات الموضوعية ، فهذه الأخيرة لا تنتج أثرها إلا من خلال هذا الفهم ، مما يعني أن تأثير المتغيرات النفسية على السياسة الخارجية هو تأثير مباشر .

ج- **المتغيرات الوسيطة**: ويقصد بها تلك المتغيرات التي تتدخل في بناء العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع (السياسة الخارجية) ، وتشمل تلك المتغيرات المرتبطة بهيكل وعملية صنع السياسة الخارجية ، بما في ذلك عملية صنع واتخاذ القرار ، وبالأخص متغير الأمن القومي الذي يؤثر ويتأثر في نفس الوقت بالسياسة الخارجية[3] .

---

[1] - J . N . Mattis , " The Joint Operating Environment 2010 " , **United States Joint forces Command .** February 18 , 2010 , p . 4 .

[2] - J . M . Goldgeier , P . E . Tetlock , " Psychology and International Relations Theory " , **Annual Reviews of Political Sciences .** No . 4 , 2001 , p . 70 .

[3] - Kurt M . Campbell , **The Age of Consequences : The Foreign Policy and National Security Implications of Global Climate Change .** Center for Strategic & International Studies , and Center for a New American Security , November 2007 , p . 14 .

وتتفاعل المتغيرات الموضوعية ، والنفسية ، والوسيطة في تحديد مختلف أبعاد السياسة الخارجية ، ويتسم هذا التفاعل ، بأنه تفاعل منتظم بمعنى أنه يحدث طبقا لأنماط يمكن فهمها والتنبؤ بها [1] ، ومن ثم فإن عملية تفاعل متغيرات السياسة الخارجية ، وتأثيرها في صنع السياسة الخارجية ، وشكلها النهائي ، يمكن أن توصف بأنها " **نسق** " ، يطلق عليه الدارسون " **نسق السياسة الخارجية** " " **Foreign Policy System** " .

[1] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 140 .

متغيرات موضوعية

متغيرات نفسية

داخلية : الخصائص القومية ، والنظام السياسى

خارجية : النسق ، المسافة ، التفاعلات ، والموقف الدولي

البيئة النفسية للقائـــــــــد السياســـــــي

المتغير القيادي

عملية صنع السيــــــاسة الخـــــــارجية

أنمـــاط السياسة الخارجية

تغذية استرجاعية

نســـــق السيـــــــــاسة الخارجيــــــــــــــــة

I-2-2- أهداف السياسة الخارجية :

إن ظاهرة السياسة الخارجية هي وجه من أوجه النشاط الإنساني ، لا تنطلق من فراغ و إنما تعبر عن أهداف مرسومة ، من طرف صانع القرار في أي وحدة دولية ، إذ تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف ، التي تعكس القيم و المصالح الأساسية للوحدة الدولية ، وعادة ما يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة إلى تحقيقها في البيئة الدولية [1] ، من خلال تخصيص الموارد اللازمة ، على غرار استخدام الوسائل الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية [2] ، وصياغة الخطط المناسبة ، التي يصبح بدونها الهدف مجرد رغبة ، كما تعني مجموع التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة ، أي الأوضاع التي تود الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية ، للتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى ، من خلال تخصيص بعض الموارد[3] .

ووضع الهدف في السياسة الخارجية " **Goal Setting** " ، هو أول مرحلة في عملية صناعة السياسة الخارجية فحسب " **دانيال باب** "[4] ، تتعدد أهداف السياسة الخارجية وتتنوع ، من حيث الأولويات والتفضيلات ، من وحدة دولية إلى أخرى ، و لم يتفق الباحثون في حقل العلاقات الدولية ، على معايير معينة لتصنيف أهداف السياسة الخارجية ، بالرغم من اتفاقهم حول المحتوى الموضوعي لهذه الأهداف ، الذي يدور عموما حول حماية الذات ، الأمن ، الرفاهية الاقتصادية ، الهيبة الدولية ، وفي هذا السياق ، يميز فريق مشروع تحليل الصراع الدولي في جامعتي " **لافال** " و " **كارلتون** " بكندا ، بين أربعة اتجاهات محتملة لأهداف السياسة الخارجية ، هي : إما " **الحصول** " " **Aquisiton** " ، " **استعادة** " " **Restoration** " ، " **حماية** " " **Protection** " ، أو " **منع الحصول** " " **Denial** " ، على أي من المواضيع الخمسة السالفة الذكر .

---

[1] - علي محمد شمبش ، " مفهوم السياسة الخارجية : دراسة الأهداف والوسائل " ، **دراسات في الاقتصاد والتجارة** . مج . 11 ، ع . 2 ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، 1975 ، ص . 25 .

[2] - Tanguy de Wilde D'Estmal , " The Use of Economic Tools in Support of Foreign Policy Goals : the Linkage Between EC and CFSP in the European Union Framework " , Discussion Paper Prepared for the ECSA's Fifth Biennial International Conference , Unité des Relations Internationales , **Université Catholique de Louvain .** 1997 , p . 1 .

[3] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 140 .

[4] - عامر مصباح ، **مرجع سابق** . ص . 42 .

على وجه العموم ، فإن أهداف السياسة الخارجية تعكس تصور الدولة لمحيطها ، وإمكانياتها ومستقبل العلاقات الدولية ، وهو التصور الذي يعبر عنه الأشخاص المخولون رسميا لصنع سياسة الوحدة الدولية ، (رئيس الوزراء ، وزير الخارجية ، وزير الدفاع ، كبار الدبلوماسيين) ، إذ يكون لهم دور أساسي في تحديد مضامين أهداف الدولة ، من خلال إدراكهم وتصوراتهم للبيئ ة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية . والجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن موقع الهدف من سلم أولويات أهداف السياسة الخارجية ، يرتبط بمفهوم السياسة الخارجية لهذا الموقع ، فكون الهدف أساسيا أو هامشيا ليست مسألة مطلقة ، ولكنها تختلف باختلاف السياق العام لسياساتها الخارجية .

I-2-3- صانعو السياسة الخارجية :

أ- دور السلطة التنفيذية :

الواقع أن السياسة والقرار ، ليست من صنع الدولة ، بل هي من صنع أفراد أو جماعات يمثلونها ويشغلون مناصب رسمية ذات أهمية [1] ، وعادة ما تتركز صناعة القرارات في يد السلطة التنفيذية ، حيث أكد ابرز المنظرين السياسيين منذ القرن 18م ، أن السلطة التنفيذية هي المخول لها ، بشكل مباشر ، التصرف في الشؤون الخارجية للدولة[2] ، إذ تعتبر القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية ، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية ، وأخرى معاصرة نذكر منها :

- طبيعة السياسة الخارجية المتسمة بعدم اليقين وسرعة التغير ، تجعل النظم السياسية تتجه إلى إعطاء السلطة التنفيذية ، دورا مركزيا في صنع تلك السياسة ، لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية[3] .
- تزايد أهمية الشؤون الدولية ، ومناخ الأزمات الدولية الدائمة والمتنقلة ، بحكم تأثيرات العولمة ، أدى إلى تزايد الحاجة إلى مركزية عملية صنع السياسة الخارجية ، ناهيك عن الجهود الدولية لــ :

---

[1] - عبد الرحمن يوسف بن حارب ، **مرجع سابق** . ص . 51 .

[2] - Saikrishna B . Prakash , and Michael D . Ramsey , " The Executive Power Over Foreign Affairs " , **The Yale Law Journal .** Vol . 111 , N° . 231 , October 16, 2001 , p . 266 .

[3] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 453 .

" أقلمة السياسة الخارجية " " **Régionalisation de la Politique Etrangère** "

الذي بدأ الاهتمام بها بشكل فعلي منذ الإعلان عن معاهدة " **ماسترخيت** " " **Maastricht** "[1] .

♦ يتوافر لدى السلطة التنفيذية العديد من قنوات الاتصا ل ، سواء من خلال ممثليها في الخارج ، أو من خلال ما توفره تكنولوجيا الاتصا ل والإعلام من فضاءات ، تسمح لها بلعب دور محوري في صناعة السياسة الخارجية ، على خلاف السلطة التشريعية التي تقل قدرتها على الحصول على المعلومات بشكل مستقل ، بسبب ضآلة مواردها و قنوات اتصالها .

ويختلف المقصود بالسلطة التنفيذية ، من نظام سياسي على آخر ، ففي النظام السياسي البرلماني (كبريطانيا) ، يقصد بالسلطة التنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية " **مجلس الوزراء** " ، وفي النظام السياسي الرئاسي (كالولايات المتحدة الأمريكية) ، يقصد بالسلطة التنفيذية " **رئيس الدولة** "[2] . ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية مجموعة من المؤسسات ،كوزارة الخارجية ، وزارة الدفاع ... الخ .

تقوم وزارة الخارجية بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها ، والإشراف على العلاقات مع دول العالم الخارجي ، بما في ذلك تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصل ي، مع الدول الأجنبية و المنظمات الدولية ، من أجل ترقية السياسة الخارجية للدولة [3] . كذلك تقوم وزارة الدفاع بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية ، وبالذات فيما يتعلق بالأبعاد الأمنية والدفاعية لتلك السياسة ، أما جهاز المخابرات فيقوم بجمع وتحليل المعلومات التي ترسم على أساسها السياسة الخارجية ، بيد أن مركزية دور السلطة التنفيذية في صناعة السياسة الخارجية ، لا يعني انفرادها بها ، فالواقع أن العديد من مؤسسات الدولة تساهم في هذه الصناعة ، بدرجات متفاوتة طبقا لماهية النظام السياسي . وعليه، فإن تحديد دور كل مؤسسة في صنع السياسة الخارجية، يشكل إطارا عاما لفهم حركية صنع السياسة الخارجية[4] .

---

[1] - Frédéric Charillon , " Vers la Régionalisation de la Politique Etrangère " , dans : Frédéric Charillon , Politique Etranger : Nouveaux Regards . **op ., cit .** p . 361 .

[2] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 42 .

[3] - Antoaneta Christova , " The Role of National Parliaments in the Decision-Making Mechanism of the North Atlantic Treaty Organization " , **NATO Researches .** June 1999 , p . 10 .

[4] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 455 .

ب- دور السلطة التشريعية :

يقوم النظام السياسي البرلماني على مبدأ سيادة البرلمان ، ودمج السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وعلى الرغم من أن الظاهر من الأمر هو أن البرلمان هو الذي يصنع السياسة الخارجية ، فإن واقع الممارسة في النظام السياسي البرلماني ، يتجه نحو إعطاء مجلس الوزراء الدور الحاسم في صنع السياسة الخارجية ، بحكم هيمنته على الأغلبية البرلمانية ، وبالتالي فإن السلطة التنفيذية تلعب الدور الحاسم في صنع السياسة الخارجية ، كما هو الحال في بريطانيا و كندا[1] .

أما النظام السياسي الرئاسي ، فإنه يعطى السلطة التشريعية ، دورا واقعيا أكبر في صنع السياسة الخارجية ، فالسلطة التشريعية تتمتع باختصاصات مستقلة [2] ، في ميدان صنع السياسة الخارجية ، إلا أن دور السلطة السياسة التشريعية في صنع السياسة الخارجية ، يتفاوت من نظام آخر طبقا لماهية النظام . وفي هذا الصدد يختلف الدارسون ، حول ما إذا كان النظام الرئاسي أو البرلماني هو الأفضل لرسم سياسة خارجية متسقة و مترابطة[3] ، حيث يرى البعض منهم أن النظام الرئاسي ، أكثر قدرة على رسم سياسة خارجية تتسم بالثبات والاستمرارية لأن رئيس السلطة التنفيذية ، في النظام الرئاسي يضمن بقاءه في منصبه لمدة أربع سنوات على الأقل ، وبشكل مستقل عن السلطة التشريعية ، وله دور مهيمن في صناعة وتوجيه السياسة الخارجية [4] ، إلا أنه بالموازاة مع ذلك فإن هناك العديد من العوامل التي ينطوي عليها النظام البرلماني ، تؤدي إلى استمرار السياسة الخارجية وثباتها ، أهمها :

- يضمن رئيس الوزراء في النظام البرلماني ، تأييد السلطة التشريعية لقراراته التنفيذية ، في مجال السياسة الخارجية ، باعتباره يتزعم الأغلبية البرلمانية ، بينما يفتقد رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي لهذا التأييد[5] .

---

[1] - **نفس المرجع** ، ص . 458 .

[2] - Ken Newton , Jan W . Van Deth , **Foundations of Comparative Politics : Democracies of the Modern World .** Cambridge University Press , New York , United State of America , 2005 , p . 61 .

[3] - لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية** . تر : محمد بن أحمد مفتي ، ومحمد السيد سليم ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، ص . 135 .

[4] - Louis Fisher , " Presidential Power in National Security : A Guide to the President-Elect " , **The White House Transition Project .** 2007 , p . 1 .

[5] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 458 .

- يتميز النظام البرلماني بالاستمرار البيروقراطي ، فتغير الوزارة لا يؤدي إلى تغيير الموظفين ، وهو ما يضمن لهم نوعا من الاستقرا ر في ممارسة أعمالهم ، بالنظر إلى أن شؤون الدفاع والشؤون الخارجية ، تتطلب بطبيعتها درجة عالية من الاستقرار [1] . أما في النظام الرئاسي فبتغير الرئيس يتغير معظم الموظفين والسفراء ، مما يعيق استمرارية السياسة الخارجية [2] .
- يتميز رؤساء الوزارة في النظام البرلماني بالنضج ، ففي أغلب الحالات لا يرقى إلى المناصب العليا، إلا أولئك الذين أمضوا فترة طويلة في خدمة الحزب ، وتتوافر لديهم القدرة على الالتزام بالخطوط العريضة لسياسته ، كما أن قوة صانع القرار في النظام البرلماني ، تعود إلى قوة الدعم الشعبي لتوجهات السياسة الخارجية للحزب صاحب الأغلبية في البرلمان ، بالنظر إلى أن وجود الحزب في السلطة يعكس في الحقيقة أيديولوجية الناخبين [3] ، مما يضفي على السياسة الخارجية طابع الثبات .

على الرغم من تفضيل البعض للنظام البرلماني ، لضمان استمرار السياسة الخارجية ، فقد توصل " **والتز** " بعقد مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، إلى نتيجة مفادها أن الأولى بنظامها الرئاسي ، تتميز بعدة مزايا تمكنها من تطوير سياسة خارجية مبدعة وقابلة للتكيف ، ويضيف " **والتز** " أن التركيبة التنافسية بين مراكز القوى في النظام الأمريكي ، تشجع على الابتكار وظهور القيادات النشطة ، وعلى العكس من ذلك تعاني السياسة الخارجية البريطانية ، من البطء الشديد في التكيف مع الأوضاع المتغيرة ، نظرا لتوزع السلطة بين رئيس الوزراء ، مجلس الوزراء ، و الحزب [4] . وعموما هناك إجماع على أن الهيئة التشريعية سواء في النظام الرئاسي أو النظام البرلماني ، تلعب دورا محدودا في عملية صنع السياسة الخارجية بالمقارنة مع السلطة التنفيذية .

---

[1] - علي يوسف الشكري ، **النظم السياسية المقارنة** . إيتراك للطاعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2003 ، ص . ص . 292 ، 291 .

[2] - لويد جنسن ، **مرجع سابق** . ص . 136 .

[3] - Lawence C . Dodd , " The Cycles of Legislative Chang : Building a Dynamic Theory " , in : Paul Allen Beck , et All , **Political Science : The Science of Politics .** Agathon Press , INC . New Yok , 1986 , p . 83 .

[4] - لويد جنسن ، **مرجع سابق** . ص . 136 .

ج- دور السلطة القضائية :

تلعب السلطة القضائية دورا غير مباشر في عملية صنع الساسة الخارجية ، يتمثل في إبطال بعض القوانين ، أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية ، على أساس أنها مخالفة للدستور ، وقد استقر الفقه القانوني في معظم الدول ، على أن قضايا السياسة الخارجية بمنأى عن رقابة القضاء ، أو أن القضاء لا يستطيع أن يؤثر في تصرفات الدولة ، في مجال السياسة الخارجية [1] ، ولكن بشرط أن تحظى قرارات السياسة الخارجية باحترام قوانين الدستور[2] .

د- دور البيروقراطية :

هناك نوعان من البيروقراطية ، " **بيروقراطية خاصة** " " **Private Bureaucraties** " ، و " **بيروقراطية عمومية** " " **Public Bureaucraties** " ، على الرغم من أهمية البيروقراطيق الخاصة، إلا أن ما يهمنا هنا ، هو البيروقراطية العمومية ، التي تُعرَّف على أنها شكل تنظيمي يستعمل بشكل واسع[3] ، ويضم مجموعة الأفراد المعنيين بصفة رسمية دائمة للاضطلاع بالمهام التنفيذية الرسمية ، في مجال السياسة الخارجية ، وهم بالتحديد الموظفون الرسميون في وزارة الخارجية بصفة عامة ، والموظفون الرسميون العاملون في الميدان الخارجي ، في وزارتي الدفاع والاقتصاد [4] ، وتلعب البيروقراطية دورا حاسما في صنع السياسة الخارجية ، من خلال تقديم المشورات والمعلومات لصانعي السياسة ، حول كيفية صياغة وتنفيذ السياسات ، كذلك تساهم البيروقراطية في تحديد مسار السياسة الخارجية ، من خلال الاضطلاع بتنفيذها ، وذلك بحكم الخبرة والتجربة والتحكم في المعلومات [5] ، كما يحيل ذلك النموذج الياباني [6] ، حيث يمكن للبيروقراطية أن تعطل تنفيذ السياسات التي توافق عليها ،

---

[1] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 460 .

[2] - Jide Nzelib , " The Uniqueness of Foreign Affairs " , **Public Law and Legal Theory Working Paper .** N° . 68 , the Law School , the University of Chicago , July 2004 , p . 6 .

[3] - Oliver E . Williamson , " Public and Private Bureaucraties : A Transaction Cost Economics Perspective " , **The Journal of Law , Economics & Organization .** Vol . 15 , N° . 1 , Oxford University Press , 1999 , p . 306 .

[4] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 463 .

[5] - لويد جنسن ، **مرجع سابق** . ص . 139 .

[6] - Maurice Wright , " Who Governs Japans ? Politicians and Bureaucrats in the Policy-Making Processes " , **Political Studies Association .** Blackwell Publishers , U.K , 1999 , p . 939 .

خاصة مع تزايد حجم البيروقراطي ، واتجاهها نحو مزيد من التخصص في قضايا السياسة الخارجية[1] .

بيد أنه ينبغي أن ننبه إلى أن البيروقراطية ، في التحليل النهائي ، لا تصنع السياسة الخارجية ، ولكنها تساهم في صنعها ، فإذا حدث اختلاف بين السياسيين والبيروقراطيين ، فوجهة نظر السياسيين هي التي تسود[2] . ويكمن دور البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية ، من خلال :

- التزايد الهائل في حجم البيروقراطية المهتمة بقضايا السياسة الخارجية ، ويظهر ذلك من تزايد عدد المستشارين والمحللين ، داخل إدارة الشؤون الخارجية نفسها ، ليس فقط بالنسبة للدول المتقدمة التي كانت سباقة إلى الاعتماد بشكل شديد على المنظمات البيروقراطية لتحضير وتطبيق القرارات[3] ، وإنما حتى الدول النامية ، أوجدت بيروقراطيات كبيرة الحجم للعناية بشؤون السياسة الخارجية .
- الزيادة الملحوظة في حجم وثقل البيروقراطيات الداخلية ، التي تعنى بالشؤون الخارجية ، ففي بعض النظم تَحدَّت وزارتي الاقتصاد والدفاع ، دور وزارة الخارجية البارز في عملية صنع السياسة الخارجية ، خاصة في ظل تزايد التفاعلات العابرة للحدود خاصة في مجال الاقتصاد .
- زيادة عنصر التخصص ، فق د أصبحت السياسات الخارجية الحديثة ، بالغة التعقيد وتشتمل على أبعاد متعددة سياسية ، اقتصادية ، وثقافية ... الخ ، الأمر الذي يحتاج إلى خبراء متخصصين في شؤون وقضايا ، ليست دائما ذات طبيعة سياسية أو دبلوماسية .

ولخص " **كيجلي** " و " **ويتكوف** " ، مختلف الآراء التي توضح أهمية البيروقراطية ، في عملية صنع السياسة الخارجية ، على أنها تساعد من خلال هياكلها التنظيمية ، على تحقيق الاتساق في مجال السياسة الخارجية ، والتقليل من التقلب في توجهاتها ، وتوفر سجلات وذاكرة جماعية ترشد عملية حل المشكلات الراهنة . كما أن تعدد أجهزة البيروقراطية يساعد على تقديم بدائل متعددة .

---

[1] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . ص . 463 ، 464 .

[2] - **نفس المرجع** ، ص . 464 .

[3] - Sophie Vanhoonacker , " Introduction : Ten Years of ESCP Bureaucracy " , in : Sophie Vanhoonacker , and All , " Understanding the Role of Bureaucracy in the European Security and Defense Policy " , **European Integration Online Papers .** Special Issue , Vol . 14 , No . 1 , 2010 , p . 4 .

إلا أنه بالموازاة مع ذلك، لاحظ بعض الكتاب أن البيروقراطيات الضخمة، من الممكن أن يكون لها نتائج عكسية على صنع السياسة الخارجية، تتناقض مع التقدم ونذكر منها:

- صعوبة الوصول إلى سياسة خارجية مترابطة ، بالنظر إلى تشتت السياسة الخارجية على مختلف الأجهزة البيروقراطي ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى البطء في عملية اتخاذ القرار ، والتي تزيد حدتها مع ازدياد تدخل كل الأجهزة ، لإبداء رأيها في القضايا المطروحة ، إضافة إلى أن تعدد مستويات صنع القرار ، يعني توزع المعلومات المتعلقة باتخاذ القرار الرشيد ، الأمر الذي يجعل الحصول على صورة متكاملة للمشكلة أمر شبه مستحيل ، في الوقت ذاته فإن عدم استشارة هذه الأجهزة ، التي قد تمتلك معلومات ذات أهمية حول قضية ما ، قد يؤدي إلى اختيار بدائل تؤدي إلى نتائج كارثية .
- طغيان مصالح البيروقراطية الضيقة على المصلحة العامة ، حيث تميل البيروقراطيات إلى رؤية المشكلات من هذا المنظور الضيق ، وفي هذه الحالة يصعب على صانع القرار الحصول على آراء موضوعية ، من تلك البيروقراطيات ، التي يمكن من خلالها التوصل إلى البديل الأمثل ، كما أن اهتمام الفرد بمصالحه الشخصية ، يدفعه إلى عدم معارضة رئيسه حتى لو تعارض ذلك مع مصلحة العمل . وقد وجد " **أرجريس** " من دراستة لوزارة الخارجية الأمريكية ، أن هناك ميلا شديدا بين موظفي الوزارة ، نحو حماية الذات ، مما يعرقل المبادرات الخلاقة التي قد تؤدي إلى المعارضة و الجدل [1] . كما أن قوة الاعتماد على البيروقراطي ة يطرح العديد من الأسئلة حول الرقابة الديمقراطية[2] . وكتب " **هنري كيسنجر** " ، عندما كان أستاذا بجامعة هارفارد ، مقالا انتقد فيه دور البيروقراطية ، في عملية صنع السياسة الخارجية ، بالنظر إلى إمكانية إعاقتها للسياسات الإبداعية ، في مجال السياسة الخارجية .
- خضوع القرارات لجولات لا تنتهي من المناقشات ، داخل اللجان المختصة ، مما يجعل من الصعب التوصل إلى الخيار الاستراتيجي الرشيد ، وفي هذا الإطار فقد لاحظ " **دالاس** "

---

[1] - لويد جنسن ، **مرجع سابق** . ص . 143 .

[2] - Sophie Vanhoonacker , **Op ., Cit .** p . 4 .

هذه المشكلة في بريطانيا وكتب يقول : " **إن الاستخدام المتزايد للجان الإدارية ، التي يجب فيها على الموظفين التوصل إلى حل وسط ، قد يفقد الآراء قيمتها قبل أن تصل إلى صيغتها النهائية** "[1] ، كما انتقد " **جانيس** " ، عملية صنع القرار بواسطة المجموعات الصغيرة ، في المراكز السياسية العليا ، بسبب ميلها إلى ما أسماه بــ : " **التفكير الجماعي** " ، حيث توصل بعد دراسة ما أسماه فشل السياسة في قضايا خارجية ، إلى افتراض مؤداه أنه يوجد داخل كل جماعة صغيرة ، من جماعات صنع القرار ، العديد من العوامل الاجتماعية – النفسية ، التي تعوق التفكير الانتقادي المستقل ، وتؤدي إلى التصرف بطريقة غير رشيدة [2] ، خاصة إذا كانت هذه الجماعة تتمتع بروح التضامن . في حين يعتبر " **الممثلون الخاصون** " "**Special Representatives** " ، آلية ناجحة في السياسة الخارجية[3] .

لكن ، على الرغم من تعدد الآراء التي تؤيد أو تعارض أهمية البيروقراطية ، في صنع سياسة خارجية فعالة ورشيدة ، لا يمكن إنكار دور البيروقراطية كمتغير تفسري لفهم السياسة الخارجية ، إضافة إلى ذلك فإن زيادة حجم البيروقراطيات ، لا يعني بالضرورة تأثيرها على الخيارات النهائية ، وذلك لوجود العديد من العوامل والمحددات الأخرى ، التي تتدخل بشكل بارز في تحديد هذه الخيارات . وبصفة عامة تميل البيروقراطية العاملة في ميدان السياسة الخارجية ، إلى رفض التغيير الجذري المفاجئ في السياسة الخارجية ، حيث تفضل تكييف الأهداف والسياسات ، طبقا للظروف المتغيرة ، مما يفسر إلى حد ما ظاهرة التدريجية في السياسة الخارجية ، أضف إلى ذلك أن ندرة المعلومات ، وعدم القدرة على التنبؤ ، يدفع صانع القرار إلى عدم تغيير النمط الراهن للسياسة الخارجية ، إلا بشكل تدريجي[4] .

---

[1] - لويد جنسن ، **مرجع سابق** . ص . 145

[2] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[3] - Cornelius Adebahr , " Strategy, not Bureaucracy : The Role of the EU Special Representatives in the European External Action Service " , **DGAPanalyse kompakt .** No . 5 , Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik , Berlin , Juli 2010 , p . 2 .

[4] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . ص . 464 ، 465 .

يتضح أن السياسة الخارجية ، يشارك في صنعها العديد من المؤسسات ، يختلف دورها طبقا لطبيعة النظام السياسي ، وعليه فإن عملية السياسة الخارجية هي عملية جماعية ، فالتدفق الهائل للمعلومات ، من البيئة الخارجية يجعل من المستحيل ، على فرد واحد متابعة هذا التدفق ، وحساب الاحتمالات والبدائل و صياغة السياسة [1] ، وتفرض خاصية الجماعية والتعددية في صناعة السياسة الخارجية ، تنافس وصراع مختلف المؤسسات لفرض وجهة نظرها ، حول المسار الصحيح للسياسة الخارجية ، بما يتفق ومصالحها ، وما يتماشى ونسق السياسة الداخلية[2] ، لذلك يصف "**روجر هلسمان**" عملية صنع السياسة الخارجية ، بأنها عملية سياسية تتضمن قدرا كبيرا من الصراع والاتفاق ، بين مختلف المؤسسات حول كيفية تخصيص الموارد ، لتحقيق أهداف في المجال الخارجي[3] .

يترتب على ذلك كله ، أن عملية صنع السياسة الخارجية ، من أكثر العمليات السياسية تعقيدا وتشابكا ، لذلك فإنه من الصعب تخطيط السياسة الخارجية ، على غرار تخطيط السياسة الاقتصادية ، لأنها تتعامل مع قضايا ملحة ومحددة ، تظهر في البيئة الخارجية ، التي تتسم بحالة عدم اليقين ، وشيوع الأزمات والمفاجئات ، وصعوبة الحصول على المعلومات . و في هذا الإطار ، يقدم " **بلومفيلد** " نموذجا إرشاديا لفهم عملية صنع السياسة الخارجية ، ويوضح الطبيعة التركيبية لتلك العملية ، ويقوم هذا النموذج على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية ، في " **نسق** " " **System** " ، يبدأ بـــ :" **المدخلات** " ، التي تشمل جمع المعلومات ، الملاحظة ، نقل المعلومات ، المخابرات ، وتدريب أفراد السياسة الخارجية ، مرورا بـــ : " **القرارات** " ، التي تشمل استعمال المعلومات ، التخطيط ، التحليل ، وضع الأهداف ، الاستراتيجيات البديلة ، المناقشة ، البحث ، المساومة ، النصح، والتوصيات . وانتهاء عند " **المخرجات** " ، التي تشمل الخيارات السياسية ، التنفيذ ، المتابعة ، الإعلام ، المفاوضة ، البحث ، والتعلم من خبرة التطبيق[4] .

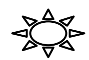
---

[1] - **نفس المرجع** ، ص . 464 .

[2] - James D. Fearon , " Domestic Politics , Foreign Policy , and Theories of International Relations " , **Annual Reviews of Political Sciences .** No . 1 , 1999 , p . 291 .

[3] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 465 .

[4] - **نفس المرجع** ، ص . 466 .



من المفترض أن تسفر هذه العمليات المعقدة ، عن صياغة برنامج للعمل ، يحقق أهداف الوحدة الدولية في المحيط لخارجي ، ومن ثم فإن تقييم أداء السياسة الخارجية ، يتم من خلال مقارنتها بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة سلفا (الفعالية) ، ويضيف بعض الدارسين إلى ذلك معايير أخرى لتقييم أداء برنامج السياسة الخارجية هي :

1- الوضوح : ويقصد به وضوح التوجه العام للسياسة الخارجية ، وسط الأحداث الدولية المعقدة .

2- الاتساق : وينصرف إلى تكامل وانسجام ، كافة أبعاد برنامج السياسة الخارجية ، (التوجهات ، الأهداف ، الأدوار ، الاستراتيجيات ... الخ .) .

3- الاستمرارية : وتعني وجود منظور استراتيجي ، بعيد المدى للسياسة الخارجية .

4- التكيف : ويعني القدرة على التأقلم ، وتعديل السياسة الخارجية طبقا لتغير الظروف .

هـ- دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح :

يمكن أن تؤثر الجماعات غير الحكومية في السياسة الخارجية ، وربما كانت الأحزاب وجماعات المصالح ، أكثر هذه الجماعات تأثيرا ،كما يقدم ذلك النموذج الأمريكي ، حيث تعتبر جماعات المصالح ذات تأثير تاريخي في السياسة الخارجية الأمريكية[1] ، وذلك على الرغم من بعدها عن مراكز اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، و يحدد تأثير هذه الجماعات تبعا لطبيعة النظام السياسي ، الذي تعمل في إطاره ، إلا أنه يقل عادة عن تأثير السلطة التنفيذية والبيروقراطي ، وتمارس الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، تأثيرها على السياسة الخارجية عن طريق الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وشن الحملات الإعلامية على مستوى الرأي العام ، وذلك لأنها لا تتمتع بأي موقع سلطوي في مجال السياسة الخارجية.

و- دور الرأي العام :

وقد استعمل " **جابرييل ألموند** " " **Gabriel Almond** " اصطلاح " **مزاج السياسة الخارجية** " ، للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة ، التي تُبديها الفئات الواسعة من الناس ،

1 - Celil Erdogan , **Ethnic Interest Groups and American Foreign Policy : Sources of Influence .** A Thesis of Master Science , Middle East Technical University , 2010 , p . iv .

في دولة من الدول ، تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات[1] ، وتتفق الدراسات الإمبريقية حول أثر الرأي العام في السياسة الخارجية ، بالرغم من ندرة تلك الدراسات واعتمادها على بيانات مستمدة من الخبرة الأمريكية ، فيما يخص دور " **الدبلوماسية الشعبية** " " **Public Diplomatie** " في تحقيق أهداف السياسة الخارجية [2] ، إلا أن صانعي القرار يتمتعون بنفوذ كبير في صنع السياسات الخارجية ، لذلك فإن الرأي العام هو الذي يستجيب للسلوك الحكومي ، وليس العكس [3] ، فإذا حدث تناقض بين السياسات الحكومية والرأي ، فإن الغلبة تكون لتلك السياسات ، وفي هذا السياق ، ترى المدرسة الواقعية بأنّ الرأي العام ، يتميز بصفات معينة أهمها عدم المعرفة ، وعدم الاهتمام ، والتبسيط ، والتقلب الشديد ، كما ترى بأنّ صانع السياسة الخارجية ، يؤثر في الرأي العام أكثر مما يتأثر به ، كما أنّه كثيرا ما يتصرف بعكس ما يراه الرأي العام[4] .

ويمكن تفسير ضآلة تأثير الرأي العام على قضايا السياسة الخارجية ، بالنظر إلى افتقاره للمعلومات ، لإصدار أحكام على قضايا السياسة الخارجية ، خاصة وأن الحكومات غالبا ما تفرض رقابة أكبر على المعلومات المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية ، نظرا لحساسي ة تلك المعلومات ، ويزداد تأثير صانعي القرار على الرأي العام ، في أوقات الأزمات ، في حين يميل الرأي العام إلى الالتفاف حولهم في تلك الأوقات .

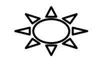
---

[1] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 249 .

[2] - Lauren Brodsky , " Broadcasting Democracy ? : Matching Foreign Policy Goals and Messages " , **Papers .** Vol . 32 , N^{o} . 3 , The Fletcher Forum of World Affairs , 2008 , p . 64 .

[3] - Sowmya Anand , Jon A . Krosnick , " The Impact of Attitudes toward Foreign Policy Goals on Public Preferences among Presidential Candidates: A Study of Issue Publics and the Attentive Public in the 2000 U.S. Presidential Election " , **Presidential Studies Quarterly .** Vol . XX , N^{o} . X . Center for the Study of the Presidency , 2003 , p . 3 .

[4] - ناصيف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية** . **ط** . 1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1985 ، ص . 203 .



الإطار النظري لمفهوم الهدف في السياسة الخارجية

صانع القرار

التوجه | التصور | الإدراك | التقييم

الأبعاد المحددة لمضمون الهدف

البعد التفضيلي المستقبلي | البعد المتعلق بالقيمة المرغوبة | البعد الزمني

الأهداف

هدف أساسي | هدف ثانوي | هدف بعيد

I-2-4- التوجهات العامة للسياسة الخارجية :

يمثل التوجه نقطة البداية في عملية تحليل السياسة الخارجية ، لأية وحدة دولية ، إذ أن معرفة طبيعة ونوع التوجه لأية وحدة دولية ، يساعد على دراسة ومعرفة بقية الأبعاد العامة في السياسة الخارجية ، لتلك الوحدة كالهدف والدور والسلوك ، فالدولة تضع لنفسها دورا يتماشى مع توجهاتها وأهدافها[2] ، كما تكون سياستها الخارجية في أحيان كثيرة ، رد فعل على سلوك دولة أخرى[1] .

[1] - زايد عبيد الله مصباح ، **مرجع سابق** . ص . 67 .

[2] - **نفس المرجع** ، ص . 54 .

ويعرف " **التوجه** " بأنه : " **الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية ، عبر فترة زمنية طويلة نسبيا** "[2] ، ومن أمثلة توجهات السياسة الخارجية : " **الانعزالية** " ، " **التدخلية** " ، " **الحيادية** " . ويرتبط الاختلاف في تبني التوجهات العامة في السياسة الخارجية ، بالعديد من المتغيرات نذكر منها :

- الوضع الجيوبوليتيكي للوحدة الدولية .
- شكل وهيكلية النظام الدولي ، وكذلك النظام الإقليمي ، الذي تنتمي إليه الدولة من حيث نمط توزيع القوى في النظام .
- طبيعة النظام السياسي للوحدة الدولية ، خاصة فيما يتعلق بنظام الحكم ، وما يترتب على ذلك من نتائج في عملية صنع القرار .
- البنية المجتمعية للوحدة الدولية ، خاصة فيما يتعلق بالقيم الاجتماعية و الثقافية السائدة فيها.

و تجدر الإشارة هنا إلى متغير آخر يتعلق بطبيعة القضايا* ، التي تتعامل معها السياسة الخارجية للوحدة الدولية ، فقد جرى العرف في الدراسة التقليدية للسياسة الخارجية ، على تحليل تلك السياسة بوصفها وحدة متجانسة ، اتجاه المشكلات الدولية ، والواقع أن هذا التحليل كان منطقيا في الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية ، أين كانت السياسات الخارجية للدول ، تدور حول قضية أساسية هي الأمن ، بيد أنه مع بداية عصر الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية ، ظهرت قضايا أخرى تفوق أهميتها في كثير من الأحيان ، أهمية قضية الأمن في بعده العسكري [3] ، وتتفاوت هذه القضايا من حيث القيم والموارد المرتبطة بها ، فالقيم والموارد المخصصة لقضية الأمن الوطني ، تختلف عن تلك المخصصة لقضية التعاون الاقتصادي الدولي ، إضافة إلى أن كل قضية ، تتسم بوجود قدر من الاختلاف

---

[1] - Mattew J . Lebo , and Mill h . Moor , " Dynamic Foreign Policy Behavior " , **The Journal of Conflict Resolution .** Vol . 47 , N° . 1 , February 2003 , p . 15 .

[2] - زايد عبيد الله مصباح ، **مرجع سابق** . ص . 54 .

* - يقصد بـــ : " **القضية – المجال** " " **Issue -Area** " ، في هذا السياق ، " **مجموعة من العلاقات ذات الخصائص المشتركة ، تستمد تميزها عن غيرها من العلاقات ، بوجود قيم وهياكل وعمليات وفاعلين متميزين ، كما تتسم بتفاوت وجهات النظر حول كيفية التعامل معها** " ، نقلا عن محمد السيد سليم ، مرجع سابق . ص . 97 .

[3] - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 37 .

بين الفاعلين ، في تصور أبعادها ، ويشارك في التعامل معها فاعلون مختلفون ، في ظل احتلاف القيم والاعتقادات ، وأهداف نخب اتخاذ القرار في السياسة الخارجية[1] .

وقد تعددت التصنيفات التي قدمها الباحثون لقضايا السياسة الخارجية ، ولعل أشهرها هو ذلك التصنيف الذي قدمته مجموعة السياسة الخارجية ، في : " **جامعة ماكجيل** " ، والذي يقسم قضايا السياسة الخارجية إلى أربع قضايا [2] ، هي : " **قضايا أمنية – عسكرية** " ، " **قضايا سياسية – دبلوماسية** " ، " **قضايا اقتصادية – تنموية** " ، و " **قضايا ثقافية – علمية** " .

وبصفة عامة ، يمكن تصور مجموعة أساسية من التصنيفات العامة للتوجهات الأساسية للسياسة الخارجية[3] كالتالي :

أ- التوجه الإقليمي – العالمي : يحدد مثل هذا التصنيف ، المجال الرئيسي للسياسة الخارجية ، والقضايا المسيطر عليها ، فهو المجال الذي توجد فيه الوحدة الدولية ، غير أن هذا التصنيف لا يحدد مضمون السياسة الخارجية .

ب- إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة : ومعيار التصنيف بالنسبة لهذا التوجه ، هو الأهداف التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها ، من خلال سياستها الخارجية ، حيث ينصرف هذا التوجه إلى التمييز بين سياسة خارجية ، تهدف إلى إقرار الوضع القائم للعلاقات الدولية " **Status Quo Orientation** " ، وبين سياسة خارجية تعتمد توجها ، يحاول تغيير هذا الوضع واعتماد نموذج مثالي ، ومثال ذلك السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة[4] .

ج- التوجه التدخلي – اللاتدخلي : هناك من يحصر مفهوم التدخل ، في محاولة الوحدة الدولية ، التأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة ، في الوحدات الدولية الأخرى ، أي أن محاولة التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى ، بدون التدخل في تركيب السلطة السياسية ، لا يدخل في إطار

---

1 - Brian Ripely , " Psychology , Foreign Policy , and International Relations Theory " , **Political Psychology .** Vol . 14 , No . 3 , 1993 , p . 406 .

2 - سليم محمد السيد ، **مرجع سابق** . ص . 98 .

3 - **نفس المرجع** ، ص . 37 .

4 - Louis Janowski , " Neo-Imperialism and U.S Foreign Policy " , **Foreign service Journal .** May 2004 , p . 56 .

مفهوم التدخل . غير أنه من الصعب التصرف بشكل جيد على المستوى الدولي ، إذا كانت هذه السياسات التدخلية تفتقر إلى قبول محلي [1] . والواقع أن التدخل ، ليس له معايير قياسية ثابتة ، وإنما معايير نسبية ، فهناك تدخل مباشر ، وتدخل غير مباشر ، أما الأول فيكون تدخلا عسكريا أو دبلوماسيا ، والثاني يكون من خلال أساليب رمزية كالوعود أو التهديدات اللفظية ... الخ .

II- أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول :

II-1- طبيعة العامل الخارجي :

يقصد بالعامل الخارجي : " **مجموع التفاعلات الدولية التي تحدث في إطار النظام الدولي ، وتعمل بدورها كأحد المدخلات الأساسية ، التي من شأنها التأثير في صناعة السياسة الخارجية ، للوحدات المكونة له سواء كانت دولا أو نظما إقليمية** "[2] . وتقتضي دراسة العامل الخارجي بهذا المعنى ، تحليل النظام الدولي وخصائصه ، وذلك وفقا للمجال الزماني المخصص لهذه الدراسة ، والذي يركز على مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، التي عرف فيها النظام الدولي عدة تحولات ، شكلت منعرجا جديدا لازالت تداعياته تؤثر في السلوكيات الخارجية للعديد من الدول ، حيث أنها وضعت أمام صانع القرار جملة من التحديات والرهانات ، يختلف تأثيرها باختلاف قدرات الدول ، فقد جاء انتهاء الحرب الباردة ليضفي أهمية أكبر على دراسة تأثير العوامل الخارجية ، على قرارات الدولة وسياساتها في الشؤون الخارجية والداخلية .

فقد أصبح التوجه التدخلي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية ، التي فرضت هيكلة جديدة للنظام للدولي ، وقدمت له نموذجا هرميا تتزعمه[3] ، سمة ميزت هذه الفترة اتخذت خلالها القوى الكبرى، ذريعة الحفاظ على السلام والأمن العالميين ، من خلال إشاعة وترسيخ قيم الحكم الراشد ، والشفافية ، واحترام حقوق الإنسان ، أداة سياسية للضغط على الدول الضعيفة ، في ظل ما تشهده

---

[1] - Barbara Farnham , " Impact of the Political Context on Foreign Policy Decision-Making " , **Political Psychology .** Vol . 25 , No . 3 . Special Issue , 2004 , p . 445 .

[2] - محمد شلبي ، **السياسة الخارجية للدول الصغيرة** . أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ،2006 ، ص . 17 .

[3] - علي الحاج ، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص . 51 .

من نزاعات داخلية وحروب أهلية ، إلى جانب ضعف دور الدولة في مواجهة مثل هذه التحديات ، وهو النهج الذي أطلق عليه " **جوزيف ناي** " " **Josef Ney** " ، نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ، والأستاذ في جامعة " **هارفرد** " مصطلح " **القوة الناعمة** " " **Soft Power** " ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فقد اتخذت القوى الكبرى ، مثل هذه القيم ، ومثل هذه الأوضاع ، غطاءا تبرر به سياساتها التدخلية للرأي العام العالمي ،ومحاولة إقناعه بضرورة إصلاح المنظومة العالمية ، لكسب الدعم، مستعينة في ذلك بالقوى المؤثرة في السياسة الدولية ، من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية .

II-2- المداخل النظرية لتأثير العامل الخارجي على السياسة الخارجية :

II-2-1- مدخل التفاعل الاستراتيجي :

يقوم مدخل التفاعل الاستراتيجي ، على الاهتمام بالقيود المفروضة على متخذ القرار ، ويركز على حسابات العقلانية والمصلحة ، وتقدير الربح والخسارة . وتمثل السياسة الخارجية الأمريكية أحسن نموذج لهذا المدخل ، حيث تعتبر متغيرات المصلحة والربح والخسارة قيودا مفروضة باستمرار على صانعي السياسة الخارجية ، في قضايا الأمن والسلم الدوليين ، التحول الديمقراطي وتغيير الأنظمة ، التدخل لحل النزاعات ... الخ[1] . ويعتقد هذا المدخل أن المسؤولين والقادة يتميزون بمعرفة واسعة للأبعاد الإستراتيجية للقرارات ، ويفترض أن الهدف الأول من خيارات السياسة الخارجية ،هو خدمة أجندة القادة المسؤولين عن تنفيذ هذه السياسات ، وعليه فإن هذه الخيارات يجب أن تشكّل توازناً بين المطالب الداخلية غير الواقعية ، وفرص الحركة المحدودة التي تأخذ في الاعتبار البيئة الخارجية .

II-2-2- المدخل الأمني :

يهتم المدخل الأمني ، بالتهديدات التي يواجهها الأمن العالمي ، ومختلف التهديدات التي افرزتها نهاية الحرب الباردة ، وأفضت إلى محاولات لإعادة صياغة السياسة الخارجية والسياسات الأمنية للعديد من الدول[2] . كما ينطلق هذا المدخل من رؤية القوى المهيمنة على النظام العالمي ، للأخطار التي تهدد

- [1] Hall Gardner , **Averting Global War : Regional Challenges , Overextension , and Options for American Strategy .** Palgrave Macmillan , New York , 2007 , p . 215 .
- [2] Simon Dalby , " Contesting an Essential Concept : Reading the Dilemmas in Contemporary Security Discourse " , in : David Campbell , and Michael J. Shapiro (Eds) , **Critical Security Studies .** University of Minnesota Press , 1997 , p . p . 3 , 4 .

مصالحها ، فبعد نهاية الحرب الباردة ، برزت مخاطر جديدة على مصالح تلك الدول ، فالخطر الآن لا يأتي من صراع القوى الكبرى ، الذي أفل مع نهاية الحرب الباردة ، بل من انفلات الأمن وغياب الاستقرار . وبعد أن كان الاهتمام في السابق يتركز على مناطق العالم القوية والمستقرة ، حيث تتكدس الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية ، أصبح الإرهاب الدولي أولوية قصوى لأغلبية صانعي القرار[1] ، وأصبح الاهتمام الآن ينصب على المناطق التي تشهد ضعف حكوماتها .

II-2-3- مدخل القوة :

يقوم هذا المدخل كما يبدو من اسمه، على أن الدول المهيمنة على النظام العالمي، تقوم باستخدام وسائل الإكراه مثل العقوبات، واستخدام التدخل العسكري أو التلويح به.
وتعمل على التركيز على نقاط الضعف في الدول الأخرى ، الأقل منها قدرة وقوة ، وذلك للتأثير عليها وحملها على اتباع سياسات معينة . ونسبة لحالة الفوضى العالمية (بمعنى غياب السلطة العليا) ، فإن الدول تعيش في حالة من الريبة والشك في سلوك الدول الأخرى ، ويكون شغلها الشاغل اكتساب القوة ، حتى تردع به الدول الأخرى ، وتكتسب نفوذاً وموارد جديدة . وتسعى الدول الضعيفة لاستخدام الوسائل المتاحة لديها السياسية ، الاقتصادية ، والدبلوماسية للتعامل مع سطوة الدول الكبرى، فتسعى للامتثال أحياناً طمعاً في منفعة أو رهبة من عقوبة ، أو قد تدخل في تحالفات أو ترتيبات حفظ توازنات القوى العالمية أو الإقليمية . لكن ، ظهور مفهوم " **النزاعات اللامتناظرة** " " **Conflits Asymétriques** " ، وما أفرزه من تغيرات في طريقة الحرب ، وظهور " **الحرب الاستباقية** " " **Guerre Préventive** " كنمط جديد[2] ، أفضى في النهاية إلى التقليل ، بشكل نسبي ، من أهمية اكتساب القوة .

---

[1] - Owen C . W . Price , and Jenifer Mackby , Debating 21st Century Nuclear Issues . **Center for Strategic an International Studies .** Washington D.C , 2007 , p . xix .

[2] - Ministère de la Defense , Conflits Asymétriques , Ville et Stabilisation , l'Amérique de Georges W . Bush , Europe de la Défense . **Centre de Doctrine d'Emploi des Forces .** Ministère de la Défense , République Française , 2005 , p . 9 .

II-2-4-المدخل القيمي :

يركز على الإطار القيمي العالمي ، وأهمية القواعد العالمية ، فكلما توطدت القواعد العالمية ووجدت قبولاً وانتشاراً ، أدى ذلك إلى الامتثال لها والعمل بها . وبصورة عامة تنقسم القواعد إلى قسمين : " **القواعد المنظمة** " ، وهي تلك التي تهتم بتحديد وتنظيم السلوك ،و" **القواعد المكوّنة**" ، وهي التي تنشئ فاعلين أو مصالح أو أنماط فعل جديدة . ووصلت درجة الاهتمام بالقواعد العالمية ، درجة كبيرة عند بعض الدارسين ، فقد عدّها البعض جزءاً أساسياً في تعريف الهيكل العالمي . فالهيكل العالمي بناءً على " **مدخل البناء الاجتماعي** " ، يحدده التوزيع العالمي للأفكار أو القيم . فالأفكار والتوقعات والاعتقادات المشتركة ، حول السلوك الأمثل ، هو ما يعطي العالم هيكلة نظامه واستقراره .

وتكون القواعد عالمية أو إقليمية مشتركة ضمن إقليم واحد ، وتكاد تكون القيم العالمية مشتركة بين بني البشر ، كالالتزام بالعهود والمواثيق ، ومن القواعد العالمية التي وجدت قبولاً من قطاع واسع من المجتمع الدولي مؤخراً ، فكرة استخدام القوة لحماية حقوق الإنسان ، فالمجتمع المدني بمنظماته المختلفة ، يضغط على الحكومات القائمة ، مطالباً بالامتثال للقواعد العالمية ، ومشكّلاً بذلك وسيطاً للضغوط العالمية . والافتراض الرئيس هنا أن أثر القاعدة العالمية المتبعة ، سيزداد إذا وجدت التزاماً قوياً ومتنامياً من القوى المحلية ، المتمثلة أساساً في تنظيمات المجتمع المدني ، وتبرز هنا أهمية دراسة الشبكات العابرة للقوميات ، وإذا غدت القواعد أكثر مؤسسية ونظامية أو أمكن استبطانها ، فإن الالتزام سيكون أكثر ديمومة واتساقاً .

III- نظرية السياسة الخارجية :

ترجع محاولات البحث عن القواعد والمبادئ العامة ، التي تحاول تغيير السلوك الخارجي للدول، إلى العصر اليوناني ، إلا أنه على الرغم من ذلك ، فقد بقيت محاولات التنظير للسياسة الخارجية ، مثلها مثل بقية ميادين العلاقات الدولية ، حبيسة النظرة الجزئية بتركيزها على متغير واحد ، أو عدة

متغيرات ، وإهمال ما عداها من المتغيرات الأخرى ، وكانت بداية الستينيات ، الفترة التي عرفت محاولات جادة لتطوير نظريات السياسة الخارجية على مستوى التحليل والتفسير[1] .

من الناحية التاريخية يمكن اعتبار كل المقاربات النظرية ، التي تطورت في مجال العلاقات الدولية، مجتمعة في نقطة أساسية هي اعتبار الدولة كوحدة مركزية في النظام الدولي ، ومن ثمة فإن كل النظريات التي تطورت فيما بعد (النظريات الاقتصادية ، الحكومة العالمية ، الواقعية... الخ .)، تحتوي على مفهوم الدولة ، ومبدأ العقلانية الذي يحكم سلوك الدولة الخارجي .

إلا أن بعض المحللين والدارسين ، يعتقدون أن أفضل طريقة لدراسة عملية السياسة الخارجية ، و فهمها ، هي استخدام مفهوم " **مستويات التحليل** " ، في حين يفضل آخرون تركيز دراستهم على " **حلقات القوة** " " **Rings Of Power** " ، كمفهوم يستخدم لشرح درجة تأثير الأفراد والجماعات، في عملية السياسة الخارجية ، وما زال باحثون ومحللون آخرون ، يركزون على الخطوات المختلفة المؤدية إلى الصياغة النهائية مضمون السياسة الخارجية [2] . كما أن هناك بعض المنظرين ، ممن يرون أن محاولة التنظير في السياسة الخارجية ، يجب ألا تفرط في الاهتمام بالعوامل النفسية ، لأن إدراك صانع القرار لبيئته ، يعتبر من أهم محددات السلوك الخارجي للدول . كل هذه المقاربات ، وأيضا أخرى ، قد استخدمت ، ووفرت كل واحدة منها نموذجا من الرؤية لعملية السياسة الخارجية[3] .

تفسر نظرية السياسة الخارجية ، لماذا تكون الدول المختلفة أو الدولة ، في فترات تاريخية مختلفة، بنوايا وأهداف مختلفة نحو العالم الخارجي ، وفي تفريقه بين نظريات السياسة الدولية ، والسياسة الخارجية ، يعتقد " **كينيث والتز** " " **Kenneth Waltz** " ، بالتمايز والاختلاف الجوهري بين كلا النوعين من النظريات ، فكل منها تخبرنا عن بعض الأمور ، ولكنها لا تخبرنا عن نفس الأمور ، لأجل ذلك نجده يجادل بأن لا وجود لنقطة التقاء تجمعهما ، فوظيفة نظرية العلاقات الدولية ،

---

[1] - David B . Huxsoll , **Regimes , Institutions , and Foreign Policy Change .** A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University and Agricultural and Mechanical College in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy , in The Department of Political Science , May 2003 , p . 4 .

[2] - عامر مصباح ، **مرجع سابق** . ص . 41 .

[3] - **نفس المرجع** ، ص . 42 .

هي التحليل على مستوى النسق الدولي ، أما نظرية السياسة الخارجية فتهتم بسلوكيات وقرارات الدول منفردة[1] .

إلا أن هذا الطرح الذي قدمه " **والتز** " قد تعرض للانتقاد من قبل بعض المنظرين ، ومنهم " **كولين المان** " " **Colin Elman** " ، واضع أسس النظرية الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية، الذي يرى أن " **والتز** " ، قد بالغ في التفريق بين الأساس الفكري للنظريتين ، فالسياسة الخارجية ليست نشاطا مستقلا عن العلاقات الدولية ، بل العلاقات الدولية هي مجال تنفيذ السياسات الخارجية ، أو هي مجموعة من السياسات لمجموعة من الفواعل المختلفة ، والتي إذا ما قررت عدم الانخراط في سياسة خارجية ، فسوف لن يكون هناك شيء اسمه علاقات دولية ، وفي هذا الصدد يبدو معقولا افتراض " **فريد زكريا** " ، الذي يقول أن : " **أدبيات العلاقات الدولية مفعمة بنظريات للسياسة الخارجية** "[2].

III-1- الواقعية الجديدة وتفسير السياسة الخارجية :

حذر " **كينيث والتز** " ، رائد الواقعية الجديدة ، من : " **توظيف نظريات العلاقات الدولية ، كنظريات للسياسة الخارجية** " " **To mistake a theory of international politics for a theory of foreign policy** " ، حيث يجادل بأن نظريات العلاقات الدولية ، ليست نظريات عملية، يمكن من خلالها فهم مسارات السياسات الخارجية ، " **Not a theory of the process by which foreign policy is made** " ، ورغم هذا فقد قدم العديد من المنظرين الذي جاؤوا بعده ، أعمالا استندوا فيها على فرضيات الواقعية الجديدة ، لشرح السياسات الخارجية ، إذ نجد من بين هؤلاء " **جيمس فيرون** " " **James Fearon** " ، الذي ينتقد فكرة الفصل الجامد بين نظريتي " **العلاقات الدولية** " ، و " **السياسة الخارجية** " ، ذلك أنهما كثيرا ما يلتقيان حول نفس القضايا والمحاور ، حيث يقول في هذا الصدد :

---

[1] - رابح زغوني ، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية : فحص المقتربات النظرية** . مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2007 ، ص . 20 .

[2] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

" عندما نقول نظرية X ، فنحن هنا نتحدث عادة عن النظرية التي تفسر الوجود ، الوقائع ، والتنوع في إطار X ، وإذا كان X يمثل السياسة الخارجية لوحدة ما ، فإن السؤال يصبح ما الذي يفسر الوقائع والتنوع في السياسة الخارجية لهذه الوحدة "[1] .

تنطلق الواقعية الجديدة في تفسيرها للسياسة الخارجية ، من فحصها لتفاعل الدول في إطار النسق الدولي ، الذي يتسم بـــ : " **الفوضى** " " **Anarchy** " الناجمة عن غياب سلطة مركزية [2] ، تحافظ على النظام في هذا النسق ، نسق يضم فواعل موحدة (نموذج " **كرات البليارد** " " **Billiard Balls** ") ، تتصادم وتتفاعل فيما بينها استنادا إلى المنطلقات نفسها ، التي تقوم على الاعتماد على الذات ، العقلانية في اتخاذ القرار ، المصلحة الوطنية ، والقوة العسكرية [3] . فالدول تجد نفسها خاضعة لهذا " **المنطق النسقي** " " **Systemic Logic** " ، ولا تستطيع تجاوزه ، لأن ذلك قد يعرضها إلى فقدان استقلالها أو حتى وجودها المادي ، ويشرح ، أحد أعمدة الواقعية ، " **روبرت جرفيس** " " **Robert Jervis** " ، هذا المنطق في قوله :

" تدفع الدول ضمن الشروط الفوضوية والتنافسية للعلاقات الدولية ، نحو محاولة تعزيز تحكمها في النسق الدولي ، وهذا إذا ما أخفقت في هذه المحاولة ، فإنها ستتحمل مخاطر أن تقوم الدول الأخرى بزيادة قوتها النسبية ، و بذلك تضع وجودها أو مصالحها الحيوية في خطر " .

فالفوضى كميزة نسقية تلعب دورا حاسما في مقترب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية ، بالنظر إلى أنها تساهم في تحديد مصلحتين أساسيتين للسياسة الخارجية للدول هما : " **تعظيم الأمن** " ، و " **الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة** " ، في آن واحد[4] .

---

[1] - Charles Todd Kent , **politically rational foreign policy decision-making .** a Dissertation Submitted to the Office of Graduate Studies of Texas , A & M University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy , August 2005 , p . 18

[2] - Stefano Guzzini , et Sten Rynnig , " Réalisme et Analyse de la Politique Etrangère " , dans : Frédéric Charillon , **op ., cit .** p . 33 .

[3] - David B . Huxsoll , **Regimes , Institutions and Foreign Policy Change .** a Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University , and Agricultural and Mechanical College in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy , in the Department of Political Science , May 2003 , P . 6 .

[4] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 22 .

يتبنى مقترب الواقعية الجديدة في دراسة السياسة الخارجية ، مستوى تحليل تنازلي ينطلق من " **الأعلى نحو الأسفل** " " **Top Down Approaches** " ، فمفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب ، هو الحوافز والقيود التي تفرض النسق الذي تصنع في إطاره السياسة الخارجية ، في ذلك يقول " **فريد زكريا** " :

" **إن غالبية نظريات السياسة الخارجية ، تعزو سلوك الدولة إلى السياسة الداخلية أو الثقافة القومية ، ولكن النظرية الجيدة تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية ، حيث أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية ، هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية** "[1] .

كما أن " **النموذج العقلاني** " " **Rational Models** " ، يترك فجوات في فهمنا للفواعل المفتاحية في السياسات الدولية [2] . و يقر " **والتز** " أن الواقعية فشلت في الأخذ بعين الاعتبار ، أثر بنية النظام الدولي على سلوك الدول ، فالواقعية الجديدة تختلف عن الواقعية ، في شرحها للكيفية التي تدفع بها القيود البنيوية الوحدات الدولية ، إلى تبني سلوكات متشابهة ، إلا أن الواقعية الجديدة ، لا تنكر أهمية مستوى الفاعل " **الدولة** " في تفسير سلوكات السياسة الخارجية ، وذلك للأسباب التالية[3] :

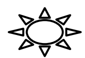
- تحديد الخصائص الذي يتميز بها هذا المستوى ضروري ، لتفسير التمايز في السلوكيات الخارجية للدول ، على الرغم من مواقعها المتشابهة في النسق الدولي .
- الوحدات الدولية ليست ضعيفة للحد الذي يجعل تأثيرها في النسق الدولي معدوما ، فالتأثير والتأثر بين الوحدات الدولية وبنية النظام الدولي ، تأثير متبادل يتخذ اتجاهين من الوحدة الدولية ، نحو بنية النظام الدولي و العكس صحيح .
- يكتسب التحليل على مستوى الوحدة ، أهميته بالنظر إلى التغير الذي يمكن أن يطرأ على أولوية تأثير أحدهما على الآخر ، مع ذلك يجادل " **والتز** " أنه ليس من الضروري الاهتمام بطبيعة

---

[1] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[2] - Robert Mandel , " The Desirability of Irrational in Foreign Policy Making : a Preliminary Theoretical Analysis " , **Political Psychology .** Vol . 5 , NO . 4 , 1984 , p . 644 .

[3] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 22 .



الفاعل ، وما ينطوي عليه من خصائص ، فقدرته على التأثير في النسق تبقى أضعف من أن تحدث فيه تغييرا .

وعليه فإن مقترب الواقعية الجديدة ، يرجح أن فهما أفضل لسلوك الدول ، يمكن تطويره من خلال الفصل التام بين " **الفاعل** " ، و " **البنية** " لصالح الأخيرة ، فالنسق الدولي يبقى المسؤول عن التشابه في السلوكيات الخارجية للدول . إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام ، إذا كانت الدول معرضة لنفس حوافز وقيود النسق الدولي فلماذا تختلف ردود أفعالها ؟ .

تكمن الإجابة على هذا السؤال فيما أسماه الواقعيون " **الموقع النسبي لقوة الدولة** " ، أي أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما ، يحدده أساسا موقعها في النسق ، الذي يكون وفق الواقعيين حصيلة لقدرات الدولة بالمقارنة مع الدول الأخرى ، حيث تولي الواقعية الجديدة اهتماما خاصا لما تملكه الدولة من موارد ، ترسم ملامح قوتها داخل النسق الدولي . وترتبط القوة عند الواقعيين بـــ : " **القدرات المركبة** " " **Combined Capabilities** " ، السياسية ، الاقتصادية ، والعسكرية ، التي توجه سلوكات الدولة ، وتحدد في الوقت ذاته موقعها أو مكانتها في النسق ، وبهذا الصدد يقدم " **كينيث والتز** " سبعة قدرات تشكل مكونات القوة وهي : " **عدد السكان** " ، " **نوعية مهاراتهم** " ، " **موقع و حجم الإقليم** " ، " **وفرة الموارد الطبيعية** " ، " **القدرات العسكرية** "، " **الاستقرار السياسي** " ، **الكفاءة** ، **نوعية القيادة** " ، مع ذلك نكاد نعثر على شبه إجماع بين الواقعيين الجدد ، على أهمية القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة* .

وتختلف الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية ، في استخدامها لمفهوم القوة ، فإذا كانت الثانية ترى أن السياسات الخارجية للدول ، تتراوح بين سياسات تستهدف الى الحفاظ على القوة (الحفاظ على الوضع القائم) ، أو زيادة القوة (تحقيق الهيمنة) ، أو التظاهر بالقوة

---

* - على الرغم من القوة التفسيرية للواقعية ، إلا أن هناك من يرفض إدراج الواقعية ضمن النظريات المفسرة للسياسة الخارجية ، على غرار " **جالك دونالي** " " **Jack Donnelly** " الذي يقول : " **أنا أرفض الواقعية كنظرية إرشادية للسياسة الخارجية** " " **I Reject Realism as A Perscriptive Theory of Foreign Policy** " ، أنظر :

Jack Donnelly , " Realism " , in : Scotte Burchill , and All , **Theories of International Relations .** 3rd Edition , Palgrave Macmillan , New York , 2005 , p . 29 .

(استعراض العضلات بلغة مورغنتو) [1] ، فإن الأولى ترفض هذا المعنى ، فالحياة الدولية ليست فقط البحث عن القوة، ولكن البحث عن الأمن الذي ، هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء طابع شرعي ، لاستخدام هذه القوة في نسق دولي ذو طبيعة فوضوية ، و ربما يفسر " **جون هيرز** " **Jhon Herz** "، المنطق وراء هذا الرأي بشكل أفضل بقوله : " **في مثل هذا الوضع الفوضوي ، فإن الشعور بعدم الأمن النابع عن الشك والخوف المتبادلين ، يبرر للدول التنافس حول مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن** "[2] .

و يستخدم السعي لاكتساب القوة ، كوسيلة للحفاظ على الأمن بمعنيين ، إذ يقصد بالأول ، " **القدرة على التحكم في الموارد** " " **Control Over Ressources** " ، وبالثاني ، " **القدرة على التأثير في البيئة الدولية** " ، وينجم عن ذلك ضرورة التمييز بين مفهومين مركزيين في المقترب الواقعي ، لتفسير السياسة الخارجية ، ويشكلان الأهداف الأكثر إلحاحا في السياسات الخارجية للدول ، وهما :

أ- <u>الاستقلال</u> / **<u>Autonomy</u>** : ويعني مدى قدرة الدولة على تقليص محاولات الدول الأخرى للسيطرة على إقليمها ، توجهاتها ، وقراراتها ، أي قدرتها على تحقيق الاعتماد على الذات ، كإجراء ضروري للحفاظ على الأمن ، وذلك من خلال السيطرة الكاملة على مواردها .

ب- <u>النفوذ</u> : ويعني مدى قدرة الدولة ، على ممارسة التأثير في بيئتها بطريقة مباشرة (علاقات ثنائية) ، أو غير مباشرة ، من خلال الأحلاف والمؤسسات الدولية ، في بيئة فوضوية ، أمن الدولة فيها معرض باستمرار للخطر ، مما يدفعها إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من النفوذ للدفاع عن مصالحها[3] .

---

[1] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 24 .

[2] - ناصيف يوسف حتي ، **مرجع سابق** . ص . ص . 27 ، 28 .

[3] - Volker Rittberger, " Approaches to the Study of Foreign Policy Derived From International Relations Theories " , **Center for International Relations .** N^{o} . 46 , University of Tübingen , 2004 , p . p . 12 , 13 .

ج- **قطبية النظام الدولي** : لا ينظر الواقعيون الجدد لقطبية النظام الدولي ، كعامل محدد لمدى استقرار أو اضطراب فحسب ، بل أيضا كعامل مؤثر في رسم مواقع القوة لمختلف الفواعل ، فتحديد مدى قدرة أي فاعل على الحركة داخل النسق الدولي ، يرتبط بميزان القوى الذي يميز النظام الدولي ، فالنسق الثنائي القطبية يجعل الدول بعيدة عن اللحاق بالقوتين اللتين تقع على رأس النظام ، مما يجبرها على الاعتماد على حماية إحدى القوتين ، لذلك فإن موقعه ا النسبي في النسق الدولي ، يكون متعلقا بطبيعة علاقتها وأهميتها بالنسبة للقطب الذي تتبعه ، بخلاف النظام التعددي الذي تكون فيه حدة التبعية أقل ، ذلك أنه يمكن للدول أن تتحرك باستقلالية أكبر .

إلا أن مسلمة أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما ، يتحدد بناءا على موقعها من القوة في النسق الدولي ، يثير إشكالا يرتبط بطبيعة العلاقة التي تحكم الموقع النسبي لقوة الفاعل ، بسلوك سياسته الخارجية ، وتتبنى الواقعية الجديدة فرضية " **السلوك العقلاني للفاعل** " لفهم العلاقة بين سلوك الفاعل ، وبنية النسق الدولي الفوضوية ، التي تؤثر على كيفية تشكيل السياسات الخارجية لأعضائها[1] ، فالشروط البنيوية للنسق الدولي ، تخلق مجموعة من القوانين والقواعد ، التي تأخذها الدول في الاعتبار في أي تصرف تتبناه اتجاه البيئة الخارجية ، مما يجعل استجابتها لحوافز وقيود هذا النسق عقلانية ، ويشرح " **والتز** " " **المنطق العقلاني** " ، للسلوك الخارجي للدول بقوله : " **توفر هذه الحالة حافزا كافيا لأغلب الفواعل للتصرف بعقلانية ، إذ أنها تصبح أكثر حساسية للتكاليف ، وهذا ما يمكن تسميته فرضية العقلانية** " ، والحقيقة أن الواقعيين التقليديين من أمثال " **ثيوسديس** " ، " **ميكيافيلي** " ، " **هوبز** " ، قد أشاروا لمفهوم العقلانية بمعنى " **عقل الدولة** " " **Raison D'état** " ، الذي يعني أن على رجال الدولة القيام بحساب عقلاني ، لكل الخطوات التي يقدمون عليها للمحافظة على بقاء الدولة وأمنها ، في بيئة من العداء والتهديد ، مبتعدين عن المبادئ الأخلاقية والمثالية ، في مقابل أن لا يضحوا بمصالح الدولة[2] .

---

[1] - Evan Harrison , " Reassessing The Logic Of Anarchy : Rationality Versus Reflexivity " , Available in the web site :
http://www.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/0/9/9/5/4/p99540_in index.html .

[2] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 26 .

فالدولة حسب الواقعيين تنشئ أخلاقياتها وتعمل للحفاظ على بقائها ، فإذا كان للفرد الحق الأخلاقي للتضحية بذاته دفاعا عن مبدأ عقلاني ، فالدولة لا يحق لها أن تقدم موقفا عقلانيا ، على حساب عمل سياسي ناجح [1] ، وعليه يستبدل عقل الدولة بالمصلحة الوطنية كحافز لسلوك الدول[2].

إن الجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن نمط التحليل الواقعي الذي يأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية ، يتلاءم مع أحد النماذج الثلاث التي قدمها " **غراهام أليسون** " **Graham Alisson** " ، وهو " **نموذج الفاعل العقلاني** " **Rational Actor Model** " ، الذي يقدم شرحا منطقيا للحسابات الدقيقة ، التي قد تكون الدولة قامت بها لاختيار سياسة معينة [*] ، إذ يعتمد هذا النموذ ج على وضع معايير عقلانية ، يمكن أن تكون بمثابة ثوابت ، أو عوامل موضوعية لتقويم وتفسير السلوكية الخارجية للدولة ، من خلال التركيز على عامل الاستمرارية في سياسة دولة معينة ، واستشراف سياستها، وتمثل سلوكية الدولة كاختيار عقلاني ، الوحدة الأساسية في التحليل في هذا النموذج [3] . وعليه فإن النموذج العقلاني ، يفترض أن قرارات السياسة الخارجية ، هي إجابات عقلانية ، لوضعيات معينة تصوغها الدولة ، بناءا على حسابات " **التكاليف والفوائد** " " **Cost-Benifits Calculations** " ، حيث ينطلق هذا النموذج من المسلمات التالية :

---

[1] - ناصيف يوسف حتي ، **مرجع سابق** ، ص . 24 .

[2] - Chris Brown , **Understanding International Relations .** Second Edition , Palgrave , Great Britain , 2001 . p . 72 .

[*] - لا يجب أن نفهم هنا أن هناك عقلانية واحدة يجب على كل الدول إتباعها ، وإنما يجب أن نطرح السؤال : **عقلاني بالنسبة لمن ، ولماذا ؟** . وعليه ، فإن الإجابة على هذا السؤال تحيلنا إلى أن هناك " **عقلانيات** " ، وليس عقلانية واحدة ، فالرئيس الأمريكي " **رونالد ريغان** " **Ronald Reagan** " ، اعتبر في نهاية الثمانينيات ، أن " **الخميني** " " **Khomeini** " " غير عقلاني " " **Irrational** " بسبب أزمة الرهائن ، وسياسته المعادية للغرب ، في حين أن قرارات السياسة الخارجية الإيرانية تعتبر عقلانية جدا بالنسبة لصانعي القرار الإيرانيين . أنظر :

Robert Mandel , **Op ., Cit .** p . 643 .

[3] - ناصيف يوسف حتي ، **مرجع سابق** ، ص . 28 .

- الدولة " **فاعل وحدوي** " " **Unitory Actor** " ، تواجه العالم كوحدة مندمجة .
- الحكومة هي وحدة التحليل ، أي وحدة اتخاذ القرار ، وهي كيان تنظيمي متجانس ، يؤمن كل أفرادها بنفس الأهداف ، ويقيمون البدائل بنفس الأسلوب .
- الدولة كائن عقلاني ، تختار السلوكية التي تخدم أكثر ما يمكن أهدافها ومصالحها [1] ، ويشمل مفهوم العقلانية الذي يقوم عليه سلوك الفاعل على الخطوات التالية :
  - السعي نحو تحقيق أهداف المصلحة الوطنية .
  - جمع كل المعلومات المطلوبة ، المتعلقة بمشكلة معينة قبل اتخاذ أي قرار خارجي .
  - حصر البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة ، وتقييم كل بديل من حيث التكاليف والفوائد ، وتقييم النتائج التي يمكن أن تترتب عنه .
  - اختيار البديل الأكثر تعظيما للمنافع .

وفي الأخير تبقى الإشارة ضرورية لمفهوم " **المكاسب النسبية** " كأهم مميز للعقلانية الواقعية ، والتي تعني ضرورة حساب الدولة لمكاسبها ، مقارنة بمكاسب غيرها من الدول ، فهدف السياسة الخارجية للدولة هو منع الآخرين من الكسب أكثر ، في ظل بيئة دولية فوضوية تسعى كل الدول فيها ، دون استثناء ، إلى الحفاظ على سيادتها [2] . وفي هذا الصدد ، يقول أحد أبرز الليبراليين الجدد " **روبرت كيوهين** " " **Robert Keohane** " ، منتقدا العقلانية الواقعية : " **بالنسبة لوالتز ، فإن الربط بين بيئة النسق وسلوك الفاعل ملفق بفرضية العقلانية ، التي تمكن المنظر من التنبؤ بأن القادة سيستجيبون للقيود والحوافز المفروضة من بيئتهم ، لكن سلوك الدولة يفسر باختلاف قدرة الدول على حساب المكاسب** "[3] .

---

[1] - محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** . ص . 480 .

[2] - Synthia Weber , **International Relations Theories : A Critical Introduction .** 2ed Edition , Routledge , New York , 2005 , p . 14 .

[3] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 28 .

تنطوي الواقعية الجديدة على نظريتين للسياسة الخارجية ، تختلفان اختلافا واضحا حول القيود التي يفرضها النسق الدولي ، وهما : " **الواقعية الدفاعية** " التي تفترض أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية ، بناءا على " **أسوء السيناريوهات الممكنة** " " **Worst Case Scenarios** " ، فحتى إن لم يكن أمن الدولة مهدد بشكل مباشر ، تبقى الدولة متمسكة بإمكانية وقوع الأسوأ ، وأفضل طريقة تواجه بها هذه الإمكانية هي حماية أو زيادة استقلالها [1] ، أما البحث عن النفوذ فلا تلجأ إليه الدول ، عندما تكون قادرة وإنما عندما ينبغي عليها ذلك ، أي أن الواقعية الدفاعية تدفع الدول إلى تبني سياسة خارجية معتدلة ، وأي شيء أكثر من هذا غير ضروري ، بل قد تكون له نتائج مضادة[2]، بعكس " **الواقعية الهجومية** " ، التي تعتبر أن الدول لا تصنع سياساتها الخارجية ، بناءا على أسوء السيناريوهات ، بل تأخذ بعين الاعتبار احتمال التهديد لأمنها ، كما أنه يمكن للدولة التنازل عن البعض من استقلالها ، لكسب قدر أكبر من التأثير على سلوك الدول الأخرى ، أو على عملية اتخاذ القرارات ، ووفقا للواقعية الهجومية ،فإن الدول تبحث من خلال سياستها الخارجية دوما عن النفوذ، نتيجة للثقة وليس الخوف[3] .

وكخلاصة ، فإن النظرتين تتفقان حول أن الدول تبحث من خلال سياساتها الخارجية ، عن الاستقلال وعن النفوذ أو إحداهما ، إلا أنهما تختلفان في أن الواقعية الدفاعية ، تعتقد أن الدولة لا تتنازل عن استقلاليتها ، حتى وإن كان ذلك يعني فقدانها لمكاسب النفوذ ، في حين أن الواقعية الهجومية ترى أن الدول بإمكانها أن تتخلى عن استقلالها لتوفر فرص أكبر لممارسة النفوذ على بيئتها[4] .

III-2- مقترب الليبرالية النفعية لتفسير السياسة الخارجية :

تملك الليبرالية بعدا متجذرا في تاريخ الأفكار السياسية ، أخذا بعين الاعتبار إسهامات فلاسفة

---

1 - Volker Rittberger , **Op ., Cit .** 14 .

2 - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 33 .

3 - **نفس المرجع** ، ص . 34 .

4 - Volker Rittberger , **Op ., Cit .** 15 .

الأخلاق والسياسة والاقتصاد من أمثال " **ايمانويل كانط** " ، " **آدم سميث** " ، " **جيريمي بنتام** " ، وكان " **بنديكت دو سبينوزا** " " **Benedict de Spinosa's** " ، أول من استعمل هذا المصطلح سنة 1670 [1] . أما كنظرية للعلاقات الدولية ، فهي تضم مجموعة من الأفكار والفرضيات والمفاهيم الخاصة بها ، مما يعطيها فهما خاصا لتفاعلات العلاقات الدولية ، ويرشحها لتكون إحدى المنظورات الكبرى في نظرية العلاقات الدولية [2] ، وتلتقي الواقعية والليبرالية حول السياق الذي تصنع فيه السياسة الخارجية ، وهو الضابط لسلوك الفاعل ، إلا أنهما يختلفان حول أي سياق يأخذ الأولوية في التحليل ، أهو السياق الداخلي أو السياق الدولي ؟ ، ويتبنى المقترب الليبرالي الرؤية التي تفترض ، العلاقة " **الدولة – المجتمع** " ، وهي العامل ذو التأثير الحاسم على سلوكها الخارجي ، ولأن هذا السياق واسع وذو تشعبات كثيرة ، فإن الدارس يجد نفسه أمام عائلة من النظريات الليبرالية حسب تعبير " **ستيفان والت** " ، تتخذ كل واحدة منها متغير داخلي مستقل مختلف ، وهذا ما أدى إلى وجود نظريات ليبرالية ، تقدم اقترابات مختلفة لتفسير السياسة الخارجية[3] .

تفترض الليبرالية أن الفواعل الرئيسية في السياسة الخارجية ، هي الأفراد والمجموعات المختلفة ، فالدول هي مجرد مؤسسات سياسية ، تمثل مصالح هذه الفواعل المجتمعية ، وبالتالي فإن حماية هذه المصالح، في ظل قيود تفرضها ندرة الموارد وتضارب القيم ، وتفاوت القدرة على التأثير [4] ، تشكل العامل الرئيس في صناعة السياسات الخارجية للدول ، وخياراتها تشكل الأهداف الأساسية ، التي يسعى ممثلوا الدولة الرسميون إلى تحقيقها من خلال السياسة الخارجية [5] ، لذلك نجد أن الليبرالية تتفحص طبيعة العلاقات ، التي تربط الفواعل المجتمعية وأفضليات وأولويات وخيارات كل منها ، مع افتراض منطق العقلانية في سلوك هذه الفواعل ، و بهذا يكون مستوى التحليل الليبرالي بعكس نظيره

---

[1] - Matthew Miskelly , and Jaime Noce , **Political Theories for Students .** Cale Group , United States of America , 2002 , p . 172 .

[2] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 36 .

[3] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[4] - Andrew Moravcsik , " Taking Preferences Seriously : A Liberal Theory of International Politics " , **International Organization .** Vol 51 . N° . 4 , autumn 1997 , p . p . 516 .

[5] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 38 .

الواقعي ، يأخذ منحى تصاعدي من " **الأسفل نحو الأعلى** " " **Down – Up Approach** " ، في تفسيره للسياسة الخارجية[1] .

وهو ما يستقيه هذا المقترب من تلك النماذج التحليلية ، في النظرية الليبرالية للدولة التي تفترض أولوية المجتمع على الدولة ، بالنظر إلى أنها تعتقد بأن الأفراد يجب أن يكونوا متحررين من السلطة التعسفية للدولة ، الاضطهاد ، والخوف اللاعقلاني " **Superstition** "[2] . وعليه ، يقوم هذا المقترب على افتراض أن : " **الفواعل الرئيسة في السياسة الخارجية هي أعضاء المجتمع المحلي ، أي الأفراد والجماعات الخاصة التي تسعى إلى تعزيز مصالحها المستقلة ... فالمجتمع من الناحية التحليلية يأتي قبل الدولة** " " **The fundamental actors in politics are members of domestic society , understood as individuals and privately-constituted groups seeking to promote their independent interests [...] Society is analytically prior to the state** "[3] .

ولغرض الاقتراب من هذه الفواعل ، والتعرف على تأثير خياراتها في السياسة الخارجية ، يستخدم الليبراليون مفهوم " **الشبكة السياسية** " " **Political Network** " ، كإطار تحليلي لتفسير سلوكيات السياسة الخارجية ، وتضم الشبكة السياسية المرتبطة بالسياسة الخارجية ، مجموعة من الفواعل يصنفهم المقترب الليبرالي في تحليل السياسة الخارجية بين فواعل " **النسق السياسي – الإداري** " ، و " **الفواعل المجتمعية الخاصة** " ، كجماعات الضغط السياسية و الاقتصادية * ،

---

[1] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[2] - Scotte Burchill , " liberalism " , in : Scotte Burchill , and All , **Op ., Cit ,** p . 55 .

[3] - Derk Bienen , Corena Freund , Volker Ritberger , " Societal Interests , Policy Networks , and Foreign Policy : An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory " , Working Paper N° . 33 , **Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung .** Tübingen , Germany , p . 8 .

* - ينصرف مفهوم " **الشبكة** " ، إلى دراسة نسق من المجموعات الاجتماعية الخاصة أو العامة ، من مستويات مختلفة ومجالات متعددة تتداخل علاقاتها وخصائصها الهيكلية ، لتتفاعل عبر عمليات اجتماعية ، في إطار مسارات تحقق من خلال أهدافها .

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام ، هو : إذا كانت السياسة الخارجية هي كما تتصورها الفواعل المجتمعية ، وفقا لما يخدم مصالحها ، فما موقع النسق الدولي من التحليل في هذه النظرية ؟ .

تقر الليبرالية أن كل دولة تدرك أولوياتها بناءا على القيود التي يفرضها النسق الدولي ، ولكنها تدرك النسق على أنه أكبر من مجرد ترتيب للفواعل ، بل هو مجموعة من الخصائص المعنوية (القيم) ، والخصائص المادية (الموارد) ، تصنعها الدول في مسار مستمر من التطور والتغيير في إطار النسق ، وهو ما يعطي الأولوية للفاعل على حساب البنية ، في تشكيل السياسة الخارجية .

وترفض الليبرالية فرضية " **الطابع الوحدوي** " للفاعل وانسجام مصالح المجموعات المكونة له ، بل تعتبر " الندرة " " **Scarsity** " ، و " **المفاضلة** " " **Differentation** " ، وتنوع الفواعل واختلافهم في الأفكار المعتقدات والأهداف ، إلى جانب اللاتوازن في القوة ، يجعل المنافسة أمرا واقعا ، ويجعل استخدام العنف في كثير الأحيان أمرا مقبولا و مشروعا .

III-3- المقترب البنائي لتفسير السياسة الخارجية :

تعتبر البنائية منظورا جديدا نسبيا للسياسة العالمية ، تطورت مع بداية الثمانينيات ، وأصبحت أكثر بروزا مند نهاية الحرب الباردة ، بالنظر لتمكنها من التعامل مع العديد من المسائل الدولية الجديدة ، التي عجزت النظريات العقلانية التقليدية (الواقعية والليبرالية) ، عن إدراكها بسبب تلاشي الضوابط التقليدية ، ويقول " **ستيفن وولت** " ، في هذا الصدد أنه : " **في حين أن الواقعية والليبرالية تميل إلى التركيز على العوامل المادية ، مثل الطاقة والتجارة ، فإن البنائيين يركزون على تأثير الأفكار ، فمن وجهة نظرهم أنه بدلا من اتخاذ الدولة كمعطى مسبق ، تبحث عن البقاء ، فالبنائيين يعتبرون المصالح والهويات نتاج مرن لمسارات تاريخية محددة** "[1] .

وبخلاف النظريات التقليدية التي تأخذ الدولة كمعطى موضوعي مسبق ، وتفترض أن الهدف من السياسات الخارجية ، هو الحفاظ على بقائها وتحقيق خياراتها وأولوياتها ، تركز البنائية اهتمامها على تأثير الأفكار والهويات في تشكيل القرارات السياسية [2] ، وكيف يمكن أن نفهم من خلالها الحياة

- [1] Stephen M .walt , " International Relations : One World , Many Theories " , **Foreign Policy .** N° . 110 , Washington , Spring 1998 , p . p . 32 , 34 .

- [2] Christian Reus-Smit , " Constructivism " , in : Scotte Burchill , and All , **Op ., Cit ,** p . 55 .

السياسة عموما ، والسلوك الخارجي على وجه الخصوص ، فالخطاب يؤسس لسلوكيات تحظى بالقبول، إذن فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحول ، فقد حلت هذه المقاربة بشكل كبير ، محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية[1] .

كما تعتقد أن البنيات ، المعتقدات ، والمصالح ليست بعوامل ثابتة ، بل قابلة للتغير باستمرار ، وبأن للفواعل دورا محتملا أكبر في السياسة العالمية ، وفي هذا المعنى يقول " **ألكسندر ويندت** " " **Alexandre Wendt** " " **الفوضى هي نتاج ما تصنعه الدول** " " **Anarchy is What States Make of it** "[2] ، ليشرح أن الفوضى ليست حقيقة طبيعية وجدت بذاتها ، بقدر ما هي نتيجة للمعنى الذي أعطته إياها الدول ، إن البنائية كنظرية اجتماعية للسياسة الخارجية ، تنظر للدولة والنسق الداخلي والخارجي ، الذي تتفاعل ضمنه على أنهما " **بناءات اجتماعية تذتانية** "[3] ، مما ينجم عنه ، أن يكون المتغير التفسيري البنائي متغير اجتماعي ، والممثل في المعايير التي تعرف على أنها القيم المشتركة حول السلوك الملائم ، فالمعايير هي من تشكل هوية الفاعل وخياراته ، وتحدد الأهداف التي يسعى لتحقيقها ، وتجعله يتخذ توجها معينا أو يمتنع عنه ، فمن وجهة النظر البنيوية ، فإن اتخاذ القرا ر يكون على أساس : " **المعايير والقواعد التي تنشأ على خلفية من العوامل الذاتية والتاريخية والثقافية وخبرة المؤسسات المشاركة** "[4] .

ويعرف " **كراسنر** " " **krasner** " ، المعايير على أنها : " **قواعد السلوك المعرفة في شكل حقوق والتزامات** " " **norms standards of behaviour defined in terms of rights and obligations** "[5] ، و بذلك تنفي البنائية الفرضية العقلانية للمنظور التقليدي ، إذ يرى أحد أهم رواد التيار البنائي في العلاقات الدولية " **فاين مور** " " **Finne More** " ، أنه " **ليست المصلحة**

---

[1] - عادل زقاغ ، **مرجع سابق** . (موقع الكتروني) .

[2] - Stephen M .walt , **Op ., Cit .** p . 41 .

[3] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 49 ، 50 .

[4] - Henning Boekle , Volker Rittberger , Wolfgang Wagner , " Norms and Foreign Policy : Constructivist Foreign Policy Theory " , Working Paper , N° . 34 , **Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung .** Tübingen , Germany , p . 6 .

[5] - Keiko Hirata , " Examining Japan's Rejection of an International Norm " , **Social Science Japan Journal .** Vol . 7 , 2004 , P . 17 .

الوطنية نتاجا للتهديد الخارجي أو لمطالب داخلية ، بل أنها تتغير ، تتطور ، ويعاد تعريفها بسبب قوة تأثير المعايير " ، ويميز البنائيون المعايير عن المفاهيم التصورية الأخرى استنادا إلى ثلاثة خصائص هي : " **التذتانية** " " **Intersubjectivity** "، " **القيمة المرجعية** " " **Value Reference** " ، " **التوجه المبشر للسلوك** " " **Immediate Orientation to Behavior** "[1] .

كما يشترط للمعايير الاستمرارية ، فهي ليست مجرد أفكار تظهر حينا وتختفي أحيانا أخرى ، فشرط الاستمرارية يجعلها تحظى بالتأييد من جهة ، ويسمح بقابلية التنبؤ بها من جهة أخرى .
إن السؤال الذي تحاول البنائية الإجابة عليه ، في مجال العلاقات الدولية عموما ، والسياسة الخارجية على وجه الخصوص ، هو كيف توجه المعايير سلوك الفاعل ؟ .

يؤكد " **شيكل** " " **Chekel** " ، أن البنائية لا تحتكر استخدام مفهوم المعايير ، وإنما توظفها بشكل مختلف عن المنظورات التقليدية ، إذ لا تربط تأثير المعايير بمتغيرات القوة والمصلحة ، كما أنها لا تنشأ عنهما ، وإنما لها أثر " **إنشائي** " " **Constitutive** " ، فهي تحدد الأهداف التي يجب أن يعمل الفاعل على تحقيقها بطرق شرعية[2] ، وهو ما يعنيه البنائيون في معرض حديثهم عن " **القواعد التوجيهية** " " **Directive-Rules** "[3] . ولا يعني هذا عدم اعترافها بالواقع المادي ، لكنها تعتقد بأن هذا الواق ع ليس موجودا موضوعيا ، بل هو واقع كما تتصوره الدول ، من خلال ما تحمله من أفكار وقيم ، بالنظر الى ان المقولة الاساسية للبنائية " **الفوضى هي نتاج ما تصنعه الدول** " تعني كذلك ان الدولة تقرر أي فوضى تريد : صراعية ، أم تعاونية [4] . كما أن البنائية لا تركز فقط على تلك المعايير ، التي تحكم وتنشأ عن تفاعلات " **الدولة – النسق الدولي** " ، بل تولي اهتمامها أيضا إلى تفاعلا ت " **الدولة – المجتمع** " ، لذا تعرف البنائية بتقليدين بحثيين هما : " **البنائية فوق القومية** " " **Transnational Constructivism** " ، و " **البنائية المجتمعية** " .

---

[1] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 50 .

[2] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[3] - Iver B . Neumann , and Ole Wæver (Eds) , **The Future of International Relations : Masters in the Making ? .** Routledge , Taylor & Francis e-Library , New York , USA , 2005 , p . 267 .

[4] - Synthia Weber , Op ., Cit . p 60 .

III-3- 1- علاقة البنية / الفاعل في النظرية البنائية :

تهتم البنائية بمسألة التفاعل بين البنية والفاعل ، مركزة على علاقة الاعتماد بينهما أو ما يسميه البنائيون بعلاقة " **التكوين المتبادل** " " **Mutual Constituation** " ، فلا تقر البنائية بالتمييز بين المتغيرات البنيوية الدولية والداخلية [1] ، وفحص تأثير كل منهما بشكل منفصل ، حيث تفترض البنائية أن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية ، إنما تعكس تأثير القيم والتصورات التي تواجهها في البيئة الدولية والداخلية ، لأن العالم من صناعة أيدينا [2] –حسب مقولات البنائية – ، أما على المستوى الداخلي فتوظف البنائية مفهوما خاصا بها ، وهو : " **التنشئة الاجتماعية**" " **Socialization Processes** " ، التي تمثل مضمونا اجتماعيا ، فهي " **العملية التي من خلالها ينمو الفرد بثقافة وقيم مجتمعه ، وبتعلمه للمعايير والأدوار الاجتماعية ، يصبح كائنا اجتماعيا** "[3] .

وهي العملية التي تنطبق على الدولة ، كما تنطبق على الفرد ، إلا أن المختلف بالنسبة للدولة أنها معرضة لعمليتين من التنشئة الاجتماعية في الوقت ذاته ، هي : " **التنشئة فوق القومية** " " **Transnational Socialization** "، و" **التنشئة المجتمعية** " " **Socialization Processes** " ، أما " **التنشئة فوق القومية** " ، فتتمثل في المعايير الدولية ، وتأخذ مجراها ضمن المجتمع الدولي ، وتخلق نوعا من التشابه في سلوكات الفواعل ، التي تلعب في حد ذاتها دورا في إنشاء هذه المعايير ، إلى جانب الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية ، والإقليمية الحكومية وغير الحكومية ، في عملية التنشئة الاجتماعية الدولية ،ويُنظر إلى المعايير الدولية كمقياس للسلوك الملائم للفواعل ، التي تلتزم بالاستجابة لها من خلال ما تفرضه المواثيق ، القوانين والأعراف الدولية ، وما الدور الذي تلعبه القوى الكبرى والائتلافات الدولية ، كمراقب دائم لمدى التزام الفواعل بالمعايير الدولية القائمة .

أما " **التنشئة المجتمعية** " ، فتضم مجموعة من الأفكار والقيم نحدد من خلالها : **من نحن ؟ كيف ينظر إلينا الآخرون ؟ ما هو الدور المتوقع منا ؟** ... الخ ، والتي تؤثر في السلوك الخارجي

---

[1] - Martin Griffiths , **International Relations Theory for the Twenty-First Centery : An Introduction .** Routledge , Taylor & Francis group , Taylor & Francis e-Library , New York , USA , 2005 , p . 60 .

[2] - Iver B . Neumann , and Ole Wæver (Eds) , **Op .Cit .** p . 269 .

[3] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 53 .

من حيث أن صانع القرار ، مجبر على تبني مثل هذه القيم ، لأنها تعكس هوية المجتمع والأمة ، كما أن الالتزام يُكْسِبُ ممثلي الدولة الشرعية والاعتراف ، من طرف مجتمعهم للتعامل مع البيئة الدولية .

تنطلق البنائية من انتقاد مفهومي " **تحصيل القوة** " و " **تعزيز المنفعة** " ، التي تتبناها المنظورات التقليدية التي تتجاهل ديناميكيات التفاعل الاجتماعي ، وتتجه نحو الاهتمام بتعظيم المصالح والمنافع المادية ، فهي لا تتعامل مع القيم والمعايير إلا في حدود كونها مجرد أداة لتبرير المصالح المحددة سلفا ، عكس المقترب البنائي الذي يرفض معاملة الفواعل الاجتماعية ، كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناءا على حسابات عقلانية دقيقة ، وبدلا من ذلك تعتبر أن قراراتها تتخذ على أساس " **المعايير والقواعد التي تعكس تذتانية وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسساتية** "[1] .

نستنتج مما سبق أن البنائية تناقض نموذج " **الفاعل العقلاني** " ، المهتم بالمصلحة والمنفعة ، الذي يصور الإنسان على أنه كائن أناني [2] ، لتستبدله بنموذج " **الفاعل الاجتماعي** " ، وهو الفرد الذي يحاول ابتداء امتلاك فهم للبيئة التي يتواجد فيها ، بالاعتماد على أحاسيسه الإدراكية ، وليس فقط حساباته العقلانية ، التي يحولها إلى صورة ذهنية ، يختار على أساسها البديل الأفضل ، لأن البنائية اساسا ترفض فكرة فصل الفرد والمجتمع " **فالأفراد يصنعون مجتمعا ، والمجتمع يصنع أفراد** " [3] ، وهو ما يصطلح على تسميته في المقترب البنائي للسياسة الخارجية بـــ : "**منطق الملائمة**" " **Logic of Appropriateness** " ، الذي يرى أن سلوكات الفاعل ، هي دوما إرادية ولكنها ليست بالضرورة عقلانية ، فهي تعبير عن التزامه بالدور الذي يقوم به ، وكذا محاولة لتحديد الواجبات التي يفرضها عليه موقعه .

إلا أن هذا المنطق لا يعني رفضا للعقلانية ، وإنما رفض للنظر إلى المصالح ، القوة ، والمنفعة كمعطيات مسبقة ، ثابتة ومستقلة عن البيئة الاجتماعية للفاعل ، حيث يرون أن العقلانية هي آلية مقبولة لربط السلوك الخارجي للفاعل ، بالمصلحة والقيود المادية ، يتحدد دورها بالنظر لمقتضيات تفاعل

---

[1] - **نفس المرجع** . ص . 57 .

[2] - Scotte Burchill, and All , **Op ., Cit .** p . 195 .

[3] - Alex Mcleod , " L'Approche Constructiviste de la Politique Etrangère " , dans : Charillon Frédéric , **Op ., Cit .** p . 68 .

الفاعل الاجتماعي ببيئته الاجتماعية ، وعليه فإن كل من البنائيين والعقلانيين ، يسلمون بفرضية العقلانية كآلية حاسمة في الربط بين المصلحة ،والسياسة الخارجية ، لكن بينما يتعامل العقلانيون مع المصالح والقيود المادية كمحددات للسياسة الخارجية ، تسبق القيم والمعايير لدى البنائيين كشروط أولية إذ " **لا تفرض الثقافة خريطة إدراكية على الأشخاص ، لكنها تزودهم بمجموعة من المبادئ التي تضع لهم خريطة الأهداف والمصالح** "[1] .

III-3- 2- الهوية والسياسة الخارجية :

يفترض البنائيون أن للهوية بعدين داخلي وخارجي ، ففي السياق الداخلي للدولة يشار إليها غالبا بـــ : " **الهوية الوطنية** " " **National Identity** " ، التي تشكل " **المخيال الجمعي** " " **Communauté Imaginaire** "[2] ، وتعكس ثقافة وقيم وتصورات الأمة والشعب ، وتتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تمثله الدولة لأعضائها وللعالم الخارجي ، والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها في قضايا السياسة العالمية ، التي تعتقد أنها تعنيها ، وغالبا ما يستمر صناع القرار في نهج سياسة خارجية منسجمة ، وتلك المعايير التي تتوافق وهوية المجتمع الداخلي ، وتنسجم مع الدور الذي تراه الدولة ملائما لمكانتها في المجتمع الدولي .

أما مفهوم " **هوية الدولة** " " **State Identity** " ، فيشير إلى البعد الخارجي للهوية الوطنية، أي مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي ، وتقتنع بها وتتبناها إلى الحد الذي تصبح فيه تعبيرا عن هويتها الدولية ، وعاملا معرفا بأهدافها الجماعية مثل : حقوق الإنسان ، الديمقراطية ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ... الخ ، وتجعل الدول باستمرار من مثل هذه المعايير مرجعا لسياستها الخارجية ، تأكيدا لهويتها الدولية التي تعرف في هذه الحالة بـــ: " **السمعة الوطنية** " " **National Reputation** "[3] .

---

[1] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 59 .

[2] - Alex Mcleod , " L'Approche Constructiviste de la Politique Étrangère " , dans : Charillon Frédéric , **Op ., Cit .** p . 71 .

[3] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 59 .

و يختلف مفهوم " **السمعة** " كما توظفه البنائية جوهريا ، عن الطريقة التي يفهم بها في النظريات العقلانية ، فالدول لا تهتم دائما وأساسا بسمعتها كشريك أو حليف موثوق به ، ولكنها تبحث عن الحفاظ بل ودعم سمعتها كعضو شرعي في المجتمع الدولي ، وتفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة ، لأنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياستها الخارجية ، وهذه العلاقة لا تختزل في تأثير القيم والمعايير القائمة ، أو التجارب الوطنية السابقة ، فتوجهات السياسة الخارجية ، تحدد انطلاقا من فهم الدولة للبيئة التي تتفاعل في ظلها ، ومعرفة موقعها ودورها في هذه البيئة . كما تهتم البنائية بدور الهوية في تشكيل القرارا ت السياسية ، وجوهر العلاقة المتبادلة بين الأفراد والمؤسسات[1] .

وترتبط الهوية بالسلوك الخارجي من حيث أنها تعد منطلقا له ، ومصلحة تسعى الدولة للحفاظ عليها ، غير أن النظرية البنائية للسياسة الخارجية ، لا تزعم اختزال مصلحة الدولة في الهوية ، في حين أن هذه الأخيرة تفرض على السلوك الخارجي للدول ، قيودا على المستويين الداخلي والخارجي ، ويبقى الجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن أهم ما يميز النظرية البنائية كمقترب للسياسة الخارجية ، هي أنها تربط بين متغيري " **الهوية** " و " **المصلحة** " من خلال ما يعرف بتقنية " **تحليل الخطاب** " " **Discoure Analysis** "[2] .

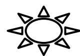
---

[1] - Scotte Burchill, and All , **Op ., Cit .** p . 188 .

[2] - رابح زغوني ، **مرجع سابق** . ص . 62 .

الفصل الثاني

الجزائر و الرهانات الأمنية في الساحل الإفريقي



المبحث الأول : الأهمية الجيو – إستراتيجية للساحل الإفريقي

تُعبِّر السياسة الخارجية في أبسط معانيها عن كيفية تفاعل الدولة مع محيطها الخارجي ، بكل ما يحمله من تحديات ، بناءا على موقعها في الهرمية التراتبية للبنية الدولية ، وإمكاناتها الداخلية . من أجل خدمة أهداف مُحَدَّدَة مسبقا . وعلى هذا الأساس ، تعتبر منطقة المغرب العربي ، والساحل الإفريقي مجالا مثاليا لاختبار وإبراز الاهتمامات الأمنية للجزائر ، من خلال ما يصدر عنها من سلوكيات في سياستها الخارجية ، بالنظر إلى :

1 – يلعب الجوار الجغرافي لمنطقتي الساحل والمغرب العربي ، خاصة الجزائر التي تربطها بالساحل الإفريقي حدود برية لأربعة دول ساحلية[1][*] ، وما يتضمنه هذا الجوار من تحديات أمنية ، وما يواجهه من تهديدات مشتركة ، دورا مهما في إدراج الجزائر لهذه المنطقة ضمن الدوائر الأمنية المهمة في سياستها الخارجية . سواء عبر منطق العلاقات الثنائية ، أو بالاتجا ه نحو المستوى متعدد الأطراف في معالجة هذه التهديدات . وبالأخص التهديدات المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة . بما أنهما التحديين الأمنيين الأكثر تأثيرا في السياسات الخارجية للدول في عالم ما بعد الحرب الباردة .

2 – كون الساحل منطقة ذات انكشاف أمني حاد ، تتشكل من دول فقيرة ، وغير قادرة على حماية نفسها من الشبكات الإرهابية التي تتميز بقدرة كبيرة على الاختراق .
كما تمثل المنطقة حزاما جغرافيا بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى .
وعلى هذا الأساس ، أخذت المبادرات المبذولة في مجال مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، بالإضافة إلى الجهود الدولاتية ، والثنائية ، طابعا متعدد الأطراف في مكافحة الشبكات الإرهابية ، التي تستغل سهولة اختراق الحدود في أقلمة نشاطها ، والتخلص من رقابة جيوش وأجهزة الأمن والاستخبارات لدول المنطقة .

---

[1] - عمار جفال ، " حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر : وجهة نظر " ، في : أعمال الملتقى الوطني الثاني : **التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الإفريقي** . كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، بالتعاون مع مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، 15 – 16 ماي 2008 ، ص . 2 .

[*] - الدول الساحلية التي لها حدود برية مع الجزائر هي : مالي ، النيجر ، التشاد ، وموريتانيا .

في الواقع ، ليس هناك اتفاق كلي على التحديد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي ، إذ هناك من يعتبر أن الساحل الإفريقي هو تلك الرقعة الجغرافية الممتدة بين الساحل الشرقي لوسط إفريقيا ، أي الصومال ، والساحل الغربي لوسط إفريقيا ، أي السنغال . وهناك من يختزل منطقة الساحل الإفريقي في قلب المنطقة ، وتحديدا : مالي ، النيجر ، و التشاد[1] .

وعلى الرغم من أن التحديد الجغرافي المتفق عليه ، هو أن منطقة الساحل الإفريقي هي تلك المجال الجغرافي الفاصل بين شمال إفريقيا ، وإفريقيا جنوب الصحراء ، أي من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ، إلا أن منطقة الساحل الإفريقي ، غالبا ، ما تتوسع أو تضيق وفقا لتغير الحسابات الجيو – اقتصادية للدول الكبرى[2] .

وعلى هذا الأساس ، تكاد تتفق الدراسات على أن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة صحراوية جافة ، حيث عرفت موجات استثنائية ، وطويلة المدى ، من الجفاف مقارنة بباقي مناطق الكرة الأرضية* ، والتي كان آخرها جفاف 2005 ، الذي مازالت آثاره متواصلة إلى اليوم ، خاصة بالنسبة لمالي والنيجر[3] ، وهو الأمر الذي جعلها منطقة ذات محاصيل زراعية محدودة ، مما يؤدي إلى حالات مزرية من المجاعة[4] . بسبب محدودية الإمكانيات الاقتصادية لدول المنطقة ، بالنظر إلى طبيعتها الجغرافية ، وضعف سياساتها الاقتصادية كونها دول حديثة العهد بالاستقلال .
وهو الأمر الذي أدى بدول الساحل الإفريقي ، سنة 1973 ، إلى الانتظام داخل مجلس بين دولاتي لمواجهة خطر الجفاف بشكل جماعي ، وهو :
" المجلس بين الدولاتي الدائم لمكافحة التصحر في الساحل "

---

[1] - حسين قادري ، " مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي " ، في : أعمال الملتقى الوطني الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الإفريقي . **مرجع سابق** . ص . 2 .
[2] - أمحند برقوق ، " الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية " ، **العالم الاستراتيجي** . ع . 1 ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، جانفي 2008 ، ص . 12 .
* - جفاف : 1912 – 1920 ، جفاف : 1940 – 1944 ، جفاف : 1968 – 1973 .
[3] - حدار جمال ، " التهديدات الأمنية البيئية في منطقة الساحل " ، في : أعمال الملتقى الوطني الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الإفريقي . **مرجع سابق** . ص . 3 .
[4] - عمار جفال ، **مرجع سابق** . ص . 2 .

" **Le Comité Permanent Inter-Etats de Lutte Contre la Sécheresse au Sahel - CILSS -** " ، الذي يتواجد مقره الدائم بـــ : " **واغادوغو** " " **Ouagadougou** " ، عاصمة " **بوركينافاسو** " " **Burkina Faso** "[1] .

تتربع منطقة الساحل الإفريقي على مساحة قدرها : 09 ملايين كلم^2 ، ويقطنها حوالي : 160 مليون ساكن ، وتتكون من 13 دولة هي : " **جزر الرأس الأخضر** " ، " **موريتانيا** " ، " **السنغال** " ، " **غامبيا** " ، " **غينيا بيساو** " ، " **مالي** " ، " **بوركينافاسو** " ، " **النيجر** " ، " **التشاد** " ، " **السودان** " ، " **إثيوبيا** " ، " **الصومال** " ، " **إيرثيريا** " . ومنذ الستينيات ، تعاني المنطقة ، بشكل حاد ، من أكبر المشاكل البيئية ، " **التصحر** " " **La Désertification** " . وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي ، المنطقة الأكثر فقرا في العالم ، حيث تحتل دولها المراتب مابين 152 و 176 ، من بين مجموع دول العالم حسب " **مؤشر التنمية الإنسانية** " " **Indicateur de Développement Humaine - I.D.H -** "[2] .

I- الساحل الإفريقي مقاربة جيو – سياسية :

I-1- بطاقة تقنية لدول الساحل :

على الرغم من أن الساحل الإفريقي مفهوم جيو – سياسي مرن ، يتسع تارة ، ويضيق تارة أخرى ، إلا أن العديد من الدراسات تحصر منطقة الساحل في ثلاث دول هي : مالي ، النيجر ، والتشاد.

إلا أن تركيزنا في التعريف بمنطقة الساحل سينحصر في أربعة دول هي : مالي ، النيجر ، التشاد ، وموريتانيا ، ليس بمنطق هذه الدراسات ، وإنما بسبب ارتباط هذه الدول مع الجزائر بحدود برية.

---

[1] - Mathieu Badolo , " Défi du Changement Climatique au Sahel : Intégrer la Science et le Savoir Traditionnel pour Bâtir des Stratégies d'Adaptation Pertinentes " , **Centre Régional Agrhymet .** Niger , p . 24 .

[2] - SOS Sahel International , " 30 Ans de Lutte Contre la Désertification au Sahel " , **SOS Sahel International .** France 2006 , p . 5 .



I-1-1- مالي

هي دولة تقع غرب إفريقيا ، تقدر مساحتها بحوالي 1240190 كلم[2] ، ويقرب عدد سكانها حوالي : 11300000 نسمة ، 90% منهم من المسلمين[1] ، وذلك بمعدل زيادة مساوٍ لـــ : 2.9 % ، مع كثافة سكانية مقدرة بحوالي : 10.9 نسمة في الكلم [2] . ويتركز معظم سكان مالي قرب شاطئ نهر النيجر . ويقدر ناتجها الإجمالي المحلي بحوالي : 4.3 مليار دولار , والناتج الإجمالي للفرد بحوالي : 371 دولار . احتلت المرتبة : 174 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2005[2] .

عرفت مالي ، منذ استقلالها سنة 1960 ، أنواعا كثيرة من التهديدات ، التي كانت ذات مصادر داخلية وخارجية في نفس الوقت . والتي كان أهمها : " **جبهة تحرير الوسط وصحراء العرب** / **The Front for the Liberation of the Central and Arab Desert - ALCAD** " ، التي تأسست سنة 1979 . و" **لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية في مالي/ The Committee for the Defense of Democratic Liberties in Mali - CDLDM** " ، والتي تتمركز بفرنسا[3] .

من بين أكبر التحديات الأمنية التي تواجهها مالي ، أنها من بين أفقر الدول في العالم ، بالإضافة إلى التواجد الكبير لـــ " **الطوارق** " " **Tuareg** " بها ، إلى بعض الجماعات المتمردة التي تهاجم القوات الحكومية من حين إلى أخر . أكثر من ذلك تنظيم " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " " **AL-Qaida in the Islamique Maghreb - A.Q.I.M -** " ، الذي تنشط في المناطق المعزولة مـــن الجهة الشمالية لمالي ، حيث تمكن هذا التنظيم من تأسيس قاعدة للتدريب والتمويل والحفاظ عليها . وباشر بالانخراط في العديد من الأعمال الإجرامية من أجل تموين عمليات الجماعات الإرهابية .

---

[1] - Pascal Boniface , **L'année Stratégique 2005 : Stratéco : Analyse des Enjeux Internationaux** .Institut des Relations Internationales et Stratégiques (IRIS) , Imprimerie Chirat , France , 2005 , p . 442 .

[2] - مصطفى بخوش ، " منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيو – سياسية والاعتبارات الجيو – اقتصادية " ، في : أعمال الملتقى الوطني الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الإفريقي . **مرجع سابق** . ص . 5 .

[3] - Yonah Alexander , " Maghreb & Sahel Terroeism : Addressing the Rising Threat From Al-Qaeda & Other Terrorism in North Africa & West / Central Africa " **International Center for Terrorism Studies .** At : The Potomac Istitute for Policy Studies , January 2010 , p . 21 .

I-1-2- النيجر :

هي دولة تشكل جزءا من الصحراء الكبرى في غرب إفريقيا ، وهي دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ، تقدر مساحتها بحوالي : 1267000 كلم[2] ، ويقدر عدد سكانها بحوالي : 11600000 نسمة[1] ، بمعدل زيادة مقدر بحوالي : 3.2 % ، وكثافة سكانية مقدرة بحوالي : 9.2 نسمة في الكلم[2] ، يشكل المسلمون فيها حوالي : 90% من السكان ، و 5% مسيحيون , والباقي ديانات أخرى . ليس لها منف ذ بحري ، تنتشر فيه ا المساحات الصخرية والرملية الواسعة ، مع وجود بعض الواحات ، تمتد حدودها البرية على مسافة 5697 كلم ، مناخها صحراوي وشبه صحراوي ، تعاني الجفاف . ناتجها المحلي الإجمالي حوالي : 2.7 مليار دولار ، الناتج المحلي الإجمالي للفرد حوالي : 272 دولار , وهي أفقر دولة في العالم ، حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2005 , حيث يعيش في النيجر 63% في مستوى الفقر ، و 35% في مستوى الفقر المدقع " **Extreme Poverty** "[2] ، بالرغم من تمتعها ببعض الثروات مثل : اليورانيوم , الحديد ، والفحم. احتلت المرتبة 177 في تقرير التنمية البشرية[3] .

نالت النيجر استقلالها سنة 1960 ، وكغيرها من الدول الإفريقية حديثة العهد بالاستقلال ، دخلت في حالات متأزمة من : الفساد ، اللاإستقرار ، العنف ، والإرهاب [4] . فعلى سبيل المثال : حَلَّ الجيش محل الحكومة المدنية على إثر انقلاب عسكري سنة 1974 ، كما قامت " **الجبهة الشعبية لتحرير النيجر** " " **The Niger Popular Liberation Front - N.P.L.F -** " بغارة على ليبيا، إضافة إلى انقلاب سنة 1996 بقيادة " **إبراهيم بار ميناصارا** " "**Ibrahim Bare' Mainassara** "، الذي اغتيل سنة 1999 ، إضافة إلى جماعات " **الطوارق** " التي ما فتئت تحتج عن إخراجها من أراضيها الأصلية[5] .

---

1 - Pascal Boniface , **op ., cit ,** p . 446 .

2 - Frederic Mousseau , Anuradha Mittal , Tania Rose , " Sahel : A Prisoner of Starvation ? A Case Study of the 2005 Food Crisis in Niger " , **Oakland Institute .** October 2006 , p . 8 .

3 - مصطفى بخوش ، **مرجع سابق** . ص . 5 .

4 - Yonah Alexander , **op . cit .,** p . 22 .

5 - **Idem .**

I-1-3- التشاد :

هي دولة تقع وسط القارة ، دولة داخلية لا تطل على البحر , تقدر مساحتها بحوالي : 1284000 كلم[2] ، عدد سكانها حوالي : 8997000 نسمة[1] ، وذلك بمعدل زيادة مقدر بـــ : 2.8 % ، وكثافة سكانية مقدرة بحوالي : 1.9 نسمة في الكلم[2] . تشاد دولة إسلامية ، يقدر عدد المسلمين فيها بحوالي : 85% ، وعدد المسيحيين بحوالي : 11*% . ناتجها المحلي الإجمالي مقدر بحوالي : 2.6 مليار دولار ، والناتج الداخلي الخام للفرد بحوالي : 304 دولار . وتتمتع تشاد ببعض الثروات المعدنية مثل : البترول ، الذي تقدر احتياطاتها منه بحوالي : 1 مليار برميل ، وبدأت تصدير ه عام 2003 ، كما تمتلك مخزونا هائلا من الذهب والحديد واليورانيوم [2] . احتلت المرتبة 173 في تقرير التنمية البشرية 2005 .

والملاحظ أن تشاد لم تحقق إلا نسبة نمو مقدرة بحوالي : 0.5% سنة 2006 ، و1.7% سنة 2007 . ومنذ 20 سنة لم يعرف تشاد إلا أربعة سنوات بدون نزاع ، الأمر الذي يشكل قاعدة لاعتقاد الكثير من المحللين والدارسين ، أن بطئ عملية التنمية هي العامل الأكثر قدرة على تفسير كثرة الاضطرابات ، التي تعززها الطبيعة الإثنية ، العرقية ، والدينية في تشاد . والتي شكلت ، بالأساس ، عنصرا محفزا لتفاقم ظاهرة الهجرة ، التي تكون في العادة ، نحو دول المغرب العربي ، إما للاستقرار فيها ، أو استعمالها كمركز عبور للهجرة نحو أوروبا ، وعادة ما تنتهي هذه الحركات الهجرية بأصحابها للانضمام إلى شبكات الجريمة ، التهريب ، والإرهاب على مستوى الحدود بين : الجزائر ، مالي ، النيجر، تشاد ، ومالي[3] .

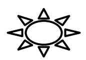
---

[1] - Pascal Boniface , **op ., cit ,** p . 458 .

* - هناك إحصاءات أخرى مغايرة ، تقول أن نسبة المسلمين في تشاد هي : 51% ، نسبة المسيحيين : 35% ، ونسبة " **الروحانيين** " " **Animisme** " : 7% ، والباقي ديانات أخرى . أنظر :
Pascal Boniface , **op ., cit ,** p . 458 .

[2] - مصطفى بخوش ، **مرجع سابق** . ص . 6 .

[3] - Anthony N . Celso , " Al Qaeda in the Maghreb : The " Newest " Front in the War on Terror " , **Mediterranean Quarterly .** Winter 2008 , p . 86 .



عرفت التشاد العديد من التهديدات الأمنية ، منذ إعلانها كدولة مستقلة سنة 1965 ، هذه التهديدات التي كانت في اغلبها مطالب انفصالية لبعض العرقيات ، والجماعات الإثنية ، أو الدينية، وحتى الوطنية في بعض الأحيان* .

في حين يعتبر تنظيم " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " التهديد الأكثر بروزا بالنسبة لتشاد ، حيث تقوم الشبكات الإرهابية بالتجنيد ، والتدريب ، على مستوى " **جبل تيباتسي** " " **Tibetsi Mountains** " في المنطقة الحدودية بين تشاد وليبيا ، إضافة إلى التهديد الذي تمثله " **حركة العدالة والديمقراطية التشادية** " " **The Movement for Justice and Democracy in Chad** " ، التي عادة ما تدخل في اشتباكات مسلحة مع القوات الحكومية[1] .

I-1- 4- موريتانيا :

على الرغم من أن موريتانيا دولة عضو في " **اتحاد المغرب العربي** "[2] إلا أنها ، كذلك ، دولة تقع ضمن المفهوم الجيو – سياسي لمنطقة الساحل الإفريقي ، كما لها حدود مع منطقة الصحراء الكبرى كما تبين ذلك الخريطة رقم 01 . وهي دولة تقع غرب إفريقيا ، تقدر مساحتها بحوالي : 1025520 كلم^2 ، عدد سكانها يقدر بحوالي 2829000 مليون نسمة [3] ، وذلك بمعدل زيادة يساوي 2.5 %. من بين أهم مواردها : الحديد والثروة السمكية ، ومؤخرا اكتشافات نفطية مهمة. تعاني موريتانيا من التصحر والجفاف ، احتلت المرتبة 152 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2005[4] ، ناتجها المحلي الإجمالي 969 مليار دولار ، والناتج المحلي الإجمالي للفرد 343 دولار[5] .

---

* - هناك خلفيات إيديولوجية ، غربية بالأساس ، تعمل على تضليل الحقائق ، حيث تعمد دائما إلى تصوير بعض الحركات الوطنية ، التي تناهض المصالح الغربية على أنها تهديدا ت أمنية على استقرار الدول ، أو الأقاليم . فعلى سبيل المثال ، تدرج " **الجبهة الوطنية لتحرير التشاد** " " **Chadian National Liberation Front - C.N.L.F -** " ، التي تأسست سنة 1966 ، ونظيراتها في : الجزائر ، ليبيا ، السودان ، ونيجيريا ، ضمن التنظيمات التي تشكل تهديدا أمنيا داخليا للبلدان التي تتواجد فيها ، بسبب انتهاجها لسياسات وطنية معادية للاستعمار ، والليبرالية .

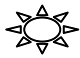
[1] - René Lemarchand , " Ou Va le Tchad " , **Afrique Contemporaine .** 2007 , p . 117 .

[2] - جمال عبد الناصر مانع ، **اتحاد المغرب العربي** : **دراسة قانونية سياسية** . دار العلوم ، عنابة (الجزائر) ، 2004 ، ص . 13 .

[3] - Pascal Boniface , **op ., cit ,** p . 377 .

[4] - مصطفى بخوش ، **مرجع سابق** . ص . 6 .

[5] - Pascal Boniface , **op ., cit ,** p . 377 .



الخريطة رقم 01 : الحيز الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي



المصدر : SOS Sahel International , " 30 Ans de Lutte Conter la Désertification au Sahel " , **SOS Sahel International .** France 2006 , p . 5 .

عرفت موريتانيا العديد من أنواع التهديدات الأمنية ، من طرف التنظيمات المحظورة ، التي لجأت إلى العنف وممارسة الإرهاب ضد الحكومة ، عن طريق التفجيرات ، الاختطافات ، والاغتيالات ، مثل : " **التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية** " " **The Alliance for Democratic Mauritania - A.D.M -** " ، " **الحزب الإسلامي** " " **Islamic Party - I.P -** " ، ... الخ [1].

وكغيرها من دول المغرب العربي ، والساحل ، ومنطقة الصحراء الكبرى ، تعتبر موريتانيا مسرحا للتهديدات الأمنية الناجمة عن نشاط " **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، حيث خلقت جملة من الجماعات الإرهابية ، تحديات أمنية كبرى بالنسبة للسلطات الموريتانية ، ولعل أهمها " **الجماعة الموريتانية لتلقين الجهاد** " " **the Mauritanian Group for the Teaching of Jihad - M.G.T.J -** " ، التي تربطها علاقات قوية مع " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " **Le Group Salafiste pour la Prédication et le Combat - G.S.P.C -** " في الجزائر ، وكذلك مع " **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " . الأمر الذي جعل دول المغرب العربي ، ودول الساحل الإفريقي ، تنسق جهودها في مجال مكافحة الإرهاب [2] . فقد قامت " **الجماعة الموريتانية لتلقين الجهاد** " ، بهجمات على : الجيش ، الشرطة ، المدنيين ، السياح الأجانب ، والسفارة لإسرائيلية بنواكشط العاصمة[3] .

---

[1] - Yonah Alexander , **op . cit .,** p . 20 .

[2] - Yahia H . Zoubir , " Les Etats - Unis et le Maghreb : Primauté de la Sécurité et Marginalité de la Démocratie " , **L'Année de Maghreb .** N^{o} . II , 2005 – 2006 , p .13 .

[3] - Yonah Alexander , **op . cit .,** p . 20 .

I-2- التحديات الجيو - سياسية في الساحل الافريقي :

على طول سنوات الحرب الباردة لم تكن منطقة الساحل الإفريقي ، منطقة ذات خصوصية ، خاصة أنها منطقة فقيرة جدا ، إلا أنها أصبحت في السنوات الأخيرة ، اللاحقة لأحداث 11 سبتمبر 2001 ، مسرحا لانتشار عسكري – أمني كبير ، وملفت للانتباه ، وبالأخص من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[1] . وعلى هذا الأساس ، ينظر إلى الساحل الإفريقي ، حاليا ، على أنه أحد المجالات الجيو – سياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية ، وكذا التطلعات البحثية لمراكز البحوث والدراسات عبر العالم[2] .

لا يعني هذا ، في كل الأحوال ، أن الطبيعة الهامشية للساحل الإفريقي استراتيجيا ، سياسيا ، واقتصاديا ، قد تغيرت مع أحداث 11 سبتمبر 2001 ، على أساس اعتبار أن هذه الأحداث قد غيرت من الكثير من الحسابات الإستراتيجية للدول الكبرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت أكبر المتضررين ، بحكم وقوع الأحداث فوق إقليمها ، وإنما يعود الحضور الاستراتيجي للساحل الإفريقي ، في السنوات الأخيرة ، على الساحة الدولية إلى التطلعات ، والحسابات الإستراتيجية المتعلقة بالفواعل الدولية ، وبعض دول الجوار.

وبالنظر إلى ميوعة الساحل ، كمفهوم جيو – سياسي ، بسبب علاقات الترابط بين : الساحل الإفريقي والشرق الإفريقي ، وغرب إفريقيا من جهة ، والمغرب العربي من جهة ثانية [3] ؛ يعرف الساحل الإفريقي على أنه " **قوس الأزمات** " انطلاقا من الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان , دارفور) , التشاد ، وصولا إلى الشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر , مالي وموريتانيا[4] .

---

[1] - Chérif Dris , " Etats - Unis et Afrique Sahelo-Saharienne : Agenda Energétique et Sécuritaire " , dans : Abdennour Benantar , **les Etats-Unis et le Maghreb : Regain D'Intérêt .** Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (C.R.E.A.D) , Alger , Algérie , 2007 . p . 51 .

[2] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . 12 .

[3] - مصطفى بخوش ، مرجع سابق . ص . 5 .

[4] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . 12 .



بما أن الجغرافيا السياسة هي : ذلك العلم الذي يهتم بدراسة تأثيرات العوامل الجغرافية ، كالتضاريس ، المناخ ، المساحة ... الخ ، على سلوكيا ت وخيارات الدول في سياساتها الخارجية ، وكذلك موقعها في الهرمية التراتبية للدول على الساحة الدولية [1] ، فإن شساعة المنطقة الجغرافية للساحل الإفريقي ، ومحدودية سكانها ذات الطبيعة القبلية ، وهشاشة حدودها ، تحيل إلى تعزيز احتمالات توسع وتفاقم ، التهديدات الأمنية في منطقة إفريقيا الساحلو – صحراوية ، بالنظر إلى توفر مجموعة من السببيات الحركية ، التي يمكن إجمالها في النقاط التالية :

1 – الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا ، قبليا ، وعرقيا ، مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة ، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة ، مما أنتج العديد من الأزمات مثل : أزمة دارفور في السودان ، أزمة " **الطوارق** " في مالي و النيجر ، الاضطرابات العرقية في موريتانيا ، و الصدامات الإثنية وحتى القبلية في التشاد[2] .

2 – فشل الدول الجديدة ، التي ورثت حدودا سياسية عقب الاستقلال ، لم تراعى فيها الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية ، في عمليات البناء السياسي للدول ، خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من دول الساحل [3] . وهو الأمر الذي أدى ، في الأخير ، إلى فشل حكومات هذه الدول في فرض سيطرتها على أقاليمها ، وجعل بعض المتخصصين يؤكدون أن الساحل الإفريقي ، فضاء " **غير منظم** " " **Sous-Administré** " ، يعاني " **فساد حكم** " " **Mouvaise Gouvernance** " مزمن سيؤدي ، بالضرورة ، إلى رهن مستقبل الساحل الإفريقي[4] .

---

1 - Roger Scruton , **The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought** . 3 rd ed , Palgrave Macmillan , New York , 2007 , p . 48 .

2 - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . 13 .

3 - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

4 - M . Mahdi Tadj , " Enjeux Ouest-Africains : Vulnérabilités et Facteurs d'Insécurité au Sahel " , **Club de Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (C.S.A.O) .** Publication no . 1 , France , Août 2010 , p . 4 .

3 – ضعف العدالة التوزيعية (اجتماعيا , اقتصاديا ، وسياسيا) مما أنتج حالات متأزمة من الإحباط السياسي ، التي خلقت حركيات للتمرد والعنف السياسي ، (مطالب الطوارق في النيجر ، للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيو م ، وكذلك مطالبة بعض الحركات الانفصالية ، الاستفادة من عائدات النفط)[1] .

4 – غياب ، أو ضعف فلسفة المواطنة في دول الساحل الإفريقي , بسبب تعسف الحكومات في إدماج أو تمثيل ، العديد من الجماعات في النظام الاجتماعي والسياسي[2] ، مع انتشار الفساد السياسي , وضعف الأداء المؤسساتي ، في ضل ضعف الأداء الديمقراطي[3] ، أدى إلى استحالة بناء آليات الوقاية ، أو حل النزاعات الداخلية بفعالية ومصداقية ، مما جعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا (الجزائر في أزمات الطوارق في مالي والنيجر , الدول الإفريقية والغربية في التشاد ، وفي السودان ، ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب إفريقيا في حالة موريتانيا)[4] .

5 – ضعف الأداء الاقتصادي ، كثرة الأزمات البيئية ، و انتشار الفقر المدقع ، أنتج أكثر من مليوني ضحية جراء المجاعة في الثلاثين سنة الماضية ، إذ أن أكثر من 80% من سكان التشاد ، يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم ، وأكثر من 60% من سكان مالي والنيجر ، في نفس الحالة المعيشية . وهذا ما ينتج حركيات الهجرة السرية ، والإحباط الاجتماعي ، الذي يؤدي في النهاية إلى تعزيز حركيات التوجه نحو الإجرام والعنف .

6 – تعيش دول الساحل مستويات استدانة كبيرة ، وتبعية اقتصادية مرضية بحكم اعتمادها على هيكلات إنتاجية أحادية (زراعة وتعدين) ، وفي الغالب بطرق تقليدية .

---

[1] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . 13 .

[2] - Alan Bryden , Boubacar N'Diaye , and Funmi Olonisakin , **Challenges of Security Sector Governance in West Africa .** Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (D.C.A.F) , Geneva , Switzerland , June 2008 . p . 4 .

[3] - Alex Thurston , " Counterterrorism and Democracy Promotion in the Sahel under Presidents George W. Bush and Barack Obama from September 11, 2001, to the Nigerien Coup of February 2010 " , **Africa Scholars .** Bulletin N° . 85 , Spring 2010 , p . 50 .

[4] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . 13 .

مع العلم أن كل هذه الدول تصنف مابين الدول الأقل نموا في العالم , والنيج ر آخرها على الإطلاق . إضافة إلى أن أغلب دول الساحل الإفريقي ، تستقطب أكبر نسبة من المساعدات الخارجية منذ سنوات السبعينيات[1] .

7 - تأثر منطقة الساحل بالكوارث الإنسانية ، الناتجة عن كثرة النزاعات والحروب الداخلية ، أو البينية في منطقة الصحراء الكبرى ، مثل : النزاع في أنغولا – الزايير سابقا – ، سيراليون، ليبيريا ، جنوب السودان ، وبالأخص ، الوضعية الهشة التي لازالت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ومع النزاع الدراماتيكي الذي تعيشه منطقة دارفور بالسودان ، يمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي تعيش ، ومقبلة في نفس الوقت ، على حالة متقدمة من اللاأمن[2]، جراء استمرار ظاهرة نزوح اللاجئين من السودان إلى الصومال , من ارتيريا – سابقا – إلى السودان , من البحيرات الكبرى ، سيراليو ن ، ليبريا ، وكوت ديفوار ، نحو كل المنطقة . وهذا ما يجعل من الساحل الإفريقي ، نقطة فاصلة للعبور ، في الكثير من الحالات ، نحو الشمال للمهاجرين , ويجعله سوقا مفتوحة للسلاح الخفيف , وبيئة خصبة لانتقال الأمراض. خاصة في ظل العجز في الفعالية الاقتصادية ، التي تتعقد مع الحاجات الجديدة ، التي تفرزها ضرورات التعامل مع التبعات الإنسانية لحركيات تدفق اللاجئين[3] .

8 - قوة التهديد الأمني البيئي ، الذي تزداد حدته مع هشاشة البيئة ، ونقص سبل ووسائل المقاومة ، خاصة حالات الجفاف والتصحر ، وما ينجم عنها من أمراض ، مجاعة ، هلاك المواشي والمحاصيل ، جراء ظاهرة الجراد التي تميز الساحل الإفريقي ، والذي يعتبر من أخطر أنواع الجراد ، وكانت آخر موجة للجراد الصحراوي ، تلك التي ضربت المنطقة سنتي 2004 ، و 2005 ، وتضررت منها ، بالإضافة إلى دول الساحل ، دولا

---

[1] - Simon Batterbury , Andrew Warren , " The African Sahel 25 Years after the Great Drought: Assessing Progress and Moving Towards New Agendas and Approaches " , **Global Environmental Change .** Paper N^{o} . 11 , 2001 , p . 5 .

[2] - Nathalie Delapalme , " l'Afrique Sub-Saharienne : Vers un Engagement Collectif Durable " , **Center for Transatlantic Relations .** The Johns Hopkins University , Washington, D.C. , United Stats , Janvier 2009 , p . 2 .

[3] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . 14 .

مثل الجزائر ، المغرب ، وليبيا . فرغم المساعدات التي تلقتها هذه الدول من الدول المانحة ، والمنظمات الدولية ، ودول الجوار (خاصة الجزائر) ، إلا أن عملية مكافحة هذه الحشـــرة ، كانت مطبوعة بالكثير من الصعوبات والنقائص [1]. كما أن كل دراسات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن منطقة الساحل الإفريقي ، فضاء لانتشار العديد من الأمراض المعدية ، والأوبئة المتنقلة ، على غرار الملاريا المنتشرة بحدة في مالي ، السل ، والايدز الذي ينتشر بمعـــدلات جد مرتفعة في أغلب الدول الإفريقية [2] . هذا بالإضافة إلى عدم قدرة دول الساحل على مواجهة العديد من الأمراض الموسمية .

9 – انتشار نشاط الجماعات الإرهابية ، وإعلان انتمائها لتنظيم القاعدة ، تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مما أدى إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية ، عن رغبتها في القضاء على نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة كـــ :" **آخر جبهة** " ، في الحرب الدولية على الإرهاب [3] . بالموازاة مع ذلك نجد الاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية، والسياسية ، العالمية بهذه المنطقة ، خاصة مع وجود مؤشرات ، إيجابية جدا ، على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية ، مماخلق تنافسا محتدما بين فرنسا ، كقوة تقليدية في المنطقة ، والصين والولايات المتحدة ،كقوى جديدة منافسة ، على النفط في إفريقيا .مع تبني بعض الفواعل الجهوية ، لسياسات قد تخل باستقرار عدد من الدول ، التي تحتوي على مستويات تجانس اجتماعي وإثني ضعيف جدا[4] .

10 – ميوعة الحدود في منطقة الساحل الإفريقي ، وعدم قدرة الدول على مراقبة الأنشطة الإجرامية على مستوى هذه الحدود[5] ، الأمر الذي جعل العديد من المختصين ، يؤكدون على أن أغلب المؤشرات الإستراتيجية ، توحي باحتمالات فشل العديد من دول الساحل

---

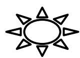
[1] - حدار جمال ، **مرجع سابق** . ص . ص . 3 ، 5 .

[2] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . 14 .

[3] - John Rollins , " Al Qaeda and Affiliates : Historical Perspective , Global Presence , and Implications for U.S. Policy " , **CRS Report for Congress .** Congressional Research Service , February 5 , 2010 , p . 17 .

[4] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . ص . 14 ، 15 .

[5] - Anouar Boukhars , " Fighting The Growth Of Terrorist Networks In The Maghreb : Turning Threats Into Opportunities " , Policy Briefing , **Brookings Doha center .** December 2009 , p . 3 .



الإفريقي ، من حيث قدرة الدولة على أداء دورها ، وتطوير هذا الدور مع المستجدات المحلية ، الإقليمية ، والدولية [1] ، بالنظر إلى ضعف الاندماج الاجتماعي , العجز الاقتصادي ،وضعف البناء السياسي لهذه الدول [2] ، خاصة إذا أرادت الإبقاء على شرعيتها كمقدم وحيد لـــ : " **خدمة الأمن** " كقيمة أساسية لوجودها ، كما يرى توماس هوبز .

II- الساحل الإفريقي مقاربة جيو - اقتصادية :

لا تتميز دول منطقة الساحل الإفريقي ، باقتصاديات مؤسساتية مستقرة ، لذلك كان من الأفضل انتهاج مقاربة براغماتية ، باستعمال " **الجغرافيا الاقتصادية** " " **La Géoéconomie** " كَعُنصُر توحيدي ، بما أن الجغرافيا هي التي تحدد الأقاليم ، وما تحتويه من ثروات اقتصادية من جهة ، و تهتم بدراسة العلاقات بين " **القوة** " و " **الإقليم** " ، من جهة أخرى[3] .

من أبجديات العلاقات الدولية ، أن قوة الدولة و وزنها السياسي ، هما نتاج " **المقومات الطبيعية** " من موقع ، مساحة ، مناخ ، موارد مائية ، تربة ، ونبات طبيعي ... الخ ، و " **المقومات البشرية** " ، المتمثلة أساسا ، في حجم السكان وتركيبهم العمراني ، ونُمُوِّهم وتوزيعهم ، و" **المقومات الاقتصادية** " التي تتمثل في مصادر الطاقة ، والموارد المعدنية ، والصناعية ، والزراعية ، وتوافر الغذاء ، وقوة التجارة ، وتُعَد المقومات الاقتصادية أهم مقومات القوة بكل أشكالها وأبعادها ، بل أصبحت المحرك الأساسي للعلاقات الدولية ، حيث كانت ولازلت المصالح الاقتصادية ، سببا أساسيا للنزاعات السياسية والعسكرية الدولية منها والإقليمية .

ويُسلِّم التحليل الجيو – سياسي ، بأن هناك علاقة سببية بين : " **الموقع** " ، " **الثروة** " ، و" **القوة** " ، فالدول الواقعة في مناطق ذات المناخ المعتدل تَنْزَعُ إلى أن تكون أكثر قوة اقتصادياً وعسكرياً من غيرها من الدول ، فنجدها قادرة على إنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية ، كما أن مواردها الطبيعية عادة ما تكون سهلة الاستخراج . وفي الوقت ذاته ، نجد أن الدول الواقعة

---

[1] - David Osborne , Ted Gaebler , **Reinventing Government : How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector .** A Plume Book , USA , 1992 . p . 4 .

[2] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . ص . 15 .

[3] - Pascal Lorot , " La Géoéconomie , Nouvelle Grammaire des Rivalités Internationales " , Disponible sur le site web : **http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/img/pdf/fd001147.pdf.**

حول خط الاستواء ، أو في مناطق باردة جداً من الكرة الأرضية ، تَنْزَعُ إلى أن تكون متخلفة اقتصادياً ودائماً تحت رحمة بيئتها الطبيعة . بالإضافة إلى أن عامل المناخ له تأثير مباشر على الموارد الزراعية والحيوانية للدول ، وكذا نمو الأعداد البشرية ، توزعها ، وكثافتها [1] ، وهو ما يربط الجغرافيا بالاقتصاد من حيث أن العوامل الطبيعية والبشرية محددات هامة لقوة أو ضعف الاقتصاد[2] .

وعليه ، تختص الجغرافيا الاقتصادية بدراسة السلوك الاقتصادي في البيئة أو المكان بمعظم مكوناته ، وبالتالي : فان سياسة كل دولة هي في الحقيقة نتاج تفاعل ثلاثة عوامل أساسية هي :

1 - الحقائق الجغرافية : الموقع , المساحة , الخصائص الطبوغرافية , عدد السكان ... الخ .

2 - الحقائق الهوياتية : الشخصية الوطنية , التركيبة الدينية ، الإثنية ، والعرقية ... الخ .

3 - جيو – اقتصادية الموارد : الموارد الطبيعية ، المواد الأولية ، الموارد الطاقوية ، وبالأخص منها النفط الذي كان ، ولا يزال ، سببا رئيسيا في النزاعات والحروب ... الخ[3] .

إلى سنوات قريبة ، لم تكن منطقة الساحل الإفريقي ، منطقة ذات أهمية اقتصادية ، ولا تحظى بأي اهتمام من طرف القوى الدولية الكبرى ، باستثناء فرنسا بحكم الارتباطات التاريخية . إلا أن بروز عامل الاكتشافات النفطية المهمة ، غير من القيمة الاقتصادية للساحل الإفريقي ، بل وحتى القيمة الإستراتيجية[4] . فعلى سبيل المثال ، يؤكد العديد من المختصين ، أن الاهتمام المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية ، بالساحل الإفريقي ، وإفريقيا السوداء ، ينحصر أساسا في بعدين رئيسيين هما : " **بعد أمني– عسكري** " ، و " **بعد اقتصادي** "[5] .

وتشير الدراسات إلى أن إفريقيا ككل ، وإفريقيا الساحلو – صحراوية خصوصا ، ستكون منطقة ذات أهمية في سوق الطاقة العالمية ، وحاليا تؤمن إفريقيا حوالي 30% من الاحتياجات العالميـــة

---

[1] - مارتن غريفيتش ، و تيري أوكالاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** . تر : مركز الخليج للأبحاث ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2008 ، ص . 450 .

[2] - عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** . ج . 2 ، ط . 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1981 ، ص . 70 .

[3] - مصطفى بخوش ، مرجع سابق . ص . 6 .

[4] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[5] - Yahia H . Zonbir , " La Politique Etrangère Américaine au Maghreb : Constances et Adaptations " , **Journal d'Etudes des Relations Internationales au Moyen-Orient .** Vol . 1 , N^{o} . 1 , Juillet 2006 , p . 125 .

للنفط[1] . هذا إضافة إلى اكتشاف مؤشرات نفطية هامة ، أصبحت واقعا ملموسا في التشاد ، التي تقدر احتياطاتها النفطية بحوالي : 1 مليار برميل من البترول ، مع قدرة إنتاج يمكن أن تصل إلى : 250000 ألف برميل في اليوم[2] ، كما أنها تصدر حاليا حوالي : 200 ألف برميل في اليوم[3] .

كما أعلنت الشركة الاسترالية " **وودسايد** " " **Woodside** " ، في 2001 ، عن اكتشافها لحقول بترولية في " **شنقويتي** " " **Chinguiti** ".بموريتانيا ، بقدرة إنتاجية لـــ : 75000 برميل في اليوم ، ويُفترض أيضا ، وجود من 3 إلى 5 مليار برميل من البترول ، مع قدرة إنتاج يمكن أن تصل من 250000 إلى 300000 برميل يوميا . وتتمركز هذه الإمكانيات البترولية لموريتانيا ، أساسا ، في : " **شنقويتي** " " **Chinguiti** " ، " **تيوف** " " **Tiof** " ، " **ثيفاث** " " **Tevêt** " ، " **قوربين** " " **Gourbine** " ، " **بادا** " **Bada** " . كما تتمتع النيجر باحتياطي من البترول مقدر بحوالي : 300 مليون برميل[4] . إضافة إلى أن موريتانيا تسعى ، جادة ، إلى استغلال أحواض بحرية تقع داخل مياهها الإقليمية[5] .

من جهة أخرى ، زاد الجوار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي ، لمنطقة الصحراء الكبرى ، من أهميتها الجيو – اقتصادية ، بالنظر إلى أن منطقة الصحراء الكبرى ، تمثل محددا أساسيا ، في معادلة الطاقة بالنسبة للعديد من الدول ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . وعليه ، تؤكد الاهتمامات الأمريكية ، كقوة عالمية ، بإفريقيا على الأهمية الجيو – اقتصادية للساحل الإفريقي ، حيث أكد مساعد كاتب الدولة للشؤون الإفريقية ، " **شارل سنايدر** " " **Charles Snyder** " أن المصالح الإستراتيجية الأمريكية بإفريقيا قد تعاظمت مؤخرا ، ومعظم هذه المصالح ذات الصلة بالطاقة ، متواجدة في غرب القارة ، وخاصة في خليج غينيا . الذي يبقى منطقة ذات تعريف هيولي (غير محدد) ، إذ تشير بصفة عامة للمنطقة الساحلية من نيجيريا حتى أنغولا ، بما فيها غينا الإكوادور . وهي الدول الثلاث الأولى في إنتاج النفط بالقارة الإفريقية .

---

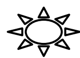
1 - International Crisis Group , " Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or Fiction ? " , **Africa Report .** N° . 92 , March 2005 , p . 26 .

2 - René Lemarchand , **op ., cit ,** p . 119 .

3 - مصطفى بخوش ، مرجع سابق . ص . 7 .

4 - Chérif Dris , **op ., cit .** p . 60 .

5 - مصطفى بخوش ، مرجع سابق . ص . 7 .



المبحث الثاني : طبيعة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي:

سنحاول من خلال هذا المبحث ، تقديم تصور حول أهم المسببات الحركية ، للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، مع التركيز على طبيعة هذه التهديدات ، والتحديات التي تفرضها على المنطقة ، وبالأخص مع التحولات التي صاحبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، على مستوى المفاهيم ، المقاربات الأمنية ، والتصورات الإستراتيجية . وكذا تحول الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد هذه الأحداث ، وبداية بروز مؤشرات ملموسة ،عن هذه الإستراتيجية على كل المستويات : السياسية ، العسكرية ، والاقتصادية .

ومما يزيد في الأهمية الجيو – أمنية لمنطقة الساحل الإفريقي ، تلك " **التقاطعات المصلحية** " التي حدثت بين الشبكات الإرهابية ، وزعماء الجريمة المنظمة ، على غرار : تجارة البشر ، المخدرات ، الأسلحة ... الخ . إضافة إلى المشاكل والنزاعات التقليدية ، وبالأخص أزمة الصحراء الغربية ، وأزمة الطوارق . وبالنظر لشدة هذه المتغيرات المرضية ، وطبيعتها المزمنة ، يمكن القول بأن الساحل الإفريقي ،" **كقوس للازمات** " ينتج عددا من المعضلات الأمنية الأساسية ، التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية[1] .

رغم أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي متعددة ، إلا أننا سنحاول في هذا المبحث ، التركيز على التهديد الإرهابي ، كتهديد رئيسي ، إضافة إلى الجريمة المنظمة ، الهجرة السرية ، وأزمة الطوارق كتهديدات ، إما متصلة أو مدعمة ، للنشاط الإرهابي في الساحل الإفريقي .

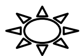
I- الإرهاب : المفهوم والأصول:

تذهب الكثير من الدراسات إلى معالجة ظاهرة الإرهاب ، على أنها ظاهرة جديدة ظهرت بوادرها بعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى أنها خاصية تتميز بها بعض الثقافات والأيديولوجيات عن غيرها . وعلى هذا الأساس ، قامت " **الحرب الدولية على الإرهاب** " على افتراض أن : الإسلام المتطرف هو التهديد الأساسي والمباشر لأمن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . وكأن المجتمعات البشرية – حسب هذا الرأي – قبل هذا التاريخ ، كانت تعيش في حالة دائمة ومستمرة من السلم[2] .

---

[1] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . 16 .

[2] - Hall Gardner , **Averting Global War : Regional Challenges , Overextension , and Options of American Strategy .** Palgrave Macmillan , New York , 2007 , p . 13 .



لكن ، وبالرجوع إلى التاريخ الإنساني ، نجد أن العنف مُورِسَ في كثير من المجتمعات سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي . وما يؤكد ذلك ، أن الدول الاستعمارية التقليدية ، كانت تنظر إلى الحرب على أنها وسيلة مشروعة للتوسع على حساب أراضي الدول الأخرى ، بل وعنصرًا أساسيا من سيادة الدولة وأداة سياسية[1] .

إن تعريف الإرهاب بشكل موضوعيٍّ ، مُحَدَّدٍ، ومقبول على الصعيد العالمي ، مسألةٌ بالغة التعقيد، نضرا لصعوبة توحيد الآراء حول مفهومٍ واحدٍ له ، ونظرا لتعدد الأسباب والغايات منه .
وتتلخص هذه الصعوبة في المقولة التالية : " **المناضل هو إرهابي بنظر بعضهم ، ومقاتل من أجل الحرية في نظر بعضهم الآخر** " . وبلغت درجة الصعوبة ، هذه ، بأحد الكتاب الأمريكيين إلى درجة القول : " **أنا لا أستطيع تَعريفَه ، لكن أعرفُه عندما أراه** "[2] .

وبالرغم من تباين أراء فقهاء القانون الدولي ، والكُتاب ، والمفكرين ، والمهتمين ، حول تعريف الإرهاب ، إلا أنها أجمعت على أن الإرهاب يقوم على استخدام أدوات عنيفة بقصد إثارة الخوف في نفوس الأفراد . ومن ثَم ، فإن مُجرد التهديد باستخدام هذه الأدوات ، أو وسائل العنف يكفي في حد ذاته لقيام جريمة الإرهاب[3] .

I- 1- تعريف الإرهاب في اللغة العربية :

أقَر مُجمَّع اللغة العربية بأن " **الإرهاب** " كلمة مشتقة من الفعل " **رَهَبَ** " ، بمعنى "**خاف** " ، وكلمة " **إرهاب** " هي المصدر الذي اشتُق منه الفعل " **أَرْهَبَ** " ، و " **أَرهبَه** " بمعنى " **خَوَّفه** " . وقد خَلَتْ المعاجم العربية القديمة من كلمتي " **الإرهاب** " ، و" **الإرهابي** " ، لأن تلك الكلمات حديثة الاستعمال ، من جهة ، وهي كلمات دخيلة على اللغة العربية ، دخلتها عن طريق الترجمة ، حيث لم تكن شائعة في الأزمنة القديمة على لسان العرب .

وقد وردت كلمة الرَّهبة في القرآن الكريم بمعاني عِدَّة ، منها معنى الخشية وتقوى الله سبحانه وتعالى ، مثل قوله تعالى : { **يَا بَنِي إِسْرَائِيل اذْكُرُوا نِعْمتِي التي أنعمْتُ عَليْكُم وأَوفُوا بِعهْدِي أُوفِ**

---

[1] - إسماعيل الغزال ، **الإرهاب والقانون الدولي** .المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1990 ، ص . ص . 5 ، 6 .

[2] - Harry Henderson , **Global Terrorism : The Complete Reference Guide .** Checkmark , New York , 2001 . p . 4 .

[3] - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، **أعمال ندوة الإرهاب والعولمة .** الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2002 ، ص .12 .

بعهْدِكُم وإيَّايَ فَارْهَبُون }[1] . و كذلك قوله تعالى : { **وَقَال اللهُ تعَالَى لاَ تتَّخِذُوا إلهَيْنِ اثْنَيْنِ إنَّما هُوَّ إلَهٌ وَاحِدٌ فَإيَّايَ فَارْهَبُون** }[2] . كما وردت بمعنى الخوف والرُّعب ، مثل قوله تعالى : { **قَالَ أَلْقُوا فَلمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيم** }[3] . و وردت بمعنى مصطلح الردع ، المعروف حاليا في موازين القوى العسكرية ، في قوله تعالى : { **وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمْ اللهُ يَعْلَمُهُمْ** ...}[4] .

لكن ، بالرجوع إلى معاني لفظة " **إرهاب** " في اللغة العربية ، نجد أنها تعني : " **الخوف** " و " **الفزع** " و " **الرعب** ". لكن كلمة " **الرَّهْبَة** " قي اللغة العربية تُستخدَم عادة للتعبير عن الخوف المرتبط بالاحترام ، وليس الخوف والفزع الناجم عن تهديد قوة مادية ، ولذلك يقال في العربية : " **رجلٌ رَهْبُوتْ ، أي رجلٌ له مهابة واحترام** " . وعليه- في هذا السياق - يجب تسجيل التحفظ على الآراء القائلة ، بأن الدين الإسلامي يحمل معاني ودِلالات من صلب الفعل الإرهابي ، بدليل هذه الآيات . ولكن ، لأن الكلمة تُرجمت من " **Terrorisme** " إلى " **إرهاب** "* وأقرها مجمع اللغة العربية ، فإن جميع الدراسات في هذا المجال لا تملك خيارا آخر غير هذا المصطلح .

والإرهابيون في " **المعجم الوسيط** " : " **وَصفٌ يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم** "[5] ، والإرهابي في " **المنجد**" يعني : " **من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته** "، والإرهاب في " **الرائد** " : " **رُعب تحدثه أعمال عنف كالقتل ، إلقاء المتفجرات ، أو التخريب** " والإرهابي : " **من يلجأ إلى الإرهاب بالقتل أو إلقاء المتفجرات أو التخريب لإقامة سلطة أو تقويض أخرى** " والحكم الإرهابي : " **نوع من الحكم الاستبدادي يقوم على سياسة التعامل مع الشـــــعب**

---

[1] - **سورة البقرة** ، الآية 40 .

[2] - **سورة النحل** ، الآية 51 .

[3] - **سورة الأعراف** ، الآية 116 .

[4] - **سورة الأنفال** ، الآية 65 .

* - هذه الترجمة ليست صحيحة لغويا ، لأن الخوف من القتل ، أو الخطف ، أو تدمير المنشآ ت والممتلكات ، وهي الأفعال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية ، لا يقترن بها احترام القائمين به حسب المعنى اللغوي لكلمة رَهبة . وإنما هو خوف مادي يُعبَّر عنه بالرُعب وليس بالرَّهبة ، وعليه فإن الكلمة الأصح التي تقابل " **Terrorisme** " في اللغة العربية هي " **إرعاب** " وليس إرهاب .

[5] - مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوسيط** . ط . 2 ، القاهرة ، 1972 ، ص .376 .

بالشدة والعنف ، بُغية القضاء على النَّزعات والحركات التحررية والاستقلالية "[1] .وورد في " **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** " أن الإرهاب يعني : " **بَثُّ الرُعب الذي يثير الخوف ، أي الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة ، أو حزب ، أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف ، وتوجه الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص ، سواء كانوا أفرادا أو ممثلين للسلــطة ممن يعارضون أهداف هذه الجماعة** "[2] .

أَمَّا في معجم " **الدبلوماسية والشؤون الدولية** " فقد ورد أن الإرهاب : " **وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية ، عن طريق نشر الذعر واللجوء إلى القتل والتوقيف التعسفي والاعتداء على الحريات الشخصية ، لإرغام أفراد الشعب على الخضوع ، والاستسلام لها والرضوخ لمطالبها التعسفية** "[3] .

وفي " **المجلة الدولية للسياسة الجنائية** " ورد التعريف التالي : " **الإرهاب هو : العنف ضد شخص ، أو مجموعة أشخاص بقصد إخافة الجمهور عامة في دولة أو أكثر ، وإجبار الهيئات أو السلطات أو الأحزاب أو الأشخاص ذوي الشأن على تأييد أو تنفيذ المطالب ، وتحقيق الأغراض التي من أجلها كانت أعمال الإرهاب**"[4] .

أما عن تعريف الإرهاب على المستوى الرسمي العربي ، ففي سياق توقيع وزراء الخارجية العرب على اتفاقية مكافحة الإرهاب بتاريخ : 29 أفريل 1998 ، جاء في البيان الختامي للاجتماع أن الإرهاب هو : " **كل فعل من أفعال العنف ، أو التهديد به ، أيًا كانت بواعثه وأغراضه ، ويقع تنفيذًا لمشروع إجرامي ، فردي أو جماعي ، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس ، أو ترويعهم بإيذائهم وتعريض حياتهم وحرياتهم وأمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بأحد المرافق ، أو الأملاك العامة ، أو الخاصة ، أو احتلالها ، أو الاستيلاء عليها ، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر** ".

---

[1] - جبران مسعود ، **الرائد.** دار العلم للملايين ، ط . 3 ، بيروت ، 1978 ، ص. 88 .

[2] - أحمد زكي بدوي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** . مكتبة لبنان ، بيروت ، 1984 ، ص . 212 .

[3] - **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية** . مكتبة لبنان ، بيروت ، 1984 ، ص . 256 .

[4] - **المجلة الدولية للسياسة الجنائية** . القاهرة ، ع . 32 ، 1976 ، ص . 8 ، 9 .

I-2- تعريف الإرهاب في اللغات الأجنبية :

يُعرَّف الإرهاب في " موسوعة أوزو " " **Dictionnaire Encyclopédique Auzou** " على أنه : " **مجموع الأحداث السياسية المؤسسة على سلطة الإرهابيين ، والمُدْرَجة ضمن النداء إلى العنف بجميع أشكاله : الاعتداءات ، أخد الرهائن ، ... الخ** "[1] .

كما وورد في " **Le Grand Dictionnaire Encyclopédique du XXI^e Siècle** " على أنه : " **مبدأ لفعل سياسي مؤسس على سلطة الإرهابيين ، يمكن أن يتحول إلى نظام استثنائي مُؤسَّس من طرف حكومة من أجل ترسيخ سلطتها ، أو إستراتيجية عنف موضوعة من طرف جماعة سياسية من أجل قلب أسس النظام القائم** . "[2] .

وعرفه قاموس " **لاروس** " ، " **Le Petit Larousse Illustré** " على أنه :

" **مجموع أحداث العنف الموظفة من طرف تنظيم ، من أجل خلق مناخ لا أمني ، أو قلب الحكومة القائمة** . "[3] .

ويؤكد القاموس نفسه ، على أن الإرهاب ، من الناحية التاريخية ، " **نظام عنف مُؤسَّس من طرف الحكومة الثورية الفرنسية من 1793 إلى 1794** . " . وتقريبا بنفس المعنى ، يعرف قاموس " **Hachette le Dictionnaire de Français** " الإرهاب على أنه : " **استعمال منظم للعنف ، الذي تلجأ إليه بعض المنظمات السياسية من أجل تشجيع مشاريعها** . "[4] .

أما قاموس " **أوكسفورد** " ، " **Oxford** " ، فيعرف الإرهاب على أنه : " **إجراء من أجل تحقيق أهداف سياسية ، أو من أجل إرغام حكومة على فِعْلِ فِعْلٍ إرهابي** "[5] . وعرفته " **موسوعة العلوم السياسية** " على أنه : " **العنف الْمُتَعمَّدْ ، والمدفوع سياسيا ، والمقترف تجاه أهداف غير مقاتلة ، عن طريق جماعات تحت وطنية أو جماعات سرية ،عادة ، بقصد التأثير على الجمهور** "[6] .

---

[1] - **Dictionnaire Encyclopédique Auzou .** Editions Philippe Auzou , Paris , 2004 , p . 1501 .

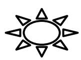
[2] - **Le Grand Dictionnaire Encyclopédique du XXI^e Siècle .** Editions Philippe Auzou , Paris , 2001 , p . 1105 .

[3] - **Petit Larousse Illustré .** Imprimerie Mury-Malesherbes , France , 1990 , p . 958 .

[4] - **Hachette le Dictionnaire de Français .** Editions Algériennes (E.N.A.G) , Algérie , 1993 , p . 1620 .

[5] - **Oxford Advanced Learner's Dictionary .** Sixth Edition , Oxford University Press , U.K , p . p . 1395 , 1396 .

[6] - **The Encyclopedia of Political Science .** Third Edition , Vol . 1 , Taylor & Francis Group , New York , 2007 , p . 1260 .



وتكاد تجمع التعريفات المقدمة حول الإرهاب على أنه : " **استعمال العنف من أجل إنهاء وضع سياسي ، مُتَضَمِّنْ استعمال العنف ، بقصد إدخال الشعب أو أي شريحة من الشعب في حالة من الرعب .** " وعليه ، تتضمن مختلف التعاريف عنصرين أساسين هما : **استعمال العنف كوسيلة للتغيير السياسي** ، **واستعمال العنف من أجل بث الرعب في أوساط الشعب و زعزعة الاستقرار في المجتمع ، من أجل هز السلطة القائمة في الدولة .**

وبالنسبة لأصول مصطلح الإرهاب ، تتفق جميع الدراسات المتخصصة في هذا المجال ، على إرجاعها إلى الثورة الفرنسية – مع تسجيل تغير مجالات ، ومعنى استعماله – ، وكان " **جورج .ج .دانتون** " " **George . J . Danton** "* ، و " **ماكسيميليان روبسبيير** " ، " **Maximilien Robespierre** "** من أشهر زعماء الثورة الذين نادوا بحكم الإرهاب ، وضروريته من أجل ضمان استمرار الثورة في وجه أعدائها، على المستويين الداخلي والخارجي، حيث يقول " **دانتون** " : " **إن الثورة بين نارين : عدو على الحدود ، وعدو في الداخل ، ولا مفر من إرهاب العدو إن أريد للثورة البقاء والاستمرار** . "[1] .

وتجسد حكم الإرهاب في فرنسا – والذي دام من 1793 إلى 1794 – كأداة سياسية لمواجهة أعدائها الداخليين في : " **لجنة الإنقاذ العام** " ، التي حددت مهمتها في إدارة السياسة العامة ، و " **لجنة الضمان العام** " ، المسئولة عن حفظ الأمن ، و " **المحكمة الثورية** " ، التي كانت مهمتها بث الرعب بين المواطنين ، من خلال إقدامها على إعدام كل من ثُبُتَتْ عليه تُهمة عدم الولاء للثورة .

ولقد ذكر المتخصصون ، في هذا المجال من الدراسات ، عدة تقسيمات للإرهاب ، على غرار الإرهاب المحلي ، إرهاب الدولة ، إرهاب المنظمات السياسية ، الإرهاب الإداري ، الإرهاب الدولي ...الخ ، وما يهمنا ، من بين كل هذه التقسيمات ، في هذه المبحث هو " **الإرهاب الدولي** " ، الذي خُصصت له العديد من النقاشات ، والمؤتمرات لإيضاح خاصيته الدولية ،

---

* - أحد زعماء الثورة الفرنسية ، محامي ، تقلد منصب وزير العدل في الحكومة الفرنسية سنة 1792 ، في سنة 1794 أصبح زعيما للجناح اليميني في حزب اليعاقبة ، عاش في الفترة مابين 1759 و 1794 ، وأُعدم سنة 1794 مع عدد من مساعديه .

** - أحد زعماء الثورة الفرنسية ، محامي ، عاش في الفترة مابين 1758 و 1794 ، وأعدم سنة 1794 .

[1] - ميلاد المقرحي ، **تاريخ أوروبا الحديث (1453 – 1848)** . منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، 1996 ، ص .ص . 273 - 301 .

وكانت هذه النقاشات في معظمها ، تحاول الإجابة السؤال التالي : **ما هي المحددات التي تجعل الإرهاب دوليا ؟** ، وقد خلصت هذه النقاشات إلى اتجاهين أساسين هما :

الاتجاه الأول :

ركز هذا الاتجاه على " **البعد الإنساني** " و " **الحضارة الإنسانية** " بصفة عامة ، حيث يرى أن الجريمة الإرهابية تحوي دائما الصفة العالمية لما تسببه الجريمة من رعب عام وشامل ، لهذا يتصف الإرهاب بالصفة الدولية ، حيث يستخدم وسائل من شأنها إحداث خطر عام ،وما ينجم عنها من أضرار عامة ، ليس فقط بالنسبة لمواطنين في دولة واحدة ، بل بالنسبة لكل المواطنين والأجانب أيضا . وبالتالي ، فالتهديد يمس كل الحضارة الإنسانية ، ومن ثم ، فالإرهاب شأنه في ذلك شأن الجرائم الدولية الأخرى مثل جرائم الحرب وغيرها .

الاتجاه الثاني :

يهتم هذا الاتجاه بما قد يلحق بــ : " **المصالح الدولية** " من أضرار نتيجة الإرهاب ، وبذلك لا يكون الإرهاب دوليا – حسب هذا الاتجاه – إلا إذا اشتمل أحد العنصرين التاليين أو كلاهما معا :

1 – إذا كان الهدف من الإرهاب إثارة الاضطراب في العلاقات الدولية .

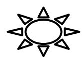
2 – إذا اختلفت جنسية الفاعل ، أو جنسية الضحية ، أو مكان ارتكاب الجريمة .

وواقع الأمر ، أن الغالب في الإرهاب الذي يسود العالم الآن هو الإرهاب الدولي ، بالنظر إلى الأسباب التالية :

1 – أن الأيديولوجيات ليست حكرا على دولة واحدة ، والمذاهب المختلفة هي مذاهب عالمية ، ويندر أن تجد منظمة إرهابية لا تعتنق أيديولوجية معينة .

2 – أن الحركات الوطنية ، ذات التوجهات الانفصالية ، تجد في الغالب دعما خارجيا ، سواء كان ماديا أو معنويا .

3 – أن الحركات الدينية المتطرفة ، تتلقى في الغالب دعما من المتعاطفين معها في الداخل و الخارج ، أو تستعمل كإستراتيجية لإدارة توازنات دولية معينة، حيث يؤكد الصحفي



الأمريكي " **جون كولي** " " **John Koly** " في كتابه " **CIA et le Jihad** " ، أن الحركات الإسلامية قد تم تدريبها وتسليحها في أفغانستان على يد المخابرات الأمريكية من أجل استعمالها كأداة حرب بالوكالة مع الاتحاد السوفيتي[1] .

4 – الاعتماد المتبادل بين المنظمات الإرهابية ، ذلك أن أغلبها تُجرِي تبادلا للخدمات .

5 – العولمة وأثارها ، خاصة ثورة المعلومات وما صاحبها من اختزالٍ للحدود وسهولة تنقل الأشخاص والأموال .

وبناءا عليه ، فإن أسلوب الإرهاب الدولي هو النمط الغالب للإرهاب في العصر الحالي ، ويتفق ذلك مع طبيعة العصر الذي يتسم بسهولة الاتصال والانتقا ل ، وسرعة انتقال التأثير من المحلي إلى العالمي . ففي أحيان كثيرة ، تتأثر دولة بدولة أخرى تُحرِّض على الإرهاب ، أو توفر ملاذا لإرهابيين دوليين ، أو تكون عاجزة عن السيطرة على إرهابيين يعملون من داخل أراضيها[2] .

II- الإرهاب ومشكلة الأمن :

أمنيا ، أدى الإرهاب الدولي إلى مراجعة كل الاستراتيجيات الأمنية ، التي كانت تعتمد عليها الدول قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 . و لم يتحول الإرهاب إلى الخطر الاستراتيجي ، الأمني ، الأبرز الذي يستأثر بالإنفاق الدفاعي والاهتمام الدبلوماسي إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، التي اقتضت إعادة بناء العقائد الإستراتيجية للدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية [*] ، على المرتكزات الثلاثة الأساسية التالية :

1 - ملاحقة التنظيمات الإرهابية ، بالوسائل العسكرية ، المخابراتية ، والقانونية الملائمة .

2 - السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل ، وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة (الدول المارقة ، أو محور الشر) .

---

[1] - حسن المصدق ، " واشنطن ، باريس ، الجزائر : عين على المصالح وعين على العدو – الشقيق " ، **العرب الأسبوعي** . السبت : 2007/7/7 ، ص . 12 .

[2] **-** مايكل هدسون ، " مآزق امبريالية : إدارة المناطق الجامحة " ، **المستقبل العربي** . ع . 284 ، 2002 ، ص . 40 .

[*] - ارتكزت العقيدة الإستراتيجية الأمريكية ، لعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 20001 ، على ثلاث تحولات أساسية هي : الانتقال من : " **الردع** " إلى " **الاستباق** " ، الانتقال من : " **الاحتواء** " إلى " **التغيير** " ، والانتقال من : " **الغموض** " إلى " **القيادة** " .

3 -نشر القيم الديمقراطية في البلدان المحرومة منها ، باعتبار هذه القيم دعامة للأمن ، وغيابها مصدر أساسي للتطرف والإرهاب .

يقع ضمن المدرسة النقدية في الدراسات الأمنية ، موضوعان أساسيان هما " **الأمن الإنساني** " و " **الأمن العالمي** " . وباعتبار الإرهاب تهديدا عالميا يَطالُ الأفراد والدول ، على حد سواء ، فإن الرهانات الأمنية التي تخلقها ظاهرة الإرهاب ، تقع في قلب اهتمامات النظرية النقدية ، التي تنظر إلى الفرد كموضوع محوري في " **مقاربة الأمن الإنساني** " . والتي يمكن إبراز الفوارق بين منظورها للأمن ، والمنظور التقليدي في الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : الفوارق بين الأمن التقليدي والأمن الإنساني[1] .

نوع الأمن	الموضوع الأساسي	المسؤوليات	التهديدات المحتملة
أمن تقليدي،	الدولة	حماية الدولة	الحرب بين الدول، الأسلحة النووية. الثورة
أمن إنساني،	الانسان	حماية الفرد	الأمراض ، الفقر، العنف، الكوارث الطبيعية انتهاك حقوق الإنسان

وفي خضم هذا الجدال النظري ، ظهرت مقاربة ، أصبحت مبتذلة ، تتحدث عن الأخطار ، أو التهديدات الجديدة لأمن الدولة ، والأمن الدولي ككل ، والتي تهتم بزيادة انكشاف الدول أمنيا ، في مواجهة تهديدات جديدة ، خلقتها ديناميكيات العولمة ، وتهديدات من نمط قديم ، تغتنم الفرص التي تتيحها العولمة ، ليكون لها أثر أقوى على أمن الدولة ، وهي ما تشكل مجتمعة " **التهديدات العابرة للقومية** " ، والتي من بين أشكالها : " **العنف العابر للحدود** " " **La Violence Transnationale** "، الذي يضم شبكات الإرهاب العالمية ، وشبكات الجريمة المنظمة ، أو المافيا العالمية .

وبغض النظر عن الإشكال الذي يطرحه مفهوم الإرهاب ، يمكن استخراج المعايير التالية في تعريفه ، سواء كان مصدره أيديولوجيا أو قوميا :

---

[1] - Taylor Owen , " Des Difficultés et de l'Intérêt de Définir et Evaluer la Sécurité Humaine " , **Trois .** 2004 , p . 19 .

1 -اللجوء ، أو التهديد باللجوء إلى العنف .

2 -خلق مناخ من القلق وعدم اليقين ، مع تأثيرات المفاجأة .

3 -اختيار أهداف رمزية .

4 -البحث عن الظهور الإعلامي .

5 -متابعة هدف سياسي[1] .

إن الانشغال المفرط ، بمجال التخطيط والتطوير ، يوجد أيضا في اهتمام الإرهابيين ، وباعتبار أهم منخرطون ، أيضا ، في سباق نحو الابتكار ، فإنهم يوظِّفُون فِرَق بحث ، أو خبراء متخصصين في مجالات شتى ، لتطوير برامج في مجال التدمير . كما أن الإرهاب يستمد قوته ، من تضامن عدة شبكات عابرة للقومية تجري ، في الغالب ، تبادلا للخدمات فيما بينها[2] .

وفي هذا السياق ، يقول " **إيغور إفانوف** " ، " **Igor Ivanov** " – وزير الخارجية السابق لجمهورية روسيا الفدرالية – أن الإرهاب عبر القومي قد تطور ليصبح تحديا استراتيجيا ، والإرهابيون بمختلف نزعاتهم يقومون بتغيير مناهجهم بشكل دائم ، وكذلك تكتيكاتهم ووسائلهم ، ويجدون أهدافا جديدة[3] .

كما أن تطور نمط الحياة البشرية ، أنتج دولا ضعيفة جدا ، أمام إمكانية الاختراق التي يتميز بها الخطر الإرهابي . حيث تتميز الدول حاليا بما يلي :

1 -مجتمعات مفتوحة و مؤسسة على حرية حركة وتجمع الأفراد .

2 -تعتمد على التكنولوجيات الحديثة التي أصبحت هدفا ووسيلة مفضلتين للإرهابيين.

3 -تمتلك وسائل إعلام حرة تسمح للإرهابيين بنشر أيديولوجياتهم وكسب التأييد الشعبي .

4 -مُلزَمة بأخذ الرأي العام فيها بعين الاعتبار ، وهو ما يطرح عراقيل كثيرة على مستوى آليات مكافحة الإرهاب التي يمكن أن تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان .

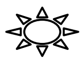
فمن خلال أحداث 11 سبتمبر 2001 ، أظهر الإرهابيون أنهم ، من خلال عمليات فردية " **ميكروسياسية** " " **Micro Politique** " ، قادرون على تحقيق نتائج " **ماكرو سياسية** " " **Macro Politique** " . وأكثر من ذلك ، فمن خلال تدويلها لاستخدام القوة وتصديرها لها ،

---

1 - Josépha Laroche , **Politique Internationale .** 02ime ed , Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence , E.J.A , Paris , 2002 , p . p . 89 , 90

2 - **Ibid .**, p . 91 .

3 - Igor Ivanov ," International Security in the Era of Globalization , **Russia in Global Affairs .** , N°. 1 , January-March 2003 , p . 12 .



أظهرت الشبكات الإرهابية عبر القومية أن الدول غير قادرة على التحكم في حدودها وأراضيها ، بل جعلت أكثر فأكثر كل معنى للإقليمية والحدود أمرا واهيا[1] . فقد كان الخطر ، التهديد الأمني ، واضحا للجميع في هجمات 11 سبتمبر 2001 ، التي أظهرت أن " **تنظيم القاعدة** " كان قادرا ، بشكل فعال ، على استخدام تكنولوجيات الاتصال الجديدة ، وكذا شبكات التمويل العالمية ، لتقوم بعمل استعراضي ، في دولة كانت ، لعدة قرون ، تعتقد أنها بعيدة بآلاف الأميال عن الخطر ، أو التهديد الخارجي لأراضيها ، وَهَزُّ أمن واستقرار مواطنيها[2] .

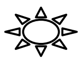
وإذا كانت" **ثورة المعلومات** " في بداياتها الأولى نقلة معرفية ، ومحددا من محددات القوة ، تسعى كل الدول إلى اكتسابها ، فإنها تعتبر حاليا – على الرغم من أهميتها – أحد أهم التحديات الأمنية التي تواجهها الدول ، بالنظر إلى إمكانية امتلاكها ، من طرف جماعات متطرفة تستعملها في غير محلها . فالتهديدات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات ، أصبحت بديلا أساسيا للتهديد الإقليمي ، فدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تمتعت ، منذ فترة غير قصيرة ، بأمن يوفره لها محيطان متسعان وجيران ضعفاء ، لا تستطيع البقاء اليوم آمنة ، لفترة طويلة ، بواسطة مجرد مراقبة مجالها الجوي والبحري والأرضي ، فقد تاهت حدودها في العالم المتسع لـــ : " **الفضاء السيبري** " (عالم الشبكات الالكترونية) ، الذي ليس له خط جبهة محدد ، وساحات المعركة فيه ، يمكن أن تكون في أي مكان تسمح به الأنظمة والشبكات بالدخول . " **فالجريمة السيبرية** " " **cybercrime** " ، " **والإرهاب السيبري** " " **cyberterrorisme** " ، و " **والحرب السيبرية** " " **cyberguerre** " ، هي من أبرز القضايا ، التي يمكن أن تهدد كل من المظاهر المدنية والعسكرية للأمن . فالشبكات الالكترونية منخرطة اليوم في العديد من النزاعات الإقليمية ، الدينية ، والإثنية . والأخطر من ذلك ، أنها مفتوحة للاستعمال العام ، بما في ذلك الشبكات الإرهابية . ففي تقرير بعنوان " **الحواسيب في خطر** " لعام 1991 الصادر عن " **مجلس البحث القومي الأمريكي** " ، جاء أن الإرهاب المستقبلي سيستخدم " **لوحة المفاتيح** " أكثر من " **استخدامه للقنبلة** "[3] .

---

[1] - Josépha Laroche , **op ., cit .** p . 93 .

[2] - Lynne Danis , " Globalization's Security Implication " , Available in the web site : **http://www.isanet.org .** visited in : 15/08/2008 .

[3] - Uri Ficher , " Information Age State Security : New Threats to Old Boundaries " , Available in the web site : **http://www.isanet.org .** visited in : 15/08/2008 .



إن مسألة بناء الشبكات عبر القومية ، من طرف الجماعات الإرهابية والمافيوية ، وكذا الحرية الكبيرة لانتقال الأشخاص ، الأموال ، الصور ، والأفكار ، تجعل من مؤسسات الأمن القومي التقليدية غير مهيأة ، بشكل ملائم ، لمواجهة التهديدات العابرة للقومية . كما يرى " **بول** " " **T.V.Paul** " ، أن معضلة الأمن الجديدة تتمركز حول " **مركزة الأمن** " ضد " **انتشار القوة** " ، وأن معضلة الأمن الجديدة هذه ، تعيد تشكيل بُنى الدولة . وأن الدولة التي لا تستطيع إدارة هذه المعضلة ، سوف تشهد أزمات أمنية بنيوية ، كما يرى " **إيرسل أيدينلي** " " **Ersel Aydinly** "[1] .

إن الحديث عن الأمن الإنساني ، باعتبار الإرهاب تهديدا للإنسان ، يعني أساسا ، الحديث عن مسألتين رئيسيتين هما : **عالمية التهديد** التي تتطلب **عالمية الاستجابة والحلول** . فالدولة لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات ، التي تمس مواطنيها واستقرارها بشكل منفرد ، لذلك أصبح الأمن مسؤولية العالم بأكمله ، بما فيه من دول ومنظمات دولية ، وشركات خاصة ومجتمع مدني ...الخ . وبالرجوع إلى الحرب الدولية على الإرهاب ، نجد أن الخلفية الفلسفية والإطار العام ، الذي قامت عليه هذه الحرب هما المسألتان الرئيسيتان للأمن الإنساني (عالمية التهديد ، وعالمية الاستجابة والحلول) ، وهو ما يؤكد أن الإرهاب خطر وتهديد عالمي ، لا يمس دولة بعينها أو نظاما معينا ، وإنما يمس الفرد والإنسان ككل . وبالتالي ، فهو يهدد كل الحضارة الإنسانية التي بناها الإنسان ، بغض النظر عن عرقه، أو انتماءه ، أو أيديولوجيته . و بناءا عليه ، فمسألة حماية هذه الحضارة ، من أي نوع من أنواع التهديدات ، هي مسألة تمس أيضا الإنسان ككل[2] .

III- إرهاب الساحل :

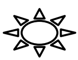
لا تمثل منطقة الساحل الافريقي في حد ذاتها ، أي بتركيبتها البشرية ، وطبيعة الإسلام الموجود فيها ، منشأً للحركات الإسلامية الراديكالية ، لكن هناك توليفة فريدة من الاتجاهات الدولية ، والظروف المحلية ، تجعل من المنطقة ساحة جاذبة للشبكات الإرهابية . ولعل أهم هذه العوامل ، أن الإسلام أصبح ، على المستوى المحلي ، وسيلة أساسية للاحتجاج ضد الأنظمة غير الديمقراطية ، في الساحل الإفريقي[3] . وترتبط المخاوف الأمنية الدولية في الساحل الإفريقي ، أساسا ، بالعديد من التقارير الاستخباراتية ، التي تقدم المنطقة على أنها ملاذ للإرهابيين ، الفارين من ضربات التحالف

---

1 - Patrick Le Bland , " Globalization and World Insecurity " , **International Studies Review . U.K** , July 2005 , p . p . 642 , 644 .

2 - Susan Villet , " L'économie de la Sécurité dans le Monde en Développement " , **Forum du Désarmement , le Nouveau Débat sur la Sécurité .** Genève , 2002 , p . 26 .

3 - إيملي هونت ، الإرهاب الإسلامي في شمال غرب إفريقيا : هل هو شوكة في عنق الولايات المتحدة الأمريكية " ، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية** . 2007 ، ص . 24 .



الدولي لمكافحة الإرهاب ، في أفغانستان والعراق . فحسب هذه التقارير ، التحق 600 مقاتل إسلامي من تنظيم القاعدة بمنطقة الساحل الإفريقي ، بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان [1] . كما قدمت "**المجموعة الدولية للازمات - I.G.G** - " للولايات المتحدة الأمريكية ، مجموعة تقارير تشير فيها إلى أن " **مالي** " ، يمكن أن تكون الدولة التي سيستقر فيها " **أسامة بن لادن** " ، بعد هربه من أفغانستان[2] .

على هذا الأساس ، تقوم المخاوف الدولية . هذه المخاوف ، التي تدعمها جغرافية وفقر دول الساحل ، جعلت المجتمع الدولي ، يدرك أن عدم التدخل العسكري ، لضبط الاستقرار سيحول المنطقة إلى " **مِحضَن للإرهاب** " " **Incubateur de Terrorisme** " ، خاصة بعد توسيع " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال - G.S.P.C** - " ، لمجال نشاطها إلى الصحراء الجزائرية ، واستغلالها للفراغ الأمني ، على مستوى الحدود مع النيجر ، مالي ، وموريتانيا ، حيث قامت باختطاف 32 سائحا أجنبيا في صيف 2003 [3]. وقد أكد الأفراد المُفرَج عنهم عن وجود علاقات بين " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " وتنظيم القاعدة [4].

هذا الإدراك الذي تؤكده ، " **سوزان رايس** " " **Susan Rice** " ، نائبة كاتب الدولة للشؤون الإفريقية ، في إدارة " **كلينتون** " " **Clinton** " ، بقولها : " **يكفي أن الحركات الإسلامية الأكثر تطرفا والأكثر عدوانية للولايات المتحدة الأمريكية تنشط أكثر فأكثر في إفريقيا الجنوبية ، السودان ، نيجيريا ، والجزائر ، لتمثل مصدرا للقلق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية** "[5] .

كما يؤكد مساعد القائد الأعلى للقوات الأمريكية في أوروبا ، الجنرال " **شارل وول** " " **Charles Wald** " ، على أن عناصر القاعدة استعملت شمال إفريقيا ، والساحل الإفريقي ، كقواعد للتراجع من أجل إعادة تنظيم نفسها ، والتحضير لهجمات ضد الغرب . فالتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق ، دفع بالحركات الإرهابية ، إلى البحث عن أماكن جديدة أكثر أمنا ،

---

[1] - Louisa Dris-Ait Hamadouch , " Les Relations Algéro - Américaines Sous le Prisme du Terrorisme " , dans : Abdennour Benantar , les Etats - Unis et le Maghreb : Regain D'Intérêt . **op ., cit .** p . 165 .

[2] - Yahia H . Zoubir , and Louisa Dris - Ait Hamadouch , " The United States and the Maghreb : Islamism , Democratization , and Strategic Interests " , **The Maghreb Review .** Vol . 31 , N° . 3 , 2006 , p . 285 .

[3] - Jeremy H . Keenan , " Security & Insecurity in North Africa " , **Review of African Political Economy .** N° . 108 . 2006 . p . 272 .

[4] - Jeremy Keenan , " The Banana Theory of Terrorism : Alternative Truths and the Collapse of the 'Second' (Saharan) Front in the War on Terror " , **Journal of Contemporary African Studies .** Vol . 25 , N° . 1 , Routledge (Taylor & Francis group) , January 2007 , p . 51 .

[5] - Chérif Dris , **op ., cit .** p . 54 .

ومن بين هذه المناطق الساحل الإفريقي ، والمغرب العربي [1] . فمنذ بداية الحرب الدولية على الإرهاب ، ومحاصرة قوات التحالف للإرهابيين في أفغانستان ، أصبح الساحل الإفريقي ، وسطا جديدا ذو جاذبية للشبكات الإرهابية النشطة ، أو النائمة* . وهو ما جعل الرسميين الأمريكيين ، في حديثهم عن المنطقة ، يؤكدون على أن : " **الساحل هو أفغانستان جديدة تبحث عنه القاعدة كملجأ آمن** "[2] .

ولطالما كان الأمر الأكثر إثارة للقلق ، بالنسبة للمجتمع الدولي ، في الساحل الإفريقي ، ليس في الحركات الإسلامية المتطرفة ذات الطابع الوطني ، وإنما في إمكانية تكتل هذه الحركات ، تحت منظمة إرهابية إقليمية ، أو انضمامها إلى تنظيم القاعدة . وبالفعل ، ساهمت الظروف الدولية ، التي تلـــت الحرب الدولية على الإرهاب ، في أفغانستان والعراق ، في قيام هذا التكتل تحت تسمية " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، التي أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة مباشرة بعد تأسيسها ، هذا التكتل الذي فرضه عاملين أساسين هما[3] :

1 -تجتمع كل من : " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " ، " **الجماعة الليبية المقاتلة** " ، " **الجماعة المغربية المقاتلة** " ، و " **الجماعة التونسية المقاتلة** " ، على إيديولوجية سلفية جهادية، كأداة أساسية للتغير السياسي ، نحو إقامة دولة إسلامية تجمع الوطن العربي ، ونظـــرا لتراجع فعالية هذه التنظيمات ، بسبب تلقيها لضربات موجعة من طرف جيوش دول المنطقة ، سارعت قياداتها إلى توحيد نشاطها تحت تنظيم ذو طابع إقليمي .

2 -أدت الحرب الأمريكية على العراق ، إلى تبني تنظيم القاعدة لفكرة إقامة الدولة الإسلامية ، انطلاقا من تفوقها ، كقوة إسلامية ، على الولايات المتحدة الأمريكية . هذا الرهان الذي أعلنه تنظيم القاعدة في العراق ، أدى بها إلى تقوية علاقاتها مع التنظيما ت الإرهابية ، النشطة في المغرب العربي ، والساحل الإفريقي ، من أجل تغذية الحرب في العراق بالمقاتلين الحاملين للفكر الجهادي .

وحاليا ، تُدرك منطقة الساحل الإفريقي ، على أنها " **جبهة جديدة** " ، في الحرب الدولية على الإرهاب ، ويرتبط هذا الإدراك ، أساسا ، بالعوامل التالية :

---

[1] - **Ibid .,** p . 54 , 55 .

* - هي شبكات إرهابية ، مثل الشبكات الإرهابية النشطة ، وهي تابعة لها في الأساس ، لكن هذه الشبكات لا تقوم بوظيفة القتال ، إنما تعمل كخلايا دعم خلفية ، تهتم بجمع الأموال ، تجنيد الشباب ... الخ .

[2] - Yahia H . Zoubir , and Louisa Dris - Ait Hamadouch , **op ., cit .** p . 284 .

[3] - نبيل بويبية ، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية** . رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات السياسية ، جامعة الدول العربية ، مصر ، 2009 ، ص . 68 .

1 – تعرف منطقة الساحل الإفريقي ، تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها ، سواء على مستوى التهريب ، خاصة السجائر التي تشكل منطقة " **كيدال** " ، بمالي الحلقة الأساسية لها

2 – ، أو المتاجرة بالبشر ، المتاجرة بالأسلحة ، و تبيض الأموال . و لكن تبقى جريمة المتاجرة بالمخدرات ، الأكثر خطرا ، و الأسرع نموا ، بحكم تحول الساحل الإفريقي ، إلى نقطة عبور للمخدرات الصلبة ، مثل : " **الهروين** " ، " **الكوكايين** " ، و " **الكراك** " ، حيث استقبلت إفريقيا الغربية سنة 2007 ، حوالي : 48 طن متري من " **الكوكايين** " ، وتؤكد التقديرات أن غرب إفريقيا ، ستتحول في المستقبل القريب ، إلى فضاء لتخزين مادة الكوكايين ، وتأسيس قاعدة لإعادة إنتاجها ، في الشكل النهائي للتسويق الاستهـــلاكي ، هذا إضافة إلى استقبال غرب إفريقيا لحوالي : 35 طن متري من " **الهروين** " لنفس السنة[1]. هذه العمليات الإجرامية ، التي تتم من أمريكا اللاتينية إلى أوربا الغربية ، ثم الساحل الإفريقي ، عبر المغرب العربي[2] . وهي الموارد التي تعتمد عليها الشبكات الإرهابية كموارد أساسية للتمويل . فقضية الاستقرار في الساحل أساسا ليست قضية جديدة ناتجة عن الإرهاب ، وإنما هي مسألة أوجدها الانتشار الواسع لتجارة المخدرات والأسلحة بكل أشكالها[3]. فحسب بعض التقارير الاستخباراتية ، تمكن تنظيم " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " من ربط علاقات جيدة ، مع كارتيلات تهريب المخدرات في أمريكيا اللاتينية ، عن طريق الشبكات الإرهابية في أوروبا [4] . بالإضافة إلى ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية ، في المنطقة بشكل مثير للانتباه ، فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 سجلت المنطقة حوالي : 126 هجوما إرهابيا[5] .

3 – تأكيد العديد من الدراسات ، خاصة الأمريكية منها ، على أن الساحل الإفريقي ، سوف يصبح مجالا خصبا لنمو وتطور " **إرهاب إفريقي** " ، خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الخاصة بتنامي التطرف الديني ، عن طريق عدد من الجماعات السلفية [6] .

---

[1] - Andre Le Sage , " Africa’s Irregular Security Threats : Challenges for U.S. Engagement " , **Strategic Forum .** N° . 255 , Institute for National Strategic Studies , National Defense University , united stats , May 2010 , p . 5 .

[2] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . ص . 15 .

[3] - Liann Kenndy-Boudali , " Examining U.S Counterterrorism Priorities and Strategy Across Africa's Sahel Region " , **RAND Corporation .** November 2009 , p . 1 .

[4] - Yonah Alexander , **op ., cit .** p . 26 .

[5] - **ibid .,** p . 21 .

[6] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . ص . 15 .

ومنه ، تأكيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، على عزمها في أقلمة نشاطها إلى كل من : الساحل ، والصحراء الكبرى ، ومواصلة استهدافها للمصالح الغربية في المنطقة . حيث يقول " **درودكال** " زعيم هذا التنظيم في إحدى تصريحاته :

" **بعون الله ، نجحنا في تطوير معركتنا من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي ، وتوسيع مجال نشاطنا إلى دول مغاربية أخرى ، والى الساحل الإفريقي . وهكذا ، ساهمنا في خلق جهاد إقليمي** "[1] .

4 – ارتفاع نسب الهجرة السرية بشكل ملفت للانتباه ، حيث تعد " **هجرة الموت** " ، أو " **هجرة اليأس** " ، أحد الحركيات الإنسانية ، المعبرة عن عدم إنتاج بيئة داخلية ، قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان . و ذلك ما يجعل الشباب ، منهم على وجه الخصوص ، يتطلعون للعيش في ظروف أفضل ، ماديا بالأساس ، و هذا ما دفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة إلى قارة " **الحلم الأخير** " ، أوروبا ، أو إلى الخليج العربي بعد ذلك[2]، حتى و إن كان على حساب فقدان حياتهم . وعلى هذا الأساس ، استفادت شبكات الجريمة المنظمة ، و الهجرة السرية ، من يأس الفقراء ، و تطلعات الطامحين ، وأنتجت جيلا جديدا من **"نازحي القوارب"**، الذين يموتون بالآلاف كل سنة ، و ينتجون ، أينما مروا ، حالات مرضية مزمنة ، من الجرائم المنظمة ، على غرار : السرقة ، التزوير ، المخدرات ... الخ[3] .

5 – قوة وكثافة الأزمات الداخلية في منطقة الساحل الإفريقي ، خاصة أزمتي " **دارفور** " ، و" **الأزمة التشادية** " ، حيث تبقى التشاد الدولة الوحيدة ، التي تعيش دائما في حالة أزمات داخلية متتالية ، خاصة بين الشمال والجنوب ، وبين مختلف الإثنيات والعرقيات . لكن ، وعلى الرغم من أهمية هذين الأزمتين ، تبقى أزمة الطوارق ، التي تمس كل من : النيجر ، مالي ، الجزائر ، موريتانيا ، والجهة الأطلسية للمغرب[4] ، الأكثر حساسية بالنظر إلى :

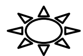
---

1 - Mathieu Guidère , " La Tentation Internationale d'AL-Qaïda Au Maghreb " , **Focus Stratégique .** N°.12 , IFRI , Décembre 2008 , p . 47 .

2 - Andre Le Sage , **op ., cit .** p . 6 .

3 - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . ص . 15 .

4 - Riadh Bouriche , " Transformations dans le Concept de Sécurité et Nouvelles Menaces Sécuritaires au Sahel " , **Horizons de la Géostratégie .** N° . 1 , Algérie , Mars 2010 , p . 18 .



- الطبيعة الحركية للطوارق ، والتي تجعلهم متواجدين في أغلب دول الساحل الإفريقي .
- ضعف العدالة التوزيعية ، في كل من : النيجر ومالي ، وهو ما أنتج العديد من الاضطرابات ، قبل وبعد الاستقلال[1] .
- التوظيف الخارجي لأزمة الطوارق ، من طرف :

أ/ دول الجوار : خاصة الدعم المالي والعسكري ، الذي يتلقاه الطوارق في المنطقة ، من طرف النظام الليبي ، إذ يذهب أحد قادة الطوارق في النيجر ، وهو " **مانو دياك** " ، زعيم " **جبهة تحرير تاموست** " **Front de Libiration de Tamouste - F.L.T -** " ، المقرب والمدعوم من النظام الليبي ، إلى حد اقتراح فكرة استقلال الطوارق ، بخلق منطقة كبيرة لهم تشمل كل من : طوارق النيجر ، مالي ، الجزائر ، التشاد[2]* .

ب/ الأطراف الخارجية : من خلال قيام عدد من الجمعيات ، الفرنسية خصوصا ، بتشجيع الحركات الطارقية ، على تبني مطالب متطرفة ، لا تتوافق مع طبيعة المجتمعات الطارقية ، ولا تخدم أولوياتها[3] .

تعززت المخاوف الدولية ، على أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي ، والصحراء الكبرى ، على إثر التحول الذي حدث ، على مستوى إستراتيجية نشاط " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال - G.S.P.C -** " ، التي أرهقتها ضربات الجيش الجزائري في الشمال ، فتوجهت جنوبا من أجل استغلال الفراغ الأمني على مستوى الحدود[4] . هذا الفراغ ، الأمني الذي أتاح لها الاستفادة من النسب العالية للجريمة المنظمة في منطقة الصحراء الكبرى ، واستعمالها كمصادر أساسية للتمويل .

IV– مستويات التهديد الإرهابي في الساحل :

---

[1] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . ص . 16 .

[2] - نبيل بويبية ، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية** . رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات السياسية ، جامعة الدول العربية ، مصر ، 2009 ، ص . 56 .

* - تقوم هذه المطالب ، بالاستناد إلى فكرة " **المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية** " ، التي أطلقتها فرنسا سنة 1956 ، من أجل جمع الطوارق في مجال واحد ، واسع النطاق ، ويتنقلون فيه بكل حرية .

[3] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** . ص . ص . 16 .

[4] - Jean-Pierre Filiu , " Al-Qaeda in the Islamic Maghreb : Algerian Challenge or Global Threat ? " , **Carnegie Papers .** N^{o} . 104 , Carnegie Endowment for International Peace , Washington, DC , October 2009 , p . 4 .

إذا كانت الجبهات الأولى للمجهودات الدولية ، في الحرب الدولية على الإرهاب ، ذات طابع دولاتي ، ومحددة الأهداف – إسقاط نظام طالبان في أفغانستان ، ونظام صدام حسين في العراق – فإن جبهة الساحل تفرض تحديات أكبر ، من حيث تعدد مصادر التهديد من : وضع اقتصادي متردي في الساحل ، والصحراء الكبرى ، انتشار كبير لكل أنواع الجريمة المنظمة ، انكشاف أمني مساعد لنشاط الشبكات الإرهابية ، ومن حيث تداخل مستويات التهديد التي تبدأ بالمغرب العربي ، وتنتهي في منطقة الصحراء الكبرى ، مرورا بالساحل كحزام جغرافي بين المنطقتين .

1- بالنسبة للجزائر :

تعتبر الجزائر أكبر الدول المغاربية ، تأثرا بالتهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ، بحكم :

1 – جوارها لثلاث دول ساحلية هي : النيجر ، مالي ، وموريتانيا .

2 – أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في المغرب العربي التي عرفت بشكل واقعي ، ملموس ، وممتد عبر الزمن ، انتشار واسع للإسلام المتطرف ، الذي احتل ، منذ نهاية الحرب الباردة، صورة العدو البديلة للعدو الشيوعي ، في توجيه السياسات الخارجية للعالم الغربي . وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية .

3 – اعتبار الجزائر منبعا أساسيا للحركات الإرهابية ، التي زعزعت الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي . ذلك أن " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال G.S.P.C** " ، اتخذت من منطقة الساحل الإفريقي ، والصحراء الكبرى ، مجالا آمنا للقيام بنشاطاتها الإرهابية ، بعيدا عن الحصار الذي فرضه عليها الجيش الجزائري ، وهو الأمر الذي أنتج تعقيدا أمنيا حادا ، في منطقة الصحراء الكبرى . وجعل العديد من المختصين يؤكدون أن هذه الجماعة هي المنبع الرئيسي للأنشطة الإرهابية في الساحل ، كما تبين الخريطة رقم 02 .

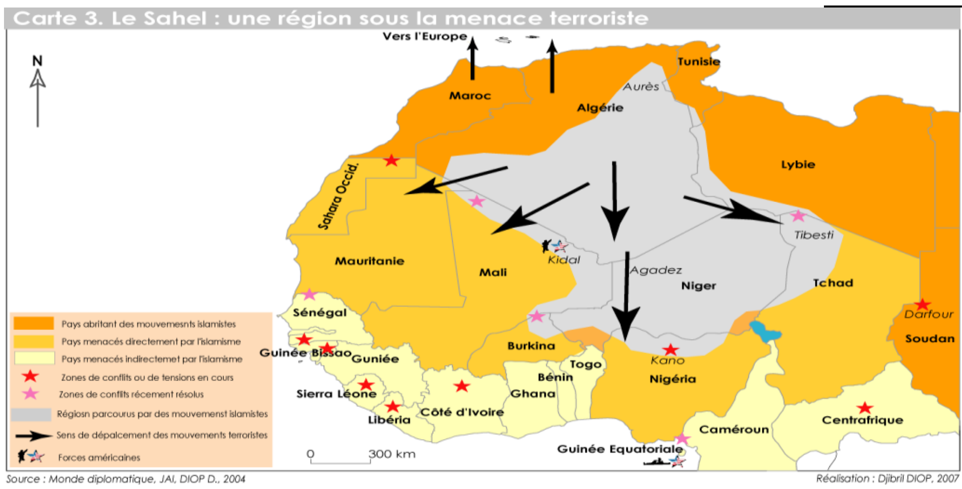
وبالنظر إلى هشاشة الحدود ، وسهولة اختراقها ، تعرف المناطق الحدودية بين هذه الدول ، والجزائر العديد من أنواع الأنشطة الغير شرعية ، علاوة على استعمال سكان هذه الدول ، الجزائر كطريق أساسي للهجرة نحو أوروبا [1] . كما أن الجزائر دولة ذات أهمية بالنسبة للدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، هذه الأهمية التي تزاوج بين المستويين " **الأمني** " ، و " **الاقتصادي**". لذلك ، يتخوف الأمريكيون من الوصول إلى حالة لا استقرار إقليمي مُضِرٍّ

---

[1] - Lawrence Cline , " Counterterrorism Strategy in the Sahel " , **Studies in Conflict & Terrorism .** Vol . 30 , N° . 10 , Routledge (Taylor & Francis group) , October 2007 , p . 889 .

بمصالحهم ، ومصالح حلفائهم الأوربيين . ذلك أن وجود جماعات إرهابية نشطة في الدول المغاربية ، وعلى حدودها ، يمثل أحد العوامل الرئيسية المهددة للمصالح الأمريكية ، وبالأخص مع إعلان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عن نيته في مهاجمة المصالح الغربية في المنطقة[1] .

الخريطة رقم 02 : الساحل ، منطقة تحت التهديد الإرهابي للجماعة السلفية للدعوة والقتال



المصدر : Djibril Diop , " L'Afrique dan le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis : de la Lutte Conter le Terrorisme a l'Exploitation des Opportunités Commerciales , les Nouveaux Paradigmes de l'Interventionnisme Américaine " , **CERIUM .** Université de Montréal , Québec , Canada , 2007 , p . 14 .

2- بالنسبة لغرب إفريقيا :

أ - نيجيريا :

هي الدولة الأكثر كثافة سكانية ، في إفريقيا بأكثر من 130 مليون نسمة ، وهي بلد ذو أكثرية إسلامية ، وعلى هذا الأساس ، تقوم المخاوف بالنسبة لهذا البلد ، من إمكانية استغلال الشبكات الإرهابية في الساحل الإفريقي ، لهذه الأكثرية الإسلامية ، من أجل تأسيس خلايا إرهابية ، على اعتبار أن نيجيريا ، تتقاسم الحدود مع دولتين ساحليتين هما : " **النيجر** " ، و " **التشاد** " ، وهو الجوار الجغرافي الذي يمكن أن تمتد عَبْرَهُ النشاطات الإرهابية نحو نيجيريا .

وترتبط المخاوف فيما يخص نيجيريا ، باحتوائها لمصادر طاقة هائلة ، حيث أنها خامس ممول للولايات المتحدة الأمريكية بالبترول[2] . والمشكل الأساسي بالنسبة لنيجيريا ، هو أن أكبر الآبار البترولية النيجيرية تتمركز في الشمال ، وتحديدا على حدودها مع النيجر ، التي تعاني أزمات أمنية حادة،

---

[1] - Rafael Ramos , " Etats-Unis / Afrique : Washington Accorde une Importance Stratégique au Continent Noir en Créant un Commandement Interarmes pour l'Afrique " , **European Strategic Intelligence and Security Center .** 2007 , p . 6 .

[2] - Chérif Dris , **op ., cit .** p . 55 .

عززها توسع نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نحو الساحل الإفريقي [1] . إضافة إلى أن نيجيريا تتميز بنظام سياسي غير مستقر ، جراء كثرة المطالب الانفصالية للعديد من الحركات[2] .

وبناءا على هذه التهديدات ، يخشى الأمريكيون ، بحدة ، من إمكانية انقطاع الإمدادات البترولية النيجيرية ، ومن تضرر استثماراتهم في المنطقة .

ب- مشروع " أنبوب الغاز العابر للصحراء " " **Trans–Sahara Gaz pipeline Project** " :

هو مشروع طاقوي جزائري – نيجيري يربط " **أبوجا** " " **Abuja** " عاصمة نيجيريا ، بميناء " **بني صاف** " " **Béni Saf** " بالجزائر ، على طول 4000 كلم ، من أجل نقل غاز " **خليج غينيا** " تجاه أوروبا . وبما أن الأنبوب يمر عبر التراب النيجيري ، فإن هناك احتمالات كبيرة لتعرض هذا المشروع ، لخطر الجماعات الإرهابية والجماعات الانفصالية . وبالفعل ، قامت الجماعة الانفصالية " **القوات التطوعية لشعب دلتا النيجر** " " **Force Volontaire du Peuple du Delta du Niger - V.F.P -** " ، بتهديد نيجيريا بقيادة " **حرب شاملة** " إذا لم تضمن أحسن توزيع لعائدات النفط ، كما هددت الشركات الأجنبية كي تغادر المنطقة . وبناءا على احتمالات التقارب بين الجماعات الانفصالية والشبكات الإرهابية ، يُنظر إلى نيجيريا على أنها الحلقة الرخوة في غرب إفريقيا[3] .

3- إمكانية انتشار عدم الاستقرار :

ويتعلق هذا المحور ، أساسا ، بالآثار التي يحتمل أن تنتج عن تواجد عناصر القاعدة في المنطقة ، على استقرار بعض الدول مثل : " **موريتانيا** " و " **السنغال** " . ففيما يخص موريتانيا ، ترتبط المخاوف بجوارها للجزائر ، المغرب ، والنيجر– الدائرة الأكثر هشاشة من الناحية الأمنية – ، هذا الجوار الذي يمكن أن يخلق محاولات لهز استقرار البلد . وتعتبر الهجمات الإرهابية في أوت 2004 ، ضد ثكنة " **شنقويتي** " " **Chinguiti** " ، والتي كلفت ح موريتانيا ياة 15 جنديا ، أحسن مثال يدعم المخاوف الأمريكية[4] . أما فيما يخص السنغال ، التي تقدر احتياطاتها البترولية بحوالي 700 مليون برميل،

---

[1] - Toby Archer , Tihomir Popovic , " The Trance-Saharan Counter Terrorism Initiative : The US War on Terrorism in North Africa " , The Finnish Institute of International Affairs , **FIIA Report .** 2007 , p . 97 .

[2] - Jeremy Keenan , " Political Destabilization in the Sahel " **Review of African Political Economy .** Vol . 31 . N° . 102 , December 2004 , p . 71 .

[3] - Chérif Dris , **op ., cit .** p . 57 .

[4] - إيملي هونت ، **مرجع سابق** . ص . 14 .

فإن المخاوف ، فيما يخص هذا البلد ، قائمة على أساس جواره لـــ : " **موريتانيا** " و " **مالي** " ، وهو ما يخلق انكشافا أمنيا ، يمهد لدخول السنغال في حالة من عدم الاستقرار ، بالنظر إلى النشاطالإرهابي على حدوده ، والذي يمكن أن ينتشر إلى كل من : " **كوت ديفوار** " " **Côte d'Ivoire** "، و " **سيراليون** " " **Serra Leone** "[1] .

لكن ، وعلى الرغم من هذا التهويل ، الذي يُعطى للتهديد الإرهابي في الساحل الافريقي ، ومنطقة الصحراء الكبرى ، فإن تقرير " **المجموعة الدولية للأزمات - I.G.G** – " لسنة 2005 ، عن الإرهاب الإسلامي في الساحل ، قلل من حدة هذا التهويل ، الذي طالما وصف الساحل الإفريقي بــ : " **أفغانستان إفريقيا** " ، من خلال تأكيده على ضرورة التفريق بين الإسلام المعتدل ، والمتطرف .

وتقليديا ، كان الإسلام السائد في المنطقة صوفيا متسامحا ، ينحصر في ثلاث اتجاها ت رئيسية هي : " **القادرية** " " **Qadiriya** " ، و " **المُريدية** " **Mouridiya** " ، و " **التيجانية** " " **Tijaniya** " . الأولى لها تاريخ قديم جدا بالمنطقة ، والثانية تتواجد بكثرة في السنغال ، والثالثة نجدها في موريتانيا ، مالي ، النيجر ، التشاد . كما تؤكد العديد من الدراسات على الطبيعة المتسامحة و " **المعتدلة** " للإسلام في دول الساحل[2] . على خلاف " **الوهابية** "* ، التي وصلت إلى الساحل متأخرة جدا ، التي تتأسس على منطق ان المشاكل والأزمات التي يتخبط فيها العالم اليوم ناتجة في الأصل عن الانحراف عن نهج السلف ، وعليه فإن نشاط هذه الحركة هو بالضرورة في محاربة كل ما لا ينتمي إلى ممارسات السلف .

وتجنبا لسوء الإدراك ، يدعوا هذا التقرير ، المهتمين بدراسة مثل هذه القضايا ، إلى التفريق بين " **السلفية العلمية** " و " **السلفية الجهادية** " ، ويحذر من خطورة " **السلفية الجهادية** " التي تنتهج العنف والتراع المسلح ، منهجا لها في التغيير ، والتي كانت وراء عدم الاستقرار في كل من : أفغانستان ، البوسنة ، الشيشان ، كشمير ، الجزائر ، والعراق حاليا . وعليه ، فإن ضُعف اختراق

- [1] Chérif Dris , **op ., cit .** p . 57 .
- [2] International Crisis Group , **op ., cit .** p . 4 .

* - الوهابية هي حركة إسلامية تجديدية ، تأسست على يد " **محمد بن عبد الوهاب** " حوالي سنة 1744 ، في السعودية حاليا ، هدفها الوحيد هو إعادة إحياء الممارسة الإسلامية الأصيلة الثابتة عن **الرسول محمد{عليه الصلاة والسلام}** ، والتي عرفت انحطاطا بسبب البدعة ، والطرقية ، التي انتشرت مع الفرق الصوفية .

" **الوهابية** " للمجتمعات الساحلو – إفريقية ، نظرا لوصولها المتأخر ، ونظرا لتجدر " **القادرية** " ، و " **المُريدية** " ، و " **التيجانية** " في ثقافة هذه المجتمعات ، يدحض فرضية وجود إرهاب إسلامي في الساحل الافريقي ، أو على الأقل ، يخفف من حِدَّة المبالغة فيه . بل ، وأكثر من ذلك ، قد ترتبط أعمال العنف ، الإرهاب ، والتخريب في الساحل الإفريقي ، بـــ " **حركات كاريزمي ة** " ، لا علاقة لها بالإسلام ، مثل " **حركة الأقدام العارية** " " **Bare Feet** "* ، المناهضة لكل ما هو غربي ، ودخيل على ثقافة المنطقة ، وحركة الجنرال " **Kara** " ، في السنغال ، التي كان لها جناح مسلح[1] .

المبحث الثالث : البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل:

تتحدد إستراتيجية الأمن القومي ، لأي بلد ، بعاملين رئيسين هما : " **التاريخ** " ، و " **الجغرافيا** " . وعلى هذا الأساس كان مبدأ " **دعم الحركات التحررية** " ، الذي اتخذته الجزائر كمبدأ قائد لسياستها الخارجية ، غداة الاستقلال ، عاملا أساسيا في دعم نضال الشعب الصحراوي من أجل التحرر ، بهدف خلق دولة صديقة تضمن " **خواءً جغرافيا** " آمنا بين الجزائر والمغرب ، بعد أن توترت بينهما العلاقات الأمنية منذ ما يعرف بـــ : " **حرب الرمال** " سنة 1963 .

هذا ، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الثورة الجزائرية ، في حد ذاتها ، في بناء معالم العقيدة الأمنية الجزائرية ، حيث أن مبدأ " **الشرعية الثورية** " ، الذي وضفته الجزائر داخليا ، في بناء النظام السياسي والعسكري ، مكنها من تفادي الدخول في حرب أهلية ، بعد الخلاف الذي حدث بين أعضاء الحكومة المؤقتة ، والمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، بعد الاستقلال مباشرة [2] . كما أهلها خارجيا لتكون زعيما روحيا للحركات التحررية في العالم ، وبحكم أن أغلب هذه الحركات التحررية كانت في إفريقيا ، استفادت الجزائر بأن كان لها دور قائد ، في معظم هذه الحركات التحررية ، وهو الأمر الذي أعطاها كامل الشرعية ، كي تتزعم الساحل الإفريقي ، ومنطقة الصحراء الكبرى .

---

* - هي حركة استقطبت إليها العديد من الشباب ، تم تأسيسها من طرف شاب فشل في شهادة البكالوريا ، هذه الحركة ترفض الأحذية والملابس الغربية ، ولا يلبس أفرادها إلا ما هو إفريقي ، كما يرفضون كل علامات الثقافة الغربية .

[1] - International Crisis Group , **op ., cit .** p . 19 .

[2] - شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير من الفتح الاسلامي الى الوقت الحاضر : ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب الاقصى (مراكش) . المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، مصر ،2003 ، ص . 361 .

جغرافيا ، يعتبر " **الموقع** " عاملا رئيسيا في أي إستراتيجية أمنية ، فكما يمكن للموقع الجغرافي أن يكون " **فاعلا أمنيا إيجابيا** " (حالة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي يضمن لها المحيطان حدودا آمنة)، يمكن له كذلك ، أن يكون عامل " **انكشاف أمني** " ، كحالة الجزائر ، التي تحتل مركز المغرب العربي بين جناحيه الشرقي والغربي ، وتتوغل في عمق الصحراء ، وما تحتويه من نزاعات ، بحكم الجـــوار الجغرافي ، وطول الحدود الصحراوية . خاصة مع النيجر ومالي ، وهما دولتان معروفتان بعدم الاستقرار المزمن[1] . وهو ما يجعل الجزائر في حالة " **انكشاف أمني** " مزمن على الجبهة الصحراوية . سواء من ناحية التهديدات الآتية من الساحل الإفريقي ، أو من ناحيةِ عدم قدرة الجزائر ، على التحكم في نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال خارج حدودها الصحراوية ، وهو الأمر الذي تصفه بعض الدراسات على أنه " **تصدير للإرهاب** "[2] .

وتزداد أهمية الجبهة الصحراوية ، بالنسبة للأمن القومي الجزائري ، بالنظر إلى أن الجزائر هي البوابة الرئيسة نحو وسط إفريقيا ، وهي كذلك نحو أوروبا . هذا بالإضافة إلى صعوبة مراقبة هذه الحدود

التي تشهد العديد من الأعمال الغير شرعية ، والمخلة بأمن واستقرار الجزائر ، سواء في بعده السياسي ، أو الاقتصادي ، أو العسكري .

تُعرف إفريقيا ، وخاصة إفريقيا الساحلو – صحراوية ، بأنها مسرح للازمات السياسية المتكررة ، والعديد من النزاعات ، إلى درجة صار يُعتقد معها أن هذه الحالة قضاء وقدر " **Fatalité** "[3] . ومع بداية بوادر ثوران بعض النزاعات ، التي ظلت كامنة لفترات معينة ، يمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي ، والصحراء الكبرى ستكون بمثابة : " **البطن الرخو للأمن القومي الجزائري*** "[1] .

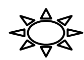
---

[1] - Djibril Diop , " L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis : de la Lutte Contre le Terrorisme À l'Exploitation des Opportunités Commerciales , les Nouveaux Paradigmes de l'Interventionnisme Américain " , **CERIUM .** Université de Montréal , Québec , Canada , 2007 , p . 14 .

[2] - Jakkie Cilliers , " L'Afrique et le Terrorisme " , **Afrique Contemporaine .** Printemps 2004 , p . 88 .

[3] - Pierre-André Wiltzer , " Vers une Paix et un Développement Durables en Afrique " , **Afrique Contemporaine .** Printemps 2004 , p . 23 .

* - هذا التعبير لـــ : أ . الدكتور أمحند برقوق ، مدير مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، وأستاذ العلوم السياسي ة في جامعة الجزائر .



وعلى هذا الأساس تصنف التهديدات والمخاطر ، الآتية من هذه المنطقة ، على أنها تهديدات خطيرة ويُسْتَشْرَفُ لها أن تكون الأخطر ، على الإطلاق ، في المستقبل القريب ، بالنظر إلى :

1 – عدم الوصول إلى حلول نهائية للازمات ، والنزاعات التي تشهدها المنطقة .

2 – صعوبة إصلاح منطقة الساحل الإفريقي ، وعدم قدرة الجزائر على تحمل أعباء هذا الإصلاح، حيث تتطلب عملية إصلاح الساحل الإفريقي ، قدرات تفوق " **مشروع مارشال** " ، الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية ، لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وضمان نفوذها بقوة على مستوى القارة[2] .

3 – اختناق النشاط الإرهابي في شمال الجزائر ، ولجوء الشبكات الإرهابية إلى الصحراء الجزائرية، والساحل الإفريقي ، حيث أدى الحصار الذي فرضه الجيش الجزائري ، على الجماعة السلفية للدعوة والقتال ، إلى تقسيم نشاطها إلى جبهتين ، تنشط الجبهة الأولى في المنطقة الصحراوية الممتدة من جنوب الجزائر إلى شمال مالي وموريتانيا ، في حين تركز نشاط الجبهة

4 – الثانية في الشمال ، وكان أساسا في ولايتي "**بومرداس** " و " **تيزي وزو** " . كما تمكنت من خلق بيئة أمنية صارمة داخل المناطق الحضرية بفضل شبكة محكمة من المخبرين[3] .

I- تحديات الأمن القومي الجزائري على الجبهة الساحلية :

I-1- أزمة الطوارق :

I-1-1- بطاقة تقنية للطوارق :

بالرغم من قدم تواجد أقليات ترقية ، في الكثير من دول الساحل الأفريقي , إلا أن التصعيد في حدة النزاعات ، بينها وبين الدول القطرية التي تنتمي إليها ، لم يتم إلا خلال مرحلة التحولات الكبرى ، التي عرفتها العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتبلور وضع دولي جديد . وهو الوضع الذي تكاد تجمع مختلف الأطروحات النظرية ، على أنه أحدث تحولا شبه جذري ، في

---

[1] - أمحند برقوق ، " الأمننة الجهوية " ، (مقال غير منشور) ، في أعمال الملتقى الوطني الأول : **الأمننة في المغرب العربي** . كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل – ، الجزائر ، 2009/04/28 .

[2] - عمار جفال ، **مرجع سابق** . ص . 8 .

[3] - إيملي هونت ، **مرجع سابق** . ص . ص . 5 – 13 .

طبيعة ومحتوى ، وحتى طرق التعاطي مع النزاعات الدولية . ففي الوقت الذي عرفت فيه النزاعات الدولية تراجعا معتبرا ، ازدادت حدة النزاعات الداخلية ، بوتيرة تنذر بحدوث عملية تفكك واسعة النطاق في أغلب دول العالم الثالث ، حيث تمثل حالة " **ما بعد النزاع** " " **Le Post-Conflit** " طورا هاما وحساسا لجميـــــــــع الفواعل[1]. خاصة في ظل طغيان العوامل : الاقتصادية ، الاجتماعية والعرقية ، على : الاعتبارات الإيديولوجية ، السياسية ، والعسكرية كأسباب حقيقية لنزاعات ما بعد الحرب الباردة[2] .

تندرج النزاعات التي أنتجتها " **المعضلة الترقية** " في بعض دول الساحل الإفريقي ، وبالأخص في : النيجر ومالي ، الذي بدأ فيها ما يعرف بـــ : " **النزاع الترقي** " " **Le Conflit Touareg** " سنة 1990 ، حيث بدأ في ماي 1990 بالنيجر ، وانتشر إلى مالي في جوان من نفس السنة[3] ، ضمن هذا الواقع الجديد ، الذي تضافرت العوامل الداخلية والخارجية على إنتاجه . وإذا كان هناك من يقلل من أهمية الأزمة الترقية ، بحكم عدم قدرتها على الانتشار ، وتواضع حجم الأقلية الترقية في دول الساحل الإفريقي[4] , فإن التهديد الأمني الناتج عن هذه الأزمة ، يكمن في إمكانية توظيفها ، من قبل أطراف خارجية لزعزعة استقرار المنطقة ، وبالأخص في ظل التهميش الذي تعانيه من الدول التي تنتمي إليها ، والذي قد يدفعها إلى التعامل مع الشبكات الإرهابية ، بغرض الحصول على المال .

كما أن الفشل في مقاربة هذه المعضلة بأساليب عقلانية وموضوعية ، سواء من طرف الدول المعنية ، أو دول الجوار ، أو المجموعة الدولية ، قد يحول المنطقة إلى بيئة مشجعة ، على بروز ظواهر أمنية شاملة ، قد تهدد استقرار منطقة الساحل الإفريقي ككل ، وبالأخص على المستوى الاقتصادي ،حيث لا تستطيع معظم دول الساحل الإفريقي هيكلة الطوارق* ، ضمن برامجها الاقتصادية بحكم أنهم في

---

[1] - Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest , " Group Regionale de Travaille sur le DDR , Post-Conflit et Développement en Afrique de l'Ouest " , **Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest .** Praia , Cap Vert , de 28 Féverie au 1er Mars 2007 , p . 2 .

[2] - حسين بوقارة ، " مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي " ، في : أعمال الملتقى الوطني الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الإفريقي ، **مرجع سابق** . ص . 1 .

[3] - Modibo Keita , " La Résolution du Conflit Touareg au Mali et au Niger " , **Chaire Raoul – Dandurand .** N° . 10 , Groupe de Recherche sur les Interventions de Paix dans les Conflits Intra-Etatiques (GRIPCI) , Chaire Raoul -Dandurand en Etudes Stratégiques et Diplomatiques , Montréal , Canada , Juillet 2002 , p . 4 .

[4] - عمار جفال ، **مرجع سابق** . ص . 5 .

* - تنطق كلمة " **الطوارق** " في : الجزائر ، ليبيا ، مالي ، والنيجر ، بالشكل التالي : " **التوارڤ** " ، وذلك نسبة إلى الكلمة الفرنسية " **Touareg** " . وعليه فإن استعمال المصطلحين ، في هذه الدراسة ، يشير إلى نفس المعنى .



الغالب بدو رحل ، يعتمدون على التجارة في منطقة الصحراء الكبرى ، ويتاجرون في : التمور ، العطور ، التوابل ، والعبيد ، كما أنهم يعتمدون على ما يسمى بـــ : " **الاقتصاد البدوي** " " **Economies Nomades** "[1] ، وهو الأمر الذي يجعلهم ، في الغالب ، تحت رحمة الظروف الطبيعية الصعبة ، التـــيتميزها حالات الجفاف المستمرة . وعلى هذا الأساس ، تتعرض هذه الأقلية الترقية ، في غالب الأوقات ، إلى تهديد أمنها ألغذائي " **L'Insécurité Alimentaire** " . كما قد يكون لهذه الظواهر الأمنية امتدادات إقليمية ، نحو دول المغرب العربي ، وكذلك نحو منطقة الصحراء الكبرى ، بحكم الجوار الجغرافي أولا ، وتواجد الطوارق في كل من : الجزائر ، ليبيا ، النيجر ، مالي ، وبوركينافاسو ، ثانيا[2] .

يحتل الطوارق رقعة صحراوية شاسعة ، ورغم صعوبة تحديد الإقليم التارقي ، بحكم عدم استقرار الطوارق في حد ذاتهم ، بالنظر إلى طبيعته م البدوية ، إلا أن التحديدات الهلامية للرقعة الجغرافية التي يحتلها الطوارق ، تشير إلى أنهم ينتشرون من : جبال " **الأهقار** " و " **جانت** " في الشمال، إلى غاية " **دلتا نهر النيجر** " ، في كل من بوركينافاسو ، والنيجر جنوبا ، ومن الحدود الليبية – النيجيرية شرقا ، إلى غاية ضفاف " **نهر السنغال** " غربا[3] ، كما توضح ذلك الخريطة رقم 03. وعلى الرغم من عدم دقة الإحصائيات المتعلقة بعدد الطوارق * ، إلا أن العديد من المصادر ، تشير إلى أن عددهم يتراوح بين : 1 مليون ، و1.5 مليون نسمة . حيث يقيم نصف هذا العدد في النيجر** ، أما البقية فيوجد منها حوالي : 400000 نسمة بمالي ، حوالي : 50 ألف نسمة بليبيا ، حوالي : 35000 نسمة ببوركينافاسو ، و حوالي : 25000 ألف نسمة بالجزائر[1] .

---

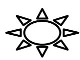
1 - Philippe Hugon , " Nouveaux Défis Economiques et Financiers en Afrique Subsaharienne " , **Revue Internationale et Stratégique .** N° . 46 , Eté 2002 , p . 113 .

2 - André Bourgeot , " Une Rupture de Couple Ecologie-Economie : La Crise de Pastoralisme Touareg " , Disponible sue le Site Web : **http://www. horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/pleins_textes_6/colloques2/40834.pdf .**

3 - حسين بوقارة ، **مرجع سابق** . ص . 2 .

* - حيث هناك تضارب ، وفوارق كبيرة في الأرقام المقدمة ، فنجد على سبيل المثال أن عددهم هو : 4.7 مليون نسمة ، وموزعين كالتالي : 2.7 مليون نسمة في النيجر ، 1.4 مليون نسمة في مالي ، 750 ألف نسمة في الجزائر ، 120 ألف نسمة في بوركينافاسو ، و 370 ألف نسمة في مالي . انظر : نبيل بويبية ، مرجع سابق . ص . 19 .

** - هناك دراسات أخرى ، تقول أن غالبية الأقلية التارقية تتواجد في مالي ، وتقول أن مالي تستحوذ على : 85% من الطوارق ، وأنهم يمثلون 10% من سكان مالي . انظر :



الخريطة رقم 02 : تمركز الطوارق – Localisation des Touaregs



المصدر :

Groupe Internationales de Travaille pure les Peuples Autochtones , " Touaregs " , **Groupe Internationales de Travaille pure les Peuples Autochtones .** France , 2007 , p . 1 .

على خلاف الأقليات ، تتميز الأقلية الترقية بتنظيم محكم ، يضمن تسيير شؤونها الداخلية ، دون حاجة إلى الدولة – الأمة التي تتواجد بها ، هذا التنظيم كالتالي :

أ/ التنظيم الاجتماعي :

يعتمد التنظيم الاجتماعي على " **القبيلة** " ، أو " **العرش** " ، ومن أهم الشخصيات في المجتمع التارقي ، كبار السن الذين يعتبر مجلسهم بمثابة المحكمة العامة ، ويسمى بـــ : " **إمغار** " ، ويترأس هذا المجلس شيخ القبيلة الذي يعرف بـــ : " **إمنوكال** " ، وهو الذي ينطق بالحكم الذي يقرره المجلس ، ويطبق هذا الحكم بشكل تلقائي وعفوي ، ودون الرجوع إلى مؤسسات الدولة . وتتمثل باقي الشرائح المجتمعية التارقية كالتالي :

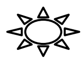
*– " **إيماجيغن** " " **Imajighane** " : وهم السادة داخل المجتمع .

*– " **إينيسليمن** " " **Inislimane** " : وهم الطبقة المهتمة بالتعلم والتعليم والدين .

*– " **إيمغاد** " " **Imghad** " : وهم الطبقة الغارمة .

Groupe Internationales de Travaille pure les Peuples Autochtones , **op ., cit .** p . 1 .

[1] - حسين بوقارة ، **مرجع سابق** . ص . 2 .



*– " **إينادان** " " **Inadane** " : وهم الصناع التقليديون[1] .

*– " **بلاس** " أو " **بزوس** " : وهم الأرقاء المحررون[2] .

*– " **إيكلان** " " **Iklane** " : العبيد من أصل أسود ، منشقون من " **تاكوالت** " " **Takwalt** "[3] .

ب/ التنظيم الاقتصادي :

يعتمد المجتمع التارقي ، بحكم طبيعته وجغرافية المنطقة ، على " **الرعي** " كنشاط اقتصادي رئيسي ، وهو النشاط الذي يشجع على التنقل ، أكثر منه على التمدن ، إضافة إلى ممارسة التجارة عن طريق تبادل المنتجات ، التي تختلف من منطقة إلى أخرى . وهو الأمر الذي يجعل من الحديث عن تنظيم اقتصادي ، للمجتمع التارقي أمرا تشوبه بعض الصعوبة . إلا أن المجتمع التارقي لا يخلوا من بعض المظاهر المجتمعية ، ذات الأبعاد الاقتصادية ، وهي تجليات يومية لا يسعنا الحديث عنها بكل تفاصيلها .

ج/ التنظيم السياسي :

لم يكن للطوارق ، على مدى التاريخ ، نظام سياسي ، و لم تقم لهم دولة متعارف عليها ، إلا أنهم جعلوا لأنفسهم نظاما سياسيا ، تعارفوا عليه واحترموه ، ويدافعون عن ديمومته بالقوة ، عن طريق حروب محلية ، تقوم عند مخالفته ، وتنتهي عند الرجوع إليه [4] . ويتم عادة تنظيم مختلف القبائل الترقية ، في إطار ميكانيزمات ، أو مؤسسات هلامية ، دأبت العديد من الكتابات المهتمة بالموضوع ، على تسميتها بـــ : " **الكونفدراليات** " " **Confédérations** " ، ووفقا لهذا التصور فإن مجتمع الطوارق ينقسم إلى خمس كونفدراليات أساسية وهي[5] :

*– **كونفدرالية " كل[*] أهقار " " Kel Ahaggar "** : بالجزائر ، وتظم كل من : قبائل " **كل ريلا** " " **Kel Rela** " ، " **تاجيهي ملال** " " **Tadjehe Mellel** " ، " **تايتوك** " " **Taytouk** "[**] ، و " **إيمراد** " .

---

[1] - Issyad Ag Kato , " Les Ressources Culturelles de Peuple Touareg Face aux Défis de Développement " , **Organisation Touaregue Vie et Développement .** Niger , Novembre 2003 , p . 1 .

[2] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 19 .

[3] - Issyad Ag Kato , **op ., cit .** p . 1 .

[4] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . ص . 20 ، 21 .

[5] - حسين بوقارة ، **مرجع سابق** . ص . ص . 3 ، 4 .

*- **كونفدرالية " كل أجير " " Kel Ajjer "** : بالجزائر وليبيا ، وتظم كل من : قبائل : " **إمانن** " " **Imenan** " ، " **أوراغن** " " **Oraghen** " ، " **إمنغاستن** " " **Imanghasten** " ، " **إدنانارن** " " **Idnanaren** " ، " **إيفوراس الشمال** " " **Ivoras du nord** " .

*- **كونفدرالية " كل إير " " Kel Air "** : بالنيجر ، وتظم كل من : قبائل : " **كل فرونان** " " **Kel Ferounane** " ، " **كل فدك** " " **Kel Fedk** " ، " **إغدالن** " " **Igdalan** " .

*- **كونفدرالية " كل أدرار " " Kel Adrar "** : بمالي ، وتضم بعض قبائل كونفدرالية " **إيولمندن** ".

*- **كونفدرالية " إيولمندن " " Ioulliminden "** : التوارق الماليين - النيجيريين ، وتظم كل من : قبائل : " **كل دينيك** " " **Kel Dinnik** " ، " **كل غرس** " " **Kel Garess** " ، " **توارف النهر** " " **Touareg du Fleuve** " .

I-1-2- التحديات الأمنية لأزمة الطوارق :

لا تعتبر الأقلية الترقية ، المتواجدة في جنوب الجزائر تحديا أمنيا لها ، بحكم أن النوايا الانفصالية غير مطروحة لدى " **عُقَّال** " (قادة القبائل) طوارق الجزائر[1] ، لكن تبقى هذه الأزمة من بين أقدم و أعقد التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر ، على مستوى الجبهة الساحلية ، بحكم اندلاع الأزمة في شمال مالي سنة 1990 ، وتحديدا في : " **كيدال** " " **Kidal** " ، " **جاو** " " **Gao** " ، و " **طومبوكتو** " " **Tombouctou** " ، ودخول المنطقة في حالة مزمنة من اللاإستقرار[2] .

تتمثل التحديات الأمنية للأزمة التارقية بالنسبة للجزائر ، في ذلك التهميش الذي يعيشه كل من " **طوارق مالي** " ، و " **طوارق النيجر** " ، حيث أن تزايد التهميش السياسي والاقتصادي ،لهذه الأقلية ، من طرف نظام " **طراوري** " " **Traoré** " ، والذي أبقى عليه لاحقا خلفه " **كوناري** " " **Konaré** " ، في مالي ، أدى بكل القبائل الترقية إلى الثورة سنة 1990 ، وتشجيع الانقلاب وانتخاب حكومة جديدة سنة 1992 . وفي الواقع تعود بداية هذه الأزمة ، إلى قوة التهميش السياسي والاقتصادي ، وازدياد التنافس على المعادن الثمينة ، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام عصيان في شمال

---

* - تعني كلمة " **كل** " " **Kel** " ، في اللغة الترقية " **تماشاق** " " **Tamatcheq** " ، التي تكتب ، على غرار العربية ، من اليمين إلى اليسار ، بحروف تسمى " **التيفيناغ** " " **Tifinagh** " ، تعني : " **بنو فلان** " ، أو " **آل فلان** " .

** - هناك دراسات أخرى ، تصنف " **تايتوك** " " **Taytouk** " ، و " **كل غرس** " " **Kel Garess** " على أنهما كونفدراليات .

[1] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 54 .

[2] - Demante Marie-Jo , " Crise , développement Local et Décentralisation dans la Région de Gao (Mali) " , **Afrique Contemporaine .** N° . 215 , 2005 , p . 197 .

النيجر ، من طرف الطوارق ضد السلطة المركزية سنة 1990 ،سرعان ما انتقل هذا العصيـــان إلى مالي ، وهو ما يعرف بـــ : " **الثورة ، أو العصيان التارقي** " " **Tuareg Rebellion** "[1] .

لا يتمثل التحدي الأمني بالنسبة للجزائر ، في وجود أقلية ترقية ، في حد ذاتها ، على حدودها الصحراوية ، وإنما في عدم وصول كل من : حكومتي مالي والنيجر ، إلى إيجاد أرضية نهائية ، تضمن علاقات مستقرة ، وسلمية مع الطوارق ، في ظل صعوبة الوصول إلى حل نهائي للأزمة الترقية ، بالنظر إلى طبيعة هذه الأقلية ، التي يثبت التاريخ أن نمط حياتها غير قابل للتغير ، بل غير مطروح للنقاش نهائيا .

وعلى هذا الأساس ، تقوم المخاوف الأمنية الجزائرية من الأزمة الترقية على حدودها ، حيث أن نزاعاتها مع السلطة المركزية ، لا تخمد إلا لفترات وجيزة ، وسرعان ما تظهر مجددا بسبب ظروف مستجدة ، أو قضايا عالقة . حيث أدت مضاعفات الأزمة الغذائية الأخيرة في النيجر سنة 2005 ، إلى إعلان الرئيس النيجيري " **محمدو ثونجا** " " **Mohamado Tandja** " ، إلى إعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر بتاريخ : 24 أوت 2007 ، بسبب عودة " **الثورة ، أو العصيان التارقي** " " **Tuareg Rebellion** " ، إلى شمال النيجر ، من خلال مطالبة " **الحركة النيجيرية من أجل العدالة** " " **Mouvement des Nigériens pou la Justice** " ، بتقسيم عادل للثروات مع الشعب التارقي ، وبقية الإثنيات والعرقيات[2] .

إن تواجد مثل هذه الأزمات على الحدود الصحراوية للجزائر ، في ظل العلاقات التي تربط الأقليات الترقية ، في كل منطقة الصحراء الكبرى ، وعزوف الحكومات المركزية عن التدخل ، في حالة اللازمات الغذائية التي تمس الأقلية الترقية ، حيث امتنعت الحكومة النيجيرية عن السماع ، لنداءات المساعدة التي أبلغها إياها الطوارق في شمال النيجر [3] ، جعل السلطات الجزائرية في حالة قلق دائم ، على أمنها الإقليمي في الجبهة الساحلية ، هذه المخاوف الأمنية التي يمكن حصرها في المستويات التالية :

المستوى الأول : إمكانية انتقال المطالب الانفصالية إلى طوارق الجزائر :

على الرغم من أن الجزائر لم تشهد أي تهديد أمني ، من طرف الأقلية الترقية في الصحراء الجزائرية ، حتى في أوج مراحل الأزمة الأمنية ، إلا أن إمكانيات وصول العلاقات بين طوارق الجزائر ،

---

1 - David Gutelius , " Islam in Northern Mali and the War on Terror " , **Journal of Contemporary African Studies .** Routledge (Taylor & Francis Group) , Vol . 25 , N° . 1 , January 2007 , p . 61 .

2 - Jodelle Teshome Durix , **Les Débats autour de la Crise Alimentaire de Niger en 2005 : Quelles Enjeux Révèlent Ils pour les Acteurs Humanitaires au Niger ? .** Mémoire de Master , Options : Coopération Internationale , Action Humanitaire et Politique de Développement , Université Paris I Sorbonne , France , Novembre 2007 , p . 5 .

3 - Ferdaous Bouhlel-Hardy , Yvan Guichaoua , et Abdoulaye Tamboura , " Crises touarègues au Niger et au Mali " , **Programme Afrique subsaharienne .** IFRI , France , Janvier 2008 , p . 2 .

الحكومة المركزية إلى مرحلة التوتر أو الانسداد ، لأي سبب من الأسباب ، قد يؤدي ، كما أدى في الجارتين مالي والنيجر ، إلى ازدياد روح العداء تجاه السلطة المركزية ، بسبب قوة الإحساس بالتهميش . وعلى هذا الأساس ، تتأسس المخاوف الجزائرية في هذا المستوى ، من إمكانية ظهور حركات مسلحة ، ذات مطالب انفصالية ، بين طوارق الجزائر .

المستوى الثاني : إمكانية التحالف بين : الحركات الترقية المسلحة والشبكات الإرهابية:

ترتبط المخاوف على هذا المستوى ، بالحركات التارقية المسلحة ، في مالي والنيجر على الخصوص ، التي لم تتوصل إلى أرضية ترضي مطالبها مع سلطاتها المركزية ، حيث لازالت النزاعات المسلحة ، تقوم من فترة إلى أخرى ، على الرغم من اتفاقيات السلام ، الموقعة بين طوارق النيجر والحكومة النيجيرية* ، ولا تزال هذه النزاعات تنتج حالات لا إنسانية ، دافعة إلى الهجرة ، فمنذ بداية النزاع الأخير ، بين الطوارق والسلطة المركزية في النيجر ، سنة 2007 ، هجر حوالي : 11000 ألف ترقي مواقعهم الأصلية ، نحو المنطقة الجبلية في شمال " **أغادز** " " **Agadez** " ، و لم يرجعوا إلى مواطنهم الأصلية ، إلا مع بداية فتور النزاع سنة 2009[1] .

بالإضافة إلى استمرار هذه الحالة من النزاعات ، استغلت الحكومات المحلية ، نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لصالحها ، حيث لجأت الحكومة المالية ، إلى اتهام القبائل الترقية المتمردة بالنشاط الإرهابي ، بل لطالما صورت ، للمجموعة الدولية ، الحركات الترقية المسلحة ، المطالبة بحقوقها على أنها هجومات إرهابية ، وهو الأمر الذي استاء منه كثيرا الثوار الطوارق ، حيث صرح " **إبراهيم باهانغا** " قائلا : " **إننا لسنا من القاعدة ولا نتعاطف معها ، لأننا أصحاب قضية ، والحكومة الجزائرية تدرك ذلك تماما ، وقد اتفقنا معها على تعقب أي جماعة للقاعدة في منطقتنا ، وأننا لن نسمح باستغلال منطقتنا في أعمال إرهابية** "[2] .

وعلى هذا الأساس ، ترتكز المخاوف الجزائرية على أمنها الإقليمي ، في جبهته الساحلية ، من إمكانيات التدخل الأجنبي ، وبالأخص الأمريكي ، سواء كان هذا التدخل عسكريا بذرائع إنسانية

---

* - هناك ثلاثة اتفاقيات هي : " **اتفاق السلام** " ، الموقع في : 24 أفريل 1995 ، " **بروتوكول الجزائر** " ، الموقع في : 28 نوفمبر 1997 ، و " **اتفاق السلام** " ، الموقع في : " **نجامينا** " " **N'djamena** " ، بتاريخ : 21 أفريل 1998 .

[1] - Internal Displacement Monitoring Centre , " Niger: L'Accalmie dans le Conflit Favorise les Retours dans le Nord " , **Internal Displacement Monitoring Centre .** Geneva, Switzerland , Septembre 2009 , p . 1 .

[2] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 60 .



، أو بحجة مكافحة الإرهاب ، لأن تصنيف أقلية الطوارق على أنها تنظيم إرهابي ، يعني بالضرورة ، تواجدا عسكريا أجنبيا في الصحراء الجزائرية ، بحجة مكافحة الإرهاب ، بالنظر إلى سهولة اختراق الطوارق للحدود الجزائرية ، وبمساعدة الدولة في بعض الأحيان[1] ، وبحكم أن الجزائر طرف في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب[2] .

ومما زاد في تعقد قضية إمكانيات التحالف بين الطوارق المسلحين ، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، إقدام طوارق مسلحين ، على إطلاق النار على طائرة شحن أمريكية ، كانت تقدم بعض التمويلات للجيش المالي* ، وهي القضية التي أكدها زعيم الثوار الطوارق " **إبراهيم باهانغا** " حين قال : " **استغربنا بشدة تدخل الأمريكيين ، كنت أعتقد أنهم يعرفون عدالة قضيتنا ، لأننا شرحنا لهم ذلك مئات المرات ... لا نعادي أحدا في العالم ، نطالب فقط بأن يعرف الآخرون عدالة قضيتنا** "[3] .

المستوى الثالث : أزمة الدولة :

تتقاسم الدول الإفريقية خاصية فشلها في بناء " **الدولة – الأمة** " " **Nation-States** " بعد الاستقلال[4] ، حيث كافحت لفترات طويلة من أجل الاستقلال ، لكنها اختارت بعد نيلها للاستقلال ، توجهات مركزية ، إما أنظمة عسكرية أو شمولية ، وهو ما أنتج في الأخير ثقافة سياسية قائمة على أساس " الإثنيات " ، وتتميز بالتسلط في الحكم . وبدل أن تستغل هذه الدول ثرواتها في عمليات تنموية كبرى ، سيطرت هذه الإثنيات الحاكمة على الدولة وثرواتها . وعلى هذا الأساس ، تتواجد في إفريقيا الكثير من الدول ، الغير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للأفراد ، وفي مقدمتها " **خدمة الأمن** " ، التي تلاشت معالمها ، مع قوة النشاط الإرهابي العابر للحدود ، الجريمة العابرة للحـــــدود ، نتشار الأسلحة الخفيفة ، بالأخص في موريتانيا التي تفيد الإحصائيات عنها أن :

---

[1] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[2] - Maxime Ait Kaki , " Lunes de Miel Algero-Américaines " , **Politique Etrangère .** 2006 , p . 165 .

* - يتلقى النظام المالي الكثير من المساعدات من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أنها اتخذت من النظام المالي ، حليفا لها على حساب الطوارق .

[3] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 61 .

[4] - Jo-Ansie Van Wyk , " Political Leaders in Africa : Presidents , Patrons or Profiteers ? " , **Occasional Paper Series .** Vol . 2 , N° . 1 , African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (A.C.C.O.R.D) , Durban , South Africa , 2007 , p . 7 .

70000 قطعة من السلاح موجودة لدى المواطنين المدنيين [1] ، التوزيع الغير عادل للثروات ، الاتجار في البشر والمخدرات... الخ[2] . هذه الدول تُعرف ، حاليا ، في أدبيات العلاقا ت الدولية بـــ : " **الدول الفاشلة** " " **Failed/Fragile State** " ، والتي تحتل " **أولوية عالية** " " **High-Priority** " ، في الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة[3] .

وتعتبر أزمة الدولة نتيجة حتمية للعديد من التراكمات التي أنتجتها عوامل مثل : سيطرة النظام القبلي ، التقسيم إلى إفريقيا بيضاء ، وإفريقيا سوداء ، العامل الاستعماري الذي قسم الإثنيات ، بشكل تعسفي على مناطق مختلفة . بالإضافة إلى فشل الدول المستقلة ، في تطوير دول مُؤَسَّسة على العدالة في الحقوق والواجبات ، وضمان الأمن للجميع [4].

تتمثل المخاوف الأمنية الجزائرية على هذا المستوى ، في أن منطقة الطوارق ، كما تبينها الخريطة رقم 02 ، محاطة بـــ : " **حزام من الأزمات** " المعبرة عن فشل الدول ، في حفظ الأمن والاستقرار ، وبالتالي تعيش الأقلية الترقية في منطقة الصحراء الكبرى ، بين تهديدين حادين ، فبالإضافة إلى تهميشها من طرف الحكومات المركزية لدولها ، يحيط بها مناخ متوتر وغير مستقر .هذه الأجواء التي تستغلها منظمات الجريمة المنظمة على مستوى نشاط تهريب الأسلحة ، حيث تفيد بعض التقارير أن حوالي : 80% من الأسلحة والذخيرة الحية ، التي تستعملها الشبكات الإرهابية ، النشطة على مستوى الحدود الصحراوية للجزائر ، قادمة من مناطق النزاعات المسلحة ، في غرب ووسط إفريقيا [5] ، هذه النزاعات التي تعززها الأزمات الغذائية المنتشرة بشكل رهيب ، كما تبين ذلك الخريطة التالية :

---

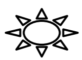
[1] - Stéphanie Pézard , Anne-Kathrin Glatz , " Armes Légères et Sécurité en Mauritanie " , **Small Arms Survey .** Occasional Paper , N° . 24 , Suisse , 2010 , p . 25 .

[2] - Kehinde A. Bolaji , " Preventing Terrorism in West Africa : Good Governance or Collective Security ? " , Journal of Sustainable Development in Africa . Vol . 12 , No . 1 , 2010 , p . 207 .

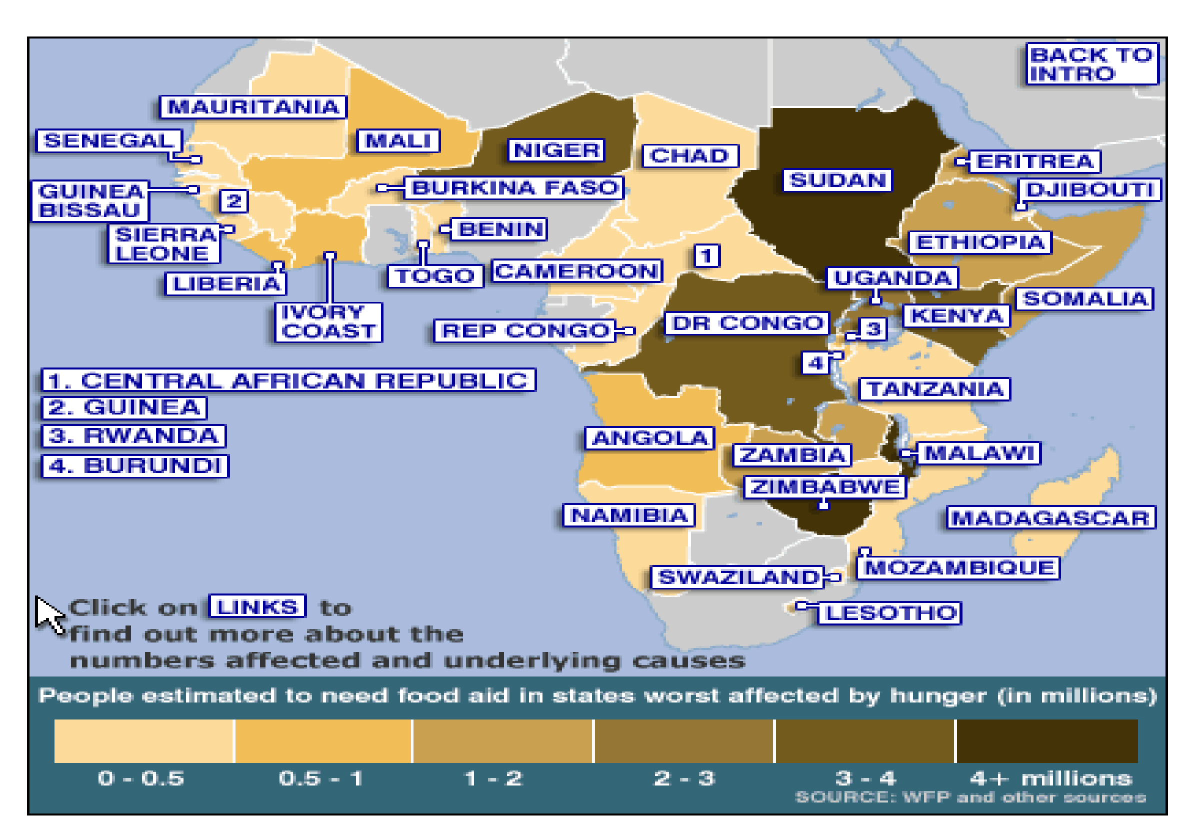
[3] - Liana Sun Wyler , " Weak and Failing States : Evolving Security Threats and U.S. Policy " , **CRS Report for Congress .** Order Code RL34253 , Congressional Research Service , August 28, 2008 , p . 1 .

[4] - Riadh Bouriche , **op ., cit .** p . 18 .

[5] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 61 .



الخريطة رقم 03 : الأزمات الغذائية في إفريقيا.



المصدر : **http://www. News.bbc.co.uk/1/shared/spl/hi/Africa/05/crisis_map/html**

I-2- النشاط الإرهابي :

بداية يجب الاعتراف بأن الشبكات الإرهابية ، نجت إلى حد بعيد في تحقيق انسجام وتكامل ، وتبادل للخدمات في المغرب العربي ، وهو الأمر الذي كان من المفروض ، أن يتم عن طريق اتحاد المغرب العربي ، الذي مازال ، إلى حد اليوم ، غائبا كوحدة سياسية ، أو اقتصادية ، أو عسكرية .

وعلى هذا الأساس ، تمتلك كل دولة خصائصها الذاتية التي تشكل كيانها ، وتقدم خطابات مختلفة ، تنافسية ، ومتناقضة في علاقاتها مع المجموعة الدولية ، فلطالما استفاد النظام التونسي ، على سبيل المثال ، في سنوات التسعينيات ، من توظيف مسألة " **الخطر الإسلامي** " في الجزائر ، لتقوية علاقاته مع

الولايات المتحدة الأمريكية ، واستطاع أن يبرر سياسة عدم التهاو ن ، التي اتبعها في تقويض المعارضة الإسلامية[1] . وعليه ، لا تدرك المجموعة الدولية المغرب العربي كوحدة كاملة ، ولكن عندما تريد التعامل مع المنطقة ، تتعامل مع كل دولة منفردة [2] . وهو الأمر الذي طبع ، في الأخير ، التعامل مع قضية الإرهاب في المغرب العربي ، على أنها قضية جزائرية .

لقد أدت هذه القدرة الكبيرة على التنسيق ، بين الشبكات الإرهابية ، إلى تحول منطقة المغرب العربي ، الساحل الإفريقي ، ومنطقة الصحراء الكبرى ، إلى فضاء للمواجهة بين الجماعات الإرهابية ، وجميع الفواعل المحلية ، الإقليمية ، والدولية . وعلى هذا الأساس ، تصنف المجهودات الدولية في مكافحة الإرهاب في المنطقة ، ضمن ما تسمية بعض الأدبيات ، خاصة منها الأمريكية ، " **الجبهة الأخيرة** " " **Dernier Front** " للحرب الدولية على الإرهاب[3] .

يعتبر تطور الإسلام المتطرف ، تحديا رئيسيا بالنسبة للنظام السياسي الجزائري ، منذ منتصف السبعينيات ، " . فقد بدأت أول المواجهات بين الإسلاميين ، والسلطة في الجزائر ، مع قيام " **الحركة الإسلامية الجزائرية** " " **Mouvement islamique algérien - m.i.a -** " ، بتنظيم احتجاجات ضد سياسات الحزب الواحد . والتي بدأتها بهجمات ضد مراكز الشرطة ، هذه الاحتجاجات التي انتهت إلى ما يعرف بـــ : " **أحداث أكتوبر 1988** " ، التي راح ضحيتها أكثر من : 500 مواطن ، ووجدت السلطات الجزائرية عقب هذه الأحداث ، نفسها مجبرة على الدخول في عمليات إصلاح سياسي ، وجدت من خلالها " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " " **Islamic Salvation Front - f.i.s -** " طريقا إلى السلطة[4] .

I-2-1- من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي :

تعتبر " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " " **Le Groupe Salafiste pour la Prédation et le Combat - G.S.P.C -** " ، سليلا لــ : " **الجماعة الإسلامية المسلحة** " "

---

[1] - جيفري أزارفا ، " ردة على الإصلاح : مصر وتونس " ، **شؤون أوسطية** . ع . 2 ، 2007 ، ص . 9 .

[2] - Yahia H . Zoubir , " La Politique Etrangère Américaine au Maghreb : Constances et Adaptation " , **Journal d'Etude des Relations Internationales au Moyen-Orient .** Vol. 1 , N°. 1 , Juillet 2006 , p . 117 .

[3] - Rachid Oufkir , **Redéploiement Militaire Américain : L'Afrique du Nord Après le 11 Septembre 2001 .** Mémoire de Master II , Institut de Etudes Européennes , 2006 , p . 16 .

[4] - Carlos Echeverría Jesús , " Radical Islam in the Maghreb " , **Centre for Analysis and Prospective of the Guardia Civil .** Madrid , Spain , Spring 2004 , p . 1 .



" **Groupe Islamique Armé - G.I.A -** " ، التي قادت تمردا دمويا ضد الجيش الجزائري ، استعملت فيه جميع الوسائل ، وكان استهدافها للمدنيين ، كوسيلة ضغط على السلطة من أجل التراجع عن قرار إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992 ، من أبشع الوسائل التي استعملتها ، في سبيل التأسيس لدولة إسلامية[1] . وقد أسسها مجموعة ممن كانوا غير راضين على " **المنهج التكفيري** " ، الذي انتهجته " **الجماعة الإسلامية المسلحة** " ، وإستراتيجية استهداف المدنيين [2] ، وكان على رأسهم " **حسان حطاب** "[*] . الذي استطاع أن يضم تحت إمارته ، العديد من التنظيمات الإرهابية ، هذا التنظيم الجديد ، الذي اتخذ من غابات ، وجبال منطقة القبائل ، وبالذات جبل " **سيدي علي بوناب** " ، مركزا أساسيا لنشاطه ، واختص في مهاجمة قوات الجيش والأمن الجزائري[3] .

دون الإطالة في كرونولوجيا التطورات السلطوية الداخلية ، التي مرت بها " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " ، نشير إلى أن هذه الجماعة ، شهدت الكثير من الهزات الداخلية ، من خلال صراع الزعامة الذي شهدته بين أعضائها . إضافة إلى إتباع الجيش الجزائري ، لما يعرف بـــ : " **إستراتيجية ضرب الرؤوس** " ، عن طريق قتل زعماءه ، و تفكيك شبكات الدعم ، حيث قامت السلطات الجزائرية ، في الفترة 2001 – 2004 ، باعتقال 230 شخصا ، لم يكونوا محل متابعة قضائية[4] .

ويمكن القول أن النشاط الإرهابي في الجزائر ، لم يأخذ طابعا إقليميا ، إلا مع تولي " **عبد المالك دروكدال** "[**] المعروف بـــ : " **أبو مصعب عبد الودود** " ، زعامة " **الجماعة السلفية للدعوة**

---

[1] - Stephen Harmon , " From GSPC to AQIM : The Evolution of an Algerian Islamist Terrorist Group into an Al-Qa'ida Affiliate and its Implications for the Sahara-Sahel Region " , **Africa Scholars .** Bulletin N° . 85 , Spring 2010 , p . 12 .

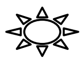
[2] - Stephen Harmon , **op ., cit .** p . p . 14 , 15 .

[*] - " **حسان حطاب** " ، من مواليد سنة 1968 ، بحي " **بن زرقة** " ببلدية " **برج الكيفان** " ، في الضاحية الشرقية للجزائر العاصمة ، نشأ في ظروف اجتماعية صعبة ، وبعد أن فشل في تخطي عقبة البكالوريا ، التحق بالجيش ، لتأدية واجب الخدمة الوطنية ، أين التقى بـــ : " **عمار صايفي** " ، المعروف بـــ : " **عبد الرزاق البارا** " ، ومن هنا كانت أولى بداياته مع النشاط الإرهابي ، بعد التشبع بالأفكار التمردية التي جاء بها " **سعيد مخلوفي** " في كتابه الشهير " **العصيان المدني** " ، الذي كان آنذاك مرجعا أساسيا في التمرد على السلطة .

[3] - Carlos Echeverría Jesús , **op ., cit .** p . 5 .

[4] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 65 .

[**] - " **عبد المالك دوردكال** " ، من مواليد بلدية " **مفتاح** " بالبليدة ، حاصل على شهادة البكالوريا ، شعبة رياضيات سنة 1989 ، زاول دراسته الجامعية ، شعبة تكنولوجيا ، التحق بالنشاط الإرهابي في ديسمبر 1993 ، وأسندت له مهمة صنع المتفجرات بحكم تخصصه العلمي .



والقتال " ، حيث بدأ " **دروكدال** " في توسيع مجال نشاطاته الإرهابية ، إلى بعض دول الجوار ، وبالأخص منها ، دول الساحل الإفريقي ، عن طريق إعادة تنشيط بعض الشبكات الإرهابية ، وخلايا الدعم ، التي تنشط على مستوى الحدود الجزائرية – المالية ، والجزائرية – النيجيرية ، من أجل التزود بالأسلحة والذخيرة ، واستقطاب المجندين من دول الساحل الإفريقي . إضافة إلى أنه أفصح عن ارتباطات هذه الجماعة ، بتنظيم القاعدة من خلال تزكيته لمقتل الدبلوماسيين الجزائريين ، على يد " **أبو مصعب الزرقاوي** " ، في العراق في جويلية 2005[1] .

كما تمكن" **عمار صايفي** " ، المعروف بـــ : " **عبد الرزاق البارا** "[*] ، من لفت الانتباه إلى قوة الجبهة الصحراوية ، وإعطاء الصدى الإعلامي الدولي لــ : " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " ، من خلال إقدامه على اختطاف 32 سائحا أوروبيا ، في الصحراء الجزائرية سنة 2003[2] ، وحصوله على حوالي : 5 ملايين دولار من الحكومة الألمانية ، كفدية مقابل إطلاق سراح 14 فردا منهم[3] .

وعلى إثر اشتباك مفاجئ ، مع قوات الجيش الجزائري ، اضطر" **عبد الرزاق البارا** " إلى الهرب ، أين وقع أسيرا لدى " **المقاتلين الطوارق التشاديين** " ، الذين سلموه إلى السلطات الجزائرية ، بعد سلسلة من المفاوضات ، وهو متواجد ، حاليا ، بسجن " **سركاجي** " بالجزائر العاصمة[4] .

وبعد الخسائر التي تلقتها " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " ، على مستوى قياداتها ، اضطرت إلى تغيير إستراتيجيتها ، والانفتاح بشكل أكبر على التيارات الجهادية العالمية ، كمحاولة منها ، لتوحيد الشبكات الإرهابية على مستوى المغرب العربي ، وتوسيع نشاطها ، إلى دول المغرب العربي ، والساحل الإفريقي ، كإستراتيجية كفيلة بأقلمة النشاط الإرهابي . حيث تم التنسيق ين " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** "

" **Groupe Salafiste pour la Prédation et le Combat - G.S.P.C -** " ، و " **الجماعة الإسلامية المقاتلة في المغرب** " " **Groupe Islamique Combattant au Maroc - G.I.C.M**

- [1] Jean-Pierre Filiu , **op ., cit .** p . 5 .
- [*] لأنه كان أحد جنود " **القوت الخاصة** " " **Paras** " ، التي تعتبر نخبة جيوش بعض الدول الإفريقية الفرانكفونية .
- [2] Stephen Harmon , **op ., cit .** p . 12 .
- [3] Chérif Dris , **op ., cit .** p . 55 .
- [4] نبيل بوبيبة ، **مرجع سابق** . ص . 65 .

- " ، و " **الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا** " " **Groupe Islamique Combattant en Libye - G.I.C.L -** " ، و " **الجماعة الإسلامية المقاتلة في تونس** " " **Groupe Islamique Combattant en Tunisie - G.I.C.T -** "[1] ، وتم في ديسمبر 2006 ، الإعلان عن ميلاد تنظيم إرهابي جديد في المغرب العربي ، تابع لتنظيم القاعدة ، تحت اسم " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " " **Al-Qaeda in the Islamic Maghreb - A.Q.I.M -** " ، وأعلن هذا التنظيم أنه عازم ، منذ هذا التاريخ ، على تكثيف نشاطاته خارج الحدود الجزائرية[2] . وبالفعل كانت الهجمات المتزامنة في أفريل 2007 ، في المغرب والجزائر ، دليلا على بداية ، وقوة التنسيق العملياتي بين الحركات الإرهابية في المغرب العربي[3] .

I-2-2- التحديات الأمنية للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي :

منذ إعلان اندماج الشبكات الإرهابية في المغرب العربي ، تحت لواء " **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، وإعلان الولاء التام للتنظيم الأم " **القاعدة** " ، بزعامة " **أسامة بن لادن** " " **Osama Ben Laden** " ، أصبح تنظيم " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، أحد الأقطاب الأساسية في حركة " **الجهاد العالمي** " " **Global Jihad** "[4] ، وأصبحت الهجمات الإرهابية في المغرب العربي ، الساحل الإفريقي ، ومنطقة الصحراء الكبرى على قدر عال من التنسيق[5] ، بفضل الروابط التاريخية التي تجمع العديد من الإرهابيين الذين اشتركوا فيما يعرف بــ : " **الجهاد الأفغاني** " ، وبالأخص عناصر " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " العائدين من أفغانستان بعد إسقاط نظام " **طالبان** " سنة 2001 [6] . كما انتقل النشاط الإرهابي لــ : " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " من " **النشاط العشوائي** " إلى " **النشاط الاحترافي** " ، عن طريق تبادل وصفات تحضير العبوات الناسفة ، كيفية التعامل مع الأسلحة ذات التقنية العالية ... الخ ، هذا الأمر الذي أتاحه احترافية " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، فيما يخص " **تبادل المعلومات** " ، حيث تشير بعض التقارير ،

---

[1] - Mathieu Guidère , **op ., cit .** p . 13 .
[2] - Amel Boubekeur , " Salafism and Radical Politics in Postconfllict Algeria " , **Carnegie Papers .** N° . 11 , Carnegie Endowment for International Peace , Washington , DC , September 2008 , p . 9 .
[3] - Mathieu Guidère , **op ., cit .** p . 13 .
[4] - Anouar Boukhars , **op ., cit .** p . 4 .
[5] - Andre Le Sage , **op ., cit .** p . 4 .
[6] - Luis Martines , " La Sécurité en Algérie et en Libye après le 11 September " , **Centre d'Etudes et de Recherches Internationales (C.E.R.I) .** Paris , France , Mai 2003 , p . 11 .

إلى أن تنظيم " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، يحوز على حوالي : 6000 موقع على شبكة الانترنيت[1] ، يقوم من خلالها ، بتنسيق العمليات ، تجنيد الشباب عبر العالم ، وتوفير الدعاية للنشاط الإرهابي ، عن طريق استخدام عناوين مموهة ، تقنية الشفرات ، والأسماء المستعارة[2] .

إن الأمر الأكثر إثارة للتهديدات ، على الأمن القومي الجزائري ، في نشاط " **تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي** " ، هو تلك " **المرونة** " التي صار يتصف بها هذا التنظيم ، في علاقاته مع شبكات الجريمة المنظمة ، النشطة على الحدود الجزائرية ، والتي تتخذ من بيع الأسلحة ، التهريب بجميع أشكاله ، تجارة المخدرات ... الخ ، نشاطا أساسيا لها ، ولقد صار هذا التنظيم يعتمد ، بشكل أساسي ، على هذه الشبكات في تمويل نشاطاته ، سواء على مستوى التجنيد ، أو التمويل[3] .

إن هذا التنظيم ، الذي تميزت به الهجمات الإرهابية في المنطقة ، ليس وليد الصدفة ، وإنما هو انعكاس مباشر لتنظيم هيكلي محكم ، حيث تباشر " **القاعدة في بلاد المغرب العربي** " ، كل هجوماتها انطلاقا من ثلاث مناطق أساسية ، تسمى المنطقة الأولى " **دب – دب** " على الحدود الجزائرية – الليبية، حيث تتم عمليات التنسيق بين الإرهابيين الجزائريين ، ونظرائهم الليبيين ، في حين تتمثل المنطقة الثانية ، في الحدود الجزائرية مع كل من مالي وموريتانيا ، وتمثل الحدود الجنوبية الجزائرية – المغربية المنطقة الثالثة[4] .

إن استقراء جغرافية هذه المناطق ، بشكل جيد ، يتيح الاطلاع على قوة التخطيط الاستراتيجي لـــ : " **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، حيث أنها لجأت إلى مناطق ، تنتمي إلى دول تصنف ضمن الدول الفاشلة ، كإستراتيجية تضمن لها وقتا كافيا ، لإعادة تشكيل الهياكل القاعدية ، وإعادة التنظيم ، في ضل نقص الإمكانيات الأمنية لهذه الدول ، ومعروف عن الشبكات الإرهابية ، أنها لجأت بعد إعلان " **الحرب الدولية على الإرهاب** " سنة 2001 ، إلى المناطق التي توصف بأنها مراكز للأزمات ، أو تتواجد بها دول فاشلة ، حيث استعملت " **السودان** " كقاعدة ظرفية ، ثم " **القرن الإفريقي** " ، وحاليا " **الساحل الإفريقي** " انطلاقا من الصحراء الجزائرية[5] .

---

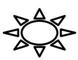
1 - Djemel Boukrine , " Rancon : Ces Million d'Euros Qui … " , Horizons de la Géostratégie . **op ., cit .** p . 14 .

2 - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 67 .

3 - Liann Kenndy-Boudali , **op ., cit .** p . 4 .

4 - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 68 .

5 - Daniel Möckli , " Importance Stratégique Croissant de l'Afrique " , Center for Security Studies (C.S.S) , **Politique de Sécurité : Analyses du CSS .** N° . 38 , Zurich , Juillet 2008 , p . 2 .



ويسعى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، من وراء هذه الهيكلة الجديدة ، إلى تطوير برنامج " **إرهاب إفريقي** " ، من خلال البحث عن تحقيق " **الشرعية الدولية** " ، حيث صرح أحد المختصين ، عقب الجدل الذي أثاره إعلان انضمام " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " ، إلى تنظيم القاعدة قائلا : " **لا أشك تماما في قدرة تنظيم القاعدة ، وهيكلتها الدولية ، خاصة بعد تنصيبها لفرع الجزائر ، المسمى الجماعة السلفية للدعوة والقتال ... أعتقد أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال ، هي التي تحتاج إلى بن لادن لإعطاء الشرعية لعنفها القاتل ... "**[1] . إضافة إلى البحث تحقيق الصدى الإعلامي الدولي ، ولفت انتباه العالم ، إلى أن إفريقيا تقع تحت سيطرة هذا التنظيم ، وهو الأمر الذي حققته فعلا ، بنجاحها في الضغط ، الذي مارسته على منظمي " **رالي داكار** " ، الذي تم إلغاءه سنة 2008 [2].

ومنذ إعلان تأسيس " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، قام هذا التنظيم ، في سبيل الدعاية لنفسه ، بالعديد من العمليات ، على مستوى العديد من الدول في المغرب العربي ، والساحل الإفريقي ، واستطاع هذا التنظيم ، خلال وقت وجيز ، أن يظهر قدرة فائقة على التنسيق الإقليمي لنشاطه الإرهابي ، كما اتبع سياسة التنويع في استراتيجيات العمل الإرهابي ، فتارة يقوم بالاختطاف ، ومرة أخرى ، يهاجم قوات الجيش ، كما استخدم كذلك إستراتيجية التفجيرات . حيث قام تنظيم " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، بتبني الهجوم الذي تعرضت له الحافلة المُقِلة لعمال الشركة الأمريكية " **هاليبيرثون** " " **Halliburton** " ، في ديسمبر 2006 ، بغابة " **بوشاوي** " " **Bouchaoui** " بضواحي الجزائر العاصمة[3] ، وراح 33 مواطنا جزائريا ضحية تفجيرين انتحاريين في 11 أفريل 2007 ، وفي 11 جويلية قتل إرهابي انتحاري 10 جنود جزائريين في ضواحي الجزائر العاصمة ، وفي ديسمبر 2007 تبنت " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " مقتل 4 سواح فرنسيين في موريتانيا[4] . أيضا في ديسمبر 2007 ، قامت " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " بهجوم انتحاري على مقر هيئة الأمم المتحدة في الجزائر ، راح ضحيته 37 مواطنا ، وجرح فيه 171 آخرين [5] ، وكان من بين 37 المتوفين ، 17 فردا من المستخدمين المدنيين التابعين لهيئة الأمم المتحدة[1] .

---

1 - Luis Martines , " Le Cheminement Singulier de la Violence Islamiste en Algérie " , **Critique Internationale .** N° . 20 , Juillet 2008 , p . 172 .

2 - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 68 .

3 - Mathieu Guidère , **op ., cit .** p . 31 .

4 - Carlos Echeverria Jusus , " The Recent Terrorist Activities in Sahel-Sarara Area " , **African Journal .** African Center for the Study and Research on Terrorism , Alger , Algeria , June 2010 , p . 29 .

5 - Yonah alexander , **op ., cit .** p . 39 .

وفي نفس السنة ، 2007 ، عانت كذلك المغرب من التفجيرات الانتحارية ، التي مست كل من مدينتي " **كازابلونكا** " " **Casablanca** " ، و " **مكناس** " "**Meknes** " ، ولكن يبقى الهجـــومالانتحاري ، الذي تم في " **كازابلونكا** " سنة 2003 ، الأهم ، حيث استهدف 14 انتحاريا مجموعة، من اليهود وبعض المدنيين الغربيين ، وراح ضحيته 33 شخصا ، وجرح أكثر من 100 آخرين[2] .

ومع بداية العام 2008 ، تصاعدت نشاطات " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " إلى منطقة الساحل الإفريقي ، حيث تبنى التنظيم ، الهجوم الذي استهدف دورية للجيش الموريتاني ، في سبتمبر 2008 ، والذي راح ضحيته 12 جنديا موريتانيا ، كما تبنى الهجوم الذي تعرضت له سفارة إسرائيل في موريتانيا[3] .

إضافة الى الهجمات الانتحارية ، تبنى تنظيم " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، كل الاختطافات التي حدث في المنطقة ، والتي كان معظم ضحاياها من السياح الأجانب ، بغرض الابتزاز ، عن طريق طلب الفدية ، من الدول التي ينتمي إليها المختطفون ، حيث قام هذا التنظيم ، في 22 فيفري 2008 باختطاف زوج استرالي في جنوب تونس ، وكذلك بالنسبة للدبلوماسيين الكنديين المختطفين في ديسمبر 2008 ، الذين تم تحريرهما بعد شهور في شمال مالي[4] .

ومما يدل على قوة التنسيق ، وتبادل الخدمات ، أن أفراد هذا التنظيم لا يكتفون بالنشاط على مستوى أراضيهم ، حيث عثر على جثة لانتحاري موريتاني ، في الجزائر في أوت 2008 ، وقبض على انتحاري موريتاني في جوان 2009 ، كان ينوي القيام بهجوم انتحاري ، على دورية عسكرية في ولاية " **البويرة** " ، كما تم القبض على موريتاني أخر ، في تونس في جوان 2009 ، بتهمة الاشتراك في الهجمات الإرهابية ، التي تعرضت لها مدينة تونس في ديسمبر 2006 ، و جانفي 2007 [5].

وفي الفترة الممتدة من جوان إلى جويلية 2009 ، تبنى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، مقتل المختطف البريطاني " **إدوين داير** " " **Edwin Dyer** " ، في مالي ، بعد رفض الحكومة البريطانية لمطلب الفدية ، والرعية الأمريكي " **كريستوفر إرفن لڤيت** " " **Christopher Ervin Leggett"** ، الذي تم اغتياله في جوان 2009 بموريتانيا .

---

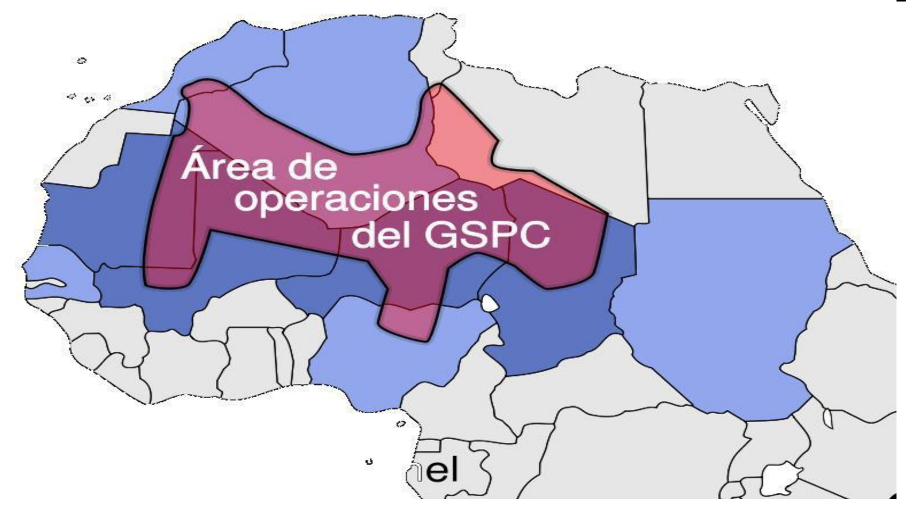
1 - Carlos Echeverria Jusus , **op ., cit .** p . 30 .
2 - Yonah alexander , **op ., cit .** p . 61 .
3 - Carlos Echeverria Jusus , **op ., cit .** p . 30 .
4 - **Idem .**
5 - **Ibid .** p . 31 .

كما تبنى التنظيم ، اختطاف 3 اسبانيين يعملون في موريتانيا في نوفمبر 2009 ، واختطاف رعية فرنسي في مالي ، واختطاف زوج ايطالي في 18 ديسمبر 2009[1]* .

إن استقراء هذه العمليات التي قام بها تنظيم " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، تتيح لنا الاطلاع على " **اللامركزية** " ، التي اتبعها هذا التنظيم في جميع نشاطاته ، كإستراتيجية لتشتيت الجهود الأمنية ، التي تبدلها الدول المعنية ، والمجموعة الدولية ، في سبيل القضاء على هذا التنظيم ، الذي صار يمثل تهديدا أمنيا أساسيا ، مشتركا ، ومباشرا ، لجميع دول المنطقة ، وله نتائج اجتماعية ، اقتصادية ،

وحكومية خطيرة[2] . كما يمثل تهديدا رئيسيا لبعض القوى العالمية ، التي لها مصالح في المنطقة ، بحكم إصرار هذا التنظيم ، على ضرب كل المصالح الغربية في المنطقة . كما توضح ذلك الخريطة التالية :

الخريطة رقم 04 : مجال نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الصحراء الكبرى



المصدر : نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 68 .

II- السياسات الأمنية الجزائرية في الجبهة الساحلية :

---

1 - **Ibid .** p . 32 .

* - تطرقنا هنا إلى أهم العمليات الإرهابية ، التي أخذت صدى إعلاميا دوليا ، والتي قام بها تنظيم " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، ولمن يريد المزيد في هذا الموضوع ، يتطرق " **Yonah Alexander** " ، في " **Maghreb & Sahel Terrorism : Addressing the Rising Threat from al-Qaeda & other Terrorists in North & West / Central Africa** " ، إلى جميع الهجمات الإرهابية ، في دول المغرب العربي ، والساحل الإفريقي ، من 2001 إلى 2009 ، وذلك في الصفحات من : 27 - 64 .

2 - Amado Philip de Andrés , " Organised Crime , Drug Trafficking , Terrorism : The new Achilles' heel of West Africa " , **Fundación Para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior .** Madrid , Spain , May 2008 , p . 5 .



II-1- بالنسبة لأزمة الطوارق :

تتميز العلاقة بين الأقليات الترقية ، وأنظمة الحكم القائمة في الدول التي تنتمي إليها ، بنوع من التذبذب وعدم الاستقرار ، بل ويمكن وصفها في بعض الحالات بالعلاقة التراعية . ولكن يبقى وضع هذه الأقليات في : الجزائر ، ليبيا ، وبوركينافاصو ، يختلف اختلافا جذريا عن حالة كل من : مالي ، والنيجر ، حيث أن إدراك الجزائر بأهمية هذه الأقليات ، في عملية البناء الوطني ، التي تتطلب توفر ظروف داخلية مستقرة , جعلت الجزائر تسارع إلى بلورة مجموعة من القنوات السياسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، لتحقيق عملية إدماج هذه الأقليات ، في النسيج الاجتماعي ، الاقتصادي ، والسياسي . وفي هذا السياق ، يمكن فهم قرار الرئيس الجزائري " **أحمد بن بلة** " ، بتعيين أحد قادة الطوارق ، في منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني . في حين أن حكومات مالي والنيجر ، لم تتمكن إلى يومنا هذا ، من توفير الظروف والآليات ، التي تمكنها من امتصاص غضب الأقليات الترقية ، والخروج من حالة الأزمات المسلحة ، التي تعاود هذه الدول من فترة إلى أخرى[1] .

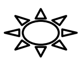
كما تمكنت الجزائر ، من توفير بعض البدائل السياسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، من خلال محاولة إخراج الطوارق من حياة التنقل ، عن طريق جمعهم في قرى ومدن ، داخل الجنوب الجزائري ، وتوفير مختلف ظروف الحياة العصرية ، الأمر الذي أدى بالكثير من طوارق الجزائر ، إلى تغيير نمط معيشتهم ، ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسة [2] ، من أجل تقوية انتمائهم الوطني ، على الانتماءات القبلية أو الجهوية ، وهي الإستراتيجية التي يمكن القول ، أن الجزائر نجت فيها إلى حد بعيد ، حيث يكفي أنها حالت ، دون انتقال الحركات الاحتجاجية المسلحة ، من طوارق النيجر ، ومالي ، إلى طوارق الجزائر .

إن الحديث عن سياسة دولاتية ، تجاه البدو في الجزائر ، تشير على وجه الخصوص ، إلى السياسات التي انتهجتها الجزائر تجاه أقلية الطوارق . ولا يعني هذا بطبيعة الحال ، أن الجزائر انتهجت سياسة خاصة تجاه الطوارق ، بل حاولت الجزائر في هذا الإطار ، أن تدمج الأقلية الترقية ، في جميع التوجهات السياسية والاقتصادية ، التي يعيش عليها باقي الشعب الجزائري ، على الرغم من وجود بعض الخصوصيات المحلية ، والمتعلقة ، خصوصا ، بالتنظيم الاجتماعي للمجتمع التارقي . وعلى هذا الأساس

---

[1] - حسين بوقارة ، **مرجع سابق** . ص . ص . 5 ، 6 .

[2] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 94 .



، انتهجت الجزائر تجاه الطوارق ، سياسات تهدف إلى : " **التحول** " " **Mutations** " ، وليس إلى : " **التغيير** " " **Transformations** "[1] .

II-1-1- على المستوى الاقتصادي :

أ/ بالنسبة للداخل :

تعتبر السياحة ، أشغال البناء المختلفة (الأشغال العمومية ، الورشات الخاصة ... الخ) ، الحراسة ، وتنمية الزراعة ، من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي خصتها الجزائر بسياسات تهدف إلى خلق استقرار اقتصادي لهذه الأقلية الترقية . حيث تسعى الجزائر من خلال نمذجة هذه " **النشاطات المأجورة** " " **Activités Salariées** " ، إلى رفع القيمة الاجتماعية لنمط المعيشة التارقي ، وبالأساس بحكم الطبيعة ، إلى خلق فئتين ، تختص الأولى في النشاط السياحي ، والحراسة الشخصية أو حراسة المؤسسات ، في حين تختص الثانية في الأشغال اليدوية (الورشات والزراعة)[2] .

وتسعى الجزائر من خلال هذه السياسات الاقتصادية ، إلى محاولة توطين الطوارق ، الذين يدفعهم نمط معيشتهم ، ونشاطاتهم الاقتصادية ، التي ترتكز على التجارة التبادلية ، إلى التنقل باستمرار ، كما تسعى كذلك ، إلى إدماج العنصر التارقي ، كعنصر فاعل في التشكيلة المجتمعية الجزائرية [3] ، من خلال مجموعة من التشريعات ، التي تهدف إلى حماية التراث ، والثقافة المحلية للمجتمع التارقي ، وترقيتها ، وليس تغييرها ، من باب الحفاظ على الخصوصيات المحلية . وعلى هذا الأساس قامت السلطات الجزائرية في جويلية 1993 ، بمباشرة حملة واسعة ، لتعزيز عملية مراقبة الحدود الجزائرية ، في سبيل التصدي لعمليات الهجرة غير الشرعية ، التي تعرفها الحدود الجزائرية ، كإستراتيجية كفيلة بتعزيز الأمن في الجنوب الجزائري ، حيث يعتبر الساحل الإفريقي ، مصدرا أساسيا للحركات الهجرية ، نحو أوروبا مرورا بشمال إفريقيا[4] .

وفي إطار هذه السياسات ، تطور قطاع السياحة ، بشكل ملفت للانتباه في ولاية تمنراست ، وأدى إلى اندماج جيد للطوارق ، في المعاملات النقدية ، بدل التجارة التبادلية ، من خلال امتهان وظائف مثل : " **المرشد ، أو الدليل** " " **Guide** " ، التي يتحصل فيها ، حاليا ، المرشد على أكثر

---

1 - André Bourgeot , " Le Lion et la Gazelle : Etats et Touaregs " , Disponible sue le Site Web : **http://www. politique-africaine.com/numeros/pdf/034019.pdf .**

2 - **Ibid .** p . 21 .

3 - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . ص . 94 ، 95 .

4 - Abdecelem Ikhlef , " Le Sahel Défaillant : Arc de tout les Risques " , Horizons de la Géostratégie , **op ., cit .** p . 5 .

من4000 دينار جزائري لليوم الواحد ، " **الْجَمَّال** "* " **Chamelier** " ، إضافة إلى كراء " **الْجِمَال** " " **Dromadaires** " ، والسيارات رباعية الدفع[1] .

على مستوى الأخذ باحترام الخصوصيات المحلية ، في عملية التنمية الاقتصادية ، في الصحراء الجزائرية ، أبقت الجزائر على " **الجمل** " ، كوسيلة حياة تقليدية للمواطن التارقي ، وهي السياسة التي أتت بنتائج ايجابية ، على مستوى استقرار الأقلية الترقية في الصحراء الجزائرية ، حيث أن الجمل يضمن حاليا العديد من الوظائف ، التي تتداخل على ثلاث مستويات تضمن استقرار الطوارق وهي :

المستوى الاقتصادي : حيث تضمن " **تجارة الجمال** " " **Dromadaire-Marchandise** " ، وظيفة تجارية ، تندرج ضمن الشبكات التجارية التي تتحرك من النيجر إلى شمال مالي ، وهي المنطقة التي تشتهر بإنتاج الأفرشة القطنية ، هذه الشبكات التي لا تنشط إلا بمرافقة " **قُوَّاد القوافل العابرة للصحراء** " "**Caravaniers Transsahariens** " . وبالنظر إلى تنوع المنتجات ، واختلاف خصوصياتها ، أصبح الطوارق يفضلون " **التجارة النقدية** " على " **التجارة بالمبادلة** " ، وهو ما أدى ، في الأخير ، إلى تكوين طبقة اجتماعية جديدة ، تتماشى وأجهزة الدولة واستراتيجياتها [2].

المستوى البسيكولوجي : أدى الإبقاء على استعمال " **الجمل** " في التنقلات السياحية ، إلى تأكيد المعالم الهوياتية الترقية ، التي انعكست إيجابا على استقطاب السياح الأوروبيين ، حيث أن صورة التارقي ، في " **المخيال الغربي** " " **Imaginaire Occidentale** " لازلت تتحد من خلال : " **الجمل** " ، **رحلات الهجانة*** " " **Méharées** " ، و" **القوافل** " " **Caravanes** "[3] .

على المستوى القيمي : بفضل الإبقاء على قداسة الجمال في الحياة الترقية ، تنامى الإحساس بضمان الخصوصية الترقية ، حيث يمثل الجمل في التقاليد الترقية قيمة " **رفاه اجتماعي** " " **Prestige Social** " ، وبالأخص في مواعيد المهرجانات (الزواج ، السباق)[4] .

إضافة إلى هذه السياسات ، باشرت الدولة الجزائرية مجموعة من الإصلاحات الإدارية ، ذات الأبعاد الاقتصادية ، حيث رقت كل من تمنراست وإليزي إلى ولايتين ، من أجل التقرب من المشاكل والصعوبات ، اليومية للمواطن الجزائري في الصحراء ، كما قامت بإنشاء " **صندوق تنمية الجنوب** " ،

---

* - " **الجمالين** " هم الأفراد الذين يقومون بتقديم خدمات عن طرق الجمال ، وفي الغالب يمتهنون السياحة بالجمال .

[1] - André Bourgeot , **op ., cit .** p . 21 .

[2] - **Ibid .** p . 22 .

* - نسبة إلى " **Méhari** " ، وهي إبل السباق .

[3] - **Ibid .** p . p . 22 , 23 .

[4] - **Ibid .** p . 23 .

الذي يتم تمويله عن طريق نسب ، تقتطع من عائدات البترول الْمُصَدَّر ، كما قامت السلطات الجزائرية في جانفي 1995 بتخصيص حوالي : 35 مليار دينار جزائري ، لتمويل المشاريع التنموية في الصحراء الجزائرية ، إضافة إلى تقنين " **تجارة المقايضة** " كنشاط تجاري تقليدي للطوارق* ، وتأسيس معرض تجاري سنوي ، كفضاء اقتصادي يجتمع فيه طوارق الجزائر والدول المجاورة ، وهو ما يعرف بـــ : " **معرض الأسيهار** " بتمنراست[1] . هذه السياسات ، وغيرها ربما أغفلناها عن جهل ، كانت كفيلة بتعزيز الشعور بالانتماء إلى الدولة الجزائرية ، حيث يقول " **الحاج محمود أقمامة** "* : " الطوارق الجزائريين ليسوا سلعة تباع أو تشترى ، ولا يوجد استقرار أفضل مما هو في الجزائر ، ومقابل كل ذهب العالم لن نفرط في وطننا ، لأنه لا يمكننا الانقلاب ضد أرضنا ، الأرض التي دفن فيها أسلافنا "[2] .

ب/ بالنسبة للخارج :

كما أسلفنا ، تتمثل المخاوف الجزائرية ، من التهديدات الأمنية لأزمة الطوارق ، في تلك التهديدات الناجمة عن كثافة الحركات الهجرية ، من النيجر ومالي ، تجاه الصحراء الجزائرية ، سواء كان ذلك بسبب الظروف الطبيعية ، خاصة موجات الجفاف ، أو بسبب النزاعات المسلحة ، بين الطوارق والسلطات المركزية لكل من مالي والنيجر[3] . وعلى هذا الأساس ، قامت الجزائر ، بتحمل أعباء هذه الحركات الهجرية ، من خلال بناء مراكز عبور في كل من : " **جانت** " ، " عين قزام " ، " **تين زواتين** " ، " **تيميمون** " ، على نفقاتها الخاصة . كما قامت الجزائر ، بتجهيز هذه المراكز بكل شروط الحياة الكريمة من أجل تفادي اختلاطهم بالسكان المحليين[4] .

وأكدت الدول الإفريقية المشاركة في ندوة الدول الساحلية ، على العمل بشكل أكثر جدية ، فيما يخص علاقات التعاون بين دول الجنوب ، أو ما يعرف بـــ : " **التعاون جنوب – جنوب** " ،

---

* - للمزيد من التفاصيل حول مفهوم ، شروط ، والتزامات التجارة بالمقايضة ، انظر القرار الوزاري المشترك ، المؤرخ في : 1994/12/14 .

[1] - نبيل بويبية ، مرجع سابق . ص . ص . 104 ، 105 .

* - عضو المجلس الشعبي الوطني عن ولاية تمنراست ، تقلد العديد من المسؤوليات ، عضو البرلمان لثلاث مرات ، زعيم قبيلة " **طوارق التايتوك** " ، يحظى بتقدير الأزواد وحبهم ، ويُعرف عنه اطلاعه الواسع بخبايا وأسرار ملف الطوارق ، من أهم عناصر الوسطاء المحليين في الأزمة الترقية .

[2] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 96 .

[3] - Michel Bolouvi , " Grands et Petits Voyages " , **Chroniques Frontalières .** Octobre 2006 , p . 16 .

[4] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 106 .

في سبيل التصدي للمشاكل والتحديات التي تعرفها المنطقة ، والتي تفيد معظم التقديرات أنها تحتـــاج إلى سياسات متعددة الأطراف ، سواء على المستوى الإقليمي ، أو الدولي [1] . وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات ، إلا أن الجزائر هي الدولة الوحيدة قاريا ، التي تصر دائما على تقديم المساعدات لمالي [2] ، كآلية استباقية تضمن بقاء التشنجات خارج الحدود الجزائرية . وعلى هذا الأساس تباشر الجزائردبلوماسية اقتصادية تجاه مالي ، من خلال تقديم المساعدات اللوجيستيكية ، وكذا المساعدات المالية بشروط ، ترتبط في معظمها بتكثيف العلاقات التجارية بين البلدين[3] .

II-1-2- على المستوى السياسي :

أ/ بالنسبة للداخل :

سعت الجزائر ، سنوات فقط بعد استقلالها ، إلى فتح قنوات سياسية ، من أجل إدماج سكان الصحراء (الطوارق ، وأقليات أخرى) ، ضمن الهوية الوطنية ، التي تسعى إلى تكوينها ، وكانت القضية الأساس في هذا الإدماج ، العمل على تحويل الثقافة السياسية التارقية ، من " **الرئيس** " إلى " **ممثل الشعب** " . وعلى هذا الأساس ، سعت الجزائر إلى تحويل نمط الحياة التارقية من " **السلطة الجماعية ، أو المشتركة** " " **Pouvoir Communautaire** " ، التي يمثلها " **الأمنوكال** " " **Amenokale** " ، كرئيس محلي ، إلى ممثل عن الشعب التارقي في مختلف هياكل الدولة ، وهي الصفة التي تضمن لهذا الممثل ثلاث وظائف ، حيث يكون صاحب " **وضيفة انتخابية** " " **Fonction Elective** " ، بحكم أنه نائب في البرلمان ، " **وضيفة سياسية** " " **Fonction Politique** " ، بحكم أنه يعين كعضو في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني* ، " **وضيفة الأمنوكال** " " **Function d'Amenokal** " ، بحكم أنه يعتبر الممثل الخاص للمصالح الترقية لدى السلطة المركزية . وتعتبر هذه الوظيفة الأخيرة ، سلطة في طريقها إلى الزوال " **Pouvoir Moribond** "[4] ، حيث أكد ، " **الحاج محمود أقمامة** " ، في أحد المقابلات سنة 2009 ، أن سلطة " **الأمنوكال** " سلطة في طريقها إلى الاندثار ، لأنها في الأساس ليست خاصية تارقية أصيلة ، بل هي أحد مخلفات التنظيم الكولونيالي ، في منطقة الصحراء الكبرى[5] .

---

[1] - عمار جفال ، **مرجع سابق** . ص . 6 .

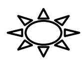
[2] - Ibrahima Baba Hallassi Sidibé , " La Démocratie au Secours de la Sécurité : l'Expérience Malienne de la Gestion du Problème Touareg est-elle Transposable a d'autres Crises Africaines ? " , Centro Argentino de Estudios Internacionales . Programa África , p . 13 .

[3] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . ص . 106 ، 107 .

* - كانت هذه الوظيفة في فترة حكم الحزب الواحد ، لكنها زالت مع بداية فترة التعددية الحزبية .

[4] - André Bourgeot , **op ., cit .** p . 24 .

[5] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 185 .



كما باشرت الجزائر حملة لمراقبة الحدود ، قامت فيها بالإبقاء على كل ما هو تارقي ، بحكم وجود روابط أسرية ، بين الطوارق في كل من : الجزائر ، مالي ، والنيجر ، حيث قامت الجزائر بإحصاءين خلال أربعة أشهر ، كان الأول في أكتوبر سنة 1993 ، بولاية تمنراست ، والثاني في كامل الجنوب الجزائري ، في جانفي سنة 1994 ، بهدف تحديد هوية المهاجرين ، وهي العملية التي أسفرت عن طرد حوالي : 5175 مهاجر غير شرعي[1] ، مقيم بالصحراء الجزائرية ، مع الإبقاء على كل من هو تارقي ، حتى وإن لم يكن جزائريا ، حيث أن الجزائر ، قامت بتوطين حوالي : 500 ألف تارقي من لاجئي النزاعات في مالي ، والنيجر[2] . بالإضافة إلى وضع بعض القوانين ، والاستثناءات التنظيمية ، التي تسهل انتقال الطوارق على الحدود الجزائرية ، تسهيلات واستثناءات قانونية ، للشباب التارقي الراغب في الانضمام إلى مختلف أسلاك الأمن[3] .

لقد أدت هذه السياسات الجزائرية ، التي مزجت بذكاء بين السلطة المركزية ، والسلطة المحلية للمجتمع الترقي ، إلى مراقبة وتحييد طوارق الجزائر ، عن مختلف الأزمات الترقية في المنطقة ، وفتحت الأبواب أمام هذه الأقلية ، على خيارات اجتماعية ، اقتصادية ، وسياسية ، وهو الأمر الذي انعكس في الأخير ، بالحيلولة دون لجوء هذه الأقلية إلى حركات هجرية ، أو حركات مسلحة ضد السلطة المركزية ، كالتي شهدتها النيجر ومالي[4] .

ب/ بالنسبة للخارج :

بالنظر إلى أن أزمة الطوارق ، ليست أزمة جزائرية المنشأ ، بل تعتبر أزمة ذات تهديدات جوارية ، عملت الجزائر ، من خلال منطق الإستباقة ، على لعب أدوار محورية في تسوية النزاع التارقي ، بين طوارق مالي والسلطة المركزية المالية ، وطوارق النيجر والسلطة المركزية النيجرية . وبالنظر إلى إدراك الجزائر الجيد لمخاطر الدخول في حالة لا استقرار إقليمي ، سارعت الجزائر إلى التحرك على كل الجبهات الممكنة ، للحد من إمكانيات تطور هذا النزاع ، إلى نزاع إقليمي على الحدود البرية للجزائر .

وفي إطار هذه المساعي الجماعية انعقدت يومي : 08 و 09 سبتمبر 1990 قمة " **جانت** " " **Djanet** " ، وبحضور كل من : مالي ، النيجر ، وليبيا . هذه القمة التي ، وإن وضعت يـــدها

---

[1] - **نفس المرجع** ، ص . 94 .

[2] - عمار جفال ، **مرجع سابق** . ص . 5 .

[3] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . ص . 95 ، 96 .

[4] - André Bourgeot , **op ., cit .** p . 25 .



على أهم أسباب الأزمة الترقية ، إلا أن الإرادة التي كانت تحدوا الأطراف المعنية ، لوضع إستراتيجية عمل طويلة المدى ، تقوم على التنسيق المستمر بين وزراء الداخلية والخارجية للبلدان المعنية ، سرعان ما تلاشت أمام بعض الحساسيات ، المتعلقة بالثقل الإقليمي للدول ، حيث انسحبت ليبيا في أول قمة وزارية ، على خلفية اختيار " **الحركة الشعبية لتحرير الازواد** " " **Le Mouvement Populaire de Libération de l'Azawad** للوساطة الجزائرية ، على حساب الوساطة الليبية[1] .

وتبقى المراقبة الجيدة للحركات الهجرية ، عن طريق تعزيز الحدود بمراقبة أمنية مستمرة ، من طرف كل الأطراف المعنية ، بالإضافة إلى عقد اجتماعات سنوية ، بين وزراء الخارجية للدول المعنية ، من أجل تعزيز العلاقات الجيدة بين الدول ، من أهم القرارات التي خرجت بها هذه القمة[2] .

كما قامت الجزائر ، في مجال تحييد التهديدات الأمنية على أمنها الإقليمي ، على الجبهة الساحلية ، بوساطتين مهمتين هما : الوساطة في التراع التارقي المالي ، والوساطة في التراع التارقي النيجيري .

ب/1- وساطة الجزائر لحل النزاع التارقي - المالي :

عملا بمبدأ " **الوساطة النزيهة** " ، دخلت الجزائر في مفاوضات حل هذا التراع ، بشرطين غير قابلين للتنازل هما : التأكيد على السلامة الترابية للدولية المالية ، والتأكيد على حماية الأقلية الترقية من أي محاولة إقصاء أو تهميش ضمن هذه المفاوضات .

1 - **اتفاق تمنراست** : بعد قبول كل من طرفي التراع للوساطة الجزائرية ، التقى يومي : 05 و 06 جانفي 1991 ، ممثلين عن الحكومة المالية ، وممثلين عن " **الحركة الشعبية لتحرير الأزواد** " ، و " **الجبهة العربية الإسلامية للأزواد** " ، في ولاية تمنراست ، بالجنوب الجزائري ، من أجل الدخول في

2 - مفاوضات لحل الأزمة ، أو ما يسمى بـــ : " **الثورة الترقية الثانية** "* . وانتهت هذه المفاوضات بالتوقيع على اتفاق تمنراست الذي تضمن ما يلي[3] :

*- وقف إطلاق النار ، وتبادل الأسرى .

*- انسحاب قوات المتمردين إلى مناطقهم .

---

[1] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . ص . 96 ، 97 .

[2] - Ibrahima Baba Hallassi Sidibé , **op ., cit .** p . p . 8 , 9 .

* - هناك ثلاث ثورات تارقية ضد السلطة المركزية في مالي : الثورة الأولى سنة1963 ، الثورة الثانية سنة 1990 ، والثورة الثالثة سنة 1995 .

[3] - Kalifa Keita , " Conflict an Conflict Resolution in the Sahel : The Tuareg Insurgency in Mali " , **Strategic Studies Institute .** United Stats , May 1998 , p . p . 16 , 17 .

*- تخفيض عدد الجيش المالي في الشمال ، وبالأخص في منطقة كيدال .

*- انسحاب الجيش من تسيير الإدارات المدنية في الشمال .

*- إلغاء المناصب العسكرية الانتقائية ، خاصة منها المهددة من طرف بعض جماعات الطوارق .

*- إدماج المتمردين في الجيش المالي في رتب يتفق عليها الطرفان .

*- الإسراع في مسار اللامركزية الإدارية في مالي .

*- ضمان تخاصص ثابت في الهياكل القاعدية الوطنية لتمويل الاستثمارات (تكريس 74.3% للشمال، وتحديد للمناطق : 6 ، 7 ، و 8) .

عرف هذا الاتفاق بعض النقائص ، والتي كان على رأسها عدم احتوائه لكل طوارق مالي ، وهو الأمر الذي أدى إلى عودة العنف إلى شمال مالي ، وخرق وقف إطلاق النار[1] ، حيث قام المتمردون بحوالي : 7 هجمات ، راح ضحيتها قتيلين ، و 5 جرحى ، وبعض الخسائر المادية[2] . وعلى الرغم من الأمل في تسوية سريعة لمشكل الطوارق ، الذي ظهر مع سقوط نظام " **موسى طراوري** " " **Moussa Traoré** "[3] ، وتغير الحكومة المالية ، على إثر الانقلاب " **Coup d'Etat** " ، في مارس 1991 ، والانتخابات الوطنية سنة 1992 ، إلا أن جميع الأطراف أكدت على تمسكها باتفاق تمنراست[4] . وعلى الرغم من المجهودات التي بدلتها الحكومة الجديدة ، من خلال عقد لقاءات مع المتمردين ، من أجل تدارس سبل إنهاء النزاع ، إلا أن هذه الحكومة تعقدت مساعيها ، مع ميلاد تنظيمين متمردين جديدين هما : " **الجيش الثوري لتحرير الأزواد** " ، و " **الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد** " .

2- <u>لقاء الجزائر العاصمة الأول</u> : على إثر عودة العنف إلى شمال مالي ، بدأت أطراف النزاع في أشواط جديدة من المفاوضات . وعلى هذا الأساس ، التقى ممثلون عن الحكومة المالية ، وممثلون عن الحكومة الجزائرية ، في لقاء أولي ، يومي 29 و 30 ديسمبر 1991 ، من أجل تحديد وتحضير إطار المفاوضات ، والتأكيد على أهمية الوساطة الجزائرية في هذا النزاع .

3- <u>لقاء الجزائر العاصمة الثاني</u> : تم هذا اللقاء الذي كان تحت إشراف الجزائر ، من أجل التأكيد على النقاط ، التي تم الاتفاق عليها في المفاوضات الأولية ، وكان ذلك بين 22 - 24 جانفي 1992،

---

[1] - **Ibid .** p . 17 .

[2] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 98 .

[3] - Edmond Bernús , " Être Touareg au Mali " , Disponible sue le Site Web : **http://www. politique-africaine.com/numeros/pdf/047023.pdf .**

[4] - Kalifa Keita , **op ., cit .** p . 17 .

حيث أكد هذا اللقاء على توقيع الهدنة ، الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين ، تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق ، وضرورة متابعة المفاوضات ، كشروط مسبقة للبدء في عملية المفاوضات بوساطة جزائرية[1] .

4- لقاء الجزائر العاصمة الثالث : تم هذا اللقاء في مارس 1992 ، وكان بمثابة الخلفية الصلبة التي تم من خلالها التوقيع على " **الميثاق الوطني** " " **National Pact** "[*] ، بالعاصمة المالية " **باماكو** " **Bamako** " بتاريخ 11 أفريل 1992 . والذي قُيِّم في وقته على أنه مَعْلَمٌ لانجاز عظيم . بالنظر إلى أنه ميثاق شامل للعديد من القضايا ، انطلاقا من إدماج المتمردين في الجيش والحكومة المالية ، وصولا إلى إنشاء هرمية محلية وإقليمية من المجالس ، لانتقال السلطة بشكل حقيقي . إضافة إلى تخصيص الموارد الوطنية لعملية التنمية ، وباختصار يعتبر الميثاق الوطني نتيجة لإجماع ونقاش وطني صادق[2] .

5- لقاء تمنراست : من 16 إلى 20 أفريل 1994 ، والذي عقد من أجل ، تقييم مستوى تطبيق الميثاق الوطني ، وتحديد السبل الكفيلة بذلك ، وهو الأمر الذي تم بعد تدارس اقتراحات الطرفين ، بالإضافة إلى إعادة التأكيد ، على الحل النهائي للمشاكل المتعلق بالمتمردين .

6- لقاء الجزائر العاصمة : من 10 إلى 15 ماي 1994 ، والذي خصص للتفاوض حول عدد المتمردين ، الذين سيتم إدماجهم في مختلف أجهزة الدولة ، إضافة إلى التفاوض حول تفكيك قواعد المتمردين ، وتنصيب : جهاز أمن لحماية الأشخاص والممتلكات ، لجنة لإدماج المتمردين ، لجنة تفكيك القواعد العسكرية ، التي تباشر مهامها تحت إشراف الوسيط الجزائري .

7- لقاء تمنراست : من 27 إلى 30 جوان 1994 ، والذي جاء في خضم عودة العمل المسلح ، على إثر الأحداث التي راح ضحيتها 9 طوارق . وعلى هذا الأساس ، أدان هذا اللقاء ، الانحرافات الأخيرة عن مسار السلم ، كما أكد على مباشرة إدماج المتمردين ، في جو من الثقة المتبادلة ، ومحاربة العصابات التي تنتهز الوضع أيا كان مصدرها .

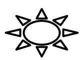
لقد أدى عدم احترام الأطراف المعنية للاتفاقيات المبرمة ، إلى عودة النزاع المسلح من مرة إلى أخرى ، وبقيت الجزائر ، في كل مرة حاضرة كوسيط ، إلى أن علقت وساطتها في أفريل 2005 ، على خلفية بعض الانتقادات ، التي قدمتها وسائل الإعلام المالية . لكن ، ومع ازدياد وتيرة العنف سنة 2006 ، وجدت الدبلوماسية الجزائرية ، نفسها مجبرة على العودة ، مرة أخرى ، إلى دور الوساطة

---

[1] - نبيل بوبيبة ، **مرجع سابق** . ص . 98 .

[*] - للاطلاع على النص الأصلي للميثاق ، انظر : Edmond Bernús , **op ., cit .** p . 29 .

[2] - Kalifa Keita , **op ., cit .** p . 17 .



، التي كللت هذه المرة بتوقيع " **اتفاق السلام** " ، في الجزائر في جويلية 2006 ، وبإشراف من رئيس الجمهورية الجزائرية " **عبد العزيز بوتفليقة** " ، وتم إلحاق هذا الاتفاق بثلاث بروتوكولات تنظيمية ، في 20 فيفري 2007 ، بسبب المناوشات التي حدث عن سوء فهم بعض بنود الاتفاق . وعلى الرغم من ذلك اشتدت حدة النزاع مرة أخرى في مارس 2008 ، بسبب الاتهامات المتبادلة بعدم تطبيق بنود الاتفاق . وعلى هذا الأساس قامت الجزائر ، وعلى مدار أربعة أيام ، 24 – 27 جويلية 2008 ، بالرجوع إلى طاولة المفاوضات بصفة الوسيط ، حيث تم التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار .

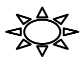
ب/2- وساطة الجزائر لحل النزاع التارقي – النيجيري :

كثيرا ما وجدت الجزائر نفسها ، مجبرة على مضاعفة جهودها الدبلوماسية ، من أجل تحصين أمنها القومي ، على الجبهة الساحلية ، فمن معالجة مشاكل الفقر ، والجفاف ، إلى الهجرة السرية والجريمة المنظمة بكل أشكالها ، إلى الإرهاب وتحالفاته مع شبكات الجريمة ، مرورا بالنزاعات التارقية على حدودها الصحراوية . هذه النزاعات ، التي ترى فيها الجزائر تهديدا لأمنها القومي ، بالنظر إلى ما تخلفه من توترات وهجرات على مستوى حدودها . لكن ، بالرجوع إلى الوساطة الجزائرية في النزاع التارقي – المالي ، يتضح جليا أن الوساطة الجزائرية في النزاع التارقي – النيجري ، تبقى بعيدة كل البعد عن تلك القدرات الدبلوماسية التي أبدتها الجزائر في النزاع التارقي – المالي ، الذي تمكنت فيه الجزائر من مزاحمة كل القوى الدولية ، بالأخص فرنسا ، والإقليمية ، بالأخص ليبيا ، وفرضت نفسها كوسيط أساسي ووحيد ، في حين اكتفت في النزاع التارقي – النيجري ، بالمشاركة في " **لجنة متابعة الاتفاق** " ، إلى جانب فرنسا ، وبوركينافاسو[1] .

منذ بداية الأزمة سواء في مالي أو النيجر ، سعت الجزائر إلى استعمال وزنها الإقليمي ، في حل النزاعات بطرق سلمية ، لتفادي تدخل أطراف أجنبية في هذه الأزمات ، بالنظر إلى إن أي طرف أجنبي يتدخل في المنطقة ، سيسعى إلى فرض أجندات معينة تخدم مصالحه الشخصية ، وأكيد أنها ستشكل تهديدات على الأمن القومي الجزائري ، هذا إن لم نقل أنها ستشكل ، تحدي بقاء بالنسبة للوزن الدبلوماسي للجزائر ، وهي القضية التي تندرج ضمنها ، وصول بعض الدول الأوروبية ، خاصة فرنسا ، إلى مفاوضات مع الشبكات الإرهابية ، من أجل إطلاق سراح رعاياها المعتقلين مقابل الفدية ، في الوقت الذي تبذل فيه الجزائر ، مجهودات دبلوماسية دولية ، من أجل تجريم دفع الفديــــة للشبكـــات

---

[1] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . ص . 102 ، 103 .



الإرهابية ، لأنها تتناقض وإستراتيجية " **تجفيف منابع الإرهاب** " ، التي اتفقت عليها المجموعة الدولية ، لدى إعلانها الحرب الدولية على الإرهاب سنة 2001 ، بالنظر إلى أن مبالغ الفدية في الغالب تكون مبالغ ذات قيم مرتفعة ، وتستعملها الشبكات الإرهابية في إعادة تمويل نفسها .

لكن ، وعلى الرغم من أن الجزائر ، كانت شبه غائبة دبلوماسيا عن هذا النزاع ، إلا أنها كانت حاضرة ، وبشكل قوي على المستوى الإنساني ، حيث أنها كانت الدولة الوحيدة التي تكفلت بالطوارق المهاجرين ، سواء بسبب الظروف الطبيعة ، أو بسب النزاعات . وفي هذا السياق ، استقبلت الجزائر حوالي : 18000 " **لاجئ اقتصادي** " " **Réfugies Economique** " نيجيري سنة 1984[*] ، وقامت بتخصيص مخيمات ، تتوفر على كل ظروف الحياة الكريمة ، من أجل استقبالهم . بل أكثر من ذلك ، استقبلت الجزائر كل هذه العدد ، لمدة تزيد عن 8 سنوات ، حيث أنهم لم يعاودا بلدهم ، إلا بعد الاتفاق الذي تم بين الحكومة الجزائرية ، ونظيرتها النيجرية سنة 1990[1] .

ما يمكن الإشارة إليه ، أن الدبلوماسية الجزائرية ، كانت سباقة إلى تقديم القنوات الدبلوماسية ، للخروج من حالة الأزمة بطرق سلمية ، وبأقل الخسائر بالنسبة لكل الأطراف ، وبطبيعة الحال بالنسبة للجزائر كذلك ، فهي معنية بحل هذه الأزمة ، من أجل سلامة أمنها الإقليمي ، حيث أن الجزائر احتضنت أول لقاء تفاوضي بين طرفي النزاع ، على إثر الزيارة التي قادت الوزير الأول النيجيري ، إلى الجزائر في 8 ماي 1992 ، هذه الزيارة ، التي أخذت فيها قضية الطوارق في النيجر ، القسط الأكبر من المحادثات . وعلى هذا الأساس ، وبفضل المجهودات الدبلوماسية الجزائرية ، تم توقيع اتفاق هدنة لمدة 15 يوم بين الوزير الأول النيجيري ، و " **محمد أوتشيكي** " ، ممثلا عن الطوارق ، في مدينة " **غرداية** " بالجنوب الجزائري[2] .

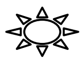
وبعد أيام فقط من توقيع هذه الهدنة ، تحركت الدبلوماسية الفرنسية وفرضت نفسها كلاعب

---

[*] - يطلق مصطلح " **اللاجئين الاقتصاديين** " ، على الأشخاص الذين يطلبون العيش في دولة غير دولتهم ، بسبب الظروف الاقتصادية القاهرة ، وكان لجوء هذا العدد الكبير من النيجر إلى الجزائر سنة 1984 ، بسبب التصحر الذي شهدته النيجر .

[1] - Hélène Claudot-Hawad , " Bandits, Rebelles et Partisans : Vision Plurielle des Evénements Touareg , 1990 – 1992 " , Disponible sue le Site Web **:** **http://www.politique-africaine.com/numero/pdf/046143.pdf .**

[2] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 103 .



أساسي في هذا النزاع ، بالنظر إلى تخوفها من تزايد الوزن الدبلوماسي للجزائر إقليميا ، والذي يمكن أن يتطور إلى تهديد حقيقي ، على المصالح الفرنسية في المنطقة ، وبالنظر إلى أن النيجر ، تمثل موردا أساسيا بالنسبة لفرنسا ، في تمويل برامجها النووية ، حيث تعتبر النيجر من بين أغنى دول العالم باليورانيوم . وعلى هذا الأساس ، بالنسبة لفرنسا ، يكفيها سببا لتتحرك دبلوماسيتها ، للحفاظ على مصالحها ، أن أكثر من 40% من إنتاجها للطاقة الكهربائية ، أساسه يورانيوم النيجر[1] .

بالرجوع إلى هذه الاعتبارات ، يمكن تفسير تحول المفاوضات التارقية – النيجرية ، وفي وقت وجيز لم يتعدى 12 يوما ، من الجزائر إلى فرنسا ، حيث التقى بتاريخ 27 مارس 1992 ، وفد من الحكومة النيجرية ، بممثلين عن المتمردين الطوارق في باريس[2] . وفي هذا الإطار يمكن فهم المساعدات التي قدمتها فرنسا ، للحكومة النيجيرية سنة 1992 ، والمقدرة بحوالي : 3 مليار فرنك فرنسي[3] .

ورغم كل هذه الإغراءات ، التي تقدمها فرنسا للحكومة النيجيرية ، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية ، لم تتوقف عن محاولات إيجاد دور لها في هذه الأزمة ، حيث لازالت الجزائر ، وإلى حد اليوم ، تدعم الكثير من المشاريع التنموية ، في شمال مالي والنيجر . هذه المشاريع التي يتابعها إما الوزراء المكلفون بالشؤون المغاربية والإفريقية ، أو ولاة بعض الولايات الجنوبية على غرار : تمنراست ، إليزي ، وأدرار . كما كانت للجزائر ، محاولة لاسترجاع ريادتها ، كوسيط في النزاع التارقي – النيجيري ، وهي المحاولة التي كانت في الفترة ما بين : 13 و 22 جوان 1993 ، وكُلِّلَت باتفاق هدنة ، وقرار رفع حالة الطوارئ عن شمال النيجر[4] .

لكن ، وعلى الرغم من هذه المجهودات التي تبدلها الدولة الجزائرية ، في تنمية شمال مالي والنيجر ، كإستراتيجية وقائية لحماية أمنها الإقليمي ، من مخاطر حالات الفشل السياسي والاقتصادي

---

[1] - Manuella Desseauve , Moussa Ag Assarid , " Niger : Deux Journalistes Français , une Rébellion Touareg et une Guerre de l'Uranium " , Disponible sue le Site Web **:**

[2] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 103 .

[3] - Hélène Claudot-Hawad , **op ., cit .** p . 147 .

[4] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 104 .

التي تعانيه هذه الدول ، إلا أن الأوضاع لا تزال ، إلى حد اليوم ، توصف بالكارثية على مستوى هذه الدول ، ففي سنة 2007 ، عادت الأوضاع الأمنية إلى ما كانت عليه ، على إثر الهجمات المسلحة التي قادتها " **الحركة النيجيرية من اجل العدالة** " **Mouvement des Nigériens pour la Justice - m.n.j -** " ، ضد الجيش المالي في منطقة " **أغادز** " " **Agadez** " . هذه الهجمات التي صرح بشأنها زعيم " **الحركة النيجيرية من اجل العدالة** " " **أقالي ألامبو** " " **Aghali Alambo** " ، قائلا :

" **إن الحل العسكري هو الحل النهائي ، والأكثر قدرة على التأثير ، ودفع الدولة إلى إعادة النظر في السياسة الاجتماعية ، المطبقة منذ العديد من السنوات في شمال النيجر** ... "[1] .

II-2- بالنسبة للتهديد الإرهابي :

II-2-1- السياسات الدولاتية :

بداية ، تجب الإشارة إلى أن الحديث عن السياسات الدولاتية ، في مجال مكافحة الإرهاب ، يكتسي طابعا استراتيجيا محضا ، من حيث أن هذه السياسات ، في الغالب ، ما تدرج ضمن أسرار الدولة . وعلى هذا الأساس يجد الباحث نفسه ، في حالة مناقشة مثل هذه القضايا ، في حالة من العزلة عن مصدر المعلومة ، الأمر الذي قد يخل بالبناء المعرفي لبحثه في الأخير .

يعتبر قانون " **المصالحة الوطنية** " ، في هذه المجال ، من بين أهم السياسات التي كانت لها نتائج جد ايجابية ، على مستوى كبح الظاهرة الإرهابية ، وحقن الدماء في الجزائر ، وهو الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تمدد آجاله القانونية ، على أمل استقطاب أكبر عدد من التائبين .

من بين أهم النتائج التي حققتها الجزائر ، من خلال هذا القانون ، استسلام " **مختار بلمختار** " المعروف بـــ : " **بلعور** " ، الذي يعتبر رقما رئيسيا في معادلة التهديد الإرهابي ، للأمن القومي الجزائري في الصحراء الجزائرية ، حيث استطاع أن يقيم علاقات متينة مع عصابات الجريمة المنظمة ، وتمكن من إيصال نشاطاته الإرهابية ، إلى كل منطقة الساحل الإفريقي ، كما استطاع من تجنيد الشباب لصالح نشاطاته الإرهابية من كل دول المنطقة .

بدأ " **مختار بلمختار** " مفاوضاته مع السلطة الجزائرية سنة 2007 ، في إطار رغبته في الاستفادة من الإطار القانوني لتدابير " **المصالحة الوطنية** " ، وبوساطة " **الحاج بتو** "* ، وهي الوساطة

---

[1] - Collectif Tchinaghen – Paix et Solidarité au Nord-Niger , " La Malédiction de l'Uranium : Le Nord-Niger Victime de ses Richesses " , **Collectif Tchinaghen – Paix et Solidarité au Nord-Niger .** Paris , France , Août 2008 , p . 20 .

التي كتب لها النجاح بعد قرابة العام من المفاوضات ، بتسليم " **مختار بلمختار** " نفسه للسلطات الجزائرية سنة 2008 [1].

إن تسليم " **مختار بلمختار** " ، لنفسه والتوقف عن النشاط الإرهابي ، دليل آخر على ريادة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ، وعلى قدراتها الدبلوماسية ، فتوقف قيادي بحجم " **مختار بلمختار** " عن النشاط الإرهابي ، في الحقيقة ، هو ضربة قوية لكل الشبكات الإرهابية ، التي كانت تنشط تحت إمرته ، في الصحراء الجزائرية ، وعلى مستوى حدودها ، وفي مختلف دول الساحل الإفريقي .

كما انتبهت الجزائر في هذا الإطار إلى الخصائص السيوسيو – ديموغرافية ، لسكان الصحراء ، الذين تجتمع فيهم نقص المؤهلات ، لشغل منصب عمل لائق ، بالنظر إلى مستوياتهم التعليمية المتدنية ، والمحكومة بعامل العزلة ، والظروف الصعبة . وعلى هذا الأساس ، تنتشر في ولايات الجنوب نسب البطالة بشكل ملفت للانتباه ، وهو الأمر الذي يدفعهم ، في غالب الأحيان ، إلى القيام بحركات احتجاجية ، مسلحة في بعض الأحيان ، كالتي قامت بها " **حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة** " ، ويبقى الأمر الأكثر أهمية في هذه القضية ، أن هذه الفئات المجتمعية غالبا ما تكون سهلة التجنيد ، ضمن الشبكات الإرهابية ، أو جماعات الجريمة المنظمة ، بغرض جمع الأموال [2] . وعلى هذا الأساس قامت الجزائر ببعض الاستثناءات الدراية لصالح مواطني الجنوب ، وبالأخص على مستوى أجهزة الأمن ، حيث قررت قيادة الدرك الوطني سنة 2008 ، تقديم تسهيلات للراغبين في الانخراط ضمن صفوفها ، وتتعلق هذه التسهيلات ، بالشروط غير الرئيسية كالمستوى الدراسي ، السن ، والبنية الجسمية ، وهي الشروط التي طالما نظر إليها الشباب الجزائري على أنها شروط تعجيزية[3] .

بالإضافة إلى الدور الدبلوماسي ، بدلت الدولة الجزائرية الكثير من الجهود العسكرية ، الأمنية ، والتنظيمية ، في سبيل جعل الصحراء الجزائرية ، منطقة للسلم والأمن والاستقرار ، حيث أنها كانت كذلك قبل أن ينتقل إليها نشاط " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " . وعلى هذا الأساس ، عملت الجزائر على إعادة تهيئة العديد من أجهزتها الأمنية ، بما يتماشى والتهديدا ت الأمنية الجديدة ، التي ظهرت في الساحل الإفريقي ، فليس من السهل تحديد العدو ، كما أن الأهداف من النشاط الإرهابي غير محددة[4] ، حيث احتضنت مراكز التدريب العسكرية ، على مستوى كل من ولايتي " **الاغواط** " و

---

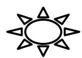
* - أحد أعيان الصحراء ، معروف بالنفوذ ، وقوة المال .

[1] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . ص . 107 ، 108 .

[2] - Khadija Mohsen-Finan , " Les Défis Sécuritaires au Maghreb " , **Institute Français des Relations Internationals(I.F.R.I) .** Paris , France , Juin 2008 , p . 51 .

[3] - **الشروق اليومي** ، ع . 5121 ، يومية مستقلة ، الجزائر ، يوم : 2008/06/26 ، ص 3 .

[4] - Khadija Mohsen-Finan , **op ., cit .** p . 51 .



" **ورقلة** " ، " **البرنامج التأهيلي للجمارك الجزائرية** " ، من خلال استقبال أفواج ، لتدريبهم على تقنيات القتال الميداني ، والاشتباك المفاجئة في الميدان وكيفية استعمالها ، ويرتكز دور الجيش في هذه المهمة ، على رفع القدرات القتالية للجمارك ، بالنظر إلى ظروريتها في حالات الاشتباك
مع شبكات الجريمة المنظمة . كما تم توقيع بروتوكول اتفاق بين الجمارك الجزائرية ، والدرك الوطني ، وهو الاتفاق الذي يقضي بضرورة التعاون والتنسيق ، في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، ونشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .

انتهت الجهود الجزائرية ، في إعادة تأهيل الجمارك ، بما يتناسب مع التهديدات الإرهابية ، بتشكيل مجموعات متخصصة ، استفادت من دورات تكوينية في الخارج ، في إطار اتفاقيات ثنائية ، كما هو الحال بالنسبة لمدرسة تكوين الجمارك بفرنسا [1] .كما أولت الجزائر أهمية كبرى ، لتكثيف وتحسين نوعية الرقابة الأمنية ، في المطارات الداخلية والدولية ، والموانئ والمعابر الحدودية ، من أجل تضييق الخناق على شبكات تهريب الأسلحة ، والمتفجرات ، والمواد المحظورة دوليا ، وفي هذا السياق ، يمكن الإشارة إلى التنسيق الجزائري – الأمريكي سنة 2004 ، من خلال وصول بعثة أمريكية ، تابعة لحرس السواحل إلى الجزائر ، هذه البعثة التي كانت مهمتها الأساسية ، ملاحظة الوضع الأمني في الموانئ والسواحل الجزائرية ، ووسائل استباق وتسيير الأخطار البحرية [2] ، كما امتد هذا التنسيق ، إلى مستوى التكوين ، من خلال استقبال الأكاديمية العسكرية بـــ : " **شرشال** " لـــ : 30 مدربا من الجيش الأمريكي ، لتكوين النخبة العسكرية الجزائرية ، على تقنيات تأمين " **المناطق الحساسة** "[3] ، وعلى هذا الأساس ، تضمن قانون المالية لسنة 2009 ، اعتمادات مالية ضخمة لصالح الأجهزة الأمنية ، من أجل تغطية نفقاتها ، سواء ما تعلق منها بشراء التجهيزات الحديثة ، خاصة التجهيزات العسكرية المتطورة ، وتجهيزات الرؤية الليلية ، التي استفادت منها الجزائر ، في إطار التقارب الأمني بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، في إطار الحرب الدولية على الإرهاب[4] ، أو توظيف مجندين جدد ، في هياكل الأمن الوطني ، حيث صرح وزير الداخلية الأسبق ، " **يزيد زرهوني** " ، قائلا : " سنواصل خططنا لرفع تعداد عناصر جهاز الأمن الوطني ، الذي يظم حاليا نحو 180 ألف عنصر ، وتوسيع انتشارهم لتغطية كامل التراب الوطني "[5] .

---

[1] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 115 .
[2] - Maxim Ait Kaki , **op ., cit .** p . 7 .
[3] - **Idem .**
[4] - Louisa Dris-Ait Hamadouch , **op ., cit .** p . 167 .
[5] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 115 .

كما قامت كل من " **قيادة الدرك الوطني** " ، و " **رئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي** " ، بمضاعفة جهودها في السنوات الأخيرة ، وتطوير استراتيجياتها في مكافحة الإرهاب ، بتدعيم " **العمل الميداني** " بـــ : " **العمل المؤسساتي** " ، من خلال إنشاء " **المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام"** " كهيئة تابعة لقيادة الدرك الوطني [1] ، وإنشاء مركز عمليات وطني موحد لمكافحة الإرهاب ، وكذا مركز إقليمي ميداني في الجنوب للتعامل الرهانات الأمنية المتجددة في الساحل الإفريقي[2] .

II-2-2- السياسات الثنائية ، ومتعددة الأطراف :

تبدل الجزائر بمعية دول الساحل الإفريقي ، مجهودات دبلوماسية وأمنية مكثفة ، لمعالجة مسألة الوضع الأمني بالمنطقة ، وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التهديد الإرهابي ، وتحالفاته مع الجريمة المنظمة ، فعلاوة على أن الإرهاب ، يمثل تهديدا لأمن واستقرار المنطقة ، فإنه كذلك يقلل من الجهود الرامية ، إلى التطور الاجتماعي والاقتصادي .

بناءا على هذا التصور المشترك ، شارك رؤساء سبع دول ، من منطقة الساحل الإفريقي * ، بتاريخ جويلية 2008 ، في " **ندوة حول ط الإرهاب والتهريب** " ، عقدت بالعاصمة المالية " **باماكو** " ، وهو اللقاء الذي أوضح فيه الطرف الجزائري ، أن هذه الندوة سمحت للأطراف المشاركة ، بتطوير مقاربة مشتركة لمشاكل المنطقة ، بغرض الوصول حلول ملموسة[3] . كما اجتمع عسكريون وضباط عن : الجزائر ، ليبيا ، موريتانيا ، والنيجر ، في جوان 2009 ، بالعاصمة الليبية " **طرابلس** " ، لمناقشة التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة ، وتم الاتفاق على مسودة أولية من 6 بنود[4] .

لازالت الجزائر تواصل جهودها الدبلوماسية ، في مكافحة الظاهرة الإرهابية ، حيث احتضنت يومي 16 و17 مارس 2010 ، " **الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الأفريقي** " ، بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية ، وممثلين لكل من : الجزائر ، مالي ، النيجر ، تشاد ، موريتانيا ، بوركينافاسو ، ليبيا . وضمن هذا الإطار المتميز بازدياد التهديد الإرهابي ، دعت الجزائر إلى إقامة تعاون ناجع لمواجهة هذه الظاهرة ، فخلال افتتاح أشغال هذه الندوة ، صرح وزير الخارجية الجزائري " **مراد مدلسي** " قائلا : " إنني على قناعة أن شيم الإخلاص ، في التعامل الصادق والصريح ، والتزامنا الثابت

---

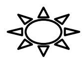
[1] - **جريدة الخبر** ، ع . 5317 ، يومية مستقلة ، الجزائر ، يوم : 2008/05/15 ، ص . 3 .

[2] - **جريدة الخبر** ، ع . 5685 ، يومية مستقلة ، الجزائر ، يوم : 2009/07/02 ، ص . 5 .

* - الدول المشاركة هي : مالي ، النيجر ، تشاد ، موريتانيا ، بوركينافاسو ، ليبيا ، والجزائر .

[3] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 109 .

[4] - **نفس المرجع** . ص 110 .



في مكافحة الإرهاب دون تنازل ، وكذلك واجب التضامن الذي يحدوا توجهنا نحـــومواطنينا الأكثر حرمانا ، هي قواعد عمل نتقاسمها جميعا ، ويتوجب علينا احترامها "[1] . كما تسعى الجزائر ، في سبيل الحفاظ على أمنها القومي ، إلى التنسيق الأمني مع دول الجوار السياسي الجنوبية ، ومحاولة بناء جسور من التنمية والسلم والأمن ، وهي القضايا التي تبقى بعيدة المنال ، إلا بإقامة تعاون عابر للحدود بين بلدان المنطقة ، يكون ناجعا ، وأمرا حيويا للرد على التهديدات الأمنية .

كما اتفقت الجزائر ومالي ، على تكثيف الدوريات ، والعمل العسكري الميداني من أجل التصدي لنشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وذلك من خلال المراقبة الجيدة للحدود بين البلدين ، كإستراتيجية للحيلولة بين الشبكات الإرهابية ، وجماعات الدعم والإسناد ، التي تمتهن في الغالب كل أنواع الجريمة المنظمة . وفي هذا الإطار صرح وزير الدفاع المالي " **تاتيبي بليا** " ، في 2008/06/04 ، قائلا بأن الجزائر ومالي تقومان بأعمال ، من شأنها التشاور حول المشاكل المرتبطة بأمن حدودهما المشتركة ، من أجل تسييرها سويا[2] .

وعليه ، يتعين على الجزائر ، وأمام هذه التحديات ، وسعيا منها لتأمين محيطها الخارجي ، وكيانها الداخلي ، أن تعمل وبحزم على عدم خروج أزمة الساحل عن إطارها الإقليمي ، مهما بلغت حدة الأزمات فيها ، سواء من حيث الرؤية إليها ، أو من حيث المعالجة والحل ، ودون رفض إمكانية القبول بالمساعدات الخارجية ، أو التنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى . لكن في إطار الشرعية الدولية ، دون أن يتعدى ذلك إلى التفكير ، في قواعد عسكرية أجنبية في أي بلد من بلدان الساحل الإفريقي[3] .

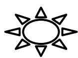
ومن هذا المنطلق ، دعمت الجزائر فكرة إنشاء " **منظمة الدرك الإفريقي** " ، التي تمت المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشائها سنة 2003 ، ودخلت حيز النفاذ سنة 2008 ، وتم تعيين ثلاث مكاتب إقليمية ، وبالنسبة للمكتب الإقليمي للمنطقة ، التي تظم المغرب العربي والساحل الإفريقي ، سيكون مقره بالجزائر.

---

[1] - بوزيد عمار ، آمال ف . ش ، مليكة آيت عمران ، " الساحل الإفريقي في عين الإعصار " ، **الجيش** . ع . 561 ، الجزائر ، أفريل 2010 ، ص . 26 .

[2] - نبيل بويبية ، **مرجع سابق** . ص . 122 .

[3] - بوزيد عمار ، آمال ف . ش ، مليكة آيت عمران ، **مرجع سابق** . ص . 34 .



أما على مستوى الاتحاد الإفريقي ، فمعروف عن الجزائر دورها التاريخي والتقليدي في القارة الإفريقية[1]، حيث تمكنت الجزائر خلال قمة " **سيرت** " الليبية ، من إقناع القادة الأفارقة بمشروع قانون، بناءا على اقتراح جزائري ، يجرم دفع الفدية ، مقابل تحرير الرهائن المحتجزين ، لدى الجماعات الإرهابية ، في هذه المنطقة وفي غيرها ، وذلك بهدف منع تمويل هذه المجوعات لنشاطاتها الإرهابية [2] . ولقيت الصياغة التي طرحتها الجزائر ، إجماعا من قبل قادة الاتحاد الإفريقي ، وصوتوا لصالح القرار ضد دفع الفدية للجماعات الإرهابية ، ولا يشمل القرار تجريم دفع الفدية للشبكات الإرهابية فقط ، وإنما ، يشمل أيضا القراصنة والجماعات المتمردة .

كما تشارك الجزائر ، على المستوى متعدد الإطراف ، في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي ، من خلال " **مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans-Sahara Counter Terrorism Initiative -T.S.C.T.I-** " ، هذه المبادرة هي في الأساس ، توسيع للجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب الدولي في منطقة المغرب العربي والساحل ومنطقة الصحراء الكبرى . حيث كانت النجاحات التي حققتها مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل ، دافعا أساسيا في تكثيف وتوسيع الجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب ، بإدراج دول أخرى ذات التحام جغرافي بالساحل . وكانت الدول الأساسية المعنية بهذا التوسع هي : الجزائر ، المغرب ، تونس عن المغرب العربي ، و نيجيريا ، والسنغال عن منطقة الصحراء الكبرى[3] .

و كان لعاملي الخواء الجغرافي ، في منطقة الساحل والصحراء الكبرى ، وامتداد نشاط " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " إلى المنطقة ، دور كبير في إعلان إدارة بوش عن هذه المبادرة في جوان 2005 ، كآلية عسكرية – أمنية ، من أجل تحسين قدرات الدول المعنية في السيطرة على نشاط الجماعات الإرهابية على أراضيها ، أو على مستوى الحدود بين هذه الدول . وتهدف هذه المبادرة إلى تأسيس رؤية أمنية واحدة للتحديات الأمنية في المنطقة . هذه الرؤية التي تستدعي بدورها توحيد الجهود على مستوى آليات المواجهة ، خاصة ما تعلق منها بآليات تأمين الحدود ، وتنسيق الجهود الاستخباراتية. حسب المسؤولين الأمريكيين ، تسعى هذه المبادرة في فلسفتها العامة ، إلى خلق حالة من الاستقرار في منطقة المغرب العربي ، والساحل ، ومنطقة الصحراء الكبرى ، عن طريق

---

[1] - Yahia H . Zoubir , " The Dialectics of Algeria Foreing Relations , 1992 to the Present " , in : Ahmed Aghrout , Redha M . Bougherira , **Algeria in Transition : Reforms and Development Prospects .** RoutledgeCurzon , New York , 2004 , 163 .

[2] - بوزيد عمار ، آمال ف . ش ، مليكة آيت عمران ، **مرجع سابق** . ص . 32 .

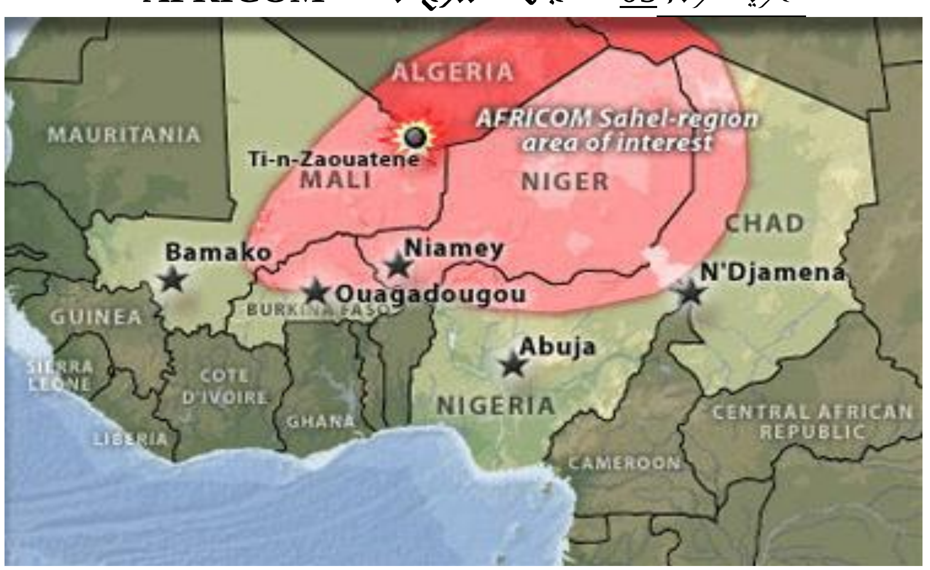
[3] - Toby Archer , & Tihomir Popovic , **op . cit .**, p . 33 .

استئصــــــــال الشبكات الإرهابية النشطة ، وخلق جو أمني ، ورخاء اقتصادي ، يحول دون أي محاولة لإنشاء قاعدة للإرهابيين في إفريقيا.[1] .

ورغم أن الجزائر ، ودول الساحل الإفريقي ، تبقى دائما بحاجة إلى التنسيق مع القوى الكبرى، في مكافحتها لنشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، ومختلف تحالفاتها ، إلا أنها ترفض التدخل الأجنبي المباشر ، في إدارة شؤونها الأمنية الداخلية . وعلى هذا الأساس ، رفضت أغلب الدول الإفريقية، الانضواء تحت المضلة الأمنية الأمريكية ، على خلفية رفضها استضافة مقر " **القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا** " ، ففي أوت 2007 ، صرح " **موسيوا لكوثا** " " **Mosiuoa Lekota** " ، وزير الدفاع لجنوب إفريقيا أن " الدول الإفريقية تعارض إقامة قيادة عسكرية أمريكية ، على أراضي القارة الإفريقية، وهذا القرار ليس قرار ا أحاديا ، بل هو قرار الاتحاد الإفريقي " . كما كان رد الجزائر على طلب الولايات المتحدة الأمريكية لاستضافة هذه القاعدة في صحرائها في نفس السياق ، حيث صرح وزير الخارجية السيد " **محمد بجاوي** " ، في مارس 2007 ، قائلا : " إن الجزائر ترفض إقامة قاعدة أجنبية على أراضيها ، لأن ذلك يتعارض مع سيادتها واستقلالها . "[2] .

في الأخير ، بقي أن نشير إلى أن الجزائر ، ودول الساحل الإفريقي ، ورغم حاجتها إلى التنسيق مع القوى الدولية الكبرى ، من أجل مكافحة الظاهرة الإرهابية ، يجب عليها أن تكون يقظة ، في مختلف مراحل ، وأدوات هذا التنسيق ، حتى لا تجد نفسها ، في الأخير ، مجرد أدوات أمنية لحماية المصالح الغربية في المنطقة .

الخريطة رقم 05 : المجال المقترح لنشاط" **AFRICOM** "



---

1 - International Crisis Group , **op .cit .** p . 30 .
2 - Djibril Diop , **op ., cit .** p . 17 .

الفصل الثالث

الجزائر و الديناميكيات

الأمنية الجديدة في المتوسط

المبحث الأول: الطبيعة المركبة للأمن في المتوسط

I – في تحديد مفهوم المتوسط

يثير التعامل مع المتوسط بالنسبة لدارسي العلاقات الدولية ، الكثير من الإشكالات المفاهيمية من حيث صعوبة الاتفاق على مصطلح جامع لكل معانيه . وعلى هذا الأساس ، عادة ما يجد الباحث نفسه أمام صعوبة التفريق بين " **الحيز المتوسطي** " ، **المجال المتوسطي** " ، " **الفضاء المتوسطي** " ، " **المنطقة المتوسطية** " ، و " **الإقليم المتوسطي** " .

بطبيعة الحال ، لا نقصد هنا بالتطرق إلى كل هذه المصطلحات تلك الكثافة اللغوية في هذا المجال من الدراسات ، بل نريد التأكيد على أن هذه الكثرة في المصطلحات نابعة بالأساس من صعوبة ، وبالتالي ، الاختلاف حول إعطاء مفهوم موحد للمتوسط ، رغم أن الأمريكيين يريدون دائما التكلم عن المتوسط كمنطقة وكحيز للتغيرات ، كمنطقة تتحول فيها المجتمعات والسياسات بشكل سريع ، وكحيز للتغيرات لأنه من غير النطقي الحديث عن المتوسط كمنطقة للأزمات فقط ، صحيح أن هناك أزمات ولكن ليس ذلك فقط[1] .

وإذا كانت مصطلحات " **المجال المتوسطي** " ، " **الحيز المتوسطي** " ، " **الفضاء المتوسطي** " ، " **المنطقة المتوسطية** " ، متقاربة وتثير إشكالا لغويا أكثر منه مفاهيميا ، فإن مصطلح " **الإقليم المتوسطي** " يصطدم بإشكالية صعوبة التحديد الجغرافي ، وغياب المرجعية الإقليمية ، باعتبار " **الإقليم** " مفهوما يضم وحدة الأرض من حيث حدودها السياسية ، مساحتها ، بنيتها الطبقية ، هيأتها الخارجية ، وموقعها[2] ، حسب أدبيات المقاربة الكلاسيكية للعلاقات الدولية .

---

[1] – Ian O . Lesser , " Rôle et Place du Maghreb et de la Méditerranée dans la Stratégie des Etats-Unis " , **Transition & Perspectives .** N° . 3 , Institut National d'Etudes de Stratégie Globale , Alger , Algérie , 2001 , p . 6 .

[2] – بيار سيريليه ، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الستراتيجية** . تر : أحمد عبد الكريم ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، 1988 ، ص . 32 .

*- كلمة " **الستراتيجية** " في المرجع أعلاه ، ليست نتيجة لخطأ في عملية الرقن ، وإنما أُخِذت من الغلاف الأصلي للكتاب كما ترجمه المترجم : أحمد عبد الكريم .

يعتبر " **المتوسط** " من بين المفاهيم المعقدة والمرنة في نفس الوقت ، وهو من بين المفاهيم التي يصعب تحديدها في مجال العلاقات الدولية ، بالنظر إلى حجم ، وكثافة ، وترابط المصالح الدولية المرتبطة به ، فالمتوسط فضاء معروف ، أصلا ، بكونه منطقة لتلاقي العديد من القارات ، والشعوب ذات الثقافات والحضارات المختلفة . وعليه ، يُعْرَف المتوسط كذلك بكونه مجالا يضم العديد من التراعات ، والأزمات[1] . وهو الأمر الذي أنتج ، بالتالي ، اختلافات جوهرية حيال الاتفاق على مفهوم موحد للتعامل مع هذه المنطقة . هذا الاختلاف ناتج ، بالأساس ، عن اختلاف أيديولوجيات ومصالح الدول التي عادة ما تلتقي في الفضاء المتوسطي .

لكن ، على الرغم من اختلاف أيديولوجيات ، ومصالح ، وخلفيات الفاعلين الأساسين في المتوسط ، تبقى التحديات الأمنية التي أعطت البحر الأبيض المتوسط صفة البيئة الغير مستقرة [2] ، المحدد الأهم الذي تشترك فيه كل التوجهات والمفاهيم ، بالنظر إلى العوامل التاريخية ، الإنسانية ، الاقتصادية ، الاجتماعية التي تربط الشعوب المتوسطية[3] . ويُعْنَى الأمريكيون والأوروبيون بهذا التصور على حد سواء ، ذلك أن التحكم في البحار يعتبر بعدا أساسيا في كل سياسة قوة ، ولهذا يتحدث " **الانجلوسكسون** " عن سلطة البحر " " **Sea Power** " ، حيث كتب " **فرانسيس باكون** " " **Francis Bacon** " ، مستشار انجلترا في العام 1597 ، في مؤلفه " **The Greatness of Kingdoms** " يقول :

" أن القائد في البحر حر ، ويمكنه أن يشن الحرب في الظرف الذي يلائمه ، في حين كثيرا ما يجد الأقوياء أنفسهم على اليابسة في أوضاع صعبة "[4] .

---

[1] - Fatima-Zohra Filali , " l'Algérie : Quelle Sécurité dans l'Ensemble Mediterraneen ? " ، في : أعمال الملتقى الدولي : **الجزائر والأمن في المتوسط** : **واقع وآفاق** . كلية الحقوق والعلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري – قسنطينة ، الجزائر ، 2008 ، ص . 85 .

[2] - Khaled Kaddour , " La Sécurité au Maghreb A l'Horizon 2030 : Intérêt et Défis Communs " , Dans : Jean Dufourcq , et Laure Borgomano-Loup , **Horizons de Sécurité en Méditerranée et au Moyen-Orient : Communauté D'intérêts et Défis Communs .** Collège de Défense de L'OTON , Branche Recherche , Rome , Italie , Mars 2005 , p . 15 .

[3] - Omar Bessaoud , " Les Politique de Développement Rural en Méditerranée : des Evolutions Très Contrastées entre le Sud , l'Est et le Nord de la Méditerranée " , **Option Méditerranéennes .** N°. 71 , 2006 , p . 28 .

[4] – مصطفى بن شنان ، " الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط : ما هي الخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر ؟ " ، **انتقالية واستشفاف** . ع . 2 ، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة ، الجزائر ، 2001 ، ص . 7 .

رغم أن التحديد الجغرافي لأي إقليم ، عادة ، ما يكون مرتبطا بالحدود الجغرافية ، إلا أن طغيان الاعتبارات الأمنية في حالة المتوسط ، تعدت الاعتقادات الجيو – سياسية ، وأثرت بشكل ملحوظ على الجغرافيا المتوسطية ، حيث أن التحديد الجغرافي للمتوسط يتغير وفق المعطيات الأمنية ، ووفق إدراك التهديدات بالنسبة للفاعلين الأساسيين ، واحتياجاتهم الأمنية . وعلى هذا الأساس ، يعتبر الأوروبيون المتوسط منطقة التهديد الأولى بالنسبة لأمنهم الترابي وكذا المجتمعي[1] ، في حين يُعتبر المتوسط نقطة تهديد بالنسبة للمصالح الأمريكية المنتشرة بين الأطلسي والشرق الأوسط[2] ، ولا يهدد الأمن الترابي للولايات المتحدة الأمريكية إلا في علاقة البحر الأبيض المتوسط بالأطلسي ، وهو الاتجاه الذي أكده الرئيس الأمريكي " **روزفلت** " في 23 فيفري 1942 ، بقوله :

" لو تمكنت ألمانيا من غزو مجموع شواطئ إفريقيا وإفريقيا الغربية ، فإنها ستتمكن بسهولة من إطلاق هجوم ضد أمريكا الجنوبية ، وربما ضد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها* "[3] .

وإذا كان المغرب العربي هو نقطة الاهتمام الأساسية لأوروبا في المتوسط ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتماما متزايدا للمتوسط ، من خلال اعتباره واسطة أساسية تجاه مصالحها الإستراتيجية في الشرق الأوسط والخليج الفارسي[4] ، وهنا يكفي التذكير بأنه خلال حرب الخليج ، عبر 90% من الرجال والعتاد من خلال البحر الأبيض المتوسط ، وهو ما يعني وجود علاقات أمريكية أمنية قوية مع الدول على طول هذا الطريق ، انطلاقا من السواحل الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية ، وصولا إلى المتوسط[5] .

---

1 - Rocio Méndez Aléman , " La Sécurité Méditerranéenne : l'OTAN est – elle la Solution ? " , **Bourse de Recherche Individuelle de l'OTAN et du Conseil du Partenariat Euro-Atlantique .** Bruxelles , 1998 – 2000 , p . 9

2 - **Idem .**

* – كان هذا الإدراك الأمريكي للبحر الأبيض المتوسط ، سببا أساسيا لإنزال القوات الأمريكية في المغرب العربي بتاريخ 08 نوفمبر 1942 ، بعد تزايد الأطماع الألمانية في السيطرة على السواحل الأطلسية للمغرب (Maroc) ، خلال الحرب العالمية الثانية .

3 - El-Mostafa Azzou , " La Présence Militaire Américaine au Maroc , 1945 – 1963 " , **Guerres Mondiales et Conflits Contemporains .** N°. 210 , Presses Universitaires de France , 2003 , p . 126 .

4 - Rocio Méndez Aléman , **op ., cit ,** p . 9 .

5 - Ian O . Lesser , **op ., cit ,** p . 8 .

لكن ، إذا كان المتوسط من الناحية الجغرافية ، عبارة عن ذلك الفضاء البحري الممتد على طول 3800 كلم[1] ، ويقع بين ثلاث قارات هي : أوروبا ، إفريقيا ، وآسيا ولا يتعدى عرضه 800 كلم[2][*] ، ويرتبط بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق " **جبل طارق** " " **Canal de Gibraltar** " ، وبالمحيط الهندي عن طريق " **قناة السويس** " " **Canal de Suez** "[3] ، فإنه حسب المقاربة الجيو – سياسية ، فضاء يقع في قلب الاهتمامات الإستراتيجية ، والبناءات الأمنية للشراكة الأورو – أطلسية [4] ، باعتباره بحرا داخليا مغلقا تلتقي فيه العديد من الحضارات ، وواقعا جغرافيا يمثل منطقة متنوعة بأنظمة تحت إقليمية " **Systèmes sous-régionale** " معقدة ، وعلى هذا الأساس يبقى المتوسط مفهوم غير محدد[5] .

بالنظر إلى تواجد كل هذه الحقائق على مستوى المتوسط ، من الصعب جدا الحديث عن إقليم متوسطي ، ذلك أن المتوسط يظم وحدات وأجزاء غير متجانسة من وجهة النظر الجيو – سياسية . أكثر من ذلك ، وحتى لو أخدنا بمؤشر الأمن محددا لصياغة مفهوم موحد للمتوسط ، فإن الأمن بأبعاده الجديدة ، ومفهومه الموسع ، يحتم علينا النضر إلى المتوسط على أنه فضاء دولي ، أكثر منه إقليم جهوي مستقل . إضافة إلى غياب التجانس السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، والثقافي بين الأقاليم والوحدات المكونة للمتوسط ، خاصة العلاقة شمال – جنوب ، وهو الأمر الذي يعزز المقولات النظرية للتيارات الكلاسيكية في العلاقات الدولية ، التي تعتبر المتوسط مجموعة أقاليم فرعية ، تتقاسمها الضفتان الشمالية والجنوبية من البحر الأبيض المتوسط[6] .

إن الأمر الأكثر وضوحا في هذا الإطار ، هو تأكيد الأطر النظرية لحقيقة لا إقليمية المتوسط ، بالنظر إلى غياب شروط الإقليم ، حيث يبدوا المتوسط وكأنه مجموعة من الأقاليم ، يمثل كل واحد منها مجالا ثقافيا وحضاريا متميزا عن الآخر . بالإضافة إلى غياب الكثافة اللازمة في العلاقات بين الضفتين ، وعدم قدرة هذه العلاقات على أخد صفة انتظامية ، قادرة على خلق نسق حضاري متوسطي . إلى

---

[1] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 99 .

[2] - مصطفى بن شنان ، **مرجع سابق** . ص . 7 .

[*] - بالنضر إلى هذه المساحة ، يعتبر البحر الأبيض المتوسط من بين البحار الضيقة .

[3] - Fatima-Zohra Filali , **op ., cit ,** p . 85 .

[4] - Jean Durfourccq , " Quel Voisinage Stratégique en Méditerranée ? " , dans : Laure Borgomano-Loup , et Autres , **Le Maghreb Stratégique : Première Partie .** Collège de Défense de l'OTAN , Research Branch , Rome , June 2005 , p . 51 .

[5] - **Ibid ,** p . 54 .

[6] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 99 .

جانب غياب المحددات الأساسية لخلق التجانس بين الشعوب المتوسطية كاللغة ، الدين ، العرق ، التاريخ المشترك ، فمثلا : " **البربر** " " **Les Berbères** " في المغرب العربي ، خاصة في المغرب ، يحاربون أي ثقافة قادمة من الغرب أو الشرق [1] . وفي الأخير ، تؤكد كل هذه المعطيات تلك الأطروحات التي قدمتها " **الدراسات الإقليمية** " " **Area Studies** "[*2] .

إن الأكثر والاهم من هذا كله ، هو أن الشعوب المتوسطية ، عادة ، ما تترع إلى الالتفاف حول هويات محلية ضيقة ، في حين يبقى الإحساس المشترك بالانتماء إلى الهوية المتوسطية ، أمرا يكاد يكون غائبا لدى كل الشعوب المتوسطية . فالجزائر مثلا ضلت ، ولسنوات عديدة ، تهمل البعد المتوسطي لأمنها الإقليمي بسبب إدراكها التاريخي للمتوسط ، المثقل بالغزوات التي انتهت باختراق أمنها الإقليمي ، وإنهاء سيادتها على أراضيها من طرف الاستعمار الفرنسي[3] .

ورغم قوة وكثافة الخطابات التي تنادي بأقلمة المتوسط ، إلا أن هذه الخطابات التي تحركها دوافع سياسية ، وأغراض مصلحية ، تنفذها ، مرة أخرى ، أدبيات " **النظرية البنيوية** " " **Structural Theory** "[*] في الدراسات الأمنية ، من خلال إسهامات " باري بوزان " " **Barry Buzan** " و " أُولْ ويفر " " **Ole Wœver** " بـــ : " **مدرسة كوبنهاجن** " " **Copenhaguen School** "[4] ،

---

[1] - Mikael Bensadoun , " Le Rôle de Mouvement Islamiste et de Mouvement Amazigh dans la Perception de L'occident au Maroc " , dans : Jean Dufourcq , et Laure Borgomano-Loup , **Horizons de Sécurité en Méditerranée et au Moyen-Orient : Communauté D'intérêts et Défis Communs .** op ., cit , p . 124 .

[2] - ناصيف يوسف حتي ، **مرجع سابق** . ص . 15 .

[*] - بعد الحرب العالمية الثانية ، ظهرت أربع حوارات في دراسة العلاقات الدولية ، وتعتبر الدراسات الإقليمية ثالث هذه الحوارات ، والذي وارتبط أساسا ببروز الولايات المتحدة الأمريكية ، كقوة عظمى في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، واتساع دورها ، مصالحها ، واهتماماتها لتشمل العالم كله ، مما استدعى الاهتمام بدراسة المناطق ، حيث يعتبر الأخصائيون الإقليميون أن لكل منطقة خصوصياتها التي تميزها . وعليه ، صار من غير الممكن تعميم فرضيات ونظريات العلاقات الدولية بشكل عام على كل مناطق العالم . للاطلاع أكثر ، أنظر : ناصيف يوسف حتي ، **مرجع سابق** . ص . ص . 15 ، 16 .

[3] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 44 .

[*] - النظرية البنيوية هي أحد النظريات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ، وتأخذ " **البنية** " " **Structure** " كوحدة أساسية لتحليل النظام الدولي ، باعتبار البنية مكونا أساسيا لأي نظام ، وباعتبارها مختلفة من نظام إلى آخر . للاطلاع أكثر ، انظر :
Barry Buzan and Ole Wœver , **Regions and Power : The Structure of International Security .** Cambridge University Press , New York , 2003 , p . 6 .

[4] - Anne-Marie d'Aoust , David Grondin , et Alex Macleod , " Les Etudes de Securité " , dans : Alex Macleod , et Dan O'Meara , **Théories des Relations Internationales : Contestations et Résistances .** Athéna Editions et Centre d'Etudes des Politique Etrangère et de Sécurité (CEPES) de L'Université de Québec , Canada , 2007 , p . 362 .

، في تطوير المقاربة الإقليمية كأحد أهم النظريات المهتمة ببناء الأمن العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة[1] . والتي تعتبر أن المتوسط لا يمكن أن يشكل " **مركب أمن** " " **Security Complex** " ، حيث أن الدول المتوسطية لها أهداف مختلفة ، مصالح مختلفة ، أجندات أمنية مختلفة ، مما يجعل من المتوسط منطقة ذات تنوع من حيث القضايا الأمنية ، وبالتالي صعوبة تكوين هوية أمنية متوسطية متكاملة[2] . وعليه ، يمكن أن يتأثر الأمن " جنوب – جنوب " بعوامل غير تلك التي تؤثر في الأمن " جنوب – شمال " ، وهو الأمر الذي يطبع في الأخير أي سياسة أمنية متوسطية بالطابع متعدد الأقاليم[3] .

كما توحي صورة إدراك الإطار المؤسساتي الدولي ، والقوى الدولية الكبرى للمتوسط ، بأنه ، ليس فقط ، المقولات النظرية والمقتربات المفاهيمية ، وحدها التي تناولت المتوسط بمصطلحات غير إقليمية ، فالعامل المؤسساتي كذلك ساهم ، بشكل حاد ، في تكريس تباعد الأقاليم المشكلة للمتوسط والتوجه نحو ترسيخ تجمعات إقليمية فرعية متعددة ، حيث أنه وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، لم ترى منظمة الأمم المتحدة أنه من الضروري التأسيس لإقليم متوسطي [4] . وعليه ، بقي المتوسط مقسما بين أوروبا ، إفريقيا ، وآسيا . وبالتالي ، لم يكن المتوسط مجالا للنشاط المنظم تحت رعاية المنظمات الدولية والإقليمية ، وبقي منطقة هيمنت فيها قوى الانقسام والصراع على حساب قوى التعاون والشراكة[5] .

بالإضافة إلى هذا الدور السلبي لعبته المنظمات الدولية ، نجد كذلك النزعة الإختراقية لقوى خارجية غير متوسطية ، في الشؤون المتوسطية ، خاصة منها الأمنية ، ولعل الدور المتنامي للولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط يؤكد هذا الطرح ، من خلال انتهاجها لإستراتيجية دبلوماسية ، عسكرية ، اقتصادية ، وتجارية في نفس الوقت تجاه المتوسط [6] ، سواء بمشاريعها الأمنية في إطار الشراكات الأمنية للحلف الأطلسي على غرار " **المسار العملياتي النشط للناتو** " " **Nato's Opertation Active Endeavor** "[7] ، أو المشاريع الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تهدف إلى التعاون

---

[1] - Barry Buzan and Ole Wœver , **op ., cit .** p . 7 .

[2] - Amina-Hizia Souibès-Boughrara , **Les Alliés Euro-Atlantiques dans l'Après-Guerre Froide : Convergences et Rivalités .** Thèse de Doctorat d'Etat en Sciences Politiques , Faculté des Sciences Politiques et de l'Information , Département des Sciences Politiques et des Relations Internationales , Université d'Alger , Algérie , 2006 , p . 278 .

[3] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 100 .

[4] - Gérardde Paymege , " l'Emergence Institutionnelle de la Méditerranée " , **Relations Internationales .** N°. 87 , 1996 , p . 325 .

[5] - **Idem .**

[6] - Sami Makki , " La Stratégie Américaine en Méditerranée " , **Confluences Méditerranée .** N°. 40 , Hiver 2001 – 2002 , p . 125 .

[7] - Christopher Hammer , " U.S Policy Toward North Africa : Three Overarching Themes " , **Middle East Policy .** Winter 2007 , p . 57 .

التعاون في مجال المراقبة البحرية للمتوسط بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي ، على غرار مشروع " القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا " **Commandemnt Afrique** " ، التي تعرف اختصارا تحت اسم " **أفريكوم** " " **Africom** "[1] ، وتهدف إلى خلق إطار مؤسساتي يستوعب السياسات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية . و التي من بين مهامها تدعيم الأمن في السواحل ، وتدعيم التعاون الثنائي ، الإقليمي ، ومتعدد الأطراف[2] .

مؤسساتيا دائما ، لعبت التوجهات الاندماجية على ضفتي المتوسط دورا كبيرا في التنوع الإقليمي للمتوسط ، حيث فضلت الدول العربية التموقع ضمن العالم العربي الإسلامي ، بحكم طبيعتها من جهة ، وبحكم التاريخ الذي خلق نوعا من التباعد بين البلدان العربية المتوسطية وأوروبا ، بالنظر إلى ثقل العامل الاستعماري في إعاقة التوجه نحو علاقات اندماجية تكاملية ، كما يقدمه مثال العلاقات الفرنسية الجزائرية . كما أن الجانب الأوروبي فضل خلال كل مراحل مساره التكاملي التأسيس لهوية أوروبية على هوية متوسطية ، وهو الامر الذي تحاول فرنسا ، حاليا ، تداركه من خلال مشروع " **الاتحاد المتوسطي** " " **l'Union Méditérranéenne** الذي يهدف كما قدمه الرئيس الفرنسي " **نيكولا ساركوزي** " " **Nicolas Sarkozy** " إلى تقوية الروابط بين الشعوب المتوسطية[3] .

ورغم أن هناك مفاهيم عدة ، وإدراكات مختلفة للمتوسط ، إلا أن إدراك دول جنوب المتوسط ، خاصة المغاربية ، لا يندرج ضمن هذه المفاهيم والادراكات ، حيث تشترك شعوب جنوب المتوسط مع دول الشمال في تاريخ ، طالما كان وعاءا للإدراك الاستغلالي – العدائي ، الذي يوجه السلوكيات ، والأفعال ، والممارسات المتبادلة بين ضفتي المتوسط . فالعامل التاريخي لا يزال يزن بكل ثقله على العلاقات المتوسطية جنوب – شمال أو شمال – جنوب ، حيث تسعى الدول الأوروبية ، دائما ، إلى الحفاظ على مصالحها وعلاقاتها الاستغلالية في مستعمرتها القديمة ، خاصة منها المغاربية ، وفي نفس

---

[1] - Gilbert L . Taguem Fah , " Dealing with Africom : The Political Economy of Anger and Protest " , **The Journal of Pan African Studies .** Vol . 3 , N° . 6 , March 2010 , p . 83 .

[2] - Djibril Diop , " L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis : de la Lutte Contre le Terrorisme À l'Exploitation des Opportunités Commerciales , les Nouveaux Paradigmes de l'Interventionnisme Américain " , **CERIUM .** Université de Montréal , Québec , Canada , 2007 , p . 1 .

[3] - Institut de la Méditerranée , " Rapport du Groupe d'Experts Réuni par l'Institut de la Méditerranée sur le Projet d'Union Méditerranéenne " , **Institut de la Méditerranée .** Octobre 2007 , p . 3 .

الوقت ، طالما كان الإدراك الجنوبي للعلاقات جنوب – شمال مثقلا بمشاعر العداء ومركزا حول قضية إثبات الذات ضد الآخر الأوروبي .

هذا الإدراك الذي عززه حصول الدول الجنوب – متوسطية على استقلالها الوطني ، مما أنتج نمطا جديدا من العلاقات بين صفتي المتوسط ، وأدى إلى تخوف الدول الأوروبية من تراجع مصالحها داخل مستعمراتها ، وهو ما جعلها تسعى جاهدة إلى خلق ارتباطات جديدة مع دول جنوب المتوسط ، ترتكز أساسا على فكرة " **أقلمة المتوسط** " ، التي ورغم كثافة المساعي الأوروبية لتجسيدها إلا أنها باءت بالفشل نظرا لافتقادها للإجماع أحيانا ، وقوة الفواعل غير المتوسطية (الولايات المتحدة الأمريكية) المناهضة لأقلمة المتوسط بناءا على تصور أوروبي أحيانا أخرى . وهي التناقضات والصراعات التي أدت بمهندسي السياسة الخارجية لبلدان جنوب المتوسط ، خاصة المغاربية ، إلى الاهتمام النسبي بالدائرة المتوسطية ، وتركيز اهتماماتهم على الدوائر العربية ، المغاربية ، الإفريقية ، أو التموقع ضمن حركة عدم الانحياز ، خاصة الجزائر التي لعبت دورا بارزا وقياديا في هذه الحركة [1].

بناءا على ما سبق ، نجد أن التوجهات النظرية ، والسياقات المفاهيمية ، والأطر المؤسساتية ، وممارسات الفاعلين الأساسين المتوسطيين وغير المتوسطيين ، ساهموا بشكل أو بآخر في تعميق الهوة بين ضفتي المتوسط ، وكرسوا الاختلافات والتناقضات على مختلف المستويات ، بما فيها المستوى الإدراكي ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسري استراتيجياتها العسكرية في كل بقاع العالم سواء طواعية أو بالإكراه ، حيث يقول " **زبيغنيو بريجنسكي** " " **Zbigniew Brzezinski** "[*] :

" إن مما يدل على عقد ونصف من التفوق الأمريكي ، الحضور العالمي للقوات العسكرية الأمريكية ، وزيادة وتيرة تدخلها في القتال ، أو العمليات الإكراهية ، فليس هناك نظير عسكري أو سياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تنتشر قواتها في كل قارات العالم ،

---

[1] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 44 .

[*] - مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس " **جيمي كارتر** " ، وهو حاليا مستشار مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، وعضو في مجلس أمنائه ، وأستاذ السياسة الخارجية الأمريكية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة " **جونز هوبكنز** " ، من أشهر مؤلفاته : " **الاختيار** " ، " **السيطرة على العالم أم قيادة العالم** " ، " **هل تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة خارجية** " ، " **رقعة الشطرنج الكبرى** " .

وتسيطر على كل محيطاته ، وكل القوى الأخرى لا تعدوا كونها إقليمية بشكل أساسي ، وعلى معظم بلدان العالم التعايش بشكل أو بآخر ، مع وجود القوات البرية أو البحرية الأمريكية على مقربة منها"[1]

هذا الإدراك ، جعل جنوب المتوسط في نظر الغربيين ، عبارة عن فضاءات جغرافية متمايزة ، يمثل الفضاء المغاربي فيها أهم الفضاءات ، بالنظر إلى عمق الروابط التاريخية ، والقرب الجغرافي ، وما يمكن أن ينتج عنه من أخطار وتهديدات ، وبالأخص التهديد الديموغرافي ، والتهديد الأصولي[2] ، في ضل الكثافة المتزايدة للجالية المغاربية في دول الاتحاد الأوروبي .

أدت هذه الحقائق في الأخير ، إلى تأكيد أن المتوسط ما هو إلا مجموعة أقاليم ، أكثر منه إقليم دولي متجانس في حد ذاته ، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر هذه الأقاليم تجانسا وانسجاما ، ويقابله في الضفة الجنوبية ، الإقليم العربي – المتوسطي ، المشكل أساسا من إقليمين فرعيين هما : المغرب العربي ، والمشرق العربي ، وهو ما يقودنا إلى الاقتناع بأن المتوسط من الناحية البنيوية ، ما هو إلا شبكة علاقات بين إقليمية[3] .

II – الديناميكيات الأمنية الجديدة في المتوسط

مع نهاية الحرب الباردة ، وما نتج عنها من تغيرا على مستوى بنية الساسة الدولية ، عرفت العلاقات المتوسطية بكل أبعادها تغيرات هامة . فبعد أن كانت الترسانة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ترسم معالم العلاقات الإستراتيجية والأمنية المتوسطية ، صارت المحددات المجتمعية ، الإنسانية ، البيئية ، من بين أهم الاهتمامات الأمنية في المتوسط ، متماشية في ذلك مع التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن ، وتوسع الاهتمامات من " **عسكرية تقليدية** " ، إلى " **إنسانية حديثة** " ، وإعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن على أساس " **محورية الإنسان** " ، لا على أساس الدولة " **كتجريد فلسفي** "[4] . وهو التوجه الذي أعطى لمفهوم الأمن عمقا وتوسعا من خلال ضم

---

[1] - زبيغنيو بريجنسكي ، **الفرصة الثانية : ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية** . تر : عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 2007 ، ص . 9 .

[2] - ناصيف يوسف حتي ، " مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية " ، **المستقبل العربي** . ع . 205 ، مارس 1996 ، ص . 103 .

[3] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 102 .

[4] - Hélène Viau , **La (re)conceptualisation de la Sécurité dans les Théories Réaliste et Critiques :Quelques Pistes de Réflexion sur les Concepts de Sécurité Humaine et de Sécurité Globale .** Centre D'études des Science Politiques , Paris , France , 2000 . p . 23 .

الأخطار والتهديدات السوسيو – اقتصادية ، الاختلافات الدينية والثقافية ، والاختلالات البيئية ، إلى الأخطار والتهديدات العسكرية الناتجة عن الدول . بمعنى أدق انتقال الاهتمام من التهديدات الناتجة عن علاقات الدول فيما بينها ، إلى التهديدات الناتجة عن النشاط الإنساني .

بناءا على هذا ، جاءت أغلب الدراسات الأمنية الغربية ، خاصة الأمريكية ، متأثرة بمنطق " **العدو الخارجي** " في السياسة الخارجية[1] ، وفي هذا السياق أكدت هذه الدراسة على أن الهشاشة الاقتصادية ، الانقسامات الاجتماعية ، ومشاكل النمو الديموغرافي المتزايد في دول جنوب المتوسط هي التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد أمن واستقرار المتوسط وأوروبا . وعليه ، يرتبط جنوب المتوسط في الإدراك الغربي بصورة التهديد دائما .

عموما ، يمكن حصر التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط في ثلاث أبعاد هي : البعد المجتمعي ، البعد الاقتصادي ، والبعد البيئي .

1/ البعد المجتمعي :

لطالما اُعتبِرت الديموغرافيا من بين أهم مؤشرات القوة في العلاقات الدولية ، حيث بالرجوع إلى " **مقاربة توازن القوى** " نجد أن قوة الانتشار القيمي – الثقافي من بين المحددات الأساسية للقوة ، وفي ظل هذه المقاربة الواقعية ، كان ينظر إلى قوة وكثافة العامل البشري بمنظار المحدد الأساسي للقوة العسكرية ، والحضارية للدول ، باعتبار الفرد وعاءا يحمل وينشر القيم الحضارية الأساسية للدولة[2] .

إن انحسار الاهتمامات العسكرية لصالح الاهتمامات الإنسانية في الدراسات الأمنية ، أعطى اهتماما متزايدا لقضية النمو الديموغرافي ، وتأثيراته المحتملة على مستويات الأمن ، من حيث الأخذ بعين الاعتبار ، المشاكل التي تخلقها الفوارق بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية ، ومدى قدرة الدول على التحكم في مستوى معين للنمو الديموغرافي .

وباعتبار " **الفرد** " موضوعا أساسيا للاهتمامات الأمنية بالمنظور الحديث[3] ، أخذ المؤشر الديموغرافي قطاعا هاما ، من اهتمامات الدراسات الأمنية الحديثة ، بالنظر إلى الاختلالات التي تنتجها تدفقات الهجرة عبر الوطنية . وباعتبار المتوسط أحد أهم فضاءات هذه الظاهرة ، ركزت معظم

---

[1] - فِلْ سكراتون ، **ما وراء 11 سبتمبر** : **مختارات معارضة** . تر : إبراهيم يحيا الشهابي ، الحوار الثقافي ، بيروت ، لبنان ، 2004 ، ص . 23 .

[2] - يسري الجوهري ، **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية** . مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 1993 ، ص . 64 .

[3] - Taylor Owen , " Des Difficultés et de l'Intérêt de Définir et Evaluer la Sécurité Humaine " , **Trois .** 2004 , p . 19 .

الدراسات الأمنية الحديثة في أوروبا على الظاهرة الديموغرافية في الضفة الجنوبية ، خاصة المغاربية ، من المتوسط . وبالنسبة للأوروبيين ، يمثل العامل الديموغرافي في المتوسط ، تحديا أمنيا على مستويين هما : " **إمكانية انقلاب مركز الثقل السكاني** " ، و " **الهجرة جنوب – شمال** " ، وهما تهديدان آتيان من الجنوب في نفس الوقت .

فعلى مستوى القلق الأوروبي من " **إمكانية انقلاب مركز الثقل السكاني** " في المتوسط ، يمثل المغرب العربي نموذجا مثاليا للحركية الديموغرافية النشطة . وإذا كانت المعطيات الرقمية الحالية ، تعطي تفوقا واضحا للضفة الشمالية من المتوسط ، فإن المخاوف الأوروبية في هذا المجال ليست مخاوف آنية ، وإنما هي مخاوف مرتبطة باستشراف المشاكل الديموغرافية للمتوسط .

وحسب الدراسة التي قدمتها الأمم المتحدة ، فيما يخص الإحصائيات الديموغرافية للمتوسط للفترة 2000 – 2025 ، فإن إمكانية انقلاب مركز الثقل السكاني لصالح الجنوب واردة جدا ، وبالفعل يعرف التزايد الديموغرافي في المتوسط نموا متزايدا ، حيث كان العدد الإجمالي لسكان المتوسط 382.5 مليون نسمة سنة 1990 ، وارتفع إلى 439.5 مليون نسمة سنة 2000 ، ويحتمل أن يكون 519.5 مليون نسمة سنة 2015 . وفي هذا العدد الإجمالي ، مثل المغرب العربي 16% سنة 1990 ، أي 62.5 مليون نسمة ، و 19% سنة 2000 ، أي 82.5 مليون نسمة ، ويحتمل أن يمثل 22% سنة 2015 ، أي حوالي 205 مليون نسمة[1] .

وإذا ما أخذنا الزيادة السكانية لدول المغرب العربي حسب الدول ، نلاحظ أنها تمثل نسب تزايد مرتفعة جدا ، تتراوح بين 46 و 69% بالنسبة للجزائر ، والمغرب ، وليبيا ، و 29% بالنسبة لتونس[2] . وعلى هذا الأساس ، تتوقع الأمم المتحدة أن تكون الهندسة الديموغرافية لجنوب المتوسط سنة 2025 كالتالي :

---

[1] - Jean-François Daguzan , " Essai de Problématique " , dans : Jean-François Daguzan , et Raoul Girardet , **la Méditerranée : Nouveaux Défis , Nouveaux Risques .** Publisud , France , 1995 , p . 12 .

[2] - **Idem .**

تطور النمو الديموغرافي في دول جنوب المتوسط 1990 – 2025[1]

النسبة بمليون نسمة

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	مصر	تركيا
1990	25.2	25.1	8.1	4.5	53.6	56
2025	48.8	31.9	12.2	10.5	120	121

من تشكيل الباحثة

بناءا على ما سبق من إحصاءات ، فإن المخاوف الأوروبية من انقلاب مركز الثقل السكاني في المتوسط من تفوق شمال – جنوب إلى تفوق جنوب – شمال ، تعتبر مخاوف مُؤَسَّسَة ، إذ أن تحقق هذه الاحتمالات سيحدث تحولا جوهريا في توازن الفضاء المتوسطي ، خاصة على مستوى العلاقات جنوب – شمال ، في ظل اللاتناضر الذي تعرفه مجتمعات دول جنوب المتوسط ، بين النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي .

أدى هذا الانفجار الديموغرافي في دول جنوب المتوسط ، وبالأخص دول المغرب العربي ، إلى جانب عوامل مجتمعية واقتصادية ، إلى ارتفاع نسب الهجرة جنوب – شمال بنسب كبيرة ، ومقلقة في نفس الوقت ، بالنظر إلى المشاكل التي تنتج عن هذه الظاهرة على مستوى المجتمعات الأوروبية . وإذا كانت الهجرة كوجه من أوجه التفاعل الإنساني في المتوسط ، وكسلوك إنساني طبيعي (الهجرة في إطارها القانوني) أحد التحديات الأساسية التي واجهتها المجتمعات الأوروبية ، فإن الأمر الذي يقلق الأوروبيين ، والمجتمع الدولي ككل في السنوات الأخيرة ، هو الارتفاع المتزايد في نسب الهجرة غير الشرعية* ، وبالأخص من دول الجنوب نحو الشمال .

وتنظر الدول الأوروبية ، بدون استثناء إلى ظاهرة الهجرة ، في المجال المتوسطي على أنها أحد التحديات الأمنية الكبرى[2] ، بالنظر إلى ما تجلبه من ثقافات أجنبية على الشعوب الأوروبية . ولقد ازدادت حدة الهجرة غير الشرعية ، من جنوب المتوسط إلى الشمال منذ سنوات التسعينيات ، حيث عانت مختلف دول جنوب المتوسط من أزمات اقتصادية وتوترات أمنية ، وهو الأمر الذي حفز معظم

---

[1] - الجدول من تشكيل الباحثة ، والمعلومات من : Jean-François Daguzan , **Idem .**

* – المهاجر غير ، هو الذي لا يلتزم بالالتزامات والشروط الموضوعة من طرف الدولة التي هاجر إليها ، خاصة منها الشروط المتعلقة بالدخول والإقامة . للإطلاع أكثر أنظر ، عياد محمد سمير ، " الهجرة في المجال الأورو – متوسطي : العوامل والسياسات " ، **العالم الاستراتيجي** . ع . 3 ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، ماي 2008 ، ص . 4 .

[2] - Bichara Khader , **Le Grand Maghreb et l'Europe : Enjeux et Perspectives .** 2em ed . , Publisud , France , 1995 , p . 169 .

شباب* دول الجنوب على هجرة بلدانهم الأصلية تجاه أوروبا بحثا عن فرص عمل من أجل حياة أفضل ، خاصة في ظل سيطرة الفئة الشبانية على معظم مجتمعات الجنوب ، التي تمثل فيها الفئة العمرية (0-15) نسبة أكثر من 50%[1] . ففي حالة الجزائر مثلا ، تقدم معظم التقديرات الديموغرافية أن البنية السكانية الجزائرية ستبقى متميزة بقوة شبانية كبيرة إلى غاية 2015[2] ، وهو ما يفسر النسب المرتفعة لظاهرة هجرة الشباب الجزائري المثقف نحو أوربا ، التي تقدر بحوالي 300 ألف شخص من فئة الجامعيين ، الصحفيين ، المحامين ، الأطباء ، والفنانين منذ اندلاع الأزمة الأمنية في الجزائر في بداية التسعينيات[3] .

لقد أدى هذا التباين في البنية السكانية لمجتمعات الضفتين إلى تناقص فرص العمل ، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في الجهتين ، حيث ارتفعت جنوبا جراء الاختلال بين النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي ، وتراجع المشاريع الاقتصادية ، والاستثمارات المحلية والأجنبية ، نتيجة تدهور الوضع الأمني ، كما ارتفعت في الدول الأوروبية نسبيا ، بسبب المنافسة التي فرضتها اليد العاملة الرخيصة ، التي تكونت في أوروبا جراء الهجرة غير الشرعية ، حيث عادة ما يجد الشباب المهاجر نفسه محل استغلال في أوروبا ، إما بسبب الوضعية الغير قانونية ، أو بسبب نقص الكفاءة التي تمكنه من امتهان وظائف محترمة[4] . وهو الأمر الذي يدرك حاليا لدى الأوروبيين – حسب مقاربة الأمن الإنساني – على أنه " **تهديد عبر – وطني** " لأمن المجتمعات الأوربية .

أنتج انكماش القوة البشرية في أوروبا ، مقابل النمو الديموغرافي السريع في جنوب المتوسط ، مخاوف مستقبلية من تَكوُّن معادلة ديموغرافية مختلة لصالح الجنوب ، وهو الأمر الذي يدرك من طرف الأوروبيين على أنه تهديد أمني بالنظر إلى :

1– الأبعاد الأمنية للتفوق العددي لسكان دول الجنوب ، والتي تثير مخاوف من إمكانية انقلاب مركز الثقل السكاني من الشمال إلى الجنوب ، خاصة في ظل الإحصائيات التي تقول أن نسبة سكان أوروبا

---

* – بالنظر إلى ما تقتضيه نشاطات الهجرة غير الشرعية من مغامرة ، ومجهود بدني ، تعتبر فئة الشباب الفئة الأكثر ممارسة لنشاطات الهجرة غير الشرعية ، رغم أن الجرائد اليومية بادرت منذ فترة الحديث ، عن انتقال هذه الظاهرة إلى فئة الكهول ، وحتى الشيوخ فيا يعرف بظاهرة " **الحراقة** " في دول المغرب العربي ، خاصة الجزائر والمغرب .

1 - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 168 .

2 - **نفس المرجع** . نفس الصفحة .

3 - عياد محمد سمير ، **مرجع سابق** . ص . 05 .

4 - Mohames Saïd Musette , **Les Maghrébines dans la Migration Internationales .** Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD) , Alger , Algérie , 2006 . p . 36 .

على المستوى العالمي ، ستتراجع من 20% إلى 10% مع حلول العام 2025[1] ، وهو الأمر الذي يدركه الأوروبيون إدراكا سلبيا ومخيفا في نفس الوقت ، فهذه المعادلة الديموغرافية الجديدة لا تخيف الأوروبيين على مستوى انقلاب مركز الثقل السكاني فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى التخوف من انحسار القدرة على نشر القيم الثقافية للحضارة الغربية ، التي تتطلب قدرة بشرية هائلة . إضافة إلى الدور الذي يلعبه العامل البشري في التطور الاقتصادي ، ليس من ناحية الإنتاج فقط ، وإنما من ناحية القدرة على الترويج للمنتجات الاقتصادية خارج بلدانها الأصلية ، أو ما يسمى بـــ : " **الثقافة الاستهلاكية** " ، يقول " **جان بيير فارنيي** " :

" لا يمكن الحديث عن عولمة ثقافية ، في غياب عولمة اقتصادية وسياسية ، وفي نفس الوقت ، لا يمكن للعولمة الاقتصادية أن تكون ، إلا إذا صاحبها انتقال للأفكار ، والمعلومات ، **والأفراد ، الذين ينقلون معهم الثقافة الاستهلاكية لمجتمعاتهم الأصلية** "[2] .

2– الانعكاسات السلبية على مستوى الأمن المجتمعي داخل المجتمعات الأوروبية ، بالنظر إلى تفاقم أزمة البطالة العالمية ، وتزامنها مع أزمات اقتصادية ، سياسية ، واجتماعية ، في دول جنوب المتوسط ، مما خلق جوا من اللاإستقرار واللاأمن . وعليه ، انتقلت ظاهرة الهجرة من الجنوب إلى الشمال ، خاصة حالة دول المغرب العربي ، من " **هجرة إجبارية** " خلال الحرب العالمية الثانية ، من خلال تجنيد فرنسا للشباب المغاربي في الجيش الفرنسي ، وهروب نسب كبيرة من المجندين ، سواء في فرنسا أو في أراضي أوروبية أخرى[3] ، إلى هجرة لأسباب الاقتصادية من الستينيات حتى نهاية الثمانينيات ، إلى هجرة بدوافع أمنية مع بداية التسعينيات[4] . بالإضافة إلى هذه المعطيات تتأكد المخاوف الأوروبية ، مع التقديرات التي تفيد أن الطلب على العمل ، سيرتفع بصورة مقلقة خلال السنوات المقبلة في دول جنوب المتوسط ، وأن دول مثل الجزائر ، المغرب ، تونس مطالبة على التوالي ، بتوفير 268000 ، 256000 ، 78500 منصب شغل[5] ، إذا أرادت الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتزايدة للكتلة البشرية الهائلة من الشباب البطال ، وربما تتأكد هذه المخاوف بشكل أكبر ، في ظل تأكيد الواقع الاقتصادي لدول الجنوب ، لعدم قدرة هذه الدول على خلق هذا العدد الكبير من مناصب الشغل .

---

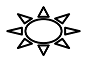
[1] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 168 ، 169 .

[2] - جان بيير فارنيي ، **عولمة الثقافة وأسئلة الديمقراطية** . تر : عبد الجليل الأزدي ، دار القصبة ، الجزائر ، 2002 ، ص . 9

[3] - Bichara Khader , **op ., cit** . p . 170 .

[4] - عياد محمد سمير ، **مرجع سابق** . ص . 05 .

[5] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 169 ، 170 .



بناءا على ما سبق ، ينظر الأوروبيون إلى هذه المعادلة الديموغرافية المحتملة في المتوسط ، على أنها معادلة جيو – سياسية خطيرة على مستقبل مجتمعاتهم ، وأنه يجب إدراجها ضمن الأولويات الأساسية لأي سياسة أورو – متوسطية ، بالنظر إلى قوة التهديدات التي تمثلها على مستوى الأمن الشامل في الفضاء الأورو – متوسطي .

2/ البعد الاقتصادي :

تتميز الضفة الجنوبية للفضاء المتوسطي ، خاصة الدول المغاربية ، بالعديد من الانشقاقات السياسية ، والتناقضات الاقتصادية ، ونظرا لِتميُّز هذه الضفة بالكثير من الحقائق المختلفة إلى درجة التناقض ، وفي نفس الحيز الجغرافي ، يصر العديد من المحللين الجيو – اقتصاديين على إطلاق صفة " **الجغرافيا المفككة** " على دول المغرب العربي ، والذي على الرغم من أنه يمثل إقليما متجانسا من الناحية الجغرافية ، إلا أنه يقدم العكس تماما من الناحية الاقتصادية ، حيث يضم دولا يرتكز اقتصادها على عائدات النفط (حالة الجزائر ، ليبيا) ، ودولا أخرى تعتمد على الزراعة ، الصناعات الخفيفة ، والسياحة بشكل متفاوت (حالة تونس ، المغرب)[1] . إضافة إلى أن الاقتصاديات المغاربية تتميز بأنها اقتصاديات استهلاكية وليست اقتصاديات إنتاجية [2].

وعلى العكس تماما ، تتميز اقتصاديات دول شمال المتوسط ، بالتنظيم والتطور ، وقوة الإنتاجية وهو الأمر الذي طبع في الأخير العلاقات الاقتصادية الأورو – متوسطية ، بما يسمى في الأدبيات الاقتصادية المهتمة بقضايا التبعية ، بطابع " **التبعية المتبادلة** " . وعلى هذا الأساس ، ينظر الأوروبيون إلى الهشاشة الاقتصادية لدول الجنوب على أنها أهم مصدر لتهديد أمنهم واستقرارهم[3] .

وبناءا عليه ، تتمحور التناقضات الاقتصادية الأورو – متوسطية حول نقطتين أساسيتين هما : " **التبعية العدائية جنوب – شمال** " ، و " **التبعية الطاقوية شمال – جنوب** " ، حيث تتميز اقتصاديات دول الجنوب بكونها اقتصاديات استهلاكية وليست إنتاجية ، كما سبق ذكره ، وهو الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة في درجة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بين ضفتي المتوسط . وعلى هذا الأساس ، ينظر الأوروبيون إلى مثل هذه الفوارق الاقتصادية ذات التأثيرات المجتمعية ، على أنها مقدمات لأزمات

---

1 - Gonzalo Escribano and Alejandro V . Lorca , " Economic Reforms in the Maghreb : from Stabilization to Modernization " , in : Yahia H . Zoubir and Haizaim Amirah-Fernàndez , **North Africa : Politics , Region and the Limits of Transformation** . Routledge (Taylor & Francis Group) , New York , 2008 , p . 135 .

2 - Kassim Bouhou , " l'Algérie des Reformes Economique : Un goût d'Inachevé " , **Politique Etrangère .** Février 2002 , p . 128 .

3 - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 176 .

سياسية وإنزلاقات اجتماعية داخل المجتمعات الجنوب – متوسطية . وهي المشاكل التي طالما أُدركت من طرف الأوروبيين على أنها تهديدات أساسية لأمن مجتمعاتهم ، بالنضر إلى ارتباطها الوثيق بمشاكل التطرف ، الجريمة المنظمة ، والهجرة السرية[1] . إضافة إلى تخوف الدول الغربية من عدم قدرة الحكومات في جنوب المتوسط ، على التحكم في الأزمات التي يعيشونها ، وما ينجر عنها من مخاطر أمنية ، يقول ، يقول " **أيان أ . ليسر** " " **Ian O . Lesser** "[*] :

" إنني اعتقد شخصيا ، أن ما يحدث في الجزائر له آثار محتملة على المنطقة ... وفي حالة ما إذا تم تواصل تفاقم الأمور في الجزائر ، ستكون آثار ذلك وخيمة على استقرار شمال إفريقيا "[2] .

وبالرجوع إلى بنية العلاقات الاقتصادية الأورو – متوسطية ، نجد أن اختلال بين التصدير والاستيراد بين ضفتي المتوسط ، زاد من حدة التبعية الغذائية جنوب- شمال ، حيث أن واردات دول جنوب المتوسط من الشمال ، في معظمها ، هي أغذية ضرورية لتغطية الاحتياجات الأساسية لشعوب المجتمعات الجنوب – متوسطية[3] .

كما أن للجانب التجاري كذلك دور في هذه التبعية ، فبالرجوع إلى إحصائيات التجارة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي لسنة 2001 ، نجد أن الاتحاد الأوروبي يغطي أكثر من 66% ، من مجموع المبادلات التجارية لدول المغرب العربي (صادرات ، واردات) ، حيث تشكل المبادلات مع الاتحاد الأوروبي 61.4% من واردات دول المغرب العربي ، و 72.3% من صادراتها[4] .

إن طابع العلاقات الاقتصادية الأورو – متوسطية ، الذي يتميز بتبعية جنوب المتوسط لدول الشمال ، سيؤدي في الأخير إلى انعكاسات سلبية على النمو الاقتصادي ، والرفاه الاجتماعي ، في

---

1 - Abdelhamid Merouani , " La Dimension Stratégique de l'Algérie dans l'Ensemble Méditerranéen : Atouts , Enjeux , et Limites " , dans : Laure Borgomano-Loup , et Autres , le Maghreb Stratégique : Première Partie . **op ., cit .** p . 26 .

* - البروفيسور أيان ليسر ، باحث في " **رند كوربوريشن** " " **Rand Corporation** " ، ومتخصص في الدراسات الإستراتيجية المرتبطة بميادين الأمن في المتوسط والإرهاب الدولي ، مارس وظائف سامية بين عامي 1994 – 1995 في كتابة الدولة الأمريكية ، حيث كان مكلفا بملف شمال إفريقيا على وجه الخصوص ، كما أنه عضو مشارك في مجلس الأطلسي والهادي ومعهد الدراسات الإستراتيجية بواشنطن .

2 - Ian O . Lesser , " Rôle et Place du Maghreb et de la Méditerranée dans la Stratégie des Etats-Unis " , **op ., cit .** p . 10 .

3 - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 178 .

4 - إبراهيم تيقمونين ، **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة : التوافق والتنافس الفرنسي – الأمريكي أنموذجا** . مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2005 ، ص . 124 .

الضفة الجنوبية ، خاصة قي ظل تأكيد الخبراء الاقتصاديين أن الاقتصاد لا يحقق أقصى دخل ممكن إلا إذا تحققت أعلى نسبة استثمار ممكنة [1] . ومعروف ، أن الرفاه الاجتماعي مرتبط بشكل كبير بمدى ارتفاع الدخل ، سواء الوطني أو الفردي .

لكن إذا كانت اقتصاديات دول الجنوب ، تعاني من كل هذه الاختلالات على مستوى علاقاتها مع دول الشمال ، فإن بعض الدول الجنوبية ، على غرار الجزائر وليبيا ، تملك من الناحية الاقتصادية – الأمنية ، ما تفاوض به دول الشمال ، وتقلل من وطأة هذه التبعية الغذائية ، فالجزائر التي تتمتع باحتياطي قدره 9 بليون برميل من النفط ، وأكثر من 160 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي[2] ، تبقى بالنسبة للأوروبيين ، دولة يجب الحفاظ على علاقات مستقرة معها .

أدى وجود بعض الدول الجنوب – متوسطية في المراكز الأولى في السوق العالمية للطاقة ، إلى التقليل من حدة التبعية جنوب – شمال ، وأعطى بعض الدول ، على غرار الجزائر ، هامشا مهما لإعادة التأسيس لعلاقات اقتصادية أورو – متوسطية ، مبنية على الاحترام والاعتماد المتبادل ، بالنظر إلى أهمية النفط في اقتصاديات بعض الدول الجنوبية ، مثل الجزائر ، التي تمثل المحروقات أكثر من 95%[3] من صادراتها . من جهة أخرى صارت الاحتياجات النفطية لأوروبا من الخارج ، محددا أساسيا في أمنها الطاقوي ، فقد أشارت اليومية الجزائرية " **La Tribune** " إلى أن 65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر المتوسط ، وفي غالبيتها من المغرب العربي [4] . أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الأمر يبدوا أكثر تعقيدا فيما يخص أمنها الطاقوي ، الذي أثر عليه سلبا نمط الرفاهية الأمريكي ، حيث تشير الإحصائيات إلى أنها تمثل أكبر معدلات استهلاك النفط في العالم * . وعلى هذا الأساس ،

---

[1] - منصور أولسون ، **السلطة والرخاء : نحو تجاوز الديكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية** . تر : ماجدة بركة ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص . 77 .

[2] - محمود أبو العينين (محرر) ، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي** . مركز البحوث الإفريقية ، ومركز البحوث والدراسات الإفريقية ، مصر ، 2000 – 2001 ، ص . ص . 573 ، 574 .

[3] - Aomar Baghzouz , " La Rivalité Americano-Européenne au Maghreb " , dans : Abdennour Banantar , **Les Etats-Unis et le Maghreb : Regain d'Intérêt .** Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD) , Alger , Algérie , 2007 . p . 104 .

[4] - **La Tribune .** Algérie , 06 Février 2001 , p . 11 .

* - للاطلاع على هذه الإحصائيات ، وتفصيلات أخرى في هذا الموضوع ، انظر : أيان راتليدج ، **العطش إلى النفط : ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي ؟** . تر : مازن الجندلي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص . ص . 34 – 30 .

أكدت العديد من الدراسات لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ، أن العنصر الأكثر تكرارا هو الاهتمام الأساسي والدائم ، بالشؤون الجيو – سياسية والنفطية وتورطها فيها[1] .

أدت هذه المعادلة النفطية التي جعلت شمال المتوسط تابعا لجنوبه [*] ، إلى تلاشي الحدود الكلاسيكية بين الأمن الأوروبي والضفة الجنوبية ، فحسب ما يسمى " **جيوبوليتيكا النفط** " " **La Géopolitique de Pétrole** " ، يرتبط أمن القارة الأوروبية بالإمدادات النفطية القادمة من الجنوب ، خاصة من الجزائر ، فتزايد شبكات البترول والغاز الرابطة بين شمال إفريقيا وأوروبا ، يطرح الكثير من التحديات الأمنية بالنسبة للأوروبيين ، حيث يعتبر ارتباط اسبانيا بـــ : 70% من احتياجاتها الغازية بالجزائر ، وايطاليا بـــ : 30% من احتياجاتها البترولية بليبيا ، و 32% من احتياجاتها الغازية بالجزائر ، تهديدا حقيقيا للأمن الطاقوي الأوروبي في حال انقطاع الإمدادات المغاربية [2] . وهو ما جعل الأوروبيين يدركون أن هذه التبعية الطاقوية تعتبر تحديا حقيقيا لأمن أوروبا ، ليس من جانب مفهوم الندرة فحسب ، وإنما من حيث عدم الاستقرار السياسي والأمني لدول الجنوب ، الذي تنامت فيه الحركات المتطرفة ، التي تعمل على مهاجمة المصالح الغربية ، الأوروبية والأمريكية في دول الجنوب[3] .

وبالنظر إلى اعتبارات جغرافية ، سياسية ، وطاقوية ، يُنظر إلى الجزائر ، في مجال العلاقات الأورو – متوسطية ، على أنها دولة أساسية في معادلة الأمن الطاقوي الأورو – متوسطي ، والأمريكي [4] ، فالجزائر هي ثان ممول لأوروبا في مجال الغاز ، وتحتل المرتبة الخامسة عالميا من احتياطات الغاز ، والمرتبة الرابعة عشر في احتياطات البترول ، وتحتل المرتبة الثانية للمنتجين والمرتبة التاسعة للمصدرين ، والمرتبة الثالثة عالميا في توزيع الغاز [5] . وعلى هذا الأساس ، كانت المشاكل السياسية والأمنية في الجزائر

---

[1] - Volman Daniel , " The Bush Administration and African Oil : The Security Implication of U.S Energy Policy " , **Review of African Political Economy .** Vol. 30 , N^{o}. 28 , December 2003 . p . 33 .

[*] - رغم أن الدول الأوروبية تؤمن أغلب احتياجاتها النفطية من دول الجنوب ، إلا أن الحكم بتبعية الشمال للجنوب طاقويا يبقى محل تشكيك ، باعتبار أن الشركات النفطية العاملة في مجال التنقيب أو الاستخراج ، في الحقول النفطية لدول الجنوب هي شركات أوروبية وأمريكية أو متعددة الجنسيات ، يضاف إلى ذلك عدم قدرة الدول النفطية في الجنوب ، على استغلال إمكاناتها النفطية بإمكانيات محلية ، وهو الأمر الذي يجعل النفط الجنوبي بدون شركات أجنبية ثروة غير ممكنة الاستغلال .

[2] - Ronald Asmus , F .Stephen Larabeee , Ian O . Lesser , " La Sécurité dans le Basin Méditerranéen : Nouveaux Défies et Nouvelle Tâche " , **Revue de l'OTAN .** Mai 1996 , p . p . 26 , 27 .

[3] - Mathieu Guidère , " La Tentation Internationale d'Al-Qaida au Maghreb " , **Focus Stratégique .** IFRI , Décembre 2008 , p . 31 .

[4] - Ian O . Lesser , " Rôle et Place du Maghreb et de la Méditerranée dans la Stratégie des Etats-Unis " , **op ., cit .** p . 10 .

[5] - Abdelhamid Marouani , **op ., cit .** p . 22 .

في مرحلة التسعينيات ، مصدر قلق بالنسبة للأوروبيين ، ومركز اهتمامهم على مستويين ، أولهما العمل على تحييد التهديدات الأمنية ، والحيلولة دون انتشارها إلى أوروبا [1] ، وثانيهما العمل على تأمين مصادر الطاقة التي توفرها الجزائر ، حتى لو تطلب ذلك استراتيجيات عسكرية[2] .

3/ البعد البيئي :

مع نهاية الحرب الباردة ، وتلاشي احتمالات قيام حرب شاملة بين القوتين العظميين ، ظهرت تهديدات جديدة لأمن الدول من جهة ، والأمن والسلام الدوليين من جهة أخرى ، أدت إلى حتمية مراجعة مفهوم الأمن ، حيث أثار " **باري بوزان** " " **Barry Buzan** " نقاشا جديا حول مفهوم الأمن ، ودافع عن منظور يتعدى مسائل القوة والسلام ، ووسع النقاش من خلال القول بأن مفهوم الأمن يقدم مقاربة تحليلية لفهم السلوك الإنساني ، وهو من قال أن الأمن لدى الجماعات الإنسانية يتأثر بعوامل في خمس قطاعات هي : " **العسكرية** " ، " **السياسية** " ، " **المجتمعية** " ، " **الاقتصادية** " ، و " **البيئية** "[3] . وعلى هذا الأساس ، تعتبر قضايا البيئة بالنسبة للمدرسة النقدية ، أحد الاهتمامات الأساسية ذات الصلة بأمن الأفراد ، الجماعات ، والدول ، من حيث أن أمن الفرد مرتبط أساسا بسلامة المحيط المحلي والعالمي الذي يعيش فيه[4] .

تهتم مقاربة الأمن البيئي أساسا ، بالعلاقة بين الإنسان والمحيط الذي يعيش فيه ، من خلال دراسة تأثيرات سلوك الإنسان على البيئة ، من حيث الاهتمام بالتأثيرات السلبية لكل من : الحركة البشرية ، الأنماط العمرانية ، الزراعة ، الصناعة ، السياحة ، الطاقة ، النقل ...الخ ، على النظام البيئي . وباعتبار الأمن " **قضية رفاه وتنمية** " بشكل أساسي بالنسبة لمقولات المدرسة النقدية ، فإن التهديد البيئي في المتوسط ينحصر في قضيتي " **ندرة الموارد الطبيعية** " ، و " **إشكالية التلوث** " .

يعتبر الفضاء المتوسطي من أكثر المناطق في العالم تأثرا بالنشاط الإنساني ، فتاريخيا ، تعتبر أوروبا المهد الأول للثورة الصناعية ، وحاليا ، يشهد جنوب المتوسط نشاطا اقتصاديا متزايدا ، كما يتميز باختلالات على مستوى توزيع الكثافة السكانية ، المتمركزة على الشريط الساحلي ، حيث يقدر هذا التمركز بـــ : 59% بالنسبة للجزائر ، 58% بالنسبة للمغرب ، 64% بالنسبة لتونس ، 86%

---

1 - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 181 .

2 - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 41 .

3 - Patrik le Bland , " Globalization And World Insecurity " , **International Studies Review .** U.K , July , 2005 , p . p . 642 , 644 .

4 - Anne-Marie d'Aoust , David Grondin , et Alex Macleod , " Les Etudes de Sécurité " dans : Alex Macleod , et Dan O'meara , **op ., cit .** p . 364 .

بالنسبة لليبيا . والأخطر من ذلك كله أن هذه الاختلالات السكانية ، لا تأخذ القدر الكافي من اهتمامات أصحاب القرار في دول الجنوب[1] . وهو الأمر الذي أنتج ضغوطات متزايدة على النظام البيئي المتوسطي ، سواء من حيث نسبة التلوث الناتجة عن زيادة النشاط الإنساني ، على الشريط الساحلي لجنوب المتوسط ، أو من حيث الاستغلال المفرط للمواد الأولية ، بسبب التمركز الغير منتظم للتجمعات السكانية[2] .

إن الحديث عن ندرة الموارد الطبيعية في المتوسط ، يقودنا مباشرة إلى الحديث عن الاستغلال المفرط للماء ، باعتباره مادة إستراتيجية ، ذات صلة وثيقة ببقاء العنصر البشري ، إضافة إلى الاستعمالات اليومية التي يتطلبها النشاط الإنساني ، وإذا كان الأمن المتوسطي يتأثر في أبعاده المجتمعية ، والاقتصادية بمشاكل قادمة من الجنوب ، فإن التهديد المائي للأمن المتوسطي ، يبقى مشكلا مطروحا على مستوى الضفتين[3] ، وإذا كانت الموارد المائية في المتوسط ، تتأثر بالنشاط الإنساني في مختلف الميادين ، فإن قطاعي السياحة والزراعة هما السببين الأساسين في الاختلال المتزايد بين المصادر والاحتياجات المائية في المتوسط[4] .

أكثر من ذلك ، الأمر الذي يزيد من حدة مشكلة الماء في الفضاء المتوسطي ، هو طابع الاختلال في استغلال هذه المادة الحيوية ، حيث تشير بعض الدراسات المستقبلية ، إلى أنه بعد حوالي 30 سنة ، سيعاني 50% من سكان جنوب المتوسط من أزمة ندرة الماء [5] ، خاصة وأن المعطيات الديموغرافية تؤكد ذلك ، ويعود هذا الاختلال بالدرجة الأولى إلى الاستغلال اللاعقلاني ، حيث نجد أن حوالي 60% من الموارد المائية في الجنوب ، مستغلة أكثر من طاقتها ، فالزراعة لوحدها تستغل نسبة 75%[6] .

بالإضافة إلى قضية الاستغلال اللاعقلاني ، تطرح ، وبحدة ، مشكلة تلوث المياه في الجنوب ، خاصة " **التلوث الأرضي** " " **La Pollutions Tellurique** " ، الناتج ، أساسا ، عن النشاطات

---

[1] - Jean-Francois Daguzan , " Démographie , Economie , Développement : l'Enjeux Stratégique de l'Afrique du Nord " , **Fondation pour la Recherche Stratégiques .** Notes de la FRS , 2006 , p . 3

[2] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . ص . 170 ، 171 .

[3] - Jacques Theys , " L'Environnement au XXI eme Siècle entre Continuités et Ruptures " , **Futuribles .** N°. 239 , Mars 1999 , p . 12 .

[4] - Ateliers Méditerranéens Interrégionaix ," L'Environnement en Méditerranée " , **Institut de la Méditerranée .** Septembre 2000 , p . 4 .

[5] - Jacques Theys , **op ., cit .** p . 13 .

[6] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . ص . 172 ، 173 .

الصناعية ، الفضلات الحضرية الصلبة ، في ضل بُعد سياسات التطهير عن الوصول معالجة جيدة للمياه الملوثة في دول الجنوب[1] .

إن ما يزيد من حدة " **التهديد المائي** " للأمن البيئي في المتوسط ، ليس فقط ازدياد الضغط على المصادر المائية الطبيعية ، مع تراجعها في نفس الوقت ، وإنما عدم قدرة أغلب دول الجنوب على التوجه نحو مصادر مائية غير طبيعية ، بالنظر إلى ارتفاع التكاليف ، فرغم أن الجزائر استطاعت تحقيق مشروعين كبيرين في مجال تحليه مياه البحر* ، إلا أن تكلفة 0.49 Euro للمتر المكعب تبقى مرتفعة جدا ، لأنها تتخطى السعر العادي بحوالي 5 إلى 10 مرات[2] .

اضافة الى ما سبق ، وباعتبار التواجد الكبير للنشاطات الطاقوية في حوض المتوسط ، فان مشكل " **تلوث المحيطات** " " **La Pollutions Pélagique** " مطروح بشكل كبير ، حيث يوجد على طول الشريط الساحلي حوالي 44 مركزا لتكرير البترول والغاز[3] . وعليه ، تسبب المحروقات تلوثا كبيرا في المتوسط ، سواء من حيث فضلا الأنشطة الصناعية ، أو من حيث نشاطات التنقيب والاستخراج والنقل ، الذي يسبب تسربا سنويا يقدر بـــ : 65000 طن من البترول ، أي حوالي : 75% من نسبة التلوث في المتوسط هي بسبب البترول[4] ، في حين يتأثر " **التلوث الجوي** " " **La Pollutions atmosphérique** " ، بالتلوث الأرضي الذي تصاحبه نتائج وخيمة على نمو النباتات ، وكثافة الغابات ، بالإضافة إلى الانبعاثات الغازية الكثيفة في الجو ، الناتجة عن الاحتراق والنشاطات الصناعية[5] .

---

1 - Ateliers Méditerranéens Interrégionaix , **op ., cit .** p . 5 .

* - مشروع وهران بقدرة إنتاج 500000 متر مكعب لليوم من الماء الصالح للشرب ، ومشروع الجزائر العاصمة (واد السبت) بقدرة إنتاج 100000 متر مكعب لليوم .

2 - Michel Van Aerde Op , " La Méditerranée , un Défis pour l'Europe " , **Centre International de Hautes Etudes Agronomique Méditerranéennes .** France , 2008 , p . 4

3 - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 171 .

4 - Ateliers Méditerranéens Interrégionaix , **op ., cit .** p . 5 .

5 - **Idem .**

بناءا على ما سبق ، ينظر الأوروبيون إلى هذه الاختلالا ت البيئية على أنها تهديدات أمنية حادة ، وذات طبيعة كلية تشاركية ، بالنظر إلى حجم الأخطار التي تمثلها على التوازن البيئي للمتوسط .

المبحث الثاني : المقاربة الغربية للأمن في المتوسط

I – إدراكات التهديد المتوسط

يقدم العديد من المهتمين بالمتوسط ، البحر الأبيض المتوسط على أنه بحر غير مستقر ، تدور فيه العديد من الصراعات والتفاعلات ، كما أنه مصدر للعديد من التهديدات [1] ، بالنظر إلى احتوائه للعديد من المشاكل ، التي يُنظر إليها كتهديدات أساسية للأمن بمفهومه الحديث . فمعروف عن الضفة الجنوبية للمتوسط ، منذ بداية التسعينيات ، أنها مصدر لانفجار ديموغرافي غير مسبوق ، مصدر للحركات الأصولية المتطرفة ، مصدر لمشاكل البطالة ، الجريمة المنظمة ، الإرهاب ، الهجرة ...الخ[2] . وإضافة إلى كل هذه المشاكل يوجد على مستوى الحوض الجنوبي للمتوسط نزاعين هامين هما : " **النزاع العربي الإسرائيلي** " ، " **النزاع الصحراوي** " في المغرب العربي ، وهما نزاعان يؤججان دائما مشاعر الكراهية تجاه الغرب لدى الشعوب العربية ، خاصة ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي ما فتئت تدعم الكيان الصهيوني داخل الوطن العربي عن طريق سياستها الشرق – أوسطية ، حتى أنه هناك الآن في الأدبيات السوسيو – سياسية ما يسمى بتيار : " **ضد الأمركة** " **Anti-Américanisme** " [3] .

إن المخاوف الأوروبية من التهديدات القائمة في المتوسط ، هي بالأساس ، مخاوف اقتصادية مُؤَسَّسَة على عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، الحروب الممكنة ، عدم احترام الحريات الأساسية ، اختراقات حقوق الإنسان ، " **الوطنية العنيفة** " " **Le Nationalisme Agressif** " ، العنصرية ، الكره المتزايد للأجانب الغربيين ، وحسب إدراكات الأوروبيين يمثل اجتماع هذه المشاكل في جنوب المتوسط ، تهديدات جديدة للسلام ، الأمن ، ورفاه مجتمعات ضفتي المتوسط على حد سواء[4] .

---

[1] - ميشال كابرون ، **أوروبا في مواجهة الغرب** . تر : أديب نعمة ، دار الفرابي ، بيروت ، لبنان ، 1992 ، ص . 93 .

[2] - Rocio Méndez Aléman , **op ., cit .** p . 5 .

[3] - Abdel Mahdi Abdallah , " Cause of Anti-Americanism in the Arab World : A Sociopolitical Perspective " , **Middle East Review of International Affairs .** Vol. 7 , N°. 4 , 2003 , p . p . 39 – 58 .

[4] - Rocio Méndez Aléman , **op ., cit .** p . 6 .

وتفيد معظم الدراسات حول القضايا الأمنية في المتوسط ، إلى أن أي محاولة لتحديد أشكال التهديد في المتوسط ، لا يمكن أن تقف عند تهديد بعينه ، حيث يُحَدَّد الأمن الشامل الأوروبي ، ليس فقط ، من ناحية التهديدات الاقتصادية ، الديموغرافية ، والبيئية ، وإنما من ناحية تفاعل هذه التهديدات في الفضاء المتوسطي .

ومع بداية التسعينيات ، وزوال خطر الشرق [1] تحول المتوسط من فضاء للصراع بين القوتين العظميين ، إلى تُخُوم حقيقية بين الشمال والجنوب مع سيطرة عسكرية – أمنية أمريكية [2] ، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد الشكوك حول قضايا الأمن في المتوسط بالنسبة للأوروبيين ، وتخوفهم الدائم من الانضواء تحت المضلة الأمنية الأمريكية ، مع الأدوار الجديدة للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة ، خاصة ما تعلق منها بالقضايا الأمنية المتوسطية ، التي يدركها الأوروبيون على أنها قضايا أوروبية ، أو متوسطية محضة[3] .

تقوم المخاوف الأوروبية من تحول المعادلة الجيو – إستراتيجية المتوسطية ، لفترة ما بعد الحرب الباردة ، على إمكانيات انتقال المشاكل الناجمة عن الأزمات السياسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية في دول الجنوب إلى كل المنطقة المتوسطية ، بالنظر إلى افتقار معظم حكومات دول جنوب المتوسط ، لآليات فعالة أو استراتيجيات مستقبلية ، للخروج من حالة الأزمات التي تعيشها . فدول المغرب العربي لازالت تمثل نسبا متقدمة من حيث ارتفاع البطالة ، تدني مستوى الدخل الفردي ، انتشار الفساد..الخ ، وما إلى ذلك من المشاكل ، التي صارت تعتبر اليوم تهديدا حقيقيا للأمن في كل مستوياته الإنسانية ، وذلك على الرغم من تطبيق هذه الدول ، لاستراتيجيات إصلاح اقتصادي منذ بداية التسعينيات ، عن طريق تشجيع التجارة والاستثمار ، والتوجه أكثر نحو الاعتماد على القطاع الخاص [4] .

---

[1] - مصطفى بخوش ، " التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط " ، في أعمال الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق ، **مرجع سابق** . ص . 8 .

[2] - Aomar Baghzouz , " Place et Role de l'Algérie dans l'Architecture de Sécurité en Méditerranée " , dans :
أعمال الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق ،**مرجع سابق** . ص . 46 .

[3] - نزار إسماعيل الحيالي ، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2003 ، ص . ص . 34 ، 35 .

[4] - Mustapha K . Nabli , Carlossilva-Jáuregui et Ahmet Faruk Aysan , " Political Authoritarianism , Credibility of Reforms and Private Sector Development in the Middle East and North Africa " , **Revue d'Economie du Développement .** N° . 22 , 2008 , p . 6 .

بالإضافة إلى باقي الإصلاحات ، التي من شأنها خلق الجو المناسب لنجاح الإصلاحات الاقتصادية ، والتي تقع على رأسها الإصلاحات الجبائية ، الإدارية ، والمالية [1] . ورغم كل هذه الإصلاحات جاء " **مؤشر التنمية البشرية** " " **Human Development Indices - H.D.I** - " لسنة 2005 ، ليؤكد أن اقتصاديات دول المغرب العربي ، لازالت تعاني من مستويات متدنية من حيث الرفاه والتنمية الإنسانية ، حيث أنه من بين 177 دولة ، تقع الجزائر في المركز 102 ، ليبيا 64 ، المغرب 123 ، تونس 87 [2] .

كما أن مجتمعات جنوب المتوسط ، خاصة المجتمعات المغاربية ، تحكمها " **أنظمة تسلطية** " " **Autocracy Systems** "* ، وهو ما يجعل استقرارها وتماسكها الاجتماعي ، هويتها الثقافية ، وجدواها الاقتصادية ، عرضة لتهديدات داخلية ذات انعكاسات إقليمية ، كما يجعل مجتمعاتها " **محضن** " " **Incubateur** " للعديد من " **الحركيات السوسيو – سياسية** " " **Sociopolitical Mouvements** " المناهضة لحكوماتها ، هذه الحركيات التي تنتهج ، في الغالب ، وسائل تغيير عنيفة ، كما تنشط محليا ، إقليميا ، ودوليا ، أو تنتقل في شكل حركات هجرية إلى أوروبا ، لممارسة نشاطاتها من هناك [3] . بل أكثر من ذلك ، تجد الحركات الإرهابية في هذه الحركيات مجالا خصبا لنشر عقيدتها الجهادية ، وتجنيد الشباب الذي أثقلته هموم البطالة [4] .

إضافة إلى هذه المشاكل الاقتصادية والسياسية ، التي تعاني منها مجتمعات دول الجنوب ، ينظر الأوروبيون إلى ظاهرة الهجرة الداخلية * لسكان دول جنوب المتوسط ، على أنها ظاهرة

---

[1] - Gonzalo Escribano and Alejandro V . Lorca , **op ., cit .** p . p . 152 , 153 .

[2] - **Ibid .** p . p . 137 , 138 .

* - " **Autocrate** " ، هي كلمة تستعمل للدلالة على شخص يحاول جمع عناصر القوة ، واستعمالها بطريقة تعسفية ، " **Autocracy systems** " ، هو النظام الذي يمارس فيه رئيس الدولة كل السلطات بصفة مطلقة . للاطلاع أكثر ، انظر :
Roger Scruton , **The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought** . 3 rd ed , Palgrave Macmillan , New York , 2007 , p . 48 .

[3] – John P . Entelies , " Democratic Desires and the Authoritarian Temptation in the Central Maghreb " in : Yahia H . Zoubir and Haizaim Amirah-Fernàndez , **North Africa : Politics , Region and the Limits of Transformation** . Routledge (Taylor & Francis Group) , New York , 2008 , p . 9 .

[4] - Jeremy H . Keenan , " Security & Insecurity in North Africa " , **Review of African Political Economy .** N°. 108 , 2006 , p . 272 .

* - المقصود هنا بالهجرة الداخلية ، ظاهرة النزوح الريفي الذي تعرفه دول الجنوب نحو المدن الساحلية ، وهي الظاهرة التي طالما كانت أسبابها اقتصادية ، نتيجة تمركز النشاطات الاقتصادية في شمال دول الجنوب ، لكنها تعززت في حالة الجزائر

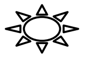
ذات انعكاسات سلبية ، بالنظر إلى الأضرار التي تلحقها بالبيئة الساحلية لجنوب المتوسط ، نتيجة كثافة النشاطات الصناعية ، التي تؤثر بدورها سلبا على قطاعات أخرى ، وبالأخص قطاع السياحة ، الذي يعتبر بالنسبة لدول كالمغرب وتونس محددا اقتصاديا أساسيا [1] . إضافة إلى إهمال النشاط الفلاحي على مستوى هذه الدول ، وهو ما يجعل الحكومات الجنوب – متوسطية ، ملزمة بتخصيص أغلفة مالية ضخمة لاستيراد الغداء من أوروبا ، وبالنظر إلى العجز المالي الذي تعانيه هذه الحكومات ، عادة ما تجد نفسها في موقع انكشاف أمني غدائي . وعلى هذا الأساس ، تتمحور المخاوف الأوروبية حول فكرة تنامي أحاسيس الحقد والإحباط لدى شعوب جنوب المتوسط تجاه دول الشمال ، والتي تتأسس على أن شعوب دول جنوب المتوسط ، غالبا ، ما تعتقد أن الدول الأوروبية مطالبة بتحقيق أمنها الغذائي ، في إطار علاقات الشراكة التي تربط بين ضفتي المتوسط ، فالجزائ ر على سبيل المثال ، الذي عرف فيها القطاع الفلاحي العديد من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية منذ بداية الثمانينيات ، لازالت إلى حد اليوم لم تحقق أمنها الغذائي ، بالنظر إلى عدم جدية السياسات المتبعة من جهة ، والفوارق الشاسعة بين النمو الديموغرافي والإنتاج الزراعي من جهة أخرى[2] .

كما تعتبر مشكلة الأمن الغذائي ، تحديا متوسطيا مشتركا بين الضفتين ، رغم الاختلافات الموجودة على مستوى حدة التهديد ، حيث تعاني مجتمعات جنوب المتوسط تهديدا أمنيا غذائيا مرتبطا بـــ : " **الكم** " ، أو ما يسمى بـــ " **الأمن الغذائي الكمي** " " **Sécurité Alimentaire Quantitative** " . في حين تتعاطى المجتمعات الأوروبية حاليا مع التهديدات على مستوى " **النوع** " ، أو ما يسمى بـــ : " **الأمن الغذائي الكيفي** " " **Sécurité Alimentaire Qualitative** " ، إضافة إلى أن هذه الإخطار لا تمس إلا شرائح قليلة من المجتمعات الأوروبية والمتمثلة أساسا في فئة المتقاعدين دوي الدخول المحدودة ، البطالين ، والأجزاء المهمشة من السكان ،

بأسباب أمنية ، نتيجة تمركز النشاطات الإرهابية في الجبال بعد محاصرتها داخل المدن من طرف قوات الأمن الجزائرية . للاطلاع أكثر أنظر ، إيميلي هونت ، " الإرهاب الإسلامي في شمال غرب إفريقيا : هل هو شوكة في عنق الولايات المتحدة الأمريكية " ، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية** . 2007 ، ص . ص . 5 - 13 .

[1] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 182 .

[2] - Ahmed Aghrout , " Algeria's Agriculture : Policy Reforms and Achievement " , in : Ahmed Aghrout and Redha M . Bougherira , **Algeria in Transition : Reforms and Development Prospects .** Routledge (Taylor & Francis Group) , New York , 2004 . p . 106 .



والغير مؤمنة اجتماعيا " **Sécurité Sociale** " ، وهو أساس التفريق بين اللاأمن الغذائي بين ضفتي المتوسط[1] .

بناءا على ما سبق ، يمكن القول أن تواجد كل هذه التهديدات على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط ، ودرجة التفاعل العالية فيما بينها ، أنتج حالة من الانسداد الكلي على مستوى مجتمعات جنوب المتوسط ، بسبب التراكم اليومي للمشاكل والصعوبات المختلفة ، هذا الوضع الذي أنتج بالنسبة للأوروبيين ، تهديدين أساسين للأمن الشامل في المتوسط ، هما : " **الهجرة** " و" **الأصولية** " ، وعلى هذا الأساس ، يهتم الأوروبيو ن والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء ، بالتأسيس لنظام أمني مغاربي أكثر من اهتمامهم بقضايا أخرى[2] .

I – 1- الهجرة :

جاء في كتاب " **صموئيل هنتنغتون** " " **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** " ، ما يلي : " **التاريخ ، والقرابة المكانية ، والفقر تؤكد أن فرنسا وأوربا مقدر لهما أن تغمرا بأغلبية من المجتمعات الفاشلة في الجنوب** "[3] . وعليه ، تعتبر الهجرة جنوب – شمال من أكبر التحديات التي تخيف الأوروبيين من ضياع هويتهم الثقافية ، بسبب صعوبة إدماج كل المهاجرين ، بالنظر إلى تدني مستوياتهم التعليمية ، وهو ما يشكل عائقا حقيقيا بالنسبة للمهاجرين في الحصول على عمل ، بالنظر إلى مستوى التطور التعليمي والتكنولوجي الذي تعرفه المجتمعات الأوروبية[4] .

كما سبق الإشارة إليه ، ترتبط المخاوف الأوروبية من عدم تطبيق سياسات جدية ، على مستوى دول الجنوب للحد من ظاهرة الانجاز الديموغرافي ، وهو ما يعني بالنسبة للأوروبيين

---

1 - Martine Padilla , Zahra S . Ahmed , Habiba H . Wassef , et Autres , " En Méditerranée : Sécurité Alimentaire Quantitative mais Insécurité Qualitative ? " , **Centre International de Hautes Etudes Agronomique Méditerranéennes .** Notes d'Analyse No. 4 , France , 2004 , p . p . 1-5 .

2 - Yahia H . Zoubir , " La Politique Etranger Américaine au Maghreb : Constances et Adaptation " , **Journal d'Etude des Relation Internationales au Moyen – Orient .** Vol. 1 , No. 1 , 2006 , p . 123 .

3 - صموئيل هنتنغتون ، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** . تر : مالك عبيدة أبو شهيوة ، ومحمود محمد خلف ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الجماهيرية العربية الليبيةِ الشعبية الاشتراكية العظمى ، 1999 ، ص . 361 .

4 - Rocio Méndez Aléman , **op ., cit .** p . p . 26 , 27 .

استمرار ضغط الحركات الهجرية على مجتمعاتهم ، حيث يصل عدد مهاجري المغرب المركزي * القاطنين في أوروبا إلى ثلاثة ملايين مهاجر ، ومليون مواطن أوروبي من أصول مغاربية[1] .

رغم أن المشاكل الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، والأمنية الناتجة عن التدفقات الهجرية ، تبقى مشاكل أساسية بالنسبة للأوروبيين ، إلا أن تخوفهم الأساسي يرتكز حول الشعور بإمكانية فقدان الهوية الأوروبية ، بسبب تزايد أعداد المهاجرين الرافضين للاندماج في مبادئ الحضارة الغربية ، وبالأخص العرب المسلمين الذين يتبنون " **الصحوة الإسلامية** " " **Islamic Resurgence** " كمصدر للهوية ، الاستقرار ، الشرعية ، التطور ، القوة ، والأمل . هذه الجالية تبحث عن حل ، ليس في الأيديولوجيات الغربية ، ولكن في الإسلام ، وكما قال " **شاه إيران** " : " **الإسلام بالنسبة لنا ليس مجرد دين ، ولكن أسلوب حياة** " ، أو كما قال أحد المسؤولين السعوديين " **نحن السعوديين نريد أن نتقدم ، ولكن ليس بالضرورة أن نكون غربيين** "[2] .

وبناء على هذا ، إضافة إلى تخوف الأوربيين من اختلال المعادلة الديموغرافية المتوسطية لصالح الجنوب ، أصبح عامل الهجرة محددا أساسيا في معادلة الأمن الأوروبي ، إذ أن محاولات تفسير المخاوف الأمنية الأوروبية من ظاهرة الهجرة ، حسب ما تقدمه " **المقاربة البسيكو – ثقافية** " " **Approche Psycho – Culturale** " ، تخلص إلى أن دول ، مجتمعات ، نخب ، الاتحاد الأوروبي ، تتخوف من تراجع قوتها البشرية أمام تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط ، ذات الميزة الشبانية ، هذا الاختلال الذي يدرك من طرف الأوروبيين ، على أنه تهديد للأمن المستقبلي لمجتمعاتهم ، التي طالما أعطاها تفوقها الديموغرافي إحساسا بالأمان . وعلى هذا الأساس ، ينظر الأوروبيون إلى فقدان هذا التفوق ، على أنه أبواب مفتوحة لاقتحام أوروبا من طرف مجتمعات الضفة الجنوبية ، خاصة وأن الدول الأوروبية ، لازالت في حاجة إلى أولئك المهاجرين الذين يمثلون يدا عاملة رخيصة وقابلة للاستغلال في وظائف صعبة ، ملوثة ، وخطيرة بأجور زهيدة[3] .

---

* - يستعمل مصطلح " **المغرب المركزي** " " **Le Maghreb Centrale** " للإشارة إلى : الجزائر ، المغرب ، وتونس .

[1] - Michael Collyer , " Emigration , Immigration , and Transit in the Maghreb : Externalization of EU Policy ? " , in : Yahia H . Zoubir and Haizaim Amirah-Fernàndez , North Africa : Politics , Region and the Limits of Transformation . **op ., cit .** p . 162 .

[2] - صموئيل هنتنغتون ، **مرجع سابق** . ص . 215 .

[3] - عياد محمد سمير ، **مرجع سابق** . ص . 4 .

ورغم أن هذه الأحاسيس والتفاعلات عادة ما تكون مجتمعية ، ولا تخرج عن إطار التفاعلات الحضارية ، إلا أنها انتقلت في حالة العلاقات الأورو – متوسطية ، إلى مستوى النخب والأحزاب السياسية ، حيث صارت التفاعلات والصور الحضارية التي انتقلت مع المهاجرين ، منبعا للصراعات داخل المدن الأوروبية ، ومحفزا أساسيا لليمين المتطرف ، وعاملا مساعدا على تنمية عادات العداء للأجانب ، وأصبح " **شعار إدماج المسلمين تهديد لأوروبا** " يمثل العناوين العريضة للعديد من الجرائد والمجلات ، ويحتل صدارة برامج العديد من الأحزاب السياسة في أوروبا [1] . وحتى مراكز صناعة القرار التي أنتجت ، في السنوات الأخيرة ، العديد من السياسات الرامية إلى تقليص التواجد الإسلامي في أوروبا ، على غرار قرار " **منع بناء المآذن في سويسرا** " ، وقرار " **منع ارتداء البرقع** " في فرنسا ، باعتبارها صورا دخيلة ومهددة للنموذج الحضاري الأوروبي .

وعلى هذا الأساس ، لا يخاف الأوربيون حاليا أن تغزوهم دبابات وجيوش ، ولكن يخافون أن يغزوهم المهاجرون الذين يتكلمون لغة أخرى ، وينتمون إلى ثقافات أخرى ، وبالتالي يهددون طريقة حياتهم[2] جراء الصدامات الثقافية ، التي انتهت بالأوروبيين ، خاصة الفرنسيين ، إلى قلق متزايد حول الهوية القومية ، حيث أشارت التقديرات ، في بداية التسعينيات ، إلى أن ثلثا المهاجرين في أوروبا هم من المسلمين ، الذين شكلوا تجمعات إسلامية و لم يتمكنوا من الاندماج في الثقافات المضيفة ، حتى أصبحت كلمة " **مهاجر** " مرادفا لكلمة " **مسلم** "[3] . إضافة إلى ذلك ، تمثل التدفقات الهجرية من إفريقيا السوداء ، عبر الدول المغاربية هاجسا بالنسبة للأوروبيين ، فمنذ بداية التسعينيات أخذت الهجرة الإفريقية ، نحو أوروبا في التزايد بشكل مخيف [4] ، وبالتالي سوف نتحدث مع العام 2025 عن " **أفرقة أوروبا** " بدل " **أسلمة أوروبا** " ، يقول " **هنتنغتون** "[5] . وبالأخص من دول الساحل

---

[1] - Rocio Méndez Aléman , **op ., cit .** p . 25 .

[2] - صموئيل هنتنغتون ، **مرجع سابق** . ص . 357 .

[3] - B . A . Roberson , " Islam and Europe : An Enigma or a Myth " , **Middle East Journal .** No. 48 , Spring 1994 , p . 123 .

[4] - Michael Collyer , **op ., cit .** p . 164 .

[5] - صموئيل هنتنغتون ، **مرجع سابق** . ص . 362 .

الإفريقي التي تعتبر أكثر المناطق فقرا في العالم ، حيث تحتل دولها المراتب مابين بين 152 - 176 من بين مجموع 177 دولة حسب مؤشر التنمية الإنسانية **(I.D.H)**[1] .

كما أن دراسة ظاهرة الهجرة بمنظار " **المقاربة السوسيو – اقتصادية** " " **Approche Socio - Economique** " ، تكتسي أهمية بالغة في هذا المجال ، حيث ترتكز هذه المقاربة على الأخطار التي يتعرض لها الأمن الأوروبي ، جراء تمركز المهاجرين في جماعات ، في ضواحي المدن وتكوينهم لما يسمى " **المدن الأكواخ** " " **Les Bidonvilles** "[2] ، التي تعتبر منبعا أساسيا للعديد من الأمراض الاجتماعية ، خاصة من حيث مساهمة هذه الجماعات ، في تفاقم ظاهرة البطالة داخل المجتمعات الأوروبية[3] . حيث يدرك الأوروبيون ظاهرة الهجرة من ناحية انعكاساتها الاقتصادية ، على أنها ظاهرة تسمح للمهاجرين بأخذ وظائفهم ، واحتلال أراضيهم ، والعيش على نفقات الرعاية الاجتماعية ، ويمثل استمرار التدفقات الهجرية بهذه الوتيرة ، هاجس انقلاب البنية السكانية الأوروبية ، من بنية يغلب عليها طابع الشيخوخة ، إلى بنية شبانية ، لكن غير مؤهلة للعمل ، وبالتالي مضاعفة مصاريف " **التأمين الاجتماعي** " الذي تنتهجه اغلب الحكومات الأوروبية[4] . وهو ما ينتهي في الأخير إلى تهديد طريقة حياة الشعوب الأوروبية ، خاصة ما تعلق منها بقضايا الرفاه الاجتماعي[5] .

بناءا على ما سبق ، تعتبر الهجرة – حسب الإدراك الأوروبي – ناقلا أساسيا للمشاكل الاقتصادية ، الديموغرافية ، السياسية ، والحضارية التي تعرفها مجتمعات الجنوب ، وهو ما يعتبره الأوروبيون تهديدا لبنائهم القيمي ، والحضاري ، واستقرارهم الاجتماعي . أكثر من ذلك ، بالنظر إلى اختلاف الثقافات ، المصالح ، والحقوق بين المهاجرين والسكان الأصليين ، تعتبرا الهجرة مجالا مثاليا لبروز أشكال عدة من الصدامات المجتمعية ، لعل أبرزها الاقتصادية ، الثقافية ، والحضارية[6] ،

- [1] Sos Sahel International , " 30 Ans de Lute contre la Désertification au Sahel " , **Sos Sahel International .** France , 2006 , p . 5 .
- [2] Bichara Khader , **op ., cit .** p . 23 .
- [3] عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 186 .
- [4] Rocio Méndez Aléman , **op ., cit .** p . 27 .
- [5] صموئيل هنتنغتون ، **مرجع سابق** . ص . 357 .
- [6] Roland D . Asmus , F . Stephane Larrabee , Ian O . Lesser , **op ., cit .** p . p . 26 , 27 .

فالفرنسيون ، مثلا ، قبلوا الأفارقة السود الذين يتحدثون اللغة الفرنسية ، لكنهم لم يقبلوا البنات المسلمات المتحجبات في المدارس[1] .

I – 1- الأصولية :

يقدم الأوروبيون " **الإسلام السياسي** " " **l'Islam Politique** " ، المنتشر بشكل ملفت للانتباه ، في السنوات الأخيرة في دول جنوب المتوسط ، خاصة في المغرب العربي ، على أنه أكبر التحديات التي تواجه العالم الغربي ، من خلال صعوبة اتخاذ الموقف حيال الحركات الإسلامية ، خاصة منها المتطرفة التي تتبنى موقف المواجهة مع العالم الغربي على موقف الحوار والتعايش[2] . أكثر من ذلك ، يقدم " **هنتنغتون** " في كتابه " **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** " العلاقة بين الإسلام والمسيحية ، على أنها علاقة صراعية دامية عبر التاريخ ، ومنذ الوهلة الأولى التي دخل فيها المغاربة إلى اسبانيا ، كانت أوروبا تحت تهديد مستمر من الإسلام[3] .

ورغم تعدد الدراسات المهتمة بالإسلام السياسي ، ومستوى الانسداد الحاصل على مستوى العلاقة ، بين الحركات الإسلامية والأنظمة الحاكمة ، فإن ما تتفق عليه أغلب هذه الدراسات أن لا شرعية الأنظمة العربية القائمة ، إضافة إلى الحصار الذي تفرضه على نشاط المجتمع المدني ، هما السببان الأساسيان المغذيان لتطور الفكر الإسلامي المتطرف [4] ، خاصة وأن الشعوب العربي تعتقد جيدا أن الحالة التي آلت إليها ، هي نتيجة أساسية للتدخلات الغربية في البلدان العربية ، بالنظر إلى تبعية هذه الأنظمة للغرب ، وبعدها عن الانشغالات الحقيقة لشعوبها .

وبغض النظر عن هذا الصراع الحضاري ، الذي يصوره " **هنتنغتون** " بين الإسلام والمسيحية ، وبالتالي العرب والغرب ، ما يهمنا في هذا المجال هو ذلك التطور الحاصل على مستوى إدراك الغرب للدين الإسلامي ، حيث ومنذ نهاية الحرب الباردة ، أصبح الإسلام في التصور الغربي مرادفا " **للإرهاب** " ، وأصبحت العديد من الدراسات تتحدث عن " **الإرهاب الإسلامي** " " **Islamique**

---

[1] - صموئيل هنتنغتون ، **مرجع سابق** . ص . 358 .

[2] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 188 .

[3] - صموئيل هنتنغتون ، **مرجع سابق** . ص . 370 ، 371 .

[4] - Rocio Méndez Aléman , **op ., cit .** p . 17 .

Terrorisme "[1] ، وينظر الأوروبيون إلى تهديد الراديكالية الإسلامية ، على أنها ظاهرة أنتجتها إفرازات نهاية الحرب الباردة ، لكن الحقيقة أن هذه التيارات ، والحركات الإسلامية المعادية للغرب كانت موجودة من قبل نهاية الحرب الباردة بأكثر من 60 سنة ، فـــ : " **حركة الإخوان المسلمين** " تأسست سنة 1928[2] ، إلا أن هذه الحركات الإسلامية برزت إلى الوجود ، وأخذت ثقة في النفس مع نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979 ، التي قادها " **آية الله الخميني** " " **Ayatollah Khomeiny** "[3] ، لتنتقل بعد ذلك إلى بعض الدول العربية ، بداية بلبنان سنة 1983[4] ، وتعرف انتشارا إلى شمال إفريقيا ، خاصة في الجزائر ، وبدرجة أقل تونس ، المغرب ، موريتانيا في بداية سنوات التسعينيات . هذا الانتشار الذي عززه ، بالدرجة الأولى ، حالة اللاإستقرار التي نتجت عن نزاع الصحراء الغربية ، وتوتر العلاقات المغربية – الجزائرية ، وأكده انضمام " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " إلى " **تنظيم القاعدة** " في أواخر 2006 [5] .

عرف الاهتمام الغربي بالأصولية ، أو ما يسمى " **الظلامية الإسلامية** " " **l'Obscurantisme Islamique** " ، في المجال الأورو – متوسطي ارتفاعا متزايدا مع المخاوف الأمنية التي أنتجتها الأزمة الجزائرية ، على المستوى الوطني ، الإقليمي ، والدولي [6] ، بالنظر إلى محورية الجزائر في الضفة الجنوبية للمتوسط من جهة ، وإمكانية انتقال المد الإسلامي إلى الدول المجاورة ، بحكم التقارب الجغرافي والحضاري . كل هذه المعطيات تؤكد حسب مبادئ " **نظرية الدومينو** " " **Domino Theory** "[7] إلى سقوط جنوب المتوسط في دوامة من اللاإستقرار السياسي ، المدعوم بتفاقم المشاكل الاقتصادية وزيادة الغضب الشعبي.

---

1 - Yahia H . Zoubir , " Les Etats-Unis et l'Algerie : Antagonisme , Pragmatisme et Coopération " Maghreb-Machrek . N°. 200 , Ed : Choiseul , Paris , France , Eté 2009 , p . 17 .

2 - Rocio Méndez Aléman , **op ., cit .** p . 16 .

3 - **Ibid .** p . 15 .

4 - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 145 .

5 - Khadija Mohsen-Finan , " Les Défis Sécuritaires au Maghreb " , **Note de l'IFRI .** France , Juin 2008 , p . 2 .

6 - Yahia H . Zoubir , " Algeria and US Interests : Containing Radical Islamism and Promoting Democracy " , **Middle East Policy .** Vol. 9 , N°. 1 , March 2002 , p . p . 64 , 65 .

7 - هي نظرية تقول أن الأنظمة الإقليمية ، أو النظام الدولي تقوم على دولة محور ، وأن هذا النظام يسقط تبعا لتأثير أحجار الدومينو ، إذا رتبت الواحدة تلو الأخرى ، فإن إسقاط الحجر الأول سيُسقِط جميع الأحجار . للاطلاع أكثر ، أنظر ،

تمثل دول الجنوب مصالح اقتصادية معتبرة بالنسبة لأوروبا ، سواء من حيث اتساع أسواقها ، أو من حيث أن دولا مثل الجزائر وليبيا ، هي الممول الأساسي لأوروبا بالبترول والغاز [1] ،ففي ظل هذه التبعية الأوروبية لدول الجنوب ، يأتي هاجس الحركات الإسلامية ، ليزيد من المخاوف الأوروبية من هذه التبعية ، حيث تتأسس أغلب الحركات الإسلامية المتطرفة على قناعة مقاطعة الغرب ، وضرب المصالح الغربية في كل البلدان العربية والإسلامية [2] ، وبالتالي فإن وصول مثل هذه الحركات الإسلامية المتطرفة إلى السلطة ، يعني بشكل مباشر تهديد المسار السلمي للعلاقات الأورو – متوسطية ، من خلال تهديد المصالح الاقتصادية الأوروبية في الجنوب ، أو تغير معادلة هذه المصالح في أقل المستويات ، وبالأخص تهديد الأمن الطاقوي الأوروبي ، المرتبط أساسا بالتموين القادم من الجنوب ، لاسيما وأن النزاعات والحروب في عالم اليوم طالما كانت مدفوعة باعتبارات طاقوية ، فالحافز الأساسي لغزو العراق سنة 2003 ، كان يلعب على تشكيلة معقدة من القوى ذات الصلة بالنفط[3] .

رغم أن الإسلام السياسي المتطرف في طابعة الوطني الذي شهدته الجزائر في بداية التسعينيات ، مثل مجالا خصبا للدراسات الأكاديمية التي تُعنى بالعنف والتطرف ، إلا أن التأثيرات الأمنية للأزمة الجزائرية ، لم تأخذ حيزا كافيا من الاهتمام الأوروبي ، إلا مع تفجيرات باريس 1995[4] ، والتي كان من بين منفذيها جزائريون ، والتي تأكد معها الأوروبيون والفرنسيون ، أن الجزائر تعاني إرهابا دوليا وليس حربا أهلية ، وأن قضية الإسلام السياسي المتطرف في الجزائر ، رغم أنها تجد في " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " تأصيلا لها ، إلا أن التيارات الإسلامية المتطرفة الخارجية ، ذات النشاط الدولي ، لها نصيب معتبر من مسؤولية اللاإستقرار الذي عاشته الجزائر .

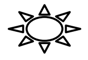
John D . Greenwood , " Analyticity , Indeterminacy , and Semantic Theory : Some Comments on the Domino Theory " , **Philosophical Studies .** Kluwer , Academic Publishers , Netherlands , 1990 , p . p . 41 – 49 .

1 - Chakib Khalil " Les Enjeux Politique et de Sécurité de l'Energie dans le Cadre de la Mondialisation " , dans : Conseil de la Nation , Commission de la Défense National , **Mondialisation & Sécurité : Sécurité pour tous ou Insécurité Partagée .** Editions ANEP , Algérie , 2003 , p . 31 .

2 - Younah Alexander , " Maghreb & Sahel Terrorism ; Addressing the Rising Threat From Al-Queada & other Terrorism in North Africa & West / Central Africa " , **International Center for Terrorism Studies .** At : the Potomac Institute for Policy Studies , 2010 , p . 21 .

3 - أيان راتليدج ، **العطش إلى النفط : ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي ؟** . تر : مازن الجندلي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص . ص. 12 ، 13 .

4 - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . ص . 64 ، 65 .



على هذا الأساس ، لطالما كان الأمر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للغربيين في جنوب المتوسط ، ليس في الحركات الإسلامية المتطرفة ذات الطابع الوطني ، وإنما في إمكانية تكتل هذه الحركات لتشكيل منظمة إرهابية إقليمية أو دولية . وبالفعل ساهمت الظر و ف الدولية ، التي تلت الحرب الدولية على الإرهاب في أفغانستان والعراق ، واجتماع التنظيمات الإسلامية المتطرفة ، في المغرب العربي على عقيدة جهادية ، في قيام هذا التكتل تحت تسمية " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** "*[1] ، التي أعلنت الولاء لتنظيم القاعدة مباشرة بعد تأسيسها . ولعل ما يقلق الأوروبيين أكثر ، من هذا التنظيم الإرهابي في جنوب المتوسط ، هو تبنيه لمبدأ استهداف المصالح الغربية في المنطقة ، إضافة إلى التنظيم والقدرة العملياتية ، التي تمكنه من نشر عوامل اللاإستقرار في الحوض الجنوبي المتوسطي[2] ، حيث يقول " **درودكال** " ، زعيم هذا التنظيم في إحدى تصريحاته :

" بعون الله نجحنا في تطوير معركتنا من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي ... وهكذا ساهمنا في خلق جهاد إقليمي ... إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ، تعتبر حربها شرعية على الأراضي الإسلامية ، فلماذا تكون نشاطاتنا على الأراضي الأمريكية غير شرعية ... "[3] .

يمثل الإسلام السياسي المتطرف ، خطرا داخليا على وجه الخصوص ، لكنه يحدث نتائج خارجية ، يمكن أن تتحول إلى عامل لاإستقرار إقليمي ، وعموما ، ينحصر الإدراك الغربي للإسلام السياسي المتطرف في جنوب المتوسط في ثلاث نقاط أساسية هي :

- يعتبر الإسلام السياسي المتطرف ، نواة للعنف كما تقدمه حالة الجزائر ، كما يعتبر منتجا للحركات الإرهابية ، ومحفزا لسياسات عدائية تجاه الدول المجاورة ، كما تقدمه حالة إيران والسودان .
- يخلق الإسلام السياسي المتطرف نوعا من اللاتوازن داخل المجتمع ، وبذلك يعطي غطاء مثاليا للحكومات ، حتى لا تقوم بإصلاحات ديمقراطية ، وهو ما يعطي في نفس الوقت مساحات لهذه الجماعات المتطرفة للوصول إلى السلطة ، خاصة وأن الإسلام أصبح وسيلة أساسية للاحتجاج ضد الأنظمة غير الديمقراطية في الوطن العربي[4] .

---

* - يتشكل من : الجماعة السلفية للدعوة والقتال ، الجماعة الليبية المقاتلة ، الجماعة المغربية المقاتلة ، الجماعة التونسية المقاتلة .

[1] - نبيل بويبية ، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية** . رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية ، جامعة الدول العربية ، مصر ، 2009 ، ص . 68 .

[2] - Jean-Luk Mareet , " Evolution Récents de GSPC – Al-Qa'ida au Maghreb Islamique : Un Redéploiement Historique " **, Fondation pour la Recherche Stratégique .** 2007 , p . 1 .

[3] - Mathieu Guidère , **op ., cit .** p . 31 .

[4] - إيملي هونت ، **مرجع سابق** . ص . 24 .

• يعتبر الإسلام السياسي المتطرف ، عاملا مهددا للاستقرار من خلال الآثار التي يخلقها بالنسبة للمواطنين ، مثل محاولة الثورة ضد الأنظمة التسلطية القائمة بوسائل عنيفة[1] .

وبناءا عليه ، تتحدد المخاوف الأوروبية من وصول إسلاميين متطرفين ، إلى السلطة في دول جنوب المتوسط في النقاط التالية :

1– تحركات السكان الهاربين من النظام السياسي الجديد (النظام الإسلامي) في شكل حركات هجرية نحو أوروبا .

2– اختلال العلاقات التجارية ، وهو ما يخلق فائضا ، وبالتالي كسادا بالنسبة للأوروبيين .

3– انقطاع التموين الطاقوي المتمثل ، أساسا في نفط الشرق الأوسط وغاز شمال إفريقيا .

4– نشاط الجماعات الإرهابية الإسلامية في أوروبا .

5– دخول المنطقة في حالة من اللاإستقرار ، وهو ما يخلق مشاكل بالنسبة للدول المجاورة ، حيث أن هناك بلدانا تتأثر بدول تحرض على الإرهاب ، أو توفر ملاذا للإرهابيين ، أو عاجزة عن السيطرة على إرهابيين يعملون من أراضيها ، هذه الدول تملك الحق في القيام بعمل لحماية مواطنيها . وهو الأمر الذي يخلق في النهاية ، علاقات جوار نزاعية تهدد الاستقرار الإقليمي والأمن الأوروبي[2] .

ولمواجهة هذا القلق والخوف كانت ردة الفعل الأوروبية على هذه التهديدات بالشكل التالي :

1– الضغط على الحكومات ذات التوجه الغربي " **Pro-Occidentale** " ، من أجل خلق نوع من التوازن ، لتفادي الوصول إلى المشاكل التي ستنجر عن تغير نظام إقليمي بحاله .

2– تأكيد الحضور العسكري الدائم في المتوسط .

3– المساعدة على التنمية الاقتصادية ، من أجل كبح نمو الإسلام السياسي المتطرف الذي يجد في بؤس مجتمعات الجنوب منبعا له .

4– التعاون في مجال الأمن الداخلي ، لتفادي أعمال إرهابية على الأراضي الأوروبية ، خاصة في مجال التبليغ عن الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى منظمات إرهابية ، فالجزائر قامت

---

[1] - Rocio Méndez Aléman , **op ., cit .** p . 17 .

[2] - مايكل هدسون ، " مآزق إمبريالية : إدارة المناطق الجامعة " ، **المستقبل العربي** . ع . 284 ، 2002 ، ص . 40 .

في هذا المجال بتسليم قائمة بمئات الإسلاميين الجزائريين ، المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة إلى الإدارة الأمريكية[1] .

في الأخير ، رغم أن الأوروبيين يقدمون عجز دول أنظمة الجنوب ، على ضمان أمنها الداخلي، جراء عجزها عن السيطرة على الحركات الإرهابية التي تنشط داخل أراضيها ، أو على حدودها ، كمصدر أساسي لتهديد الأمن الأوروبي ، على المستوى العملياتي (الهجمات الإرهابية)[2] ، أو على مستوى إدراك التهديد الإسلامي ، على أنه خطر حركي قادر على الانتقال إلى داخل المجتمعات الأوروبية ، عبر قنوات المهاجرين ، أو عبر وسائل الإعلام ، ووسائل التنشئة والمؤسسات الإسلامية المنتشرة داخل المجتمعات الأوروبية ، فإنه يجب على الأوروبيين أن يدركوا أن الاستقرار في جنوب المتوسط ، لا يمكن أن يتحقق من خلال استمرار الوضع الراهن " **Statu Quo** " ، الذي يحافظ عليه الاتحاد الأوروبي ، والذي يتعارض أساسا مع القيم والأخلاق التي يدافع عنها .على هذا الأساس ، فإن الأسئلة الأساسية ذات الصلة بأمن أوروبا ، التي يجب أن يجيب عنها الأوروبيون هي :

- كيف نساعد ، بشكل جيد ، دول الجنوب على التنمية ، وتشييد الديمقراطية ؟ .
- ما هي معاير التماسك التي يجب ترسيخها في العلاقات الأورو – متوسطية ؟ .

أكثر من ذلك ، يجب أن يدرك الأوروبيون أن التحالف ضد الإسلاميين ، لا يجب أن يكون المحور الأساسي للشراكة الأورو – متوسطية ، بشكل مستقل عن الشراكة السياسية . وعليه ، يجب على الأوروبيين أن يدركوا أنه يتوجب عليهم مساعدة دول الجنوب ، على ترسيخ الهياكل الضرورية لتطوير وترسيخ الاتجاه نحو الديمقراطية [3] ، وهي الوسائل الكفيلة ، في الأخير ، بتحقيق أمنهم على جميع المستويات ، بما أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها كما تقول فلسفة " **السلام الديمقراطي** " " **Le Pax Démocratique** " ، وهي الفلسفة نفسها التي تأسس عليها الاتحاد الأوروبي .

II – السياسة الأمنية الغربية في المتوسط

---

1 - Yahia H . Zoubir , " La Politique Etranger Américaine au Maghreb : Constance et Adaptation " , **op ., cit .** 119 .

2 - George Joffé , " Beyond the War on Terror : Prospects for Middle East and North Africa " , Policy Paper No. 7 , **the Global Policy Institute .** October 2008 , p . 8 .

3 - Rocio Méndez Aléman , **op ., cit .** p . 17 , 18 .

تذهب أغلب الدراسات والتحاليل ، المقدمة لتفسير انخراط الشباب داخل الحركات الإرهابية، في دول جنوب المتوسط ، إلى أن معظم الشعوب الجنوب – متوسطية ، تتقاسم مشاعر الخيبة وضياع الأمل في تحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي ، وعدم قدرة حكوماتها على إدماج فئة الشباب اجتماعيا ، وسياسيا . وعلى هذا الأساس ، يتجه شباب هذه الدول إلى الانخراط في الشبكات الإرهابية ، إما سعيا وراء المال ، وإما كتعبير انتقامي من دولهم ، التي يعتبروها بؤرا للفساد يجب إزالتها [1] .

وفي هذا المجال يؤكد " **محمد أركون** " بقوله :

" ما دام هناك شرائح من المجتمع مهملة ، تعاني أزمة بطالة ، تعاني أزمة سكن ، تسكن الأكواخ ، وغير مؤمنة اجتماعيا ضد تأثيرات غلاء المعيشة ، سيبقى الإسلاميون مصدر راحة لهذه الشرائح المجتمعية ، من هذه الأخطار الحقيقية ، يمنحونهم الأمل ، ويدخلونهم في تيارات تضامنية بعيدا عن الدولة ، وتدريجيا يزول مفهوم وسلطة الدولة من حساباتهم "[2] .

على هذا الأساس ، جاءت أغلب المشاريع الأمنية الأوروبية في المتوسط ، في شكل مبادرات اقتصادية ذات مضامين أمنية ، وهي كالتالي :

1- مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط (C.S.C.M) :

جاء هذا المؤتمر بطلب من اسبانيا وايطاليا ، هدف إلى محاولة خلق إطار أمني يجمع كل المناطق المحيطة بالمتوسط ، بما فيها الجماعة الأوروبية ، البلقان ، المغرب العربي ، الشرق الأوسط . وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا[3] .

يتميز هذا المؤتمر بأنه إطار أمني بحت ، يسعى إلى بناء منظومة أمنية جماعية متوسطية . إلا أنه واجه منذ بداياته الأولى صعوبات كثيرة ، حالت دون ترسيخ مبادئه بشكل مؤسساتي* ، يمكن إجمال هذه الصعوبات فيمايلي :

- يضم هذا المؤتمر حيزا جغرافيا واسعا ، وبالتالي يضم دولا ذات أجندات أمنية مختلفة ومتعارضة ، الأمر الذي يصعب معه خلق مقاربة جماعية للأمن في المتوسط .

---

[1] - Khadija Mohsen-Finan , **op ., cit .** p . 1 .

[2] - Rocio Méndez Aléman , **op ., cit .** p . 16 .

[3] - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 126 .

* - هناك دراسات تقول بأن هذا المؤتمر لم يتوقف ، وأن مبادئه موجودة في قلب نشاطات المجلس البرلماني الأوروبي ، وحسب هذه الدراسات ، نشط هذا المؤتمر أربعة ندوات هي : اسبانيا 1992 ، مالطا 1995 ، فرنسا 2000 ، اليونان 2005 .

• يصل المدى الجغرافي لهذا المؤتمر إلى الشرق الأوسط ، وبالتالي يقع ضمن اهتماماته مسار السلام العربي – الإسرائيلي ، وهو ما ترفضه الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تعمل جاهدة على تحييد الدور الأوروبي في النزاعات الشرق أوسطية[1] .

• غياب إجماع أوروبي حول المشروع ، حيث قدرت كل من فرنسا ، ألمانيا ، وبريطانيا أن المؤتمر حدد مجالا جغرافيا واسعا ، وبالتالي ضم أعقد النزاعات الدولية ، على غرار النزاع العربي – الإسرائيلي، التركي – اليوناني ، الأزمات البلقانية ، قضية الصحراء الغربية . إن تواجد هذه النزاعات يطرح العديد من الشكوك ، حول قدرة هذا المؤتمر على احتواء عدم الاستقرار الناتج عنها ، إضافة إلى تحفظ بعض الدول الأوروبية ، كفرنسا ، على إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في المسائل الأوروبية[2] .

2- مبادرة 5+5 ، Dialogue 5+5 :

تسمى هذه المبادرة كذلك بـــ : " **مشروع المتوسط الغربي** " ، وهي مبادرة فرنسية ركزت على خصوصية الحوض الغربي للمتوسط ، حيث شملت دول الاتحاد المغاربي : الجزائر ، المغرب ، تونس، ليبيا ، موريتانيا ، وأربعة دول أوروبية هي : فرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا ، البرتغال [3] . يعتبر هذا المشروع قضية الأمن في المتوسط ، قضية شاملة غير قابلة للتجزئة ، مما يستدعي بناء إطار أمني شامل لمواجهة التحديات الأمنية المطروحة على مستوى ، البيئة ، الهجرة ، ... الخ ، باعتبارها محددات هامة في التصور الأوروبي للأمن في المتوسط ، بالنظر إلى ما تنجه من عوامل التوتر واللاإستقرار المجتمعي داخل المجتمعات الأوروبية . على هذا الأساس ، ناقشت هذه المبادرة التعاون في قضايا : الأمن والاستقرار في المتوسط ، الاندماج الإقليمي والتعاون الاقتصادي ، التعاون في الميدان الاجتماعي والإنساني ، حوار الثقافات والحضارة ، وتكثيف التشاور والحوار السياسي في القضايا المتوسطية .

خلال قمة الجزائر في 26 و 27 أكتوبر 1991 ، عرف هذا المؤتمر انضمام مالطا ، وإدراج قضايا ذات أولوية بالنسبة لدول الجنوب ، كقضية الديون ، التطور التكنولوج ي ، التنمية الاقتصادية ...الخ[4] . لكن ، وبالنظر إلى مشاركة فرنسا ، ايطاليا ، واسبانيا إلى جانب دول التحالف

---

1 - Paul Balta , " Le Projet Culturel Euro-Méditerranéen : Intention et Réalités " , **Confluences** . Printemps 1997 , p . 21 .

2 - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 127 .

3 - Mohames Said Musette , **op ., cit .** p . 21 .

4 - عمار حجار ، **مرجع سابق** . ص . 128 .

ضد العراق في حرب الخليج الثانية ، بدأت الشكوك تنتاب الدول الجنوبية حول جدية الأوروبيين ، في التعاون من أجل السلام والاستقرار في المتوسط ، وهو ما جعل هذه المبادرة تراوح نقطة بدايتها[1] .

3- منتدى الحوار والتعاون في البحر الأبيض المتوسط :

الذي دعا إليه الرئيس المصري " **حسني مبارك** " ، وكانت أولى خطواته عقد اجتماع الإسكندرية في جويلية 1994 ، ضم كل من : إسبانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اليونان ، البرتغال ، مالطا ، تركيا عن الجانب الأوروبي . أما من الجانب المغاربي ، فقد ضم هذا المنتدى كل من : الجزائر ، مصر ، تونس ، المغرب . وترتكز خلفياته على مناقشة سبل مواجهة التحديات الأمنية في المتوسط [2].

4- الإطار المتوسطي لإتحاد أوروبا الغربية (جوان 1992) :

الذي كان من بين أهم أولوياته ، تعزيز وتفعيل أطر التعاون مع الدول الواقعة جنوب المتوسط. بدءا بـــ : الجزائر ، تونس ، والمغرب كمرحلة أولى ، وصولا إلى : مصر ، موريتانيا ، وإسرائيل ، في مراحل لاحقة[3] .

5- الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الأطلسي (جانفي 1994) :

يعتبر هذا المشروع أحد الإفرازات الأساسية الناتجة عن إعطاء مهام جديدة للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة . وكان انطلاق هذا الحوار بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مكافحة مشاكل : الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، تهريب الأسلحة ، والهجرة الغير شرعية ، نحو أوروبا وأمريكا ، باعتبارها مشاكل متأصلة في جنوب المتوسط[4] . وعلى هذا الأساس ، كانت الدول المعنية بهذا الحوار هي : الجزائر ، إسرائيل ، الأردن ، المغرب ، مصر ، موريتانيا ، وتونس ، ويقوم هذا المشروع على " **الحوار** " و " **الشراكة** " كآليتين أساسيتين لتعزيز التعاون الأمني والعسكري في المتوسط[5].

6- مسار برشلونة (نوفمبر 1995) :

---

1 - Paul Palta , " Une Coopération Semée d'Embûches " , **Le Monde Diplomatique .** N°. 487 , 1994 , p .23 .

2 - تيقمونين إبراهيم ، **مرجع سابق** . ص . 36 .

3 - **نفس المرجع** . نفس الصفحة .

4 - نزار إسماعيل الحيالي ، **مرجع سابق** . ص . 34 .

5 - Jett Nordam , " Le Dialogue Méditerranéen : Dissiper les Malentendus et Etablir la Confiance " , **Revue de L'OTAN .** N°. 4 , Juillet - Août 1997 , p . 28 .

يمكن القول أن مسار برشلونة أتى نتيجة لفشل ، أو عدم السير الحسن ، للمشاريع والمبادرات الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط[1] . ويعد لقاء برشلونة بتاريخ : 26 - 27 نوفمبر 1995، الانطلاقة الرسمية لهذا المشروع ، حيث اجتمع - بمباركة الاتحاد الأوروبي - وزراء الخارجية لـــ : 15 دولة من الاتحاد الأوروبي ، و 12 دولة منتمية إلى جنوب وشرق المتوسط . وتميز هذا المسار بتأكيده على ضرورة إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار ، على أساس المواجهة المشتركة للتحديات الاقتصادية ، الجيو - استراتيجية ، الاجتماعية ، والثقافية [2] . وعليه ، تضمن هذا المسار ثلاث محاور كبرى :

أ / الشراكة السياسية والأمنية .

ب / الشراكة الاقتصادية والمالية .

ج / الشراكة في المجالات الاجتماعية ، والثقافية ، والإنسانية[3] .

7- سياسة الجوار الأوروبي :

تبنى الإتحاد الأوروبي هذه السياسة عام 2003 كإطار للتعامل مع دول الجوار ، بعد التوسع الذي شَهِده . وتهدف هذه السياسة إلى خلق حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار ، سياسة عُرِّفت حسب ما دار من نقاش في المجلس البرلماني الأوروبي ، بتاريخ 11 مارس 2003 ، كالتالي : " **يسعى الاتحاد الأوروبي إلى خلق فضاء للازدهار والجوار الجيد ، هذا الجوار يتميز بـــ : علاقات وثيقة تسعى إلى السلام ، ومُؤَسَّسة على تعاون مُحترِم لـــ : = الحريات الأربعة ="*[4]** .

8- الاتحاد من اجل المتوسط :

---

[1] - آنا بالاثيو فاليلير سوندي ، " مسار برشلونة : الشراكة بين ضفتي المتوسط " ، **مجلة جورج تاون للشؤون الدولية** . العدد الخاص بشتاء / ربيع 2004 ، ص . 8 .

[2] - Mohammed Fouad Ammor , " Quels Défis pour les Echanges Méditerranéens ? " **Confluences .** Printemps 1997 , p . p . 32 , 34 .

[3] - Cherif Begga , and Kamel Abid , " The Euro - Algerian Relationship : A Review of its Development " , in : Ahmed Aghrout , and Redha M . Bougherira , Algeria in Transition : Reforms and Development Prospects . **op ., cit .** p . 82 .

* - الحريات الأربعة هي : حرية تنقل : **الأشخاص** ، **السلع** ، **الخدمات** ، **ورؤوس الأموال** .

[4] - Jean - François Daguzan , " Barcelone 2005 : Quel Avenir pour un Demi – Partenariat ? " , **Fondation pour la Recherche Stratégique .** 1er Décembre 2005 , p . p . 2 , 3 .

وهو مشروع قدمه المرشح للانتخابات الفرنسية " **نيكولا ساركوزي** " " **Nicola Sarkozy** "، يوم 07 فيفري 2007 . وأكده يوم انتخابات 08 ماي 2007 .

يقدم ساركوزي هذا المشروع كآلية لإعادة التفكير في مستقبل المنطقة ، ويرتكز هذا المشروع على فكرة " **اتحاد سياسي** " بين الدول المتوسطية ، قائم على أساس " **المساواة** " ،يتكون من الناحية المؤسساتية من : " **أمانة عامة مشتركة** " ، و " **مجلس متوسطي** "[1] . و تَبَنَّى الإتحاد الأوروبي في قمة يومي : 13 و 14 مارس 2008 ، المنعقدة في بروكسل ، هذا المشروع على أساس أنه يعد بمثابة بعث وإكمال لمسار برشلونة ، حيث جاء في البيان الختامي للإتحاد الأوروبي " **أن هذا الإتحاد سيعطي بعدا جديدا لعملية برشلونة** " . ويقوم الاتحاد من أجل المتوسط على أربعة محاور هي :

أ/ إقامة نظام أمني مشترك .

ب/ تشجيع تنمية مؤسسة على :

ب -1/ تقاسم التكنولوجيا ، المعرفة ، والمهارات .

ب-2/ تأسيس بنك متوسطي للتنمية .

ب-3/ تأسيس سياسة طاقوية ومائية مشتركة .

ب-4/ خلق جامعات متوسطية مشتركة

ج/ إقامة مشاريع خاصة بـــ : البيئة ، التربية ، الطاقة ، الصيدلة ... الخ .

د/ إقامة فضاء قضائي مشترك من أجل : محاربة الفساد ، الجريمة المنظمة ، والإرهاب[2] .

إن استعراض وقراءة هذه المبادرات والمشاريع ذات الاهتمامات الاقتصادية ، الأمنية ، الاجتماعية ، الثقافية ، والحضارية ، الموجهة إلى الفضاء المتوسطي ، كآليات لمواجهة التحديات القائمة في هذا الفضاء ، والمُقدَّمة دائما على أنها تحديات قادمة من جنوب المتوسط ، تحيلنا في الأخير إلى نقطتين أساسيتين هما :

1– هذه المبادرات والمشاريع ، لم تأتي نتيجة لرغبة المجموعة الدولية ، والمَمَثلَة أساسا بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في تطوير الاقتصاديات المغاربية ، أو حماية الدول المغاربية من أخطار

---

[1] - Ahmed Ounaies , " L'Union pour la Méditerranée : Avatar d'une Communauté Méditerranéenne " , **IFRI .** Juillet 2008 , p . 2 .

[2] - Frédéric Allemand , " L'Union pour la Méditerranée : Pourquoi ? Comment ? " , **Fondation pour L'Innovation Politique .** France , 2008 , p . 12 .

الفساد ، الجريمة المنظمة ، والإرهاب ، وإنما جاءت نظرا لما يمثله استقرار هذا الفضاء من فوائد بالنسبة للمصالح الغربية ، أي من أجل إدارة توازنات دولية بالشكل الذي يخدم المصالح الغربية .

2- يمثل " **الهاجس الأمني** " ، عاملا مشتركا بين كل هذه المبادرات ، وهو ما يعطي لعامل الاستقرار في المغرب العربي أهمية إستراتيجية بالنسبة للأوروبيين والأمريكيين . وهو الهاجس الذي ضاعفته العولمة أكثر من أي وقت مضى ، بالنظر إلى ترابط وتداخل المصالح الدولية ، و سرعة انتقال التهديد الأمني من المحلي إلى العالمي .

كما تجب الإشارة إلى أن هناك ارتباط وثيق بين ما هو اقتصادي ، وما هو أمني ، ليس من جانب الندرة حسب ما تقدمه " **مقاربة الأمن الإنساني** "، وإنما من جانب تأثير عامل اللاإستقرار أو اللاأمن على السير الحسن للنشاطات والتفاعلات الاقتصادية ، وهو الأمر الذي جعل الأوروبيين – وخاصة الفرنسيين – يولون اهتماما كبيرا لتحسن الأحوال الأمنية في الجزائر ، بعد انفجار أعمال العنف المسلح[1] ، وفي مراحل لاحقة ، أي بعد 11 سبتمبر 2001 ، يتضح الاهتمام الأمريكي بالأمن في الجزائر .

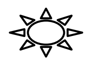
رغم أن هذه المشاريع الاقتصادية – الأمنية ، التي بادرت بها الجماعة الأوروبية لمحاولة خلق أطر مؤسساتية ، قادرة على استيعاب المشاكل والتهديدات الأمنية في حوض المتوسط ، إلا أنها لم تستطع إلى حد الآن استيعاب التحولات العالمية ، التي مست الميادين المادية ، القيمية ، والإدراكية على مستوى ضفتي المتوسط . فمنذ نهاية الحرب الباردة ، وفقدان العديد من الأنظمة في جنوب المتوسط ، للغطاء الاستراتيجي الذي وفرته الحرب الباردة ، أصبحت المشاكل الجنوب – متوسطية ، اهتمامات أساسية في استراتيجيات الأمن الأوروبي ، لكن تبقى النظرة الأحادية التي طغت على هذه المشاريع ، عاملا محددا وأساسيا في استمرار هذه التهديدات ، حيث أن المشاريع الأوروبية عالجت ، في معظمها ، النتائج والتهديدات الأمنية ، دون التطرق إلى الأسباب التي يعتبر التخلف الاقتصادي أهمها .

المبحث الثالث : الجزائر فاعل أمني في المتوسط

لطالما أدت الجغرافيا دورا مهما في الشؤون الإنسانية ، فقد رسمت هوية ، وطابع ، وتاريخ الدول ، وساعدت – كما أعاقت – نموها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، وأدت دورا مهما في علاقاتها الدولية ، وتعني الجغرافيا السياسية دراسة تأثير العوامل الجغرافية ، في سلوك الدولة الأمة ،

---

1 - Georges Estievenart , et Bichara Khader , **le Grand Maghreb et L'Europe : Enjeux et Perspectives .** Editions Publisud , Paris , France , 1995 , p . 8.



وكيف أن موقعها ، ومناخها ، ومواردها الطبيعية ، وسكانها وطبيعة أرضها ، تحدد خيارات سياستها الخارجية ، وموقعها في الهرمية التراتبية للدول أيضا .

وقبل الحديث عن الخصائص الجيو – سياسية للجزائر ، وكيف أن موقعها الجغرافي جعل منها دولة منكشفة أمنيا على عدة جبهات ، لا بد من الإشارة ولو بصفة مختصرة ، إلى المقصود بـــ : " الجغرافيا السياسية " " **La Géopolitique** " ، حيث عَرَّفها " **روجر سكروتن** " " **R . Scruton** " على أنها ، علمٌ ارتبط أساسا باسم " **ردولف .ج . كيلن** " " **R . J . Kjellen** " ، و " **هالفورد ماكيندر** " **H . Mackinder** " ، و " **كارل هوشوفر** " " **K . Haushofer** " .

وتعود أصول مصطلح " **الجغرافيا السياسية** " إلى سنة 1899م ، حيث كان العالم السويدي "**ردولف .ج . كيلن** " " **R . J . Kjellen** " أول من استعمل هذا المصطلح[1] ، إذ يَتصَوَّر الموقع الجغرافي كَمُحددٍ مُهِم ، وربما أساسي ، للتجانس السياسي ، والذي يُصوِّر الدولة أيضا كنظام صِرَاعِي مع الآخرين من أجل امتلاك مساحات أخرى[2] .

كما اهتم العديد من المفكرين الغربيين بالجغرافيا السياسية ، من حيث اعتبارها " **علم صناعة الدولة** " ، و " **طريقة تفكير** " ، من خلال الأهمية المفترضة للعوامل الجغرافية قي طبيعة وسير العلاقات الاقتصادية ، السياسية ، والأمنية للدولة على المسرح الدولي [3] . وعليه ، فإن الاعتقاد الكامن في قلب التحليل الجيو – سياسي هو أن المقدرة الاقتصادية والعسكرية للدول ، وموقعها في التراتبية الهرمية للدول ، وكيف تتعاطى مع جيرانها سياسيا ، اقتصاديا ، وأمنيا ، يرتبط بعوامل جيو – سياسية .

في إطار هذه المقاربة الجيو — سياسية ، وبالرجوع إلى الجزائر ، وبحكم موقعها المركزي في منطقة المغرب العربي ، بين جناحية الشرقي والغربي ، وتوسطها لجسمين ضخمين ، الأول بحري شمالا ، والثاني بري جنوبا ، والمتمثل أساسا في الصحراء الكبرى ، فإن الجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفا على كل الجبهات ، خاصة مع شساعة مساحتها ، وطول حدودها البرية والبحرية[4] .

---

[1] - مارتن غريفيتش ، وتيري أوكالاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** . تر : مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2008 ، ص . 450 .

[2] - Roger Scruton , **op ., cit .** p . 173 .

[3] - بيير سيريلييه ، **مرجع سابق** . ص . 34 .

[4] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 39 .

في هذا السياق ، وبحكم موقعها المركزي في قلب مجموع جغرافي ، معقد ومهم بالنسبة للأمن الدولي ، ينظر إلى الجزائر على أنها النواة الصلبة ، لتأسيس أي اتفاقية تحاول خلق فضاء أمني مستقر ومزدهر ، كما تُدرك الجزائر في السنوات الأخيرة ، على أنها دولة ذات خبرة ، وذات إرادة صريحة في التوجه نحو دولة القانون ، ونحو توسيع مجال علاقاتها السياسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، والأمنية[1] . لكن ورغم هذه الأهمية التي ينظر بها الغرب إلى الجزائر ، لم تكن الجهة المتوسطية ، دائرة أمنية ذات أولوية بالنسبة للجزائر ، بالنظر إلى ثقل العامل التاريخي ، الذي جعل من المتوسط نقطة سوداء بالنسبة للأمن القومي الجزائري ، فبغض النظر عن الفتح الإسلامي الذي جاءها برا ، فإن كل الغزوات الأجنبية جاءتها من المتوسط ، فمثلا بين 1505 و 1830 تعرضت السواحل الجزائرية إلى حوالي 100 حملة عسكرية غربية ، قادتها كل من : اسبانيا ، فرنسا ، انجلترا ، هولندا ، أمريكا ، فنلندا ، والدنمارك[2] . وهو ما يوحي من ناحية أخرى بالأهمية الإستراتيجية للمتوسط ، في السياسات الأمنية للدول المتوسطية ، خاصة الواقعة في الجنوب ، بحكم أنها كانت في الغالب هدفا للسيطرة ، وليس فاعلا يسعى إليها ، فقد كتب الخبير الأمريكي في الإستراتيجية البحرية " **ألفريد ت . ماهان** " **Alfred T . Mahan** " ، في أواخر القرن 19م ما يدل على الأهمية الإستراتيجية للمتوسط منذ الحضارات القديمة ، يقول :

> **" جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط ، يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم ، أكثر مما لعبه أي حوض مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته ، فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه ، ولا يزال الصراع مستمرا "[3]** .

هذا التاريخ من الصراع في المتوسط ، وهذا التاريخ من الغزوات المتتالية ، الذي ترك بصماته في المخيال الجمعي للجزائريين ، جعل المتوسط مرادفا للغزو ونقطة سوداء في تاريخ الامن القومي الجزائري . وبعد الاستقلال مباشرة اتضح أن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية بحرية ، لكن هذا الاهتمام تغلبت عليه الشواغل الغربية البرية ، جراء المطالب الترابية المغربية ، التي تحولت إلى غزو ، وما زالت آثاره واضحة إلى حد اليوم على مستوى العلاقات الجزائرية – المغربية[4] .

---

[1] - Abdelhamid Merouani , **op ., cit .** p . 18 .

[2] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 40 .

[3] - Yves Lacoste , " Originalité Géopolitique de Maghreb : des Frontières Très Anciennes au Sein d'une Même Ensemble Culturel " , Disponible sur le site web : **http://www.horizon.documentation.ird.fr/exdoc/pleins_textes/divers4/010017314.pdf .**

[4] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 40 .

إن مسالة تأمين المتوسط ، بالغة الأهمية بالنسبة لأمن الجزائر ، ليس لأنه فقط شكل على مر العصور جبهة انكشاف إستراتيجية ، وهدفا للأطماع والصراعات على المستوى الاستراتيجي والسياسي[1] ، ولكن أيضا لأن مسألة الأمن عموما ، والأمن الاقتصادي خصوصا ، مرهون بالاستقرار داخل الفضاء المتوسطي ، ذلك أن المبادلات التجارية تتم عبر هذا الحوض ، مع ملاحظة استئثار دول الاتحاد الأوروبي ، منذ عقود ، على حوالي 75% من المبادلات التجارية المغاربية مع الخارج ، وهو ما يدل على عمق وقدم العلاقات بين الضفتين ، ويجعل من الحديث عن إقامة شراكة أورو – مغاربية تطويرا لعلاقات قائمة ، أو تجديدا لاتفاقيات أبرمت منذ حصول الدول المغاربية على الاستقلال[2] ، زيادة على أن أنابيب الغاز ، التي تربط الحقول الغازية الجزائرية بأوروبا ، نحو ايطاليا واسبانيا خصوصا ، تمر عبر المتوسط [3] ، وهو الأمر الذي يشكل انشغالات أمنية ، بالنسبة للجزائر وأوروبا على حد سواء ، باعتبار أن أوروبا غير قادرة عن التخلي عن الغاز الجزائري ، في ظل عدم توفر بدائل أخرى ، وفي نفس الوقت يشكل البترول والغاز الأساس الأول للاقتصاد الجزائري حيث تقدر نسبتهما بحوالي 95% من قيمة صادرات الجزائر ، منذ سنوات السبعينيات ، وفاقت في السنوات الأخيرة نسبة 97%[4] .

I – الأبعاد الإستراتيجية للجزائر

I -1- الامتيازات (atouts) الجيو – سياسية :

الجزائر هي عاشر أكبر بلد عالميا من حيث المساحة ، وثاني أكبر بلد في إفريقيا ، وأكبر بلد مغاربيا ، وهي قوة طاقوية إقليمية ، بالنظر إلى احتياطاتها الهامة ، خاصة من حيث الغاز الطبيعي ، كما تطل على شريط ساحلي مقدر بـــ : 1200كلم[5] ، وتمثل الجزائر خصوصية من خلال انتمائها

---

[1] - Tahar Boudheb , " Algérie et Méditerranée : Essai de Prospective " , dans : Laure Borgomano-Loup , le Maghreb Stratégique . **op ., cit .** p . 31 .

[2] - Aomar Baghzouz , **op ., cit .** p . 102 .

[3] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 41 .

[4] - William C . Byrd , " Contre-Performances Economique et Fragilité Institutionnelle " , **Confluences Méditerranée .** N°. 45 , Printemps 2003 , p . 19 .

[5] - سمير أمين ، **المغرب العربي الحديث** . تر : كميل ق . داغر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 ، ص . ص . 7 ، 8 .

إلى الأبعاد التالية : الإسلامي ، المغاربي ، العربي ، المتوسطي ، الإفريقي . إن اجتماع هذه الامتيازات خول للجزائر أن تكون دولة نشطة في المنظمات والمنتديات الدولية مثل : اتحاد المغرب العربي ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، الجامعة العربية ، الاتحاد الإفريقي ، منظمة البلدان المصدرة للنفط ، مشاريع الشراكة الأورو – متوسطية ، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي ، كما تحضر الجزائر اجتماعات قمة الثمانية **(G8)** بصفة عضو مراقب[1] .

إن موقع الجزائر في قلب الضفة الجنوبية للمتوسط ، وامتلاكها لحدود برية مع كل الدول المغاربية ، أعطاها قوة هائلة على الاستقطاب الدولي[2] ، ليس فقط في المجال المتوسطي ، بل حتى بالنسبة للقوى الكبرى غير المتوسطية ، ففي فيفري 1963 ، صرح الرئيس الأمريكي " **ج . ف . كندي** " **J . F . Kennedy** " قائلا :

> **" إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تشكل العامل الحاسم في هذا الخط الجديد ، تجاه بلد (الجزائر) يمثل مفتاح شمال إفريقيا . صحيح لقد تقبلنا أن تتفاوض فرنسا حول وقف إطلاق النار، ولكن ، حرصنا الأساسي يتمثل في زيادة نفوذنا ... وسننتهج طريقا مختلفا ... إن خروج فرنسا من الجزائر ، شأن خروجها من الهند الصينية ، هما أمران ايجابيان "**[3] .

وإضافة إلى هذا ينظر إلى الزيارات الرسمية ، المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر ، على أنها دليل أخر على الأهمية ، التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر ، في المغرب العربي والفضاء المتوسطي ، هذه الزيارات التي أخذت نسقا تصاعديا مثيرا للانتباه ، حيث بلغت 200 زيارة سنة 2003 ، وارتفعت إلى حوالي 300 زيارة سنة 2004 [4] ، ناهيك عن اشتراك الجيش الجزائري ، في التمارين العسكرية البحرية للحلف الأطلسي [5] ، التي تدل على الإرادة الغربية في إدراج الجزائر تدريجيا في إستراتيجية الحلف ، وهو الأمر الذي يعطي للجزائر ، دورا محوريا وأوليا في المغرب العربي ، وعلى المستوى القريب في المتوسط[6] .

---

[1] - Abdelhamid Merouani , **op ., cit .** p . 19 .

[2] - **Idem .**

[3] - مصطفى بن شنان ، **مرجع سابق** . ص . 14 .

[4] - Louisa Dris-Ait Hamadouch , **op ., cit .** p . 167 .

[5] - Abdennour Benantar , " Algérie , Europe , OTAN : Vers un Architecture Globale de la Sécurité en Méditerranée " , **op ., cit .** p . 290 .

[6] - Abdelhamid Merouani , **op ., cit .** p . 19 .

I – 2 – **الامتيازات (atouts) الطاقوية :**

يرجع الاهتمام الذي تتمع به الجزائر ، إلى القدرة التي تتمع بها فيما يخص ضمان الامن الطاقوي الأوروبي ، حيث تعتبر ثان ممول لها بالغاز الطبيعي ، ومساهمتها في تموين السوق الطاقوية الأمريكية ، التي بدأت تنافسها الأسواق الصينية والهندية [1] . وليس من وليد الصدفة أن عرفت الاستثمارات الأمريكية ، في مجال النفط ارتفاعا ملحوظا ، مع الاكتشافات البترولية التي حققتها الجزائر بين 1995 – 1997[2] ، وتعتبر الجزائر عنصرا مهما بالنسبة للأمن الطاقوي الأوربي ، حيث تستورد أوروبا ما نسبته 59% من احتياجاتها الغازية من الجزائر ، وهو ما جعل العديد من المهتمين بالمتوسط يقدرون أن الجزائر تعتبر بلدا استراتيجيا بالنسبة للاستقرار والتوازن الدولي[3] . وبعيدا عن الموارد الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر ، تعتبر هذه الأخيرة معبرا أساسيا للموارد الطاقوية ، التي تتحصل عليها أوروبا من إفريقيا السوداء ، فـــ : " **أنبوب الغاز العابر للصحراء** " ، الذي أقيم لنقل الغاز النيجيري إلى أوروبا ، ينطلق من العاصمة النيجيرية " **أبوجا** " " **Abuja** " ويمر عبر ميناء " **بني صاف** " " **Beni Saf** " بالجزائر[4] .

إضافة إلى ذلك أعطت الإرادة الجزائرية في تطوير إنتاجها الطاقوي ، وتنويع زبائنها ، مساحات هامة من أجل التموقع الجيد ، مع التحولات الجيو – إستراتيجية العالمية لما بعد الحرب الباردة، حيث يتزايد يوميا القلق الأوروبي فيما يخص أمنهم الطاقوي ، من تزايد التموقع الأمريكي في السوق الجزائرية ، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية حاليا المستثمر الأول في سوق الطاقة الجزائرية ، حيث ارتفعت استثماراتها في الجزائر مع توقيع الطرفين " **اتفاق إطار للتجارة والاستثمار** " سنة 2001 من 3.3 مليار دولار سنة 2002 ، إلى 11 مليار دولار سنة 2006 [5] . هذا الارتفاع الذي يفسر بقوة حضور الشركات النفطية الأمريكية في الجزائر ، على غرار " **أناداركو** "

---

1 - Francois Lafargue , " Etats-Unis , Inde , Chine : Rivalités Pétrolières en Afrique " , **Afrique Contemporaine .** 2006 , p . 45 .
2 - Christopher Hemmer , **op ., cit .** p . 59 .
3 - Abdelhamid Merouani , **op ., cit .** p . 22 .
4 - Chkib Khalil , **op ., cit .** p . 29 .

5 - Maxime Ait Kaki , " Lunes de Miel Algéro-Américaines " , **Politique Etranger .** 2007 , p . 9 .

" **Anadarco** " ، " **لويزيانا لاند** " " **Luisiana Land** " ، " **هاليبيرتون** " " **Haliburton** " ، " **إكسون موبيل** " " **Exxon Mobil** " ، " **أميرادا هاس** " " **Amerada Hess** " ... الخ .

إضافة إلى كل هذا ، أدت سنوات القطيعة الخارجية التي عاشتها في سياستها الخارجية ، خلال مرحلة التسعينيات من خلال إيقاف الانتخابي سنة 1992 ، والتدخل المباشر للجيش في إدارة الشؤون السياسية[1] ، إلى مظهرين اقتصاديين معقدين بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية هما :

1– وضعية اجتماعية – اقتصادية جد معقدة .

2– عزلة تامة عن باقي العالم .

الأمر الذي جعل الرئيس الجزائري " **عبد العزيز بوتفليقة** " ، بعد انتخابه سنة 1999 ينتهج سياسة دبلوماسية انفتاحية على العالم ، من أجل هدفين أساسين هما :

1– استعادة صورة الجزائر في العالم .

2– استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[2] .

كما أدت هذه القطيعة ، إلى تزايد حنين الجزائر إلى ماضيها وأدوارها ، التي لعبتها خلال سنوات السبعينيات ، خاصة في إطار حركة عدم الانحياز ، وبالأخص قمة 1973 م بالجزائر ، أين استطاعت الجزائر إدراج قضايا الأمن في المتوسط ، ضمن اهتمامات حركة عدم الانحياز[3] . إضافة إلى الدور الذي لعبته الجزائر في الصدمة البترولية لسنة 1973 م، فمعروف عن الجزائر أنها كانت أحد الأقطاب الأساسية التي سببت هذه الصدمة ، التي أكدت قوة النفط كورقة للمساوم ة ، بالنظر إلى دورها المتميز في منظمة البلدان المصدرة للنفط[4] .

أدى الحنين إلى مثل هذه الأدوار الريادية ، إلى رغبة الجزائر في زيادة وتيرة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية ، على أساس أنها القوة الدولية المهيمنة حاليا [5] ، كإستراتيجية كفيلة بإعطاء الجزائر نوعا من الثقة ، فيما يخص أهميتها الإستراتيجية في ميزان القوى الدولي ، وفي هذا السياق

---

[1] - William B. Quant , **Société et Pouvoir en Algérie : La Décennie de Ruptures .** Casbah Editions , Alger , Algérie , 1999 , p . p . 115 , 116 .

[2] - Yahia H . Zoubir , " The Dialectics of Algeria's Foreing Relations : 1992 to the Present " , in : Ahmed Aghrout and Redha M . Bougherira , Algeria in Transition : Reforms and Development Prospects . **op ., cit .** p . 166 .

[3] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 44 .

[4] - Mokhtar Khaldi , " Ce Que le Maghreb Peut Apporter A l'Union Européenne " , dans : Abdi Nourredine , Algérie , Maghreb : le Pari Méditerranéen . **op ., cit .** p . 259 .

[5] - Abdelhamid Merouani , **op ., cit .** p . 22 .

صرح الرئيس الجزائري " **عبد العزيز بوتفليقة** " ، على هامش الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2003 قائلا :

" لدينا رغبة ملحة للمساهمة في الأمن الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية . وأن نكون في هذا الصدد، حلقة أساسية في السياسة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا "[1] .

يعتبر البترول أحد أهم الرهانات ، التي قامت عليها معظم النزاعات في النصف الثاني من القرن العشرين[2] ، وهو ما يفسر ، من جهة ، التنافس الأمريكي – الأوروبي على اكتساب امتيازات أكثر داخل سوق الطاقة الجزائرية [3] ، والاهتمام الأمريكي الأوروبي بالأزمة الجزائرية من جهة أخرى ، بالنظر إلى إمكانيات تأثر الأمن الطاقوي الأمريكي والأوروبي ، جراء استمرار حالة اللاإستقرار في الجزائر ، وتأكيد الحركات الإسلامية المتطرفة ، على مواصلة إستراتيجية مواجهة الغرب[4] ، على غرار ما فعله " **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، الذي لا يفوت أية فرصة للتأكيد على مواصلة استهداف المصالح الغربية في المغرب العربي ، خاصة في الجزائر ، وهو التهديد الذي لمسته الولايات المتحدة الأمريكية ، مع تبني تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، للهجوم الذي تعرضت له الحافلة التي كانت تقل عمال الشركة البترولية " **هاليبيرتون** " " **Haliburton** " ، في الجزائر العاصمة بتاريخ 10 ديسمبر 2006 [5] .

I –3 - القوة الدبلوماسية :

على خلاف تونس والمغرب ، الذين انتقلا من النظام الاستعماري إلى الاستقلال بالطرق السلمية ، وحافظتا على علاقات سياسية مستقرة ، حصلت الجزائر على استقلالها عن طريق الثورة والحرب[6] . هذا الاستقلال الذي يُنظر إليه في إحدى جوانبه ، على أنه كان مدعما بدبلوماسية قوية ، قادتها الحكومة المؤقتة في إطار تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية ،

---

1 - **Idem .**

2 - Mokhtar Khaldi , **op ., cit .** p . 258 .

3 - إبراهيم تيقمونين ، **مرجع سابق** . ص . 143 .

4 - Luis Martinez , " Le Cheminement Singulier de la Violence Islamiste en Algérie " , **Critique International .** N°. 20 , Juillet 2003 , p . 173 .

5 - Mathieu Guidère , **op ., cit .** p . 13 .

6 - Maurice Flory , et Robert Mantram , **Les Régimes Politique des Pays Arabes .** Presses Universitaires de France , 1968 , p . p . 230 , 231 .

خاصة من حيث استقطاب الدعم الأمريكي للثورة الجزائرية ، والذي كان حاضرا بقوة سواء خلال الثورة ، أو خلال اتفاقيات إيفيان [1] . بالإضافة إلى جلب السلاح من الخارج ، وهو الأمر الذي يستدعي قوة دبلوماسية ، قادرة على اختراق مجمعات الصناعة العسكرية .

بعد الاستقلال مباشرة ، رسخت الجزائر نفسها دوليا ، بدبلوماسية قوية في إطار مفهوم " **الدول العالم – ثالثية** " " **Les Pays Tiers-Mondiste** " ، من خلال مساعدتها للدول التي لازالت تكافح الاستعمار ، وخلال سنوات السبعينيات ، كانت المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، الحجر الأساس في دبلوماسيتي وإستراتيجية الجزائر[2] .

في هذا المجال ، ترجع قوة الدبلوماسية الجزائرية ، إلى عدد النزاعات والأزمات التي كان للجزائر ، دور أساسي في تسويتها أو حلها نهائيا ، على غرار أزمة الرهائن الأمريكيين ، الذين اعتقلتهم إيران ، الأزمة العراقية – الإيرانية في سنوات السبعينيات ، مشاكل بعض بلدان الساحل مع الطوارق ، الأزمة التشادية – الليبية ، النزاع الإثيوبي – الإرثيري ، النزاع في جمهورية الكونغو ، مسار السلام العربي – الإسرائيلي[3] . كما كان للجزائر دور بارز في الجهود الدبلوماسية ، التي قادتها مجموعة من الدول لتفادي الحرب الأخيرة على العراق[4] .

كما لعبت الأوضاع الدولية التي خلقتها أحداث 11 سبتمبر 2001 ، دورا أساسيا في استرجاع مكانة الدبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية ، بعد القطيعة التي عاشتها خلال سنوات التسعينيات ، حيث توجهت السياسية الخارجية الجزائرية ، إلى تبني نظرة براغماتية للخارج ، وركزت بشكل أساسي على حماية مصالحها الوطنية [5] . وحتى في سنوات الأزمة الجزائرية ، كان للدبلوماسية الجزائرية حضور قوي ، من خلال تمكنها من اقتناء تجهيزات عسكرية فعالة ، من الولايات المتحدة الأمريكية ، في الوقت الذي رفضت فيه جميع الدول المغامرة ببيع أسلحة حربية ثقيلة للجزائر ، من أجل الحفاظ على ميزان القوة بينها وبين المغرب[6] .

---

[1] - Ferhat Farhat , **The United States and Algeria : From Roosevelt to Kennedy 1940 – 1962 .** Office des publication Universitaire , Alger , Algérie , 2006 , p . p . 224 , 227 .

[2] - Abdelhamid Merouani , **op ., cit .** p . 23 .

[3] - **Idem .**

[4] - Yahia H . Zoubir , " The Dialectics of Algeria's Foreing Relations : 1992 to the Present " , **op ., cit .** p . 175 .

[5] - Abdelhamid Merouani , **op ., cit .** p . 23 .

[6] - Yahia H . Zoubir , " Les Etats-Unis et l'Algérie : Antagonisme , Pragmatisme et Coopération " , **op ., cit .** p . p . 82 , 83 .

إضافة إلى هذا كانت الدبلوماسية الجزائرية ، حاضرة بشكل قوي خلال الحرب الدولية على الإرهاب ، حيث صرح الرئيس الجزائري " **عبد العزيز بوتفليقة** " في ديسمبر 2003 قائلا : " **يفهم بلدنا ، أحسن من أي بلد آخر ، آلام الولايات المتحدة الأمريكية** " [1] ، حيث يحمل هذا التصريح إشارات صريحة ، إلى محاولة الدبلوماسية الجزائرية استمالة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى التعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ، باعتبارها دولة ذات خبرة في هذا المجال ، من خلال عبارة " **أحسن من أي بلد آخر** " . كما كانت الجزائر من بين الدول الأولى ، المنظمة إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب ، من خلالها اعتبارها لهذا التحالف إطارا مؤسساتيا يقع ضمن قناعاتها ، ومحاولاتها في إقناع العالم أن عالمية التهديد الإرهابي ، تقتضي بالضرورة عالمية الاستجابة والحلول[2] ، كما أكدت الجزائر على لسان رئيسها " **عبد العزيز بوتفليقة** " ، أن الجزائر تعمل على تقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، عن طريق تقديم خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب[3] .

ينظر إلى القوة الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر ، على أنها امتياز كبير ، يعطي قوة أخرى للقوة للدبلوماسية الجزائرية في مجال الاندماج في الاقتصاد العالمي[4] ، حيث استطاعت الجزائر بفضل قوتها الطاقوية ، انتهاج سياسة خارجية براغماتية مكنتها من تنويع شركاءها التجاريين ، فبعد أن كانت أوروبا لسنوات طويلة شريكا أساسيا للجزائر ، أصبحت الجزائر اليوم ثاني أكبر شريك للولايات المتحدة الأمريكية ، في الوطن العربي ، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ، أول شريك تجاري للجزائر في العالم ، حيث ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر ، من 4.7 مليار دولار سنة 2002 ، إلى 10.8 مليار دولار سنة 2005 ، إلى 22 مليار دولار سنة 2008[5]* .

II – المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط:

II –1- الإدراك والتصورات:

---

1 - Maxim Ait Kaki , **op ., cit .** p . 1 .

2 - Abdennour Benantar , " Algérie , Europe , OTAN : Vers un Architecture Globale de la Sécurité en Méditerranée " , **op ., cit .** p . p . 289 , 290 .

3 - Yahia H . Zoubir , " Les Etats-Unis et l'Algérie : Antagonisme , Pragmatisme et Coopération " , **op ., cit .** p . p . 82 .

4 - Abdelhamid Merouani , **op ., cit .** p . 22 .

5 - Yahia H . Zoubir , " Les Etats-Unis et l'Algérie : Antagonisme , Pragmatisme et Coopération " , **op ., cit .** p . p . 88 .

* - معظم واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر هي بترول وغاز طبيعي .

يتحدد الأمن القومي الجزائري بأربع جبهات أساسية هي : الجبهة المغاربية ، الإفريقية ، العربية، والمتوسطية ، وهي الأبعاد الأساسية التي تنتمي إليها الجزائر * . وعلى الرغم من أهمية الدائرة المتوسطية ، بالنسبة للأمن الجزائري ، اهتمت الجزائر منذ استقلالها بالدوائر المغاربية ، العربية ، الإفريقية، التي تنظر إليها على أنها تتميز بالترابط ، والتكامل من حيث أنها أقاليم تقع ضمن العالم الثالث ، الذي مثلت المطالب الاقتصادية أحد أهم اهتماماته ، وأصبحت المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، قاعدة أساسية للبرامج السياسية في الجنوب خلال سنوات السبعينيات [1] . وهي المطالب والاهتمامات التي كان للجزائر دور أساسي فيها ، بحكم موقعها القيادي لدول حركة عدم الانحياز ، كما مثلت هذه المطالب ، صورة أساسية للسياسة الخارجية الجزائرية ، خلال مرحلة السبعينيات ، وكانت نقطة ارتكاز أساسية في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية ، بالنظر إلى كونها محددا أساسيا لسياسة " **محاربة الامبريالية** " " **Anti-Impérialisme** " ، التي انتهجتها الجزائر ، منذ استقلالها إلى غاية نهاية الثمانينيات[2] .

رغم أن المتوسط يمثل امتدادا أساسيا للجزائر ، إلا أن العامل السيكولوجي — التاريخي أثر بكل ثقله ، في إهمال الجزائر لبعدها الأمني المتوسطي لفترات معتبرة ، حيث اهتمت الجزائر أساسا بالدائرة الأمنية المغاربية[3] ، بالنظر إلى التهديدات الأمنية الترابية التي مثلها المغرب على الجزائر ، من خلال ما يعرف بـــ : " **حرب الرمال** " " **La Guerre des Sables** " ، بين الجزائر والمغرب سنة 1963 [4] . وعليه ، يمكن تفسير إهمال الجزائر لبعدها الأمني المتوسطي ، بثقل الماضي التاريخي الذي تشكل أساسا من الغزوات المتتالية إلى غاية الاستعمار الفرنسي ، على هذا الأساس ، كان المتوسط بالنسبة للجزائر ، جبهة انكشاف تاريخية إلى درجة يمكن القول معها ، أن قرابة الثلاثين سنة من استقلال الجزائر كان البعد المتوسطي ثانويا بالنظر إلى الاهتمامات العربية ، المغاربية ، والإفريقية[5] .

---

* – تم إسقاط البعد الإسلامي ، ليس باعتباره بعيدا عن المحيط الذي تمارس فيه الجزائر نشاطاتها الدولية ، ولكن بالنظر إلى أن البعد الإسلامي هو بعد ديني ، حضاري ، ثقافي ، وليس بعدا إقليميا .

[1] - Chris Brown , **Understanding International Relations .** Second Edition , Palgrave , Great Britain , 2001 , p . 201 .

[2] - Yahia H . Zoubir , " Les Etats-Unis et l'Algérie : Antagonisme , Pragmatisme et Coopération " , **op ., cit .** p . p . 73 .

[3] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 44 .

[4] - Nicole Grimaud , **La Politique Extérieure de l'Algérie : 1962 – 1978 .** Karthala , Paris , France , 1984 , p . 147 .

[5] - مصطفى بن شنان ، **مرجع سابق** . ص . 52 .

كما أن الظروف الدولية والإقليمية ، التي كانت سائدة خلال مرحلة السبعينيات ، ساهمت بشكل كبير في تبعية الدائرة المتوسطية ، لدوائر أمنية أخرى بالنسبة للأمن القومي الجزائري ، حيث أن قوة الصراعات الإيديولوجية ، التي سادت خلال هذه الفترة ، وانخراط الجزائر في الاهتمامات الجنوبية ، التي طبعت هذه الفترة على غرار السيادة الوطنية ، دعم الحركات التحررية ، والحياد الايجابي، طبعت سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي ، بالانخراط ضمن محاولات إعادة تشكيل البيئة الاقتصادية والأمنية الخارجية[1] . كل هذه الأسباب كانت عاملا أساسيا في عدم الاهتمام الجزائري ببعدها المتوسطي ، بالإضافة إلى انخراط الجزائر بقوة في " **الحوار شمال – جنوب** " ، و " **الحوار العربي الأوروبي** " . وعلى هذا الأساس ، كان عدم اهتمام الجزائر بالمشاريع الأمنية الغربية في المتوسط ، نتيجة منطقية لتنافي هذه المشاريع مع أيديولوجيتها الاشتراكية* .

لكن ، وعلى الرغم من هذا البعد الجزائري عن الاهتمامات المتوسطية ، إلا أنه لا يندرج ضمن منطق إهمال الجزائر لبعدها المتوسطي في حد ذاته ، وإنما يرجع إلى سببين رئيسين هما :

1– قوة التهديدات الترابية التي مثلتها الأطماع المغربية ، على الأمن القومي الجزائري .

2– رفض الجزائر الانخراط في الاستراتيجيات الأمنية الغربية بشكل أحادي ، واقتناعها أن قضية الأمن في المتوسط ، يجب أن تدرك ضمن إطار شامل ، يجمع كل الدول المتوسطية ، تحت إستراتيجية أمنية شاملة[2] .

على هذا الأساس ، يمكن القول أن الإدراك الجزائري للمتوسط ، هو إدراك شامل ، وأن مقاربتها الأمنية في المتوسط هي مقاربة شاملة ، حيث اقترحت الجزائر في أفريل 1972 ، عقد مؤتمر للأمن في المتوسط خارج حلفي " **وارسو** " و " **الأطلسي** " ، على أساس الشعار الذي اشتهر به الرئيس الجزائري " **هواري بومدين** " " **المتوسط للمتوسطيين** "[3] ، وهو الشعار الذي يحمل معاني مباشرة لرفض الجزائر ، إدارة المسائل الأمنية في المتوسط من طرف فواعل غير متوسطية .

---

1 - Yahia H . Zoubir , " Les Etats-Unis et l'Algérie : Antagonisme , Pragmatisme et Coopération " , **op ., cit .** p . p . 73 .

* - إن الحديث عن اشتراكية الجزائر ، لا يقع ضمن الاشتراكية بالمنطق الماركسي ، أي اشتراكية صراع الطبقات ، وإنما تندرج ضمن ما يعرف بـــ : " **مذاهب الاشتراكية اللاماركسية** " التي تميزت بها البلدان الحديثة العهد بالاستقلال ، خاصة في إفريقيا وآسيا . للاطلاع أكثر ، أنظر : يفغيني سيرغييفيتش ترويتسكي ، **مذاهب الاشتراكية اللاماركسية وقضايا التقدم الاجتماعي في آسيا وإفريقيا** . تر : ألكسندر ياسين ، دار التقدم ، موسكو ، الاتحاد السوفييتي ، 1978 ، ص . 19 .

2 - Mohamed Nadjib Amara , **op ., cit .** p . 21 .

3 - Aomar Baghzouz , " Place et Rôle de l'Algérie dans l'Architecture de Sécurité en Méditerranée " , **op ., cit .** p . 45 .

بالإضافة إلى هذا التحرك الفردي ، تحركت الجزائري في إطار جماعي ، عبر حركة عدم الانحياز متوسطيا ، لاسيما منذ قمة عدم الانحياز التاريخية ، التي عقدت في الجزائر سنة 1973 ، والتي نادت بتحويل المتوسط إلى منطقة " **سلام ، أمن ، وتعاون** " ، وبفضل تزعمها لدول عدم الانحياز، تمنت الجزائر إدخال مشاكل الامن في المتوسط ، كأحد أهم اهتمامات الحركة [1] . وهي الإستراتيجية التي تؤكد على الشمولية التاريخية للمسائل الأمنية المتوسطية ، في السياسات والاهتمامات الأمنية الجزائرية .

ومع نهاية سنوات الثمانينيات ، ودخول الجزائر في حالة أزمة داخلية متعددة الأبعاد ، بدأت الجزائر في مسار واسع لإعادة الهيكلة ، شمل الجوانب الاقتصادية ، السياسة ، والعسكرية ، حسب ما جاء في دستور 23 فيفري 1989 ، الذي كرس بشكل نهائي التعددية السياسية ، ا لاتجاه نحو اقتصاد السوق ، وبداية الإرهاصات الأولى للتجربة الديمقراطية ، التي آلت إلى الفشل منذ بدايتها ، وانتهت بدخول الجزائر مع بداية سنوات التسعينيات ، في حالة أزمة أمنية داخلية [2] ، بعد إلغاء المسار الانتخابي ، وانتهاج المعارضة الإسلامية " **جبهة الإسلامية للإنقاذ Front Islamique du Salut - F.I.S -** " لخيار التغيير العنيف عن طريق المجابهة المسلحة مع قوات الأمن الجزائرية[3] .

على هذا الأساس ، مع بداية التسعينيات بدأت الجزائر تدرك ، تدريجيا ، أهمية الفضاء المتوسطي ، باعتباره حلقة هامة في سياستها الخارجية بشكل عام ، والأمنية بشكل خاص ،هذا الاهتمام الذي يترجم ، خصوصا ، عن طريق مشاركة الجزائر في العديد من اتفاقيات التعاون والأمن ، التي جاءت في هذا الفضاء ، والتي أرادت الجزائر أن تلعب من خلالها كل الأدوار ، التي يمكن أن تعزز مصالحها الوطنية ، خاصة الرغبة في الزعامة المغاربية [4] . بالإضافة إلى أن أهم المشاريع الأمنية الغربية ، في المتوسط جاءت في عز الأزمة الجزائرية ، وبسببها في أحيان أخرى ، وهو ما دفع بالسياسة الخارجية الجزائرية ، لأن تكون أكثر نفعية ، وتبحث من خلال هذه المشاريع عن تقوية علاقاتها

---

[1] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 44 .

[2] - Luis Martinez , " Maghreb : Vaincre la Peur de la Démocratie " , Cahier de Chaillot , N°. 115 , **Institut d'Etude de Sécurité .** France , 2009 , p . p . 18 , 19 .

[3] - J . N . C . Hill , " Challenging the Failed State Thesis : IMF and World Bank Intervention and the Algerian Civil War " , **Civil Wars .** Vol. 11 , N°. 1 , March 2009 , p . 43 .

[4] - Aomar Baghzouz , " Place et Rôle de l'Algérie dans l'Architecture de Sécurité en Méditerranée " , **op ., cit .** p . 45 .

السياسية ، الاقتصادية ، العسكرية ، والأمنية مع دول الاتحاد الأوروبي ، من أجل تباحث سبل التعاون الكفيلة بإخراج الجزائر من حالة الأزمة .

ومع ازدياد حدة الأزمة الداخلية في الجزائر ، والتوجسات الغربية من مخاطر الانزلاق الإقليمي لهذه الأزمة ، وإخلالها باستقرار المغرب العربي ، وبالتالي تعريض أوروبا لموجة غير مسبوقة من الهجرة . بالإضافة إلى أن هذه الأزمة ، جاءت قي الوقت الذي صارت فيه أوروبا مهتمة بشكل كبير بـــ : " **الخطر الآتي من الجنوب** " . وبالنظر إلى هذه المعطيات بدأت الجزائر في الاهتمام بانكشافها الأمني من جهة المتوسط ، حيث جاء في ديباجة دستور 1996 أن : " **الجزائر أرض الإسلام ، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير ، وأرض عربية ، وبلاد متوسطية وافريقية** " [1] ، ورغم أن الاهتمام الجزائري ببعدها المتوسطي ، أخد طابعا رسميا مؤسساتيا من خلال هذا التصريح ، إلا أنه بقي ثانويا بالنسبة للدائرة المغاربية والعربية ، إضافة إلى أن هذا التوجه المتوسطي للجزائر ، يبقى خيارا غير أكيد ، بالنظر إلى أنه نتاج لإرادة سياسية وليس لتفكير استراتيجي ، بناءا على نقاش وطني موسع[2] .

من جهة أخرى تزامنت الأزمة الجزائرية ، مع صعود مشاكل التنمية الاقتصادية ، الهجرة ، الأصولية ...الخ على رأس قائمة الاهتمامات الأمنية ، وهو ما جعل الأوروبيين يعتقدون ، دائما ، أنه لا يمكن لأوروبا أن تكون في حالة أمن ، ما دامت الفوارق الاقتصادية والسكانية والقيمية ، تتعمق بين ضفتي المتوسط ، وهو الإدراك الذي عزز من جهة أخرى ، قناعات أن الأمن في المتوسط ، يجب أن يقوم على صيغة توفيقية شاملة بين التنمية الاقتصادية ، والتحكم في تدفقات المهاجرين ، ومشكلة الأصولية ، وهي التوجهات التي تقع ، في الأخير ، ضمن المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط .

من هذا المنطلق ، تصر الجزائر في سياساتها الأمنية المتوسطية ، على مبدأ الشمولية من حيث الأقاليم الفرعية التي تندرج ضمن المتوسط ، وكذا من حيث القضايا الأمنية ، وبالنظر إلى أن الأمن القومي الجزائري متعدد الأبعاد ، ولا ينحصر في الجوانب العسكرية فقط ، حيث تهتم الجزائر في مقاربتها الأمنية للمتوسط ، بضرورة إيجاد سبل للحوار والتعاون ، من أجل تسوية مظاهر اللاإستقرار الآخذة في الارتفاع ، على مستوى الفضاء المتوسطي ، مثل : ظروف تنقل الأشخاص والممتلكات ، الهجرة السرية ، مشكلة الإرهاب ، الجريمة المنضمة ، التجارة الغير شرعية للأسلحة ، الجريمة المعلوماتية ، الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب ، على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، الكوارث الطبيعية

---

[1] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 46 .

[2] - **نفس المرجع** . نفس الصفحة .

... الخ[1] . وتتأكد هذه القناعة الجزائرية فيما يخص شمولية الامن في المتوسط ، بين جميع الفواعل ، في ظل حقيقة ، أن هذه التهديدات ورغم أنها تتواجد على مستوى جنوب المتوسط ، إلا أن قواعدها الخلفية ، في الغالب متواجدة داخل البلدان الغربية ، حيث تؤكد بعض التقارير الاستخباراتية ، أن تنظيم " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " تمكن من ربط علاقات جيدة ، مع كارتيلات تهريب المخدرات في أمريكا اللاتينية ، عن طريق الشبكات الإرهابية النشطة في أوروبا [2] ، وهو ما يؤكد أن التهديدات الأمنية في المتوسط ، لا تقتصر على المشاكل الآتية من الجنوب . وبالتالي ، يعزز المقاربة الجزائرية حول شمولية الامن في المتوسط ، بما أن التهديدات متواجدة في كل مكان وتتقاسمها جميع الأطراف .

بناءا على هذا الإدراك المشترك لضرورة التعاون أمنيا في المتوسط ، تشارك الجزائر في كل المبادرات الإقليمية في المتوسط ، وتعتبر فاعلا له وزنه في صياغة بعض المفاهيم والآليات الأمنية في المنطقة[3] ، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، وانتهاج الجزائر لسياسة براغماتية في سياستها الخارجية ، بهدف إيجاد حلفاء جدد في ظل المناخ الاستراتيجي العالمي الجديد ، الذي أنتجه سقوط الاتحاد السوفيتي[4]، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية ، كقوة مهيمنة عالميا ومتوسطيا ، من خلال دورها الريادي في الحلف الأطلسي ، وأسطولها البحري السادس الذي يقوم بدور الدركي ، على المصالح الأمريكية في المنطقة[5] .

إضافة إلى ما سبق ، يمكن التأكيد على شمولية القضية الأمنية في المتوسط بالنسبة للجزائر ، بناءا على الرد الجزائري حول " **الأمن والاستقرار في المتوسط** "، حيث جاء في هذا النص ما يلي :

> **" تحدد الجزائر بداية مقاربتها على أساس مفهوم شامل للأمن ، حيث تعتبر أن الأمن والسلام في المتوسط ، يشكلان شرطا مسبقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن بناء إجراءات الثقة في سبيل تقوية السلام ، الامن ، والاستقرار، يجب أن تستند إلى إيجاد حلول عادلة ودائمة لكل الصراعات ، واحترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، التسوية السلمية للخلافات ، وكذلك إجراءات فعلية وملموسة لنزع التسلح ، لا سيما عبر انضمام كل دول**

---

[1] - .... ، " الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق " ، في أعمال الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وأفاق . **مرجع سابق** . ص . 79 .

[2] - Younah Alexander , **op ., cit .** p . 26 .

[3] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 192 .

[4] - Bernard Ravenal , " l'Algérie s'Intègre dans l'Empire " , **Confluences Méditerranée .** N°. 45 , Printemps 2003 , p . 115 .

[5] - Rachid Oufkir , **Redéploiement Militaire Américain : L'Afrique du Nord Après le 11 Septembre 2001 .** Mémoire de Master II , Institut de Etudes Européennes , 2006 , p . 6 .

المنطقة ، للاتفاقيات المتعددة الأطراف حول حظر الأسلحة النووية ، وأسلحة الدمار الشامل، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، واتفاقية الأسلحة الكيماوية ، واتفاقية حضر الأسلحة البيولوجية ، وكذا إخضاع كل منشآتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية "[1] .

كما تتأكد المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط ، من خلال النظر إلى المتوسط على أنه فضاء تجتمع فيه كل الدول المتوسطية ، وتتقاسم نفس المشاكل ، حيث جاء هذا التصريح مزاوجا بين التهديدات الأمنية بنوعيها " **الثقيلة** " " **Hard** " و " **اللينة** " " **Soft** " ، في حين تركز كل المقاربات الاوروبية للأمن في المتوسط ، على أن التهديدات الأمنية في المتوسط ، هي تهديدات جنوبية بالأساس ، وترتكز على التهديدات الجديدة للأمن ، وهو ما يفسر فشل النهج الأورو – أطلسي في المتوسط ، الذي ركز على نزع تسلح أحادي الطرف ، خاصة الصواريخ بعيدة المدى التي تمتلكها الدول العربية[2] ، أو قد تمتلكها ، ولهذا عادة ما تلح الجزائر على أن مقاربتها الشاملة للأمن في المتوسط ، لا تتجاهل القضية الفلسطينية ، وأن نجاح جهود الامن في المتوسط مرتبطة بتقدم عملية السلام في الشرق الأوسط[3] .

II –2- العلاقات الأمريكية الجزائرية : تأكيد على شمولية الأمن في المتوسط:

يمكن التأريخ للروابط الأمريكية الجزائرية بـــ : " **معاهدة السلام والصداقة** " لسنة 1775[4]، وصولا إلى الحرب العالمية الثانية ، أين قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، باستعمال المغرب العربي كساحة للقتال بغرض تأمين السواحل الجنوبية للقارة الأوروبية[5] .

في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، لم تكن العلاقات الأمريكية- الجزائرية مستقرة بسبب الاختلاف الأيديولوجي أثناء الحرب الباردة . ذلك أن الجزائر كانت جمهورية اشتراكية

---

[1] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . 192 .

[2] - **نفس المرجع** . ص . 43 .

[3] - **نفس المرجع** . ص . 97 .

[4] - Carol Migdalovitz , " Algeria : Current Issues " , **Report of Congress .** Congressional Research Service , Order Code RS21532 , Updated April 24, 2006 , p . 5 .

[5] - Ferhat Farhat , **op ., cit .** p . 355 .

ذات صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي (سابقا)[1] ، ورغم أن التوجه الاشتراكي للنظام الجزائري يمثل مُحَدِّدا قويا لتفسير ضعف العلاقات الأمريكية الجزائرية ، على طول فترات الحرب الباردة في مستوياتها العسكرية ، والسياسية ، إلا أن الجانب الاقتصادي بقي خارج هذه الاعتبارات الأيديولوجية على اعتبار تواجد الشركات النفطية الأمريكية في الصحراء الجزائرية ، منذ قرار تأميم البترول سنة 1971 .

ما لا يجب إغفاله هنا ، أنه بين سنوات 1994 و 1996 ، قامت الجزائر بإرسال بعثة دراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ذات طابع " **استراتيجي** " ، لمحاولة تدارس التحديات الثلاثة التي تواجهها الجزائر ، والمتمثلة أساسا في : التحليل العام للظاهرة الإسلاموية في الجزائر ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في سياق العولمة ، الأزمة الجزائرية وآفاقها قضايا[2] .

ومن أجل دراسة هذه القضايا ، تم الاتصال بثلاث أوساط أساسية في الولايات المتحدة الأمريكية هي : مراكز اتخاد القرار ، مُمثَلَة في كتابة الدولة للخارجية ، البنتاغون ، وكالة مراقبة انتشار الأسلحة النووية . و مراكز الدراسات المكلفة بتوفير السند العلمي لعملية اتخاد القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ، والمعروفة تحت اسم : " **Think Thanks** ". والأوساط الأكاديمية ، خاصة جامعة " **هارفارد** " " **Harvard** " ، " **شيكاغو** " " **Chicago** " ، " **برينستون** " " **Princeton** " ، و " **أوستين** " " **Austin** " .

سعى النظام الجزائري ، من خلال هذه " **البعثة الدراسية** " ، إلى محاولة معرفة الموقف الأمريكي من الحركة الإسلاموية ، من جهة ، ومن الإصلاحات الاقتصادية من ناحية ثانية[3] ، وتجب الإشارة هنا ، إلى أن انشغال النظام الجزائري بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الجزائرية ، في هذا التوقيت بالذات* ، لم يكن ذو طابع أكاديمي ، وإنما ذا طابع استراتيجي .

---

[1] - Carol Migdalovitz , **op . cit .**, p . 5 .

[2] - محمد شفيق مصباح ، **الجزائر بين ركود ونهوض** . تر : محمد هناد ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2009 ، ص . 131 .

[3] - **نفس المرجع** . ص . ص . 131 ، 132 .

* - في هذا الوقت بالذات : لأنه بداية من سنة 1994 ، اتضحت خطورة الوضع الأمني في الجزائر . من خلال تسجيل تصعيد ملموس في الأعمال الإرهابية ، كالاغتيالات ، والتفجيرات التي تمس الاستقرار الداخلي ، والتي يعتقد أن لها علاقة قوية بتسلل مجموعات إرهابية إلى الجزائر ، مدربة في أفغانستان على الأعمال الإرهابية ، والتي قدرت بحوالي 1400 فرد ، وهذا في نفس هذه السنة (1994) .

لأن قضيتي الحركات الإسلامية ، والإصلاحات الاقتصادية ، أخذتا حيزا كبيرا من الاهتمامات الأمريكية في سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة . وعلى هذا الأساس ، كان النظام الجزائري من خلال هذه البعثة ، يهدف إلى محاولة كسب تأييد خارجي في صراعه مع القوى الإسلامية في الجزائر، وإيصال الحقيقة إلى العالم بأن الأزمة في الجزائر أزمة إرهاب دولي ، وليست تعسفا سلطويا ضد المعارضة .

ويكتسي الحديث هنا عن العلاقات الأمريكية الجزائرية ، طابعا مغايرا لذلك الذي يمكن أن يقال عن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية ، مع باقي الدول المغاربية لسببين أساسين هما :

1– عدم استقرار العلاقات الأمريكية – الجزائرية ، بحكم توجهها الاشتراكي مباشرة بعد الاستقلال ، وموقفها المناهض للبرالية ، وكذا الموقف من الصراع العربي – الاسرائيلي ، وقضية الصحراء الغربية ، وبالتالي فالحديث هنا يقع على مستوى التأصيل لبناء علاقات على أسس مستقرة ، وليس على مستوى توطيد علاقات تاريخية قائمة كما يتيحه المثال المغربي .

2– أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في المغرب العربي ، التي عرفت بشكل واقعي ، ملموس ، وممتد عبر الزمن ، انتشار واسع للإسلام المتطرف ، الذي احتل منذ نهاية الحرب الباردة صورة العدو البديلة للعدو الشيوعي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية ، وهو ما أنتج حتمية وجود علاقات أمريكية – جزائرية صراعية كانت أم تحالفية .

ويفسر السبب الثاني بشكل جيد الموقف الأمريكي " **المتقلب** " من الأزمة الجزائرية ، حيث لم تعترض الولايات المتحدة على وصول إسلاميين " **معتدلين** "* إلى السلطة[1] ، وبقي النقاش في الولايات المتحدة ثنائيا حول الأزمة الجزائرية بين تيارين أساسين هما :

1- التراضيون " Accommodationalists " والذين يرون إمكانية المصالحة السياسية والتعايش مع الإسلاميين في السلطة .

2- التصديون " Confrontationalists " على العكس ، يرى هذا التيار استحالة التعايش مع الإسلاميين .

* - الإسلام المعتدل في نظر الولايات المتحدة الأمريكية ، هو ذلك الإسلام الذي يقبل اللعبة الديمقراطية بمعاييرها الأمريكية ، ولا يتحدى المصالح الأمريكية والمتمثلة أساسا في : عدم التعرض لأمن إسرائيل ، المشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط حسب المنظور الأمريكي ، تحرير الاقتصاد ، وضمان الإمداد بالنفط .

[1] - Yahia H . Zoubir , " Les Etats-Unis et l'Algérie : Antagonisme , Pragmatisme et Coopération " , **op ., cit .** p . p . 79 .

تأكد الاهتمام الأمريكي بالوضع الأمني في الجزائر مع تفجيرات باريس 1995 ، التي كان من بين منفذيها إسلاميون جزائريون ، وتخوف دول الحلف الأطلسي من احتمال انتشار العنف إلى أوروبا ، وكذا القلق التي مافتئت المغرب ، تونس ، ومصر ، تَبلِيغَه للعالم على أساس تخوفها من إمكانية انتقال العنف إلى داخل أراضيها بحكم قرب الجوار الجغرافي أولا ، وبحكم التقارب الديني والثقافي ثانيا وهو ما يطرح – حسب هذه الدول – إمكانية قيام تحالف بين الحركات الإسلامية المتطرفة في هذه الدول[1] . وتبعا لهذه الأسباب ، أخد الموقف الأمريكي حول الأزمة الجزائرية في التغير . بل ، ويمكن القول أنه تغير إلى النقيض تماما ، حيث بدأ المسئولون الأمريكيون يحذرون من احتمال وصول نظام معادي للغرب إلى السلطة في الجزائر ، وما سينجم عنه من مخاطر على المصالح الأمريكية ، واحتمال الوصول إلى حالة لا استقرار في المغرب العربي ، مع إمكانية الانتشار إلى جنوب أوروبا[2] . من خلال هذه المعطيات كلها ، طفى إلى السطح خيار ثالث ، وهو التوجه إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين ، خاصة في ظل النجاحات التي حققها النظام الجزائري في محاربة الإرهاب ، والتي كان أهمها الانتخابا ت الرئاسية لعام 1995 . وكانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيد هذا الخيار ، إعطاء الجزائر صفة " **الدولة المحورية** " ، كمحاولة لخلق انطباع لدى النظام الجزائري أن المغرب ليست الدولة الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية التعامل معها .

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت ، إلى حد كبير ، في استمالة النظام الجزائري إلى تطبيق إستراتيجيتها في المنطقة إلى جانب المغرب وتونس ، حيث بدأت هذه " **النرجسية السياسية** " تسيطر على العقول المنبهرة بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، عن طريق الاستخدام الواسع لعبارة " **الجزائر دولة محورية** " .

يُنظر إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 ، على أنها العامل الأكثر مساهمة في تسريع وتيرة التقارب بين البلدين . وعلى الرغم من أن الجزائر كانت لها تحفظات ، فيما يخص نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الظاهرة الإرهابية على أنها سلوك إسلامي محض ، إلا أنها قبلت الالتحاق بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب تحت القيادة الأمريكية . وتأخذ الجزائر أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب ، فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية جيدا ضرورة الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي ، وهو التوجه الذي

---

[1] - عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** . ص . ص . 63 ، 64 .

[2] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

أكده مدير " **مكتب التحقيقات الفدرالي - FBI -** " " **لويس فري** " " **Luis Freeh** " في الزيارة التي قادته إلى الجزائر ، بحثا عن المساعدة من أجل القضاء على شبكة بن لادن[1] .

كما قام الرئيس " **عبد العزيز بوتفليقة** " ، سنة 2001 ، بزيارتين رسميتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ناقش فيهما قضايا التعاون الأمني ، مكافحة الإرهاب ، والتبادل في القطاعات السرية[2] ، وكان لهاتين الزيارتين نتائج سياسية مهمة بالنسبة للجزائر ،كاعتبار العنف في الجزائر عملا من أعمال الإرهاب الدولي ، وليس صراعا مسلحا بين السلطة والمعارضة . وأبدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في تقديم المساعدة العسكرية للجزائر ، في كفاحها ضد الجماعات المسلحة المتبقية أساسا في المناطق الريفية ، من خلال موافقة كل من " **وكالة الاستخبارات المركزية - C.I.A -** " و " **وكالة الأمن الوطني - N.S.A -** " و " **مكتب التحقيقات الفدرالي - F.B.I -** " على تقديم فريق فعال ، من الخبراء العسكريين الأمريكيين ، لمساعدة الجيش الجزائري[3] .

كما صرح الرئيس الأمريكي " **ج.و.بوش** " قائلا : **" تواصل الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادها على الجزائر ، وعلى شراكة ذات خصوصية وذات قيمة عالية في مكافحة الإرهاب وفي هدفنا المشترك لنشر قيم الديمقراطية وازدهار ورقي المنطقة والعالم ككل "[4]** .

وعلى الرغم من توفر أسباب التقارب وقوة إرادة الطرفين في خلق تحالف أمني ، إلا أن التعاون العسكري الأمريكي – الجزائري اقتصر في البداية على تبادل المعلومات . لكن ، ومع حلول سنة 2004 بدأت معالم هذا التعاون تتضح من خلال وصول بعثة أمريكية تابعة لحراس السواحل إلى الجزائر ، هذه البعثة التي كانت مهمتها الأساسية ملاحظة الوضع الأمني في الموانئ والسواحل الجزائرية ، ووسائل استباق وتسيير الأخطار البحرية [5] . كما تطور هذا التعاون العسكري ، في نفس السنة ، إلى مستوى التكوين ، من خلال استقبال " **الأكاديمية العسكرية** " بـــ : " **شرشال** " لـــ : 30 مدربا من الجيش الأمريكي لتكوين النخبة العسكرية الجزائرية على تقنيات تأمين المناطق

---

1 - Yahia Zoubir , " La Politique Etrangere Américain au Maghreb : Constance et Adaptation " , **op .cit .,** p . 119 .
2 - Maxime Ait Kaki , **op ., cit .** p . 3 .
3 - Yahia Zoubir , " La Politique Etrangere Américain au Maghreb : Constance et Adaptation " , **op .cit .,** p . 121 .
4 .Louisa Dris-Ait Hamadouch , **op ., cit .** p . 167 .
5 . Maxim Ait Kaki , **op ., cit .** p . 7 .

الحساسة .واستقبال " **المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة** " بـــ : " **بسكرة** " ، سنة 2006 ، لبعثة أمريكية بغرض اطلاعها على بعض تجارب الجيش الوطني الشعبي في مجال مكافحة الإرهاب[1] .

ورغم أن الأطراف الرسمية لم تصرح بوجود تعاون مؤسساتي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال المخابرات ، إلا أن الصحافة الأمريكية والجزائرية تناولت موضوع وجود " **وكالة سرية** " في الجزائر ، منذ 2002 ، تتكون من " **وكالة الاستخبارات المركزية - C.I.A -** " ومصالح الأمن الجزائري تحت اسم " **قاعدة تحالف** " " **Alliance Base** " ، هذه الوكالة أُنشئت من أجل تحليل الحركات عبر الوطنية للإرهابيين المشبوهين ، وإطلاق عمليات للمراقبة والتجسس ، بالإضافة إلى الاستخبارات التقليدية التي تهتم بالأشخاص المشبوهين ونشاطاتهم وتحركاتهم ، والاستخبارات العملياتية التي تُعنَى أساسا بتدمير الشبكات الإرهابية . كما عززت الولايات المتحدة الأمريكية حضورها العسكري في الجزائر من خلال تكوينها للضباط الجزائريين ، وتزويدها للجزائر بمعدات عسكرية متطورة ، وميزانية قدرت بـــ : 700.000 دولار سنة 2003[2] .

ينظر الأوروبيون والأمريكيون من خلال مشروع " **الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الأطلسي**"، إلى الجزائر على أنها " **الدولة المفتاح** " " **Key State** " للاستقرار في المنطقة ، ليس من باب قوتها النفطية ، وموقعها الجيو – استراتيجي الذي يتوسط الجهة الجنوبية للمتوسط ، ويمثل ممرا رئيسيا نحو إفريقيا السوداء فقط ، ولكن من خلال اعتبار الجزائر منبعا أساسيا للحركات الإرهابية ، التي زعزعت الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي ، الساحل ، ومنطقة الصحراء الكبرى ، بالنظر إلى نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال ، الآخذ في الانتشار إقليميا [3] . وعلى هذا الأساس ، سعت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، جاهدة إلى إقناع الجزائر بالانضمام إلى هذا المشروع ، وهو ما تم من خلال الانضمام الرسمي للجزائر إلى الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، في مارس 2000[4] ، والذي تتفق مبادئه مع المقاربة الأمنية الجزائرية للمتوسط ، حيث ترى الجزائر أن مسألة الامن في المتوسط ، يجب أن تدرك من طرف الجميع على أنها وحدة غير قابلة للتجزئة،

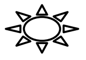
---

[1] . **Idem .**

[2] Louisa Dris-Ait Hamadouch , **op ., cit .** p . 167 .

[3] - Toby Archer , Tihomir Popovic , " The Trans-Saharan Counter Terrorism Initiative : The US War on Terrorism in North Africa " , **The Finnish Institute of International Affairs .** FIIA Reports , 2007 , p . 33 .

[4] - Mohamed Nadjib Amara , " Les Option Stratégique de l'Algérie a Travers la Perception de sa Sécurité en Méditerranée " , **El-Djeich .** Mai 2004 , p . 22 .



وتقوم أساسا على مبدأ " **الحوار** " و" **التشاور** " ، من أجل تقارب الشعوب المتوسطية [1] ، وتأكد هذا الاتجاه الجزائري للتعاون الأمني في المتوسط ، من خلال زيارتي الرئيس الجزائري " **عبد العزيز بوتفليقة** " إلى مقر الحلف الأطلسي ، سنتي 2001 ، و 2002 ، كما تعبر رغبة دول الحلف الأطلسي في إشراك الجزائر في المسائل الأمنية المتوسطية ، على اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية – كقوة مهيمنة على قرارات الحلف – بالرأي الجزائري فيما يخص ضرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب ، باعتباره ظاهرة عالمية [2] . وعليه ، تأكدت شراكة الجزائر والحلف الأطلسي في المتوسط على المستوى العملياتي ، من خلال تواجد قوات الحلف في السواحل الجزائرية ، للقيام بعدة تمارين مشتركة مع القوات البحرية الجزائرية [3] ، ومشاركة الجزائر في " **المسار العملياتي النشط للناتو** " " **Nato's Operation Active Endeavor** " [4] ، كما أكدها " **روبرت ب . وانجر** " " **Robert P . Wanger** " [*] ، بقوله : " **تعتبر الجزائر شريكا استثنائيا ، في الحرب الدولية على الإرهاب في المتوسط وشمال إفريقيا** " [5] .

في الأخير ، يجب التأكيد على أن هذا التقارب الأمني الأمريكي الجزائري بقي مرتبطا بارتفاع أو انخفاض وتيرة الحرب الدولية على الإرهاب ، خلال الخمس سنوات اللاحقة لأحداث 11 سبتمبر 2001 . وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدرك قيمة هذا التقارب إلا بعد إعلان " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " ، سنة 2006 ، عن تغيير استراتيجياتها ، ومدى نشاطها ، بانتقالها من النشاط المحلي والإقليمي إلى النشاط الدولي . هذا التغير الذي تمثل أساسا في إعلان " **أيمن الظواهري** " عن قيام تحالف بين " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " و" **تنظيم القاعدة** " . ومنذ هذا الإعلان ، أصبحت الشبكات الإرهابية في المغرب العربي تعرف تحت اسم " **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** "

---

1 - Louisa Dris-Ait Hamadouch , " Les Relations Algéro-Américaines sous le Prisme du Terrorisme " , dans : Abdennour Benantar , Les Etats-Unis et le Maghreb : Regain d'Intérêt ? . **op ., cit .** p . 167 .

2 - Abdennour Benantar , " Algérie , Europe , OTAN : Vers un Architecture Globale de la Sécurité en Méditerranée " , dans : Abdi Nourredine , **Algérie , Maghreb : le Pari Méditerranéen .** Institut de Monde Arabe , France , 2006 , p . p . 289 , 290 .

3 - Louisa Dris-Ait Hamadouch , **op .,cit .** p . 165 .

4 - Christopher Hemmer , **op ., cit .** p . 57 .

* - رائد " **Commandant** " في حرس السواحل الأمريكي ، وممثل للأسطول البحري الأمريكي السادس في المتوسط لدى الحلف الأطلسي .

5 - Louisa Dris-Ait Hamadouch , **op .,cit .** p . 165 .

" **AL-Qaïda Au Maghreb Islamique** " ، كما تبنت كل الأنشطة الإرهابية التي عرفتها المنطقة[1] .

كما ينظر إلى هذا التحول على أنه عامل أساسي في ارتفاع وتيرة التقارب بين الجزائر وواشنطن ، على اعتبار أن نفس السنة - 2006- عرفت تبادلا للعديد من الزيارات الرسمية ذات الطابع العسكري ، على غرار زيارة كل من كاتب الدولة المكلف بشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، و " **دونالد رامسفيلد** " " **Donald Rumsfeld** " كاتب الدولة الأسبق للدفاع ، و " **روبرت مولر** " " **Robert Mueller** " مدير " **مكتب التحقيقات الفدرالي - F.B.I -** " للجزائر ، والزيارة التي قام بها قائد الأركان العامة للجيش الجزائري الجنرال ، " **أحمد قايد صالح** " " **Ahmed Gaïd Salah** " للولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة[2] .

---

[1] - إيملي هونت ، **مرجع سابق** . ص . 6 .

[2] - Maxim Ait Kaki , **op ., cit .** p . 2 .


الخاتمة

لا توجد دولة في العالم تتحرك في الفراغ ، فكل دولة تتحرك في بيئة تحكمها مجموعة من العوامل الثابتة والمتغيرة ، البسيطة والمعقدة ، وهو حال البيئة الأمنية التي مثلت الدولة العامل المحدد لمساراتها منذ معاهدة " **وستفاليا** " " **Westphalia** " 1648 ، مما جعل الأمن الالتزام الأول لحكومات الدول ، فلا بديل عن البحث عنه في عالم يمكن وصفه بأنه عالم الاعتماد على الذات ، عالم يضع " **القوة** " في قلب العملية الأمنية ، لذلك تعتقد التصورات الواقعية أن التهديد الذي يواجه أمن الدولة نابع ، بالأساس ، من سعي مختلف الوحدات الدولية إلى اكتساب " **القوة** " ، أو استعمالها أو التهديد باستعمالها في عالم ميزته الفوضى .

إلا أن التحولات التي عرفها المسرح الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ، عرضت التصور التقليدي الضيق لمفهوم الأمن ، لعدة هجومات من قبل " **الموسعين** " " **Widners** " ، فالقوة لم تعد ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل العسكري ، بل تعدته إلى التكنولوجيا ، التعليم ، النمو الاقتصادي ، الاتصالات ، والاعتماد المتبادل ، وهو ما جعل من المنظور الواقعي غير كاف لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة ، والتي تبتعد تدريجيا عن الدائرة العسكرية ، مما استدعى الحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن ، ليتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة ، ويشمل الأبعاد العسكرية والغير عسكرية ، وقد برزت المحاولات الأولى المتعلقة بتوسيع مفهوم الأمن ، ضمن المنظور التقليدي نفسه ، إلا أن هذه المحاولات كانت شكلية فقط ، شملت توظيف مفاهيم جديدة للأمن منذ بداية الثمانينات ، في إطار المنظور الليبرالي والليبرالي الجديد ، المنظور الذي قدم العديد من المقاربات والمفاهيم ، الرامية لتقديم رؤية موسعة لمفهوم الأمن كـــ : " **نظرية السلام الديمقراطي** " ، " **مفهوم الجماعة الأمنية** " ، " **مفهوم الأمن المشترك** " ، و " **مفهوم الأمن الجماعي** " .

غير أن أصحاب المدرسة النقدية ، لم يكتفوا بمجرد محاولة توسيع مفهوم الأمن ، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك بجعلهم الفرد والمجتمع موضوعا مرجعيا للأمن إلى جانب الدولة ، التي قد تكون آمنة بينما لا ينعم الأفراد (مواطنوها) بالأمن ، لذلك تطرح الدراسات النقدية ، مستويات جديدة أكثر عمقا واتساعا لمفهوم الأمن على غرار : " **الأمن البشري** " " **Humain Securiy** " ، " **الأمن المجتمعي** " " **Societal Security** " ، " **الأمن العالمي** " " **Global Security** " ، وذلك تكيفا مع التحولات

العالمية ، وتغير وظائف الدولة ، وتآكل سيادتها ، خاصة مع طبيعة التهديدات الجديدة ، التي توجد في معظمها خارج دائرة التعامل العسكري ، والتركيز على الإنسان كوحدة أساسية لتحليل الأمن ، مما شكل " **قطيعة معرفية** " في مجال الدراسات الأمنية ، غير أن هذا لا يعني تهميش دور الدولة في الإشكالية الأمنية ، فهي المسؤولة عن توفير وضمان الأمن لمواطنيها ، فما تهدف إليه المقاربة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة ، هو إقامة تعاون مع الدولة وعبرها ، وليس التناقض معها ، ثم ألم يأتي التنظير للأمن الإنساني من منظمة دولية حكومية أساسا ؟ .

في هذا السياق تبرز القضايا الأمنية كموضوع رئيسي ، تدور حوله السياسات الخارجية للدول ، فهو جزأ لا يتجزأ منها ذلك أن أي دولة تهدف إلى ضمان وجودها ، بالحفاظ على استقلالها و سيادتها و الدفاع عن أمنها .

أما فيما يخص حالة الجزائر ، فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجوار الجيوسياسي الذي يربط الجزائر بالساحل الإفريقي ، وما يتضمنه هدا الجوار من تحديات أمنية ، وتهديدات مشتركة ، كان عاملا محددا في إدراج الجزائر للساحل الإفريقي ضمن الدوائر الأمنية المهمة في سياستها الخارجية ، حيث قامت الجزائر بتكثيف علاقاتها الثنائية ، وكذا متعددة الأطراف في سبيل مواجهة التهديدات الأمنية الآتية من الساحل الإفريقي ، وعلى رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة .

وبالنظر إلى أن الساحل الإفريقي منطقة ذات انكشاف أمني حاد ، وتتكون من دول منهارة ، وغير قادرة على حماية نفسها من نشاط الشبكات الإرهابية ، التي صارت تتمتع بقدرة هائلة على الاختراق ، يؤكد العديد من المختصين على أن هناك العديد من المؤشرات الإستراتيجية ، التي توحي باحتمالات فشل العديد من دول الساحل الإفريقي ، من حيث قدرة الدولة على أداء دورها ، وتطوير هذا الدور مع المستجدات المحلية ، الإقليمية ، والدولية ، بالنظر إلى ضعف الاندماج الاجتماعي ، العجز الاقتصادي ، وضعف البناء السياسي لهذه الدول ، وهي القضايا التي تهدد شرعية هذه الدول كمقدم وحيد لـــ : " **خدمة الأمن** " . وعلى هدا الأساس ، عملت الجزائر في مواجهتها لهذه التهديدات الأمنية على تبني مقاربات ومبادرات متعددة الأطراف ، إضافة إلى الجهود التي تقوم بها إما بشكل انفرادي ، أو على شكل تنسيق ثنائي مع جيرانها .

لكن ، وعلى الرغم من قوة هذه التهديدات الأمنية الآتية من منطقة الساحل الإفريقي ، إلا أن هذه المنطقة لا تمثل في حد ذاتها ، أي بتركيبتها البشرية ، وطبيعة الإسلام الموجود فيها ، منشأ للحركات الإسلامية الراديكالية ، بل هناك توليفة فريدة من الاتجاهات الدولية ، والظروف المحلية التي تجعل من المنطقة ساحة جاذبة للشبكات الإرهابية ، ولعل أهمها تلك " **التقاطعات المصلحية** " التي حدثت بين الشبكات الإرهابية وزعماء الجريمة المنظمة ، والنزاعات التقليدية المتجددة ، و" **أزمة الطوارق** " ، إضافة إلى أن الإسلام أصبح على المستوى المحلي ، وسيلة أساسية للاحتجاج على الأنظمة غير الديمقراطية .

رغم ما سبق ، إلا أن الأمر الأكثر إثارة للقلق في الساحل الإفريقي ، ليس في الحركات الإسلامية المتطرفة ذات الطابع الوطني ، وإنما في تكتل الحركات والشبكات الإرهابية في المنطقة تحت لواء تنظيم إرهابي إقليمي ، تحت مسمى " **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** " ، التي بدأت في تطوير " **إرهاب إفريقي** " مند نشأتها في أواخر سنة 2006 .

وتعتبر الجزائر أكبر الدول المغاربية تأثر بالتهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ، بحكم جوارها الجيوسياسي لمعظم دول الساحل ، إضافة إلى أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في المغرب العربي التي عرفت بشكل واقعي ، ملموس ، وممتد عبر الزمن انتشارا واسعا للإسلام المتطرف ، وهو ما جعل صورة الجزائر الدولية ترتبط بمفهوم " **الدولة – المنبع** " ، للحركات الإرهابية في المغرب العربي والساحل الإفريقي ، بحكم أن تنظيم " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** " اتخذ من منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى ، مجالا آمنا للقيام بنشاطاته الإرهابية بعيدا عن الحصار الذي فرضه عليه الجيش الجزائري في الشمال .

بالنظر إلى موقع الجزائر في مركز المغرب العربي ، وتوغلها في عمق الصحراء ، وما تحتويه من نزاعات ، تعتبر الجزائر في حالة " **انكشاف أمني** " مزمن على الجبهة الصحراوية ، سواء من ناحية التهديدات الأمنية الآتية من الساحل الإفريقي ، أو من ناحية عدم قدرة الجزائر على التحكم في نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال خارج حدودها الصحراوية ، وهو الأمر الذي قد يحسب ضد الجزائر

على أنها " **دولة مصدرة للإرهاب** " . وموازاة مع عودة " **التراع الطوارقي** " في كل من مالي والنيجر ، من فترة إلى أخرى ، يمكن اعتبار الساحل الإفريقي بمثابة " **البطن الرخو للأمن الجزائري** " .

كما تندرج التهديدات الأمنية التي أنتجتها " **المعضلة الترقية** " ، ضمن أولويات السياسة الأمنية الجزائرية ، حيث أن الفشل في مقاربة هده المعضلة بأساليب عقلانية وموضوعية ، سواء من طرف الدول المعنية ، أو دول الجوار ، أو المجموعة الدولية ، قد يحول المنطقة إلى بيئة مشجعة على بروز تهديدات أمنية شاملة ، بحكم النوايا الانفصالية لدى طوارق مالي والنيجر . وعلى الرغم من أن هده النوايا الانفصالية غير موجودة لدى طواق الجزائر ، إلا أن عدم وصول حكومتي مالي والنيجر إلى أرضية نهائية للازمة ، في ضل صعوبة حل نهائي ، زاد من المخاوف الأمنية الجزائرية ، وجعلها في حالة قلق دائم على أمنها الإقليمي في الجبهة الساحلية ، بالنظر إلى إمكانية انتقال المطالب الانفصالية إلى طوارق الجزائر ، أو إمكانية التحالف بين الحركات الترقية والشبكات الإرهابية .

قامت الجزائر بالعديد من السياسات الأمنية على الجبهة الساحلية في سبيل حماية أمنها الإقليمي ، فعلى مستوى مكافحة التهديد الإرهابي ، يُنظر إلى " **قانون المصالحة الوطنية** " على أنه من بين أهم السياسات الأمنية التي كان لها نتائج جد ايجابية في " **تجفيف منابع الإرهاب** " في الجزائر ، ويكفي هنا أن نشير إلى أنه من خلال هذا القانون تم استسلام الإرهابي القيادي " **مختار بلمختار** " المعروف بـــ : " **بلعور** " ، والدي يعتبر رقما أساسيا في معادلة التهديد الإرهابي للأمن القومي الجزائري في الجبهة الصحراوية .

كما قامت الجزائر بالعديد من الجهود العسكرية ، الأمنية ، والتنظيمية ، في سبيل جعل الصحراء الجزائرية منطقة للسلم والأمن والاستقرار . وعلى هدا الأساس ، عملت الجزائر على إعادة تهيئة أجهزتها الأمنية بما يتماشى والتهديدات الأمنية الجديدة . كما تبدل الجزائر بمعية دول الساحل الإفريقي ، مجهودات دبلوماسية وأمنية مكثفة لمعالجة مسألة الوضع الأمني في المنطقة ، من خلال تنسيق الجهود لمواجهة التهديد الإرهابي ، ومختلف تحالفاته مع زعماء الجريمة المنظمة ، فعلاوة على أن الإرهاب يمثل تهديدا لأمن واستقرار المنطقة ، فإنه كذلك يقلل من الجهود الرامية إلى التطور الاجتماعي والاقتصادي ، وعليه تقوم الجزائر ، إضافة التنسيق الأمني ، بمحاولة بناء جسور للتنمية ونشر ثقافة السلم في المنطقة .

كما تجب الإشارة في هذا المجال ، إلى أن الجزائر ورغم قبولها بالمساعدات الخارجية ، والتنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية ، إلا أنها عملت دائما على محاولة إبقاء أزمة الساحل في إطارها الإقليمي ، حتى لا تتحول إلى سبب لجلب التواجد العسكري الأجنبي المباشر في المنطقة ، وهي الجهود التي عبر عنها وزير الخارجية الجزائرية ، السيد " **محمد بجاوي** " سنة 2007 قائلا : " **إن الجزائر ترفض إقامة أي قاعدة عسكرية على أراضيها ، لأن ذلك يتعارض مع سيادتها واستقلالها** " .

كثيرا ما وجدت الجزائر نفسها مجبرة على مضاعفة جهودها الدبلوماسية ، من أجل تحصين أمنها القومي على الجبهة الساحلية ، فمن معالجة مشاكل الفقر ، الجفاف ، الهجرة السرية والجريمة المنظمة بكل أشكالها ، إلى الإرهاب وتحالفاته مع شبكات الجريمة ، مرورا بالنزاعات الترقية المتكررة على حدودها الصحراوية ، وهي النزاعات التي ترى فيها الجزائر تهديدا لأمنها الإقليمي ، بالنظر إلى ما تخلفه من توترات وهجرات على مستوى حدودها .

وتتمثل المخاوف الجزائرية ، من التهديدات الأمنية لأزمة الطوارق ، في تلك التهديدات الناتجة عن كثافة الحركات الهجرية ، من النيجر ومالي تجاه الصحراء الجزائرية ، سواء كان ذلك بسبب الظروف الطبيعية ، أو بسبب النزاعات المسلحة بين الطوارق والسلطة المركزية لدولتي مالي والنيجر . فإدراك الجزائر بأهمية هده الأقليات في عملية البناء الوطني التي تتطلب ظروف داخلية مستقرة ، جعل الجزائر تسارع إلى بلورة مجموعة من القنوات السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ، لتحقيق عملية إندماج هده الأقلية في النسيج الاجتماعي ، السياسي ، والاقتصادي .

كما تمكنت الجزائر من توفير بعض البدائل السياسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، من خلال محاولة إخراج الطوارق من نمط حياة التنقل ، عن طريق جمعهم في قرى ومدن داخل الجنوب الجزائري ، وتوفير مختلف ظروف الحياة العصرية ، الأمر الذي أدى بالعديد من طوارق الجزائر إلى تغيير نمط معيشتهم ، ومحاولة اندماجهم في الحياة السياسية ، من أجل تقوية انتمائهم الوطني ، على الانتماءات القبلية أو الجهوية . وهي الإستراتيجية التي يمكن القول أن الجزائر نجحت فيها إلى حد بعيد ، حيث يكفي أنها حالت دون انتقال الحركات الاحتجاجية المسلحة ، من طوارق النيجر ومالي إلى طوارق الجزائر .

كما سعت الجزائر سنوات فقط بعد استقلالها ، إلى فتح قنوات سياسية من أجل إدماج سكان الصحراء (الطوارق وأقليات أخرى) ، ضمن الهوية الوطنية التي تسعى إلى تكوينها ، وكانت القضية الأساس في هذا الإدماج ، العمل على تحويل الثقافة السياسية التارقية من " **الرئيس** " إلى " **ممثل الشعب** " . وعلى هدا الأساس ، سعت الجزائر إلى تحويل نمط الحياة التارقية من " **السلطة الجماعية ، أو المشتركة** " التي يمثلها " **الأمنوكال** " كرئيس محلي ، إلى ممثل الشعب التارقي في مختلف هياكل الدولة .

ولقد أدت هذه السياسات الجزائرية ، التي مزجت بذكاء بين السلطة المركزية ، والسلطة المحلية للمجتمع الترقي ، إلى مراقبة وتحييد طوارق الجزائر عن مختلف الأزمات الترقية في المنطقة ، وفتحت الأبواب أمام هذه الأقلية ، على خيارات اجتماعية ، اقتصادية ، وسياسية ، وهو الأمر الذي انعكس في الأخير بالحيلولة دون لجوء هذه الأقلية إلى حركات هجرية ، أو حركات مسلحة ضد السلطة المركزية كالتي شهدتها النيجر ومالي .

وبالنظر إلى أن أزمة الطوارق ليست أزمة جزائرية المنشأ ، بل هي أزمة ذات تهديدات جوارية ، عملت الجزائر من خلال " **منطق الإستباقية** " إلى لعب أدوار محورية في تسوية الأزمة الترقية ، بين طوارق مالي والسلطة المركزية المالية ، وطوارق النيجر والسلطة المركزية النيجيرية . وبحكم إدراك الجزائر لمخاطر الدخول في حالة لا استقرار إقليمي ، سارعت الجزائر إلى التحرك على كل الجبهات الممكنة ، للحد من إمكانيات تطور هذا النزاع ، إلى نزاع إقليمي على حدودها البرية الصحراوية .

أما بالنسبة للمتوسط ، فلا تختلف التهديدات الأمنية الموجودة في البحر الأبيض المتوسط ، كثيرا عن تلك التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الجزائري على الجبهة الساحلية ، فمعروف عن البحر الأبيض المتوسط أنه فضاء غير مستقر ، تدور فيه العديد من الصراعات والتفاعلات ، فهو مصدر للعديد من التهديدات ، بالنظر إلى احتواءه للعديد من المشاكل ، التي يُنظر إليها على أنها تهديدات أساسية للأمن بمفهومه الحديث .

على الرغم من اختلاف أيديولوجيات ، مصالح ، وخلفيات الفاعلين الأساسيين في المتوسط ، تبقى التحديات الأمنية التي أعطت البحر الأبيض المتوسط صفة البيئة الغير مستقرة ، المحدد الأهم الذي

تشترك فيه كل التوجهات والمفاهيم ، بالنظر إلى العوامل التاريخية ، الإنسانية ، والاقتصادية التي تربط الشعوب المتوسطية .

ويرتبط جنوب المتوسط ، في الإدراك الغربي بصورة التهديد دائما ، بالنظر إلى الهشاشة الاقتصادية ، الانقسامات المجتمعية ، ومشاكل النمو الديموغرافي المتزايد في دول الجنوب ، وهي التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد أمن واستقرار أوروبا . وعليه يمكن حصر التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط في ثلاث أبعاد أساسية هي : البعد المجتمعي ، الاقتصادي ، والبيئي .

تقوم المخاوف الأوروبية من تحول المعادلة الجيو – إستراتيجية المتوسطية ، على إمكانيات انتقال المشاكل الناجمة عن الأزمات السياسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، في دول جنوب المتوسط إلى كل المنطقة المتوسطية ، بالنظر إلى افتقار معظم حكومات دول جنوب المتوسط ، لآليات فعالة أو استراتيجيات مستقبلية للخروج من حالة الأزمات التي تعيشها ، فدول المغرب العربي لا زالت تمثل نسب متقدمة من حيث ارتفاع البطالة ، تدني مستوى الدخل الفردي ، انتشار الفساد ... الخ .

تاريخيا ، ترك تاريخ الصراع في المتوسط ، وتاريخ الغزوات المتتالية التي تعرضت لها الجزائر من المتوسط ، بصماته في المخيال الجمعي للجزائريين ، وجعل المتوسط مرادفا للغزو ، ونقطة سوداء في تاريخ الأمن القومي الجزائري ، وبعد الاستقلال مباشرة اتضح أن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية بحرية ، لكن هذا الاهتمام تغلبت عليه الشواغل الأمنية الغربية البرية ، جراء المطالب الترابية المغربية ، التي تحولت إلى غزو فيما يعرف بـــ : " **حرب الرمال** " سنة 1963 ، وما زالت آثاره واضحة إلى حد اليوم على العلاقات المغربية – الجزائرية .

وبحكم الموقع المركزي للجزائر في قلب المغرب العربي ، تعتبر الجزائر منكشفة أمنيا على كل الجبهات ، خاصة مع شساعة مساحتها ، وطول حدودها البرية والبحرية ، فبحكم هذا الموقع في قلب مجموع جغرافي معقد ومهم بالنسبة للأمن الدولي ، يُنظر إلى الجزائر على أنها النواة الصلبة لتأسيس أي اتفاقية تحاول خلق فضاء أمني مستقر ، كما تُدرك الجزائر في السنوات الأخيرة ، على أنها دولة ذات خبرة ، وذات إرادة صريحة في التوجه نحو دولة القانون ، ونحو توسيع مجال علاقاتها السياسية ، الاقتصادية ، والأمنية .

بالنظر إلى مجموع هذه الاعتبارات الجغرافية ، السياسية ، والطاقوية ، أصبحت الجزائر دولة أساسية في معادلة الأمن الطاقوي الأورو – متوسطي ، والأمريكي كذلك ، فالجزائر هي ثان ممول لأوروبا في مجال الغاز ، وتحتل المرتبة الخامسة عالميا من احتياطات الغاز ، والمرتبة الرابعة عشرة من احتياطات البترول ، وتحتل المرتبة الثانية للمنتجين ، والمرتبة التاسعة للمصدرين ، والمرتبة الثالثة عالميا في تصدير الغاز . وعلى هذا الأساس ، كانت المشاكل السياسية والأمنية في الجزائر أثناء فترة التسعينيات ، مصدر قلق بالنسبة للأوروبيين ، ومركز اهتمامهم على مستويين ، أولهما العمل على تحييد التهديدات الأمنية ، والحيلولة دون انتشارها إلى أوروبا ، وثانيهما العمل على تأمين مصادر الطاقة التي توفرها الجزائر ، حتى لو تطلب ذلك استراتيجيات عسكرية .

بناءا على ما سبق تعتبر مسألة تأمين المتوسط ، بالغة الأهمية بالنسبة للأمن القومي الجزائري ، ليس لأنه شكل فقط على مر العصور جبهة انكشاف أمنية ، وهدفا للأطماع على المستوى الاستراتيجي والسياسي ، ولكن أيضا لأن مسألة الأمن عموما ، والأمن الطاقوي خصوصا ، مرهون بالاستقرار داخل الفضاء المتوسطي ، فقد شكل هذا الأمر انشغالا أمنيا للجزائر وأوروبا على حد سواء ، باعتبار أن أوروبا غير قادرة على التخلي عن الغاز الجزائري ، في ظل عدم توفر بدائل أخرى ، وفي نفس الوقت يشكل البترول والغاز الأساس الأول والوحيد للاقتصاد الجزائري .

لكن ، وعلى الرغم من هذا البعد الجزائري عن الاهتمامات المتوسطية ، إلا أنه لا يندرج ضمن منطق إهمال الجزائر لبعدها المتوسطي في حد ذاته ، وإنما يرجع إلى قوة التهديدات الترابية ، التي مثلتها الأطماع المغربية على الأمن القومي الجزائري ، ورفض الجزائر الانخراط في الاستراتيجيات الأمنية الغربية بشكل أحادي ، واقتناعها بأن قضية الأمن في المتوسط ، يجب أن تُدرك ضمن إطار شامل يجمع كل الدول المتوسطية . وعلى هدا الأساس ، يمكن القول أن الإدراك الجزائري للمتوسط ، هو إدراك شامل ، وأن مقاربتها الأمنية المتوسطية هي مقاربة شاملة .

ومع بداية التسعينيات بدأت تدرك الجزائر ، تدريجيا ، أهمية الفضاء المتوسطي ، باعتباره حلقة هامة في سياستها الخارجية بشكل عام ، والأمنية بشكل خاص . هذا الاهتمام ، الذي يترجم خصوصا عن طريق مشاركة الجزائر في العديد من اتفاقيات التعاون والأمن ، والتي أرادت الجزائر أن تلعب من

خلالها كل الأدوار التي من شأنها أن تعزز مصالحها الوطنية . كما أبقت الجزائر في تعاونها الأمني في المتوسط على مبدأ الشمولية سواء من حيث الأقاليم الفرعية التي تندرج ضمن المتوسط ، أو من حيث القضايا الأمنية ، بالنظر إلى أن الأمن القومي الجزائري متعدد الأبعاد ، ولا ينحصر في الجوانب العسكرية فقط ، حيث تهتم الجزائر في مقاربتها الأمنية في المتوسط ، بضرورة إيجاد سبل للتعاون والحوار ، من أجل تسوية مظاهر اللااستقرار الآخذة في الارتفاع على مستوى المتوسط ، وبناء على هذا الإدراك المشترك لضرورة التعاون أمنيا في المتوسط ، تعتبر الجزائر فاعلا له وزنه في صياغة بعض المفاهيم والآليات الأمنية في المتوسط .

كما يمكن النظر إلى العلاقات الأمريكية الجزائرية على أنها تأكيد لشمولية الأمن في المتوسط ، حسب المقاربة أو الإدراك الجزائري ، حيث تأخذ الجزائر أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، من خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب ، فمند أحداث 11 سبتمبر 2001 ، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية جيدا ضرورة الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي .

كما ينظر الأوروبيون والأمريكيون إلى الجزائر في إطار مشروع " **الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي** " ، على أنها " **الدولة – المفتاح** " للاستقرار في المنطقة ، وهو المشروع الذي تتفق مبادئه مع المقاربة الأمنية الجزائرية للمتوسط ، بالنظر إلى أنه مشروع مُكرس لمبدأي " **الحوار** " و " **التشاور** " من أجل تقارب الشعوب المتوسطية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم :

1– سورة البقرة ، الآية 40 .

2– سورة النحل ، الآية 51 .

3– سورة الأعراف ، الآية 116 .

4– سورة الأنفال ، الآية 65 .

5– سورة قريش ، الآيات 2 ، 3 ، 4 .

6– سورة النور ، الآية 55 .

7– سورة النساء ، الآية 83 .

I– باللغة العربية :

I–1– الكتب :

1– أولسون منصور ، **السلطة والرخاء : نحو تجاوز الديكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية** . تر : ماجدة بركة ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، 2003 .

2– أمين سمير ، **المغرب العربي الحديث** . تر : كميل ق . داغر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 .

3– أ . ميرنوف ، **الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات** . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 .

4– بيليس جون ، و سميت ستيف ، **عولمة السياسة العالمية** . ط . 1 ، تر : مركز الخليج للأبحاث ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004 .

5– بن حارب عبد الرحمن يوسف ، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** . المكتب الجامعي الحديث (د . ب . ن) ، 1999 .

6– بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي** . المكتبة العصرية للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2005 .

7- بريجنسكي زبيغنيو ، **الفرصة الثانية : ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية** . تر : عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 2007 .

8- جاد عماد ، **حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة** . مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، مصر، 1999.

9- الجوهري يسري، **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1993.

10- جلال عز الدين أحمد ، وآخرون ، **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية** . ط . 2، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، فرنسا، 1998 .

11- الجمل شوقي ، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر : ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب الأقصى (مراكش) . المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، مصر ، 2003 .

12- هنتنغتون صموئيل ، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** . تر : مالك عبيدة أبو شهيوة ، ومحمود محمد خلف ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الجماهيرية العربية الليبي ة الشعبية الاشتراكية العظمى ، 1999 .

13- الهرماسي عبد الباقي ، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي** . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان ، 1987 .

14- زكي محمد فاضل ، **السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية** . ط . 1 ، بغداد ، العراق ، 1975 .

15- الحاج علي ، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006 .

16- الحيالي نزار إسماعيل ، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2003 .

17- يوسف حتي ناصيف ، النظرية في العلاقات الدولية . ط .1 ،دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1985 .

18- كابرون ميشال ، **أوروبا في مواجهة الغرب** . تر : أديب نعمة ، دار الفرابي ، بيروت ، لبنان ، 1992 .

19- كامل محمد تامر ، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي و إستراتيجية تحقيقه** . ط . 1 ، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام ، بغداد ، 1985 .

20– لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية** . تر : مفتي محمد بن أحمد ، و محمد السيد سليم ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، 1989 .

21– مانع جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية.** دار العلوم ، عنابة (الجزائر) ، 2004 .

22– محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** . ط . 2 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1998 .

23– مكنمارا روبرت ، **جوهر الأمن** . تر: يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر ، القاهرة ، مصر، 1970.

مصباح محمد شفيق ، **الجزائر بين ركود ونهوض** . تر : محمد هناد ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2009 .

24– المقرحي ميلاد ، **تاريخ أوروبا الحديث (1453 – 1848)** . منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، 1996 .

25– سيريليه بيار ، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية** . تر : أحمد عبد الكريم ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، 1988 .

26– سكراتون فِلْ ، **ما وراء 11 سبتمبر : مختارات معارضة** . تر : إبراهيم يحيا الشهابي ، الحوار الثقافي ، بيروت ، لبنان ، 2004 .

27– سعيد محمد السيد ، وآخرون ، **الغزو العراقي للكويت : المقدمات و الوقائع و ردود الأفعال و التداعيات** . عالم المعرفة ، الكويت ، 1992 .

28– عبد الحي وليد، **تحول المسلمات في العلاقات الدولية.** مؤسسة الشروق و الإعلام و النشر، الجزائر، 1994.

29– فارنيي جان بيير ، **عولمة الثقافة وأسئلة الديمقراطية** . تر : عبد الجليل الأزدي ، دار القصبة ، الجزائر ، 2002 .

30– راتليدج أيان ، **العطش إلى النفط : ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي ؟** . تر : مازن الجندلي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان ، 2006 .

31– ربيع حامد ، **نظرية السياسة الخارجية** . مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، مصر ، (د . س . ن) .

32- الشكري علي يوسف ، **النظم السياسية المقارنة** . إيتراك للطاعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2003 .

33- ترويتسكي يفغيني سيرغييفيتش ، **مذاهب الاشتراكية اللاماركسية وقضايا التقدم الاجتماعي في آسيا وإفريقيا** . تر : ألكسندر ياسين ، دار التقدم ، موسكو ، الاتحاد السوفييتي ، 1978 .

34- خشيم مصطفى عبد الله ، وآخرون ، **الأمن العربي** : **التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية** . مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، فرنسا ، 1996.

35- غالي بطرس ، و آخرون ، **المدخل إلى علم السياسة** . ط . 7 ، المكتبة الأنجلو مصرية ، مصر ، 1984 .

36- الغزال إسماعيل ، **الإرهاب والقانون الدولي** . المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1990 .

37- غريفيتش مارتن ، و أوكالاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** . تر : مركز الخليج للأبحاث ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2008 .

I-2- القواميس والموسوعات :

1- بدوي أحمد زكي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** . مكتبة لبنان ، بيروت ، 1984 .

2- الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة** . ج . 2 ، ط . 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1981 .

3- مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوسيط** . ط . 2 ، القاهرة ، 1972 .

4- الموسوعة العسكرية : من *أ* إلى *ج* ، الجزء الأول من : **الموسوعة العربية للدراسات و النشر** . بيروت ، لبنان ، 1981 .

5- مسعود جبران ، **الرائد**. دار العلم للملايين ، ط . 3 ، بيروت ، 1978 .

6- **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية** . مكتبة لبنان ، بيروت ، 1984 .

I-3- المقالات في المجلات :

1- أبو عامود محمد سعيد ، " الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة" ، **مجلة الديمقراطية** . ع . 3 ، صيف 2001 .

2- أزارفا جيفري ، " ردة على الإصلاح : مصر وتونس " ، **شؤون أوسطية** . ع . 2 ، 2007 .

3- بوزيد عمار ، ف . ش آمال ، آيت عمران مليكة ، **" الساحل الإفريقي في عين الإعصار "** ، **الجيش** . ع . 561 ، الجزائر ، أفريل 2010 .

4- البكوش الطيب ، " الترابط بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان " ، **المجلة العربية لحقوق الإنسان** . ع . 10 ، المعهد العربي لحقوق الإنسان ، جوان 2003 .

5- بن عنتر عبد النور ، **" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "** ، **مجلة السياسة الدولية** . مج . 40 ، ع . 60 ، أفريل 2005 .

5- بن شنان مصطفى ، **" الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط : ما هي الخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر ؟ "** ، **انتقالية واستشفاف** . ع . 2 ، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة ، الجزائر ، 2001 .

6- برقوق أمحند ، **" الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية "** ، **العالم الاستراتيجي** . ع . 1 ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، جانفي 2008 .

7- بخوش مصطفى ، **" التحول في مفهوم الأمن "** ، **العالم الاستراتيجي** . ع . **3** ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، ماي 2008 .

8- هدسون مايكل ، **" مآزق امبريالية : إدارة المناطق الجامحة "** ، **المستقبل العربي** . ع . 284 ، 2002 .

9- هونت إيملي ، الإرهاب الإسلامي في شمال غرب إفريقيا : هل هو شوكة في عنق الولايات المتحدة الأمريكية " ، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية** . 2007 .

10- هلال علي الدين ، **" الأمن العربي و الصراع الإستراتيجي في منطقة البر الأحمر "** ، **المستقبل العربي** . ع . **9** ، بيروت ، لبنان ، 1979 .

11- يوسف حتي ناصيف ، " مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية " ، **المستقبل العربي** . ع . 205 ، مارس 1996 .

12– م . عبد الوحيد ، " **حرب المعلومات تحديات القرن العشرين**" ، **مجلة الجيش** . ع . 482 ، الجيش الوطني الشعبي ، الجزائر ، سبتمبر 2003 .

13– المجلة الدولية للسياسة الجنائية . القاهرة ، ع . 32 ، 1976 .

14– محمود أحمد إبراهيم ،" **التحولات الإستراتيجية و إشكاليات الصراع و الأمن في جنوب آسيا** " ، **السياسة الدولية** . ع . 118 ، أكتوبر 1994 .

15– مصباح عامر ، " **صناعة السياسة الخارجية : التخطيط في مواجهة الضغوط** " ، **مجلة الدبلوماسي** . ع . 37 ، 2007 .

16– سوندي آنا بالاثيو فاليلير ، " **مسار برشلونة : الشراكة بين ضفتي المتوسط** " ، **مجلة جورج تاون للشؤون الدولية** . العدد الخاص بشتاء / ربيع 2004 .

17– عبد الله الحربي سليمان، " مفهوم الأمن، مستوياته و صيغه و تهديداته »، **المجلة العربية للعلوم السياسية** . ع . بيروت ، لبنان ، صيف 2008 .

18– عياد محمد سمير ، " **الهجرة في المجال الأورو – متوسطي : العوامل والسياسات** " ، **العالم الاستراتيجي** . ع . 3 ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، ماي 2008 .

19– شمبش علي محمد ، " **مفهوم السياسة الخارجية : دراسة الأهداف و الوسائل** " ، **دراسات في الاقتصاد و التجارة** . مج . 11 ، ع . 2 ، جامعة قار يونس ، كلية الاقتصاد و التجارة ، بنغازي ، ليبيا ، 1975 .

I-4- التقارير الإحصائية :

1– أبو العينين محمود (محرر) ، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي** . مركز البحوث الإفريقية، ومركز البحوث والدراسات الإفريقية ، مصر ، 2000 - 2001 .

I-5- الدراسات غير المنشورة:

1– الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول : **الدفاع الوطني** . الجزائر ، أيام 13/12/11 أكتوبر 2003.

2 – أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، **أعمال ندوة الإرهاب والعولمة** . الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2002 .

3– أعمال الملتقى الوطني الثاني : **التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الإفريقي** . كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، بالتعاون مع مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، 15 – 16 ماي 2008 .

4– أعمال الملتقى الوطني الأول : **الأمننة في المغرب العربي** . كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل – ، الجزائر ، 2009/04/28 .

5– أعمال الملتقى الدولي : **الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق** . كلية الحقوق والعلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري – قسنطينة ، الجزائر ، 2008 .

6– بويبية نبيل ، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية** . رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات السياسية ، جامعة الدول العربية ، مصر ، 2009 .

7– زغوني رابح ، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية : فحص المقتربات النظرية** . مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ،2007–2008.

حجار عمار ، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحا د الأوروبي : إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل** . مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2003 .

8– شلبي محمد ، **السياسة الخارجية للدول الصغيرة** . أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2006 .

9– تيقمونين إبراهيم ، **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة : التوافق والتنافس الفرنسي – الأمريكي أنموذجا** . مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2005 .

I-6- الجرائد :

1– **جريدة الخبر** ، ع . 5317، يومية مستقلة ، الجزائر ، يوم : 2008/05/15 .

2- جريدة الخبر ، ع . 5685، يومية مستقلة، الجزائر، يوم : 2009/07/02 .

3- المصدق حسن، " واشنطن، باريس، الجزائر: عين على المصالح وعين على العدو - الشقيق " ، **العرب الأسبوعي** . السبت : 2007/7/7 .

4- الشروق اليومي، ع. 5121، يومية مستقلة، الجزائر ، يوم : 2008/06/26 .

I-7- المقالات في مواقع الإنترنيت :

1- زقاع عادل ، " إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي " ، في :
http/www.Geocities.com/adel zeggagh/recom1.html .

2- ياماموري تايوكي ، " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية " ، تر : زغاع عادل ، في :
http/www.Geocities.com/adel zeggagh/lists/html.

II- باللغات الأجنبية :

II-1- Ouvrages :

1- ABDI Nourredine , **Algérie , Maghreb : le Pari Méditerranéen .** Institut de Monde Arabe , France , 2006 .

2- AGHROUT AHMED, BOUGHERIRA Redha M . , **Algeria in Transition : Reforms and Development Prospects .** RoutledgeCurzon , New York , 2004 .

3- Aléman Rocio Méndez , " La Sécurité Méditerranéenne : l'OTAN est – elle la Solution ? " , **Bourse de Recherche Individuelle de l'OTAN et du Conseil du Partenariat Euro-Atlantique .** Bruxelles , 1998 – 2000 .

4- Aron Raymond, **Paix Et Guerre Entre Les Nations.** 8ème Edition, Calmann Lévy, Paris, France,

5- Beck Paul Allen , et All , **Political Science : The Science of Politics .** Agathon Press , INC . New Yok , 1986 **.**

6- Benantar Abdennour , **les Etats-Unis et le Maghreb : Regain D'Intérêt .** Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (C.R.E.A.D) , Alger , Algérie , 2007 .

7- Boniface Pascal , **L'année Stratégique 2005 : Stratéco : Analyse des Enjeux Internationaux** .Institut des Relations Internationales et Stratégiques (IRIS) , Imprimerie Chirat , France , 2005 .

8- Booth Ken And Steve Smith, **International Relations Theory Today**. Pennsylvania State University Press, Second Edition, Pennsylvania, 1997.

Borgomano-Loup Laure , et Autres , **Le Maghreb Stratégique : Première Partie .** Collège de Défense de l'OTAN , Research Branch , Rome , June 2005 .

9- Burchill Scotte , and All , **Theories of International Relations .** 3rd Edition , Palgrave Macmillan , New Yok , 2005 .

10- Buzan Barry , **People , States And Fear : An Agenda For International Security In The Post Cold War Era .** 2nd Editions , boulder, Lynne Rienner Publishers , 1991 .

11- Buzan Barry and Wœver Ole , **Regions and Power : The Structure of International Security .** Cambridge University Press , New York , 2003 .

12- Brown Chris, **Understanding International Relations .** Second Edition , Palgrave , Great Britain , 2001 .

13- Bryden Alan , N'Diaye Boubacar , and Olonisakin Funmi , **Challenges of Security Sector Governance in West Africa .** Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (D.C.A.F) , Geneva , Switzerland , June 2008 .

14- Campbell Kurt M . , **The Age of Consequences : The Foreign Policy and National Security Implications of Global Climate Change .** Center for Strategic & International Studies , and Center for a New American Security , November 2007 .

15- Campbell David , and Shapiro Michael J. (Eds) , **Critical Security Studies .** University of Minnesota Press , 1997 .

16- Carlo Jean , et Autres , **Mondialisation et Sécurité .** Actes du Colloque International : Mondialisation et Sécurité , Edition A.N.E.P , Alger , Algérie , 2003

17- Charillon Frédéric , **Politique Etranger : Nouveaux Regards .** Presses de la Fondation Nationale des Science Politique , Paris , France , 2002 .

18- Conseil de la Nation , Commission de la Défense National , **Mondialisation & Sécurité : Sécurité pour tous ou Insécurité Partagée .** Editions ANEP , Algérie , 2003

19- Daguzan Jean-François , et Girardet Raoul , **la Méditerranée : Nouveaux Défis , Nouveaux Risques .** Publisud , France , 1995 .

20- David Charles Philippe , et Roche Jean Jaques, **Théories De La Securite : Définitions , Approches Et Concept De La Sécurité Internationale .** Edition Montchrestien , Paris , France , 2002 .

21- Dufourcq Jean , et Borgomano-Loup Laure, **Horizons de Sécurité en Méditerranée et au Moyen-Orient : Communauté D'intérêts et Défis Communs .** Collège de Défense de L'OTON , Branche Recherche , Rome , Italie , Mars 2005 .

22- Farhat Ferhat , **The United States and Algeria : From Roosevelt to Kennedy 1940 – 1962 .** Office des publication Universitaire , Alger , Algérie , 2006 .

23- Flory Maurice , et Mantram Robert , **Les Régimes Politique des Pays Arabes .** Presses Universitaires de France , 1968 .

24- Gardner Hall , **Averting Global War : Regional Challenges , Overextension , and Options of American Strategy .** Palgrave Macmillan , New York , 2007 .

25- Griffiths Martin , **International Relations Theory for the Twenty-First Centery : An Introduction .** Routledge , Taylor & Francis group , Taylor & Francis e-Library , New York , USA , 2005 .

26- Grimaud Nicole , **La Politique Extérieure de l'Algérie : 1962 – 1978 .** Karthala , Paris , France , 1984 .

27- Henderson Harry , **Global Terrorism : The Complete Reference Guide .** Checkmark , New York , 2001 .

28- Khader Bichara , **Le Grand Maghreb et l'Europe : Enjeux et Perspectives .** 2em ed . , Publisud , France , 1995 .

29- Laroche Josépha , **Politique Internationale .** 02ime ed , Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence , E.J.A , Paris , 2002 .

30- Macleod Alex , et O'Meara Dan , **Théories des Relations Internationales : Contestations et Résistances .** Athéna Editions et Centre d'Etudes des Politique Etrangère et de Sécurité (CEPES) de L'Université de Québec , Canada , 2007 .

31- Ministère de la Défense , Conflits Asymétriques , Ville et Stabilisation , l'Amérique de Georges W . Bush , Europe de la Défense . **Centre de Doctrine d'Emploi des Forces .** Ministère de la Défense , République Française , 2005 .

32- Miskelly Matthew , and Noce Jaime , **Political Theories for Students .** Cale Group , United States of America , 2002 .

33- Neumann Iver B . , and Wæver Ole (Eds) , **The Future of International Relations : Masters in the Making ? .** Routledge , Taylor & Francis e-Library , New York , USA , 2005 .

34- Newton Ken , Van Deth Jan W . , **Foundations of Comparative Politics : Democracies of the Modern World .** Cambridge University Press , New York , United State of America , 2005 .

35- Osborne David , Ted Gaebler , **Reinventing Government : How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector .** A Plume Book , USA , 1992 .

36- Price Owen C . W . , and Jenifer Mackby , Debating 21st Century Nuclear Issues . **Center for Strategic an International Studies .** Washington D.C , 2007 .

37- Quant William B. , **Société et Pouvoir en Algérie : La Décennie de Ruptures .** Casbah Editions , Alger , Algérie , 1999 .

38- Roches Jean Jacques , **Relations Internationales .** Edition L.G.D.J , Paris , France , 1999 .

39- Saïd Musette Mohamad, **Les Maghrébines dans la Migration Internationales .** Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD) , Alger , Algérie , 2006 .

40- Scruton Roger , **The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought** . 3 rd ed , Palgrave Macmillan , New York , 2007 .

41- Viau Hélène , **La (re)conceptualisation de la Sécurité dans les Théories Réaliste et Critiques :Quelques Pistes de Réflexion sur les Concepts de Sécurité Humaine et de Sécurité Globale .** Centre D'études des Science Politiques , Paris , France , 2000

42- Weber Synthia , **International Relations Theories : A Critical Introduction .** 2ed Edition , Routledge , New York , 2005 .

43- Zoubir Yahia H . and Amirah-Fernàndez Haizaim, **North Africa : Politics , Region and the Limits of Transformation** . Routledge (Taylor & Francis Group) , New York , 2008 .

II-2- Dictionnaires et Encyclopédies :

1- Dictionnaire Encyclopédique Auzou . Editions Philippe Auzou , Paris , 2004 .

2- The Encyclopedia of Political Science . Third Edition , Vol . 1 , Taylor & Francis Group , New York , 2007 .

3- Encyclopaedia of The Social Sciences . Vol . 2 , 1988 .

4- Le Grand Dictionnaire Encyclopédique du XXIe Siècle . Editions Philippe Auzou , Paris , 2001 .

5- Hachette le Dictionnaire de Français . Editions Algériennes (E.N.A.G) , Algérie , 1993 .

6- Oxford Advanced Learner's Dictionary . Sixth Edition , Oxford University Press , U.K .

7- Petit Larousse Illustré . Imprimerie Mury-Malesherbes , France , 1990 .

8- Le Petit Robert : Dictionnaire Alphabétique Et Analogique De Langue Française . Paris , France , 1977 .

II-3- Articles dans les Revues :

1- Abdallah Abdel Mahdi , " Cause of Anti-Americanism in the Arab World : A Sociopolitical Perspective " , **Middle East Review of International Affairs .** Vol. 7 , N°. 4 , 2003 .

2- Ait Kaki Maxime, " Lunes de Miel Algéro-Américaines " , **Politique Etranger .** 2007 .

3- Amara Mohamed Nadjib , " Les Option Stratégique de l'Algérie a Travers la Perception de sa Sécurité en Méditerranée " , **El-Djeich .** Mai 2004 .

4- Ammor Mohammed Fouad , " Quels Défis pour les Echanges Méditerranéens ? " **Confluences .** Printemps 1997 .

5- Anand Sowmya , Krosnick Jon A . , " The Impact of Attitudes toward Foreign Policy Goals on Public Preferences among Presidential Candidates: A Study of Issue Publics and the Attentive Public in the 2000 U.S. Presidential Election " , **Presidential Studies Quarterly .** Vol . XX , N° . X . Center for the Study of the Presidency , 2003 .

6- Asmus Ronald , Larabeee F .Stephen, Lesser Ian O . , " La Sécurité dans le Basin Méditerranéen : Nouveaux Défies et Nouvelle Tâche " , **Revue de l'OTAN .** Mai 1996 .

7- Balta Paul , " Le Projet Culturel Euro-Méditerranéen : Intention et Réalités " , **Confluences .** Printemps 1997 .

8- Balzacq Thierry , " Qu'est-ce que la Sécurité Nationale " , **La Revue Internationale et Stratégique .** N° . 52 , Hiver 2003-2004 .

9- Bessaoud Omar, " Les Politique de Développement Rural en Méditerranée : des Evolutions Très Contrastées entre le Sud , l'Est et le Nord de la Méditerranée " , **Option Méditerranéennes .** N°. 71 , 2006 .

10- Bouhou Kassim , " l'Algérie des Reformes Economique : Un goût d'Inachevé " , **Politique Etrangère .** Février 2002 .

11- Bouriche Riadh , " Transformations dans le Concept de Sécurité et Nouvelles Menaces Sécuritaires au Sahel " , **Horizons de la Géostratégie .** N° . 1 , Algérie , Mars 2010 .

12- Bolaji Kehinde A. , " Preventing Terrorism in West Africa : Good Governance or Collective Security ? " , **Journal of Sustainable Development in Africa .** Vol . 12 , No . 1 , 2010 .

13- buzan barry , " Rethinking Security After The Cold War " , Conflict and Cooperation . Vol . 32 , N° . 1 , 1997 .

14- Buzan Barry , " New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century " , **International Affairs .** Vol . 67, N° . 3 , 1991.

15- le Bland Patrik, " Globalization And World Insecurity " , **International Studies Review .** U.K , July , 2005 .

16- Byrd William C . , " Contre-Performances Economique et Fragilité Institutionnelle " , **Confluences Méditerranée .** N°. 45 , Printemps 2003 .

17- Celso Anthony N . , " Al Qaeda in the Maghreb : The " Newest " Front in the War on Terror " , **Mediterranean Quarterly .** Winter 2008 .

18- Cilliers Jakkie , " L'Afrique et le Terrorisme " , **Afrique Contemporaine .** Printemps 2004 .

19- Cline Lawrence , " Counterterrorism Strategy in the Sahel " , **Studies in Conflict & Terrorism .** Vol . 30 , N° . 10 , Routledge (Taylor & Francis group) , October 2007 .

20- Dunne Tim , and Wheeler J . Nicholas , " We the Peoples : Contending Discourses of Security in Human Rights Theory and Practice " , **international relations .** Vol . 18 , N° . 1 , March 2004 .

21- Fah Gilbert L . Taguem , " Dealing with Africom : The Political Economy of Anger and Protest " , **The Journal of Pan African Studies .** Vol . 3 , N° . 6 , March 2010 .

22- Fearon James D. , " Domestic Politics , Foreign Policy , and Theories of International Relations " , **Annual Reviews of Political Sciences .** No . 1 , 1999 .

23- Farnham Barbara , " Impact of the Political Context on Foreign Policy Decision-Making " , **Political Psychology .** Vol . 25 , No . 3 . Special Issue , 2004 .

24- Goldgeier J . M . , and Tetlock P . E . , " Psychology and International Relations Theory " , **Annual Reviews of Political Sciences .** No . 4 , 2001 .

25- Gutelius David , " Islam in Northern Mali and the War on Terror " , **Journal of Contemporary African Studies .** Routledge (Taylor & Francis Group) , Vol . 25 , N° . 1 , January 2007 .

26- Guraziu Rudi , " To what Extent is Foreign Policy Making Affected by Public Opinion in a Liberal Democracy? " , **Political & International Studies .** School of Health and Social Sciences , Middlesex University , January 2008 .

27- Greenwood John D ., " Analyticity , Indeterminacy , and Semantic Theory : Some Comments on the Domino Theory " , **Philosophical Studies .** Kluwer , Academic Publishers , Netherlands , 1990 .

28- Hammer Christopher , " U.S Policy Toward North Africa : Three Overarching Themes " , **Middle East Policy .** Winter 2007 .

29- Harmon Stephen , " From GSPC to AQIM : The Evolution of an Algerian Islamist Terrorist Group into an Al-Qa'ida Affiliate and its Implications for the Sahara-Sahel Region " , **Africa Scholars .** Bulletin N° . 85 , Spring 2010 **.**

30- Hill J . N . C . , " Challenging the Failed State Thesis : IMF and World Bank Intervention and the Algerian Civil War " , **Civil Wars .** Vol. 11 , N°. 1 , March 2009 .

31- Hirata Keiko , " Beached Whales : Examining Japan's Rejection Of An International Norm ", **Social Science Japan Journal .** Vol . 7, N° . 3 , 2004 .

32- Hugon Philippe , " Nouveaux Défis Economiques et Financiers en Afrique Subsaharienne " , **Revue Internationale et Stratégique .** N° . 46 , Été 2002 .

33- Ivanov Igor ," International Security in the Era of Globalization , **Russia in Global Affairs .** N°. 1 , January-March 2003 .

34- Janowski Louis , " Neo-Imperialism and U.S Foreign Policy " , **Foreign service Journal .** May 2004 .

35- Jusus Carlos Echeverria , " The Recent Terrorist Activities in Sahel-Sarara Area " , **African Journal .** African Center for the Study and Research on Terrorism , Alger , Algeria , June 2010 .

36- Keenan Jeremy H . , " Security & Insecurity in North Africa " , **Review of African Political Economy .** N°. 108 , 2006 .

37- Keenan Jeremy , " The Banana Theory of Terrorism : Alternative Truths and the Collapse of the 'Second' (Saharan) Front in the War on Terror " , **Journal of Contemporary African Studies .** Vol . 25 , N° . 1 , Routledge (Taylor & Francis group) , January 2007 .

38- Keenan Jeremy , " Political Destabilization in the Sahel " **Review of African Political Economy .** Vol . 31 . N° . 102 , December 2004 .

39- Lafargue Francois , " Etats-Unis , Inde , Chine : Rivalités Pétrolières en Afrique " , **Afrique Contemporaine .** 2006 .

40- Lebo Mattew J . , and Moor Mill h . , " Dynamic Foreign Policy Behavior " , **The Journal of Conflict Resolution .** Vol . 47 , N° . 1 , February 2003 .

41- Lesser Ian O . , " Rôle et Place du Maghreb et de la Méditerranée dans la Stratégie des Etats-Unis " , **Transition & Perspectives .** N° . 3 , Institut National d'Etudes de Stratégie Globale , Alger , Algérie , 2001 .

42- Makki Sami , " La Stratégie Américaine en Méditerranée " , **Confluences Méditerranée .** N°. 40 , Hiver 2001 – 2002 .

43- Marie-Jo Demante, " Crise , développement Local et Décentralisation dans la Région de Gao (Mali) " , **Afrique Contemporaine .** N° . 215 , 2005 .

44- Martines Luis , " Le Cheminement Singulier de la Violence Islamiste en Algérie " , **Critique Internationale .** N° . 20 , Juillet 2008 .

45- Michel Bolouvi , " Grands et Petits Voyages " , **Chroniques Frontalières .** Octobre 2006 .

46- Moisi Dominique , " La Politique Etranger a l'Epreuve de la Mondialisation " , **Politique Etranger .** Vol . 3 , N° . 4 , 2000 .

47- Moravcsik Andrew , " Taking Preferences Seriously : A Liberal Theory of International Politics " , **International Organization .** Vol . 51 , N° . 4 , Autumn 1997 .

48- El-Mostafa Azzou , " La Présence Militaire Américaine au Maroc , 1945 – 1963 " , **Guerres Mondiales et Conflits Contemporains .** N°. 210 , Presses Universitaires de France , 2003 .

49- Owen Taylor , " Des Difficultés et de l'Intérêt de Définir et Evaluer la Sécurité Humaine " , **Trois .** 2004 .

50- Nabli Mustapha K . , Carlossilva-Jáuregui et Aysan Ahmet Faruk , " Political Authoritarianism , Credibility of Reforms and Private Sector Development in the Middle East and North Africa " , **Revue d'Economie du Développement .** N° . 22 , 2008 .

51- Nordam Jett , " Le Dialogue Méditerranéen : Dissiper les Malentendus et Etablir la Confiance " , **Revue de L'OTAN .** N°. 4 , Juillet - Août 1997 .

52- Paymege Gérardde , " l'Emergence Institutionnelle de la Méditerranée " , **Relations Internationales .** N°. 87 , 1996 .

53- Pézard Stéphanie, Glatz Anne-Kathrin , " Armes Légères et Sécurité en Mauritanie " , **Small Arms Survey .** Occasional Paper , N° . 24 , Suisse , 2010 .

54- Prakash Saikrishna B . , and Ramsey Michael D . , " The Executive Power Over Foreign Affairs " , **The Yale Law Journal .** Vol . 111 , N° . 231 , October 16, 2001 .

55- Ravenal Bernard , " l'Algérie s'Intègre dans l'Empire " , **Confluences Méditerranée .** N°. 45 , Printemps 2003 .

56- Ripely Brian , " Psychology , Foreign Policy , and International Relations Theory " , **Political Psychology .** Vol . 14 , No . 3 , 1993 .

57- Roberson B . A . , " Islam and Europe : An Enigma or a Myth " , **Middle East Journal .** No. 48 , Spring 1994 .

58- Soroka Stuart N . , " Media , Public Opinion , and Foreign Policy " , **Press Politics .** Vol . 8 , N° . 1 , Harvard College , 2003 .

59- Tadj M . Mahdi , " Enjeux Ouest-Africains : Vulnérabilités et Facteurs d'Insécurité au Sahel " , **Club de Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (C.S.A.O) .** Publication no . 1 , France , Août 2010 .

60- Theys Jacques , " L'Environnement au XXI eme Siècle entre Continuités et Ruptures " , **Futuribles .** N°. 239 , Mars 1999 .

61- Thurston Alex , " Counterterrorism and Democracy Promotion in the Sahel under Presidents George W. Bush and Barack Obama from September 11, 2001, to the Nigerien Coup of February 2010 " , **Africa Scholars .** Bulletin N° . 85 , Spring 2010 .

62- Volman Daniel , " The Bush Administration and African Oil : The Security Implication of U.S Energy Policy " , **Review of African Political Economy .** Vol. 30 , N°. 28 , December 2003 .

63- Walt M . Stephen , " International Relations : One World , Many Theories " , **Foreign Policy .** N° . 110 , Spring 1998 .

64- Williamson Oliver E . , " Public and Private Bureaucraties : A Transaction Cost Economics Perspective " , **The Journal of Law , Economics & Organization .** Vol . 15 , N° . 1 , Oxford University Press , 1999 .

2- Wiltzer Pierre-André , " Vers une Paix et un Développement Durables en Afrique " , **Afrique Contemporaine .** Printemps 2004 .

65- Zoubir Yahia H . , " Les Etats - Unis et le Maghreb : Primauté de la Sécurité et Marginalité de la Démocratie " , **L'Année de Maghreb .** N° . II , 2005 – 2006 .

66- Zoubir Yahia H . , " La Politique Etrangère Américaine au Maghreb : Constances et Adaptations " , **Journal d'Etudes des Relations Internationales au Moyen-Orient .** Vol . 1 , N° . 1 , Juillet 2006 .

67- Zoubir Yahia H . , and Dris - Ait Hamadouch Louisa, " The United States and the Maghreb : Islamism , Democratization , and Strategic Interests " , **The Maghreb Review .** Vol . 31 , N° . 3 , 2006 .

68- Zoubir Yahia H . , " Les Etats-Unis et l'Algerie : Antagonisme , Pragmatisme et Coopération " , **Maghreb-Machrek .** N°. 200 , Ed : Choiseul , Paris , France , Été 2009 .

69- Zoubir Yahia H . , " Algeria and US Interests : Containing Radical Islamism and Promoting Democracy " , **Middle East Policy .** Vol. 9 , N°. 1 , March 2002 .

II-4- Articles dans les Instituts de Recherche :

1- Allemand Frédéric , " L'Union pour la Méditerranée : Pourquoi ? Comment ? " , **Fondation pour L'Innovation Politique .** France , 2008 .

2- Alexander Yonah , " Maghreb & Sahel Terroeism : Addressing the Rising Threat From Al-Qaeda & Other Terrorism in North Africa & West / Central Africa " **International Center for Terrorism Studies .** At : The Potomac Istitute for Policy Studies , January 2010 .

3- Ateliers Méditerranéens Interrégionaix ," L'Environnement en Méditerranée " , **Institut de la Méditerranée .** Septembre 2000 .

4- Archer Toby , Popovic Tihomir , " The Trans-Saharan Counter Terrorism Initiative : The US War on Terrorism in North Africa " , **The Finnish Institute of International Affairs .** FIIA Reports , 2007 .

5- Ayissi N . Anatol , " le Défi De La Sécurité Régional En Afrique Après La Guerre Froide " , Travaux de Recherche N° . 27 , **UNIDIR** . Genève , 1994 .

6- Badolo Mathieu , " Défi du Changement Climatique au Sahel : Intégrer la Science et le Savoir Traditionnel pour Bâtir des Stratégies d'Adaptation Pertinentes " , **Centre Régional Agrhymet .** Niger .

7- Batterbury Simon , Andrew Warren , " The African Sahel 25 Years after the Great Drought: Assessing Progress and Moving Towards New Agendas and Approaches " , **Global Environmental Change .** Paper N° . 11 , 2001 .

8- Bienen Derk , Freund Corinna , and Rittberger Volker , " Societal_Interests , Policy Networks and Foreign Policy : An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory " , Working Paper , N° . 33 , **Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung .** Tübingen , Germany, 2005 .

9- Bjorn moller , " The Concept of Security : The Pros and Cons of Expansion and Contraction " , Paper for Joint Sessions of the Peace Theories Commission and the

Security and Disarmament Commission , **International Peace Research Association (I.P.R.A) .** Tampere , Finland , 5 - 6 August 2000 .

10- Boekle Henning , Rittberger Volker, and Wagner Wolfgang , " Norms and Foreign Policy : Constructivist Foreign Policy Theory " ,_Working Paper , N° . 34 , **Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung .** Tübingen , Germany, 2005 .

11- Boubekeur Amel , " Salafism and Radical Politics in Postconfllict Algeria " , **Carnegie Papers .** N° . 11 , Carnegie Endowment for International Peace , Washington , DC , September 2008 .

12- Bouhlel-Hardy Ferdaous, Yvan Guichaoua , et Abdoulaye Tamboura , " Crises touarègues au Niger et au Mali " , **Programme Afrique subsaharienne .** IFRI , France , Janvier 2008 .

13- Boukhars Anouar , " Fighting The Growth Of Terrorist Networks In The Maghreb : Turning Threats Into Opportunities " , Policy Briefing , **Brookings Doha center .** December 2009 .

14- Brodsky Lauren , " Broadcasting Democracy ? : Matching Foreign Policy Goals and Messages " , **Papers .** Vol . 32 , N° . 3 , The Fletcher Forum of World Affairs , 2008 .

15- Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest , " Group Regionale de Travaille sur le DDR , Post-Conflit et Développement en Afrique de l'Ouest " , **Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest .** Praia , Cap Vert , de 28 Féverie au 1er Mars 2007 .

16- Collectif Tchinaghen – Paix et Solidarité au Nord-Niger , " La Malédiction de l'Uranium : Le Nord-Niger Victime de ses Richesses " , **Collectif Tchinaghen – Paix et Solidarité au Nord-Niger .** Paris , France , Août 2008 .

17- Christova Antoaneta , " The Role of National Parliaments in the Decision-Making Mechanism of the North Atlantic Treaty Organization " , **NATO Researches .** June 1999 .

18- Daguzan Jean-Francois , " Démographie , Economie , Développement : l'Enjeux Stratégique de l'Afrique du Nord " , **Fondation pour la Recherche Stratégiques .** Notes de la FRS , 2006

19- Daguzan Jean - François , " Barcelone 2005 : Quel Avenir pour un Demi – Partenariat ? " , **Fondation pour la Recherche Stratégique .** 1er Décembre 2005 .

20- Delapalme Nathalie , " l'Afrique Sub-Saharienne : Vers un Engagement Collectif Durable " , **Center for Transatlantic Relations .** The Johns Hopkins University , Washington, D.C. , United Stats , Janvier 2009 .

21- D'Estmal Tanguy de Wilde , " The Use of Economic Tools in Support of Foreign Policy Goals : the Linkage Between EC and CFSP in the European Union Framework " , Discussion Paper Prepared for the ECSA's Fifth Biennial International Conference , Unité des Relations Internationales , **Université Catholique de Louvain .** 1997 .

22- Diop Djibril , " L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis : de la Lutte Contre le Terrorisme À l'Exploitation des Opportunités Commerciales , les Nouveaux Paradigmes de l'Interventionnisme Américain " , **CERIUM .** Université de Montréal , Québec , Canada , 2007 .

23- Filiu Jean-Pierre, " Al-Qaeda in the Islamic Maghreb : Algerian Challenge or Global Threat ? " , **Carnegie Papers .** N° . 104 , Carnegie Endowment for International Peace , Washington, DC , October 2009 .

24- Fisher Louis , " Presidential Power in National Security : A Guide to the President-Elect " , **The White House Transition Project .** 2007 , p . 1 .

25- Guidère Mathieu , " La Tentation Internationale d'Al-Qaida au Maghreb " , **Focus Stratégique .** IFRI , Décembre 2008 .

26- International Crisis Group , " Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or Fiction ? " , **Africa Report .** N° . 92 , March 2005 .

27- Internal Displacement Monitoring Centre , " Niger: L'Accalmie dans le Conflit Favorise les Retours dans le Nord " , **Internal Displacement Monitoring Centre .** Geneva, Switzerland , Septembre 2009 .

28- Institut de la Méditerranée , " Rapport du Groupe d'Experts Réuni par l'Institut de la Méditerranée sur le Projet d'Union Méditerranéenne " , **Institut de la Méditerranée .** Octobre 2007 .

29- Jesús Carlos Echeverría , " Radical Islam in the Maghreb " , **Centre for Analysis and Prospective of the Guardia Civil .** Madrid , Spain , Spring 2004 .

30- Joffé George , " Beyond the War on Terror : Prospects for Middle East and North Africa " , Policy Paper No. 7 , **the Global Policy Institute .** October 2008 .

31- Kato Issyad Ag , " Les Ressources Culturelles de Peuple Touareg Face aux Défis de Développement " , **Organisation Touaregue Vie et Développement .** Niger , Novembre 2003 .

32 - Keita Kalifa , " Conflict an Conflict Resolution in the Sahel : The Tuareg Insurgency in Mali " , **Strategic Studies Institute .** United Stats , May 1998 .

33- Keita Modibo , " La Résolution du Conflit Touareg au Mali et au Niger " , **Chaire Raoul –Dandurand .** N°. 10 , Groupe de Recherche sur les Interventions de Paix dans les Conflits Intra-Etatiques (GRIPCI) , Chaire Raoul -Dandurand en Etudes Stratégiques et Diplomatiques , Montréal , Canada , Juillet 2002 .

34- Liann Kenndy-Boudali , " Examining U.S Counterterrorism Priorities and Strategy Across Africa's Sahel Region " , **RAND Corporation .** November 2009 .

35- Maurice Wright , " Who Governs Japans ? Politicians and Bureaucrats in the Policy-Making Processes " , **Political Studies Association .** Blackwell Publishers , U.K , 1999 .

36- Mareet Jean-Luk , " Evolution Récents de GSPC – Al-Qa'ida au Maghreb Islamique : Un Redéploiement Historique " **, Fondation pour la Recherche Stratégique .** 2007 .

37- Martinez Luis , " Maghreb : Vaincre la Peur de la Démocratie " , Cahier de Chaillot , N°. 115 , **Institut d'Etude de Sécurité .** France , 2009 .

38- Martines Luis , " La Sécurité en Algérie et en Libye après le 11 September " , **Centre d'Etudes et de Recherches Internationales (C.E.R.I) .** Paris , France , Mai 2003 .

39- Mattis J . N . , " The Joint Operating Environment 2010 " , **United States Joint forces Command .** February 18 , 2010 .

40- Migdalovitz Carol , " Algeria : Current Issues " , **Report of Congress .** Congressional Research Service , Order Code RS21532 , Updated April 24, 2006 .

41- Möckli Daniel , " Importance Stratégique Croissant de l'Afrique " , Center for Security Studies (C.S.S) , **Politique de Sécurité : Analyses du CSS .** N° . 38 , Zurich , Juillet 2008

42- Mohsen-Finan Khadija, " Les Défis Sécuritaires au Maghreb " , **Institute Français des Relations Internationals(I.F.R.I) .** Paris , France , Juin 2008 .

43- Mousseau Frederic , Mittal Anuradha , Rose Tania , " Sahel : A Prisoner of Starvation ? A Case Study of the 2005 Food Crisis in Niger " , **Oakland Institute .** October 2006 .

44- Nzelib Jide , " The Uniqueness of Foreign Affairs " , **Public Law and Legal Theory Working Paper .** N° . 68 , the Law School , the University of Chicago , July 2004 .

45- Ounaies Ahmed , " L'Union pour la Méditerranée : Avatar d'une Communauté Méditerranéenne " , **IFRI .** Juillet 2008 .

46- Padilla Martine , Ahmed Zahra S . , Wassef Habiba H . , et Autres , " En Méditerranée : Sécurité Alimentaire Quantitative mais Insécurité Qualitative ? " , **Centre International de Hautes Etudes Agronomique Méditerranéennes .** Notes d'Analyse No. 4 , France , 2004 .

47- Philip de Andrés Amado , " Organised Crime , Drug Trafficking , Terrorism : The new Achilles' heel of West Africa " , **Fundación Para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior .** Madrid , Spain , May 2008 .

48- Ramos Rafael , " Etats-Unis / Afrique : Washington Accorde une Importance Stratégique au Continent Noir en Créant un Commandement Interarmes pour l'Afrique " , **European Strategic Intelligence and Security Center .** 2007 .

49- Rittberger Volker , " Approaches to the Study of Foreign Policy Derived From International Relations Theories " , **Center for International Relations .** N° . 46 , University of Tübingen , 2004 .

50- Rollins John , " Al Qaeda and Affiliates : Historical Perspective , Global Presence , and Implications for U.S. Policy " , **CRS Report for Congress .** Congressional Research Service , February 5 , 2010 .

51- Le Sage Andre, " Africa's Irregular Security Threats : Challenges for U.S. Engagement " , **Strategic Forum .** N° . 255 , Institute for National Strategic Studies , National Defense University , united stats , May 2010 .

52- Sidibé Ibrahima Baba Hallassi , " La Démocratie au Secours de la Sécurité : l'Expérience Malienne de la Gestion du Problème Touareg est-elle Transposable a d'autres Crises Africaines ? " , **Centro Argentino de Estudios Internacionales .** Programa África .

53- SOS Sahel International , " 30 Ans de Lutte Contre la Désertification au Sahel " , **SOS Sahel International .** France 2006 .

54- Vanhoonacker Sophie , " Introduction : Ten Years of ESCP Bureaucracy " , in : Sophie Vanhoonacker , and All , " Understanding the Role of Bureaucracy in the European Security and Defense Policy " , **European Integration Online Papers .** Special Issue , Vol . 14 , No . 1 , 2010 .

55- Van Aerde Op Michel, " La Méditerranée , un Défis pour l'Europe " , **Centre International de Hautes Etudes Agronomique Méditerranéennes .** France , 2008 .

56- Van Wyk Jo-Ansie, " Political Leaders in Africa : Presidents , Patrons or Profiteers ? " , **Occasional Paper Series .** Vol . 2 , N° . 1 , African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (A.C.C.O.R.D) , Durban , South Africa , 2007 .

57- Viau hélène , " La Théorie Critique et le Concept de Sécurité en Relations Internationales ", Notes de Recherches , N° . 08 , **C.E.P.E.S .** Université du Québec , Montréal , Canada , janvier , 1999 .

58- Villet Susan , " L'économie de la Sécurité dans le Monde en Développement " , **Forum du Désarmement , le Nouveau Débat sur la Sécurité .** Genève , 2002 .

59- Wyler Liana Sun , " Weak and Failing States : Evolving Security Threats and U.S. Policy " , **CRS Report for Congress .** Order Code RL34253 , Congressional Research Service , August 28, 2008 .

II-5- Rapports :

1- Human Development Report 1994 . " New Dimensions of Human Security " , UNDP , New York , 1994 .

II-6- Mémoires :

1- Andersen David Ray , **Foreign Policy Decision-Making and Violent Non-State Actors .** Dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland , College Park in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy 2004 .

2- Erdogan Celil , **Ethnic Interest Groups and American Foreign Policy : Sources of Influence .** A Thesis of Master Science , Middle East Technical University , 2010 .

3- Huxsoll B . David , **Regimes , Institutions And Foreign Policy Change .** A Dissertation Submitted To The Graduate Faculty Of The Louisiana State University , And Agricultural And Mechanical Collegein Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy In The Department Of Political Science , May 2003 .

4- Kent Charles Todd , **Politically Rational Foreign Policy Decision Making**. A Dissertation Submitted To The Office Of Graduate Studies Of Texas , A&M University In Partial Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy , August 2005.

5-Oufkir Rachid , **Redéploiement Militaire Américain : L'Afrique du Nord Après le 11 Septembre 2001 .** Mémoire de Master II , Institut de Etudes Européennes , 2006 .

6- Souibès-Boughrara Amina-Hizia, **Les Alliés Euro-Atlantiques dans l'Après-Guerre Froide : Convergences et Rivalités .** Thèse de Doctorat d'Etat en Sciences Politiques , Faculté des Sciences Politiques et de l'Information , Département des Sciences Politiques et des Relations Internationales , Université d'Alger , Algérie , 2006 .

II-7- Journaux :

1- Palta Paul , " Une Coopération Semée d'Embûches " , **Le Monde Diplomatique .** N° . 487 , 1994 .

2- La Tribune . Algérie , 06 Février 2001 .

II-7- Articles dans les Sites Web :

1- Bernús Edmond , " Être Touareg au Mali " , Disponible sue le Site Web : **http://www. politique-africaine.com/numeros/pdf/047023.pdf .**

2- Bourgeot André , " Une Rupture de Couple Ecologie-Economie : La Crise de Pastoralisme Touareg " , Disponible sue le Site Web : **http://www. horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/pleins_textes_6/colloques2/40834.pdf .**

3- Bourgeot André , " Le Lion et la Gazelle : Etats et Touaregs " , Disponible sue le Site Web : **http://www. politique-africaine.com/numeros/pdf/034019.pdf .**

4- Claudot-Hawad Hélène , " Bandits, Rebelles et Partisans : Vision Plurielle des Evénements Touareg , 1990 – 1992 " , Disponible sue le Site Web **:** **http://www.politique-africaine.com/numero/pdf/046143.pdf .**

5- Danis Lynne , " Globalization's Security Implication " , Available in the web site : **http://www.isanet.org .**

6- Ficher Uri , " Information Age State Security : New Threats to Old Boundaries " , Available in the web site : **http://www.isanet.org .**

7- Harrison Evan , " Reassessing The Logic Of Anarchy : Rationality Versus Reflexivity " , Available in the web site : **http://www.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/0/9/9/5/4/p99540_in index.html .**

8- Lacoste Yves , " Originalité Géopolitique de Maghreb : des Frontières Très Anciennes au Sein d'une Même Ensemble Culturel " , Disponible sur le site web : **http://www.horizon.documentation.ird.fr/exdoc/pleins_textes/divers4/010017314.pdf .**

9- Lorot Pascal , " La Géoéconomie , Nouvelle Grammaire des Rivalités Internationales " , Disponible sur le site web : **http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/img/pdf/fd001147.pdf.**

10- Rosati A . Jerel , " A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy " , Available in the web site :

http:// www.cas.sc.bussalo.edu/class/isc/fszagare/.../rosat.pdf .

الفهرس

الفهرس: